منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

د. خليفة الميساوي

المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم



قضايا لسانية

المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم

د. خليفة الميساوي

أستاذ اللسانيات والترجمة بجامعة منوبة - تونس

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل - السعودية

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0906-3

دار الأمان
الرباط

4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
editions.difaf@gmail.com
هاتف الرياض: 96650933772+
هاتف بيروت: 9613223227+

المحتويات

الفصل الثاني

النظريات المصطلحية

الباب الثاني

المصطلح اللّساني وإشكالية الترجمة

الفصل الأوّل

الترجمة بين الإجراء والتقييم

الفصل الثاني

حركيّة المصطلح اللّساني وإشكاليّة التّرجمة

الفصل الثالث

المصطلح اللّساني في المعاجم اللّسانية العربية

بين إشكاليات الترجمة وتأسيس المفهوم

الباب الثالث

المصطلح اللّساني بين الهوية والمرجع

الفصل الأول

المصطلح والهوية

الفصل الثاني

المصطلح اللغوي عند ابن خلدون

بين التكوين اللّساني والمرجع الاجتماعي

الباب الرابع

المصطلح اللّساني النّصي

الفصل الأول

لسانيات النص بين اللّسانيات الغربية و"اللّسانيات العربية"

الباب الخامس

المصطلح والقصدية

الفصل الأول

المصطلح من المعنى إلى القصدية

تصدير

لقد شغلتنا قضية المصطلح اللساني ترجمة ومفهوما وتصورا منذ دخولنا عالم البحث اللساني، فكنا نتعرض إلى عدة مسائل مصطلحية تؤرقنا، و لم نجد لها أحيانا إجابات واضحة. وقد استمرّ معنا هاجس المصطلح إلى أن نشأ فريق البحث" النقد ومصطلحاته" ثم نشأ فريق البحث "مجتمع المصطلحات"، وكنا من الأعضاء المؤسسين لهما فزادت قضية المصطلح لدينا اهتماما، واشتغلنا عليها في صلب هذين الفريقين، فاستفدنا من الندوات التي ساهمنا بها فيهما بحثا ومناقشة، ويعتبر هذا الكتاب ثمرة من ثمرات مجهودات قدمناها ومازلنا نقدمها في مسائل المصطلح التي تحتاج إلى دراسة عميقة وواسعة النطاق، وخاصة المصطلح اللساني وما يطرحه من قضايا في تأسيس المفهوم وترجمته وإجرائه في الدرس اللساني العربي. وقد اضطلع بهذا العمل أعضاء هذين الفريقين وممن قدموا ندوات علمية أفادتنا بملاحظات مهمّة ساعدتنا على بلورة رؤية مصطلحية. فإلى كلّ هؤلاء وإلى كلّ من ساعدنا على إنجاز هذا البحث نهدي هذا الكتاب راجين من الله أن يكون نافعا لكلّ طالب علم.

"إنّ لكلّ علم اصطلاحا خاصّا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا وإلى انفهامه دليلا"

(التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ج1 ص 1).

مقدمة

تجمع كلّ الدراسات والبحوث المصطلحية على أنّ المصطلحات تمثل مفاتيح العلوم، وهي نواة وجودها، ولا يمكن لها أن تؤسس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسس هوية كل علم من العلوم، بل تتفاضل العلوم بمدى تطور جهازها المصطلحي ومسايرته للنظريات العلمية الخاصة به. فتتسم ظاهرة المصطلح بشموليتها لتخص كلّ العلوم والمعارف، ولكنها تتوسل كلّها باللغة لصناعة مصطلحاتها، وهنا يكمن الدور اللساني في تأطير هذه الصناعة، وتحديد قوانينها الواضعة للمصطلح والمولدة له. فيتساوق المفهوم مع صناعة مصطلحه في أنساق معرفية تحددها الأسس الفلسفية والمنطقية والأنطولوجية للتكوين المفهوم. وحسب فيستر" لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلاّ إذا احتوت على أنساق مفهومية ولا يمكنها ذلك إلاّ إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية" (1981، 85). فيبنى العلم على الملاءمة بين النسقين المفهومي والمصطلحي، وهو ما يؤسس للنظرية المصطلحية بجانبيها النظري والتطبيقي، إذ المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكل في نسق لساني خاص به. ولذلك ارتبط المفهوم بالميدان العلمي وارتبط المصطلح باللغة الخاصة بهذا الميدان في علاقة تكاملية هدفها التواصل والتفاهم بين المختصين. وبما أنّ المصطلح هو الضامن الوحيد لنشأة العلوم وتصنيفها وتطويرها، فإنّ "كلّ نشاط إنساني وكلّ حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها داخل الحقل الواحد على هيئة نظام متكامل، وتكون على علاقات بمفاهيم الحقول الأخرى كما يتوفر كلّ حقل على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغويا. ويصاحب كلّ تقدم وتطور في حقول المعرفة نمو وزيادة في عدد المفاهيم التي تحتاج إلى مصطلحات تقابلها" (علي القاسمي، 1987، 127). فالمصطلحات هي تسميات لغوية لتلك المفاهيم ووحدات رمزية تعبر عن المفهوم كما هو الحال في علم

الإشارات أو الرياضيات أو الفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم التي تبني مصطلحاتها على نمط الرموز.

اختلف الدارسون في تحديد مهام المصطلحية فمنهم من اعتبرها علما مستقلا بذاته له أسسه النظرية والتطبيقية، ومنهم من اعتبرها سليلة علوم أخرى قديمة، مثل علم الدلالة والتسمية والمعجمية ولا فضل لها سوى إضافة التطبيق المنهجي، ومن مناصري هذا الاتجاه الثاني نجد (ساجر، 1990)[1]. ولقد مرت المصطلحية حسب كابري تيرازا بثلاثة مسارات:

1- مسار لساني مصطلحي نشأ في مدارس أوروبا الوسطى والشرقية ويعتمد على تقييس المفاهيم وتسمية المصطلحات بهدف التواصل المهني الدقيق.

2- مسار الترجمة الذي اعتمدته المنظمات الدولية المتعددة اللغات وكذلك الدول الثنائية اللسان ومتعددته، ويهدف إلى ضبط المتقابلات المصطلحية التي يحتاجها المترجم.

3- مسار تقييسي وتأسيسي يرتكز على المصطلحية بهدف تهيئة اللغة وجعلها مناسبة للتطور العلمي والمهني وملائمة للتواصل المهني في شتى المجالات بما في ذلك المجالات التكنولوجية الدقيقة التي تعتمد على التوليد المصطلحي.

ويعني مصطلح "مصطلحية" حسب كابري تيراز على الأقل ثلاثة مفاهيم مختلفة:

أ- مجموعة المبادئ والأسس المتصورية التي تتحكم في دراسة المصطلحات.

ب- مجموعة القواعد التي تحقق العمل المصطلحي.

ج- مجموعة المصطلحات التي تكون مجالا من مجالات التخصص المعينة.(انظر كابري تيرازا، 1998، 70). وعرف ديبوا المصطلحية بأنها "مجموعة من المصطلحات المعرّفة بدقة، يعين العلم بواسطتها مفاهيمه" (ديبوا، 1994، 43). وأرجع ألان راي المصطلحية إلى ثلاث ممارسات: الممارسة العرفانية والممارسة اللسانية والممارسة الاجتماعية، وهي ممارسات ذات علاقة ترابط متينة (ألان راي، 1988، 30).

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin, p. 33.

تعود هذه التعريفات المختلفة إلى تشعب مسارات المصطلح وصعوبة تأسيس المفهوم، إذ كان الهدف من المصطلحية باعتبارها علما ناشئا جديدا، معالجة المصطلحات التقنية والعلمية وتقييسها وجعلها سهلة التناول بين العلماء والتقنيين والمهنيين. وأدّى اختلاف الميادين المعرفية والعلمية التي تعتمد عليها المصطلحية إلى اختلاف مناهجها وتنوع مدارسها ومقارباتها ونظرياتها.

لا شك في أنّ أثار هذا الاختلاف والتعدد انتقلت إلى "المصطلحية العربية" التي لم تستفد من هذا التنوع والاختلاف إلاّ سلبا ممّا أثّر على مجراها النظري والتطبيقي، فأنتج خلطا مصطلحيا عجيبا في التصور والمفهوم والوضع والتوليد والتقييس والتوحيد والترجمة، فأدّى إلى كثرة العوائق الابستيمولوجية التي حالت دون نشأة مصطلحية عربية أصيلة متصورا ومفهوما ومنهجا، سنحلل أسبابها العميقة في متن هذا الكتاب موزعة على جميع فصوله. ومن أهمّ الأسئلة والمشكلات التي بنينا عليها فرضيات هذا البحث:

- كيف يتشكّل المتصور؟
- كيف يتكّون المفهوم؟
- كيف يصنع المصطلح؟
- ما هي العلاقات الرابطة بين هذه القضايا الثلاث؟
- كيف انعكست هذه القضايا على البحث المصطلحي العربي تنظيرا وتطبيقا في مستواه العام وفي مستوى المصطلح اللساني خصوصا؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في ثنايا أبواب هذا البحث أملا منا في حل بعض مشكلاتها النظرية والتطبيقية المطروحة على الدرس اللساني العربي اليوم، محاولين وضع رؤية خاصة بمشاكل المصطلح اللساني وقضاياه الابستيمولوجية والمعرفية المتصلة بتأسيس المفهوم، والكشف عن العوائق التي تقف أمام تحقق هذه الرؤية. فقسمنا الكتاب إلى خمسة أبواب تتضمن تسعة فصول طرحنا فيها قضايا المصطلح اللساني طرحا إشكاليا يتصل بالتنظير والتطبيق، قصد البحث عن أسس تأسيس المفهوم المصطلحي الذي نرى فيه مشغلا مهما بالنسبة إلى "المصطلحية العربية" بصفة عامة، ولا سيما في عصر باتت فيه الدراسات المصطلحية أمرا ضروريا للنهوض باللغة العربية واللحاق بها إلى مصاف لغات العلم المتطور، فلا

مفر من تأسيس المفاهيم العلمية بعقل عربي قادر على تجاوز عقباته وعقده وتخلصه من الأحكام المعيارية والانطباعية والارتسامية والدغمائية التي لا تزال تقف أمام ثورة علمية عربية حقيقية تقلب الفهم الخاطئ للتراث وتفهم ما هو علم كوني إنساني دون تعصب أو تحيّز بما يفيد نشأة علمية حقيقية تقف على شروط العلم وعناصر تكوينه بكلّ تجرّد وموضوعية. ولذلك فإنّ عوائق تأسيس المفهوم عند العرب ينقسم في رأينا إلى قسمين: قسم يتصل ببنية العقل العربي التي لم يصل فيها إلى الفكر القصدي المتعالي الباني لتكوين المتصورات ونقلها إلى مفاهيم حتى تنشأ المعرفة العلمية على أسس سليمة. وقسم يتصل بنظام المؤسسة العربية التي لم تدرك أهمية العلم الحقيقي وكيفية نظامه وشروط تطوره، فبقيت تجتر تراثا محاولة البحث فيه عن إجابات لأسئلة العلم الراهنة- وهو أمر في رأينا لا يجدي نفعا لأنّ زمان أجدادنا لا يصلح لزماننا وإن ساعدنا ما خلّفوه من إرث في حلّ بعض القضايا الراهنة- أو تنقل نقلا من العلوم الغربية دون فهم حقيقي في أغلب الأحيان لشروط تأسيس المفاهيم الغربية في أصولها المعرفية والمتصورية، وهو ما انعكس في الترجمات الخاطئة التي شوهت العلم المنقول، فزادت من عوائق تأسيس المفهوم عند العرب وعطلت ميلاده أو تولدت عنه مصطلحات لا تفي بحاجة شروط بناء العلم، ممّا جعل "المصطلحية العربية" تتسم بفوضى المصطلح الناتج عن عدم إدراك المفهوم في أصوله وكيفية ترجمته إلى مفهوم نابع من اللغة العربية.

ولهذه الأسباب جعلنا عنوان الكتاب يتسم "بتأسيس المفهوم" قصدا منّا للفت الانتباه إلى أهمية هذا الأمر في الدرس اللساني العربي وخصوصا المصطلح اللساني باعتباره مفتاحا لكلّ العلوم. فإنّ أيّ علم يريد أن يتطور عليه أن يحسن بناء مصطلحاته المناسبة لمتصوراته والملائمة لمفاهيمه، فيدرك شروط إنتاجها إدراكا واعيا بالظاهرة المصطلحية في تراتب مستوياتها وحدود علاقاتها. ولذلك فإنّ الأسئلة المطروحة اليوم على البحث العلمي العربي هي أسئلة ابستيمولوجية تتصل أساسا بتأسيس المفهوم وصناعة المصطلح، وهو ما سنرى جانبا منه في هذا الكتاب يتعلق بالمصطلح اللساني في جميع مستوياته وقضاياها الراهنة والاستشرافية، بدءا بطرح الأسئلة وإثارة القضايا ثم معالجتها في ضوء النظريات المصطلحية ومقارباتها الحديثة.

الباب الأوّل

القضايا الابستيمولوجيّة والنّظريات المصطلحيّة في اللّسانيات

القضايا الابستيمولوجية والدراسات الاستشرافية في اللسانيات والمصطلح اللّساني العربي

"إذا اتسعت العقول وتصوراتها اتسعت عبارتها وإذا ضاقت العقول والتصورات بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان"

(ابن تيمية، كتاب الرد على المنطقيين، ص 166)

1.1 مقدمة

استطاعت اللّسانيات منذ نشأتها أن تدرس اللغة دراسة علمية في شتى مجالاتها، وإن كانت درجة العلمية متفاوتة من مستوى إلى آخر، فهي مازالت تبحث عنها بغية تطويرها وضبطها ضبطا دقيقا، ولذلك فهي تتوسع من مجال إلى آخر لأجل الإلمام بجميع القضايا التي تصلها بالدرس والبحث، وهو ما كانت تضطلع به دوما طيلة تاريخها سواء كان ذلك من داخل الدرس اللّساني نفسه، أي البحث اللّساني الصريح الذي يعالج قضايا لسانية خالصة مثل دراسة الصوت والصرف والنحو والدلالة والتركيب بهدف ضبط قواعد الاشتغال فيها، أو كان ذلك من خارجه وله صلة وثيقة به، مثل البرغماتية والتأويلية واللّسانيات العرفانية والنفسية والاجتماعية والحاسوبية ولسانيات المدوّنة وتحليل الخطاب والنص، وهي في نظرنا مجالات لازالت تفرض نفسها على دارس اللّسانيات اليوم وفي المستقبل. يدعونا هذا الأمر إلى التفكير في موقع البحث اللّساني العربي وقدرته على

الإسهام في الدرس اللّساني العام ومدى قدرته على استشراف مستقبل البحث فيه.

1.2 موقع البحث اللّساني العربي من البحث اللّساني العالمي

كان لزاما علينا قبل الشروع في البحث عن موقع البحث اللّساني العربي من البحث اللّساني العالمي أن نتعرّض ولو بصفة مختصرة إلى أهم المحطات اللّسانية الغربية حتى تتسنى لنا قواعد المقارنة وطبيعة الاستشراف الذي سيطل بنا على عتبات الدرس اللّساني العربي وإمكانية إدراك نواقصه وتحديد أسباب عطالته وتشخيص عوائقه الابستيمولوجية.

1.3محطات لسانية هامّة

مرت اللّسانيات الغربية بمحطات لسانية هامة خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين ساهمت في تطورها المتسارع. وكان للمدارس الألمانية الأثر الكبير في ضبط اتجاهاتها المؤسسة لمجالات بحثها، وخاصة ما قدمه هامبولت من أفكار جديدة اتسمت برؤيته اللّسانية للعالم، حيث اشتغل على عديد الألسن مقارنا بينها ممّا جعله يهتدي إلى دور اللغة في حياة المجموعة البشرية باعتبارها نتاجا مميزا لها، فاعتبر أنّ تطور اللغة مرتبط بتطور المجتمع المنتج لها.

وقد ساهمت مدرسة ليبزيش الألمانية، من خلال ما قدّمه النحاة الجدد من أفكار جديدة ثاروا بها على النحاة القدامى، مساهمة جادّة أثرت في الدرس اللّساني أيّما تأثير إلى اليوم خاصة في مجال النحو المقارن باعتماد المنهج التاريخي، فاعتبروا أنّ التغييرات الصوتية المطّردة تمثل سبيلا إلى التطور اللغوي وهي مبنية على قوانين متسقة لا تعرف الشذوذ، ففسروا الظواهر اللّسانية على أساس المنهج التاريخي متبعين في ذلك ضبط القوانين اللّسانية المتحكمة في كلّ مرحلة. وقد ركّز هؤلاء اهتمامهم أيضا على دراسة اللهجات الحية، فاعتبروا أنّ التطور الحقيقي للغة يمكن ملاحظته من خلال الممارسة اللّسانية الحية.

ودعت بعض الفلسفات التي ظهرت في بداية القرن العشرين إلى البحث في القوانين العلمية المجردة للظواهر، باعتبار أنّ الكون بني على النظام وأصبح البحث

عن قواعد البنية النظامية للظواهر الكونية منهجا متبعا في شتى العلوم من بينها اللّسانيات، فجاءت بنيوية القرن العشرين ردّا على تجريبية القرن التاسع عشر وارتبط المنهج البنيوي بنظرية المعرفة وأصبح البحث عن المصطلحات العلمية الواصفة للعلوم أمرا مطلوبا[1]، فلجأ البحث اللّساني إلى ضبط جملة من المصطلحات التي تعتمد اللغة الواصفة للقواعد اللّسانية البنيوية مستفيدة في ذلك من مناهج العلوم الأخرى الدقيقة، فتداخلت الاختصاصات والمناهج في دراسة الدرس اللّساني ممّا جعله يتسم بالتطور واكتساب الصفة العلمية المتميزة عن مناهج القرن التاسع عشر. وسادت البنيوية حتى ستينات القرن العشرين مسيطرة على أغلب الدراسات اللّسانية باستثناء قلّة قليلة في الدراسات الأنقلو سكسونية التي لم تؤمن بجدواها وتابعت البحث اللّساني غير متأثرة بالمنهج البنيوي، فركزت على الجوانب الاجتماعية والنفسية والجغرافية والثقافية والمعرفية في الدرس اللّساني.

يؤرخ اللّسانيون لعلم اللّسانيات بداية من صدور كتاب "دروس في اللّسانيات العامة" ($C\ L\ G$) سنة 1916 لفاردينان دي سوسير[2]، إذ قام هذا الكتاب بثورة جذرية في تاريخ اللّسانيات، فتحولت معه اللغة إلى موضوع في البحث اللّساني المستقل بذاته، يبحث في خصائصها البنيوية وقواعدها العلمية. وأصبحت مجالات البحث واضحة المعالم، فركز دي سوسير اهتمامه على مسائل لسانية مثل الفصل بين اللغة واللّسان والكلام والزمانية والآنية، فأصبحت بعده مواضيع بحث مثلت مجالات

---

1 اعتمد الإنتاج المصطلحي في بداية القرن العشرين على علماء الرياضيات والمناطقة واللّسانين مما جعل هذه الفترة تتسم بالتأسيس المصطلحي الذي سيكون له صدى في تأسيس العلوم اللاحقة (ميلكا إفيتش، 2000، 102).

2 يرى بعض الدارسين أن اللّسانيات بدأت فعليا عند بداية القرن التاسع عشر إذ بالفعل تعلق البحث اللّساني أساسا بالمعطيات اللّسانية الملموسة، وظل هذا الاهتمام الشديد بالحقائق الملموسة خاصية لافتة في لسانيات القرن التاسع عشر بوجه عام. وقد أحدث ذلك خروجا عن تقاليد القرن الثامن عشر التي اهتمت بالبحث في اللغة عن البنى المنطقية والجامعة... ويعد الألماني فرانس بوب (Franz Bopp) (1791-1867) هو المؤسس للنحو المقارن: كما أنّ عام 1816 هو العام الذي أهدى فيه بوب إلى جمهور اللّسانيين مادة لغوية من السنسكريتية مقارنة ببعض اللغات الهندية الأوروبية الأخرى يظل تاريخا مذكورا في علم اللّسانيات: إذ لم يكن هذا العام بداية عهد المقارنات في الدراسات اللغوية فحسب، بل كان بداية اللّسانيات ذاتها بوصفها مجالا معرفيا يتسم بالنظامية والاستقلال. (ميلكا إفيتش، 2000، 49/45).

علمية في اللّسانيات الحديثة. وقد شبّه دي سوسير نظام اللغة بنظام لعبة الشطرنج مما جعلها تتسم بالسمة المنطقية والرؤية العلمية، إذ كلّ قطعة في اللعبة ليس لها قيمة في حد ذاتها وإنما تكتسب قيمتها داخل قواعد نظام اللعبة، وكذلك اللغة، فهي في نظره تشتغل بهذه الطريقة. وقادته هذه المقاربة إلى اعتباطية المواد اللغوية من كلمات وحروف، باعتبار أنّ القيمة المعنوية لكلّ كلمة تكمن في انتظامها في النظام، أمّا اختيارها فهو اعتباطي، ولذلك فالعلامة اللّسانية عنده اعتباطية من جهة أنّها اختيار وتوافق وكذلك إلزامية من جهة ثبات قيمتها النظامية التي تفيد معناها. فأثر هذا الكتاب أيّما تأثير في التوجهات اللّسانية وغيرها التي سادت القرن العشرين.

نجد من بين هذه التوجهات نشأة عدّة مدارس لسانية مثل مدرسة براغ الوظيفية سنة 1926 وهي فرع من فروع البنيوية "تميّز بدراسة نظام اللغة الكلي بمستوياته المختلفة النحوية والصرفية والصوتية والدلالية دراسة وظيفية محضة" (أحمد مومن، 2008، 136). وكان لهذه المدرسة الأثر البالغ في النظريات الوظائفية التي انتشرت في أوروبا وأمريكا إلى اليوم. ثم نشأت مدرسة كوبنهاقن التي عرفت بالغلوسيماتيك سنة 1936 على يد يلمسلاف وأولدل واتخذت لها من الرياضيات والمنطق منهجا في دراسة اللغة دراسة كونية تعتمد على المبادئ الكلية للغة المجردة. في حين ظهرت في الدراسات الانقلوسكسونية اتجاهات أخرى تنادي بإدراج المكون الاجتماعي والثقافي في دراسة اللغة، فنجد من بين هؤلاء فيرث وسابير وورف الذين اعتمدوا على الدراسات الميدانية للظواهر اللغوية مستنبطين قواعد اشتغالها وفق السياق الاجتماعي والثقافي والانتروبلوجي لمتكلميها. وقد اتسمت الدراسات الميدانية بالوصفية التي اشتهر بها بلومفيلد باعتبار أنّ الظاهرة اللغوية هي ظاهرة سلوكية ونفسية وعلى هذا الأساس يمكن تحليل أي حدث كلامي. وواصل نهجها هاريس إلى أن اكتشف البعد التحويلي في دراسة البنى التركيبية ثم استلهمه تشومسكي وحوله إلى القواعد التوليدية التحويلية سنة 1957 مؤسّسا بذلك مرحلة جديدة في اللّسانيات نقد فيها الدراسة الوصفية السطحية للغة التي لم تعتن بالبنية العميقة لقواعد التحويل والإنتاج اللامتناهي من الجمل[1]، كما اعتمد على مفهوم

---

1 انظر كتابه:

- CHOMSKY N. 1957, *Syntactic Structures*. The Hague: Mouton.

المتكلم المثالي الذي يتمتع بكفاءة عالية وقدرة على الأداء سليمة. وإلى جانب نظرية تشومسكي هذه ظهرت مسالك أخرى في اللّسانيات خاصة في السنوات الستين والسبعين من القرن العشرين كان لها دور التأسيس الحديث في البحث اللّساني، من أهمّها المجال البرغماتي الذي اهتم بتحليل أفعال الكلام[1]. وكذلك نشأ علم تحليل الخطاب والمحادثة ونظريات التلفظ ولسانيات النص واللّسانيات الاجتماعية، وهي مجالات صارت ميادين بحث حديثة تجاوزت مفهوم الجملة لتبحث فيما هو أوسع منها، وهو النص أو الخطاب مستفيدة في ذلك من نظريات ومناهج مختلفة.

وانطلاقا من هذا الطرح، فإذا تمعّنا النظر في تاريخ اللّسانيات الغربية نجدها بنيت على الانتقال من محطة إلى أخرى بهدف الإضافة والتأسيس لنظريات جديدة تتراكم لتتولد عنها مسارات في البحث تستقل فيما بعد، فتكوّن مجالات في الدرس اللّساني محكومة بشروط علمية مخصوصة بكلّ مجال. وأمّا إذا تمعّنا النظر في "اللّسانيات العربية "[2] فإننا لا نتجاوز حدود النصف الثاني من القرن العشرين للبحث في تاريخها وإذا ما قارنا الإنتاج فيها بما قدمته اللّسانيات الغربية من نظريات وآراء مفيدة، فإننا لا نجد إلاّ بضعة عدد قليل من الكتب لا يتجاوز المائة كتاب وهي كتب في أغلب الأحيان تكرّر بعضها أو تقدّم ما جاء في اللّسانيات الغربية من أفكار جاهزة يغلب عليها سوء الفهم وعدم دقة الترجمة، ولذلك بقيت الدراسات اللّسانية في الوطن العربي ضعيفة لا تلبي حاجة اللّسان العربي إليها في معالجة قضاياه النظامية الداخلية وتطبيقها على المجالات الإبداعية

---

1 انظر في هذا الشأن الدراسات التالية:

- AUSTIN J. L.1970. *Quand dire c'est faire*. (1 Ed). Traduit de l'anglais par G. Lane. Paris: Éditions Seuil.
- SEARLE J. R.1972. *Les actes de langage: essai de philosophie du langage*. (1Ed), Traduit de l'anglais par H. Pauchard. Paris: Hermann.

2 انظر حول هذه المسألة:

قدور (أ- م)، 2001، اللّسانيات وآفاق الدرس اللغوي، بيروت/دمشق، دار الفكر المعاصر/دار الفكر.

مصلوح (س)، 1989، دراسة نقدية في اللّسانيات العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.

مصلوح (س)، 2004، في اللّسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، عالم الكتب.

والاجتماعية الأخرى، ولهذه الأسباب بقي اللّسان العربي يعاني من مشكلات رئيسة عطلت تطوّره ودراسته دراسة علمية موضوعية.

1.4 مشكلات رئيسية

1.4.1 التراث مشكلة أم حل

رغم أنّ اللّسانيات باعتبارها علما يدرس الظاهرة اللغوية في جميع جوانبها دراسة علمية لم تنشأ إلاّ حديثا كما بيّنا سابقا، فإنّ بعض الدارسين يحاول أن يبحث لها عن جذور تاريخية وتأصيلية في التراث اللغوي العربي، ممّا يجعلها تدخل في متاهة البحث التاريخي الذي لا ينفع كثيرا في المقاربات اللّسانية الحديثة التي تعول على معالجة الظاهرة ووصفها معالجة آنية. ولذلك، فإنّ البحث في التراث لإيجاد حلول لظواهر حديثة، قد لا يجد سبيله في أغلب الأحيان، بل قد يكون سببا رئيسا في تعطيل الدرس اللّساني الحديث.

1.4.2 مشكلة تداخل الاختصاصات

أصبحت المقاربات اللّسانية الحديثة ضربا من المفاتيح تخوض في شتى مجالات الإبداع اللغوي وارتباطها بحياة الإنسان من علم نفس وعلم اجتماع وفلسفة ونظرية الأدب والنقد وتحليل الخطاب وتحليل الكلام والترجمة والطب والقضاء والإعلامية وعلوم المعلوماتية... فأدّى هذا التداخل إلى صعوبة الإلمام بمصطلحات هذه العلوم ودقة مفاهيمها، مّا أدّى إلى تشعّب اللّسانيات نفسها وانقسامها إلى مجالات في الدراسة مختلفة، أدّت إلى تخصّصات لسانية متفرّعة ولكنّها مكتملة، وهو ما يطرح إشكالا أمام نهضة الدرس اللّساني العربي وتطوره.

1.4.3 مشكلة المنهج

لم يفرّق الدارسون العرب في العصر الحديث بين مستويات الدراسة اللغوية، إذ يخلط أغلبهم بين اللّسانيات وعلم اللغة وفقه اللغة والتراث النحوي والبلاغي، وهي مجالات في حقيقة الأمر مختلفة المناهج والتصوّر والموقف من الظاهرة اللغوية، مّا أدّى إلى اضطرابات منهجية زادت من صعوبة البحث والدراسة وضبط المفاهيم

والمصطلحات الخاصة بكل مجال. فكثيرا ما يخلط الدارس بين هذه المستويات ويظن نفسه أنّه عارف بخصائصها وهو غفل عنها، ولهذا السبب وجب التخصّص الدقيق والاطلاع الواسع في مجال العلم الواحد حتى يستطيع الباحث التحكم في المنهج وتطبيقه أحسن تطبيق على المستوى اللّساني المدروس.

1.4.4 مشكلة التكوين الجامعي

مازالت أغلب الجامعات العربية إلى اليوم تعتمد على المناهج التقليدية في وضع البرامج وطرق تدريسها، وهذا ما يؤدي إلى تكوين الطالب تكوينا عاما يفتقر إلى الدقة في المعلومة والقدرة الفائقة على التحكم فيها، أضف إلى ذلك أنّ طلاب قسم العربية الذين هم معنيون بتطوير اللّسان العربي لا يحسنون اللغات الأخرى التي نشأت بها اللّسانيات الحديثة، وهو ما يخلق لديهم اضطرابا في الفهم والتطبيق لما هو مترجم. كذلك تقتصر أغلب الدراسات لديهم على البحث في التراث ومحاولة تحميله ما لا يحتمل في الدرس اللّساني الحديث، فيتم الاقتصار على الدراسات النمطية المتصلة بالتراث اللغوي القديم دون سواه، وهذا يمثل عائقا ابستيمولوجيا في التفكير والرؤية في مسألة اللغة ذاتها، باعتبار أنّ العربية ممثلة في عصرها الذهبي القديم فقط، وهذا الموقف لا يخدم تطوّر اللّسان العربي ومواكبته لعلم العصر، وهو ما أحدث فراغات على مستوى المعجم وتكوين المصطلح المناسب للتعبير عن العلوم الحديثة.

1.4.5 مشكلة الترجمة

تتطلب عملية الإنتاج في أيّ علم من العلوم ضبط مصطلحاته ضبطا دقيقا والتحكم في استعمالها وفهم سياقاتها وطرق توليدها وظروف نشأتها في لسانها الأصلي. ويطرح هذا الأمر مشكل الترجمة وقضاياها المتصلة بالمفاهيم الأصلية والمفاهيم المنقولة والمعاد إنتاجها في اللّسان الهدف، نعني اللّسان العربي في هذه الحال. إذ كثير من الترجمات تضلّل القارئ وتوهمه بالمفهوم الصحيح، ولكنّها تمثل ضربا من المغالطة والعدول عن المعنى الأصلي الصحيح، وهو ما أدّى إلى نشر الأخطاء المعرفية في اللّسان العربي وضخه بمفاهيم ومصطلحات خاطئة التصور غير مدركة للصواب، ممّا زاد الأمور تعقيدا واضطرابا وتفرقة بين الباحثين في مجال

الحقل الواحد، فتجد التنوع المصطلحي لمفهوم واحد والمصطلح الواحد لمفاهيم متغيرة ومتطورة، لم يستطع الباحث اللّساني العربي الإمساك بها باعتبار أنّ النظريات اللّسانية نفسها متسارعة التطوّر ومتبدّلة المصطلحات ومبتكرة المتصورات.

1.5 الدراسات الاستشرافية في البحث اللّساني العربي

إنّ الاستشراف عملية حضارية شاملة تقودها الأمة بأكملها كلّ في مجاله، وبما أنّ مجال اهتمامنا هو اللّسانيات، فإنّنا نرى الاستشراف فيها مرتبطا بتطور العلوم الأخرى خاصة النظريات الفلسفية والرياضية والإعلامية والمعلوماتية، ولذلك "ترتبط مرحلة التطور بالنسبة إلى أيّ لغة ارتباطا مباشرا بالعقلية والثقافة والنظرة المستقبلية العامة للشعب الذي يتحدث بها. ومن ثمّة يجب أن يكون تاريخ اللغة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتاريخ الثقافة القومية" (ميلكا إفيتش، 2000، 67). وبما أنّ اللّسان يحمل هوية الأمة وثقافتها، ويعبّر عن رؤيتها للعالم والمستقبل، بات من الضروري الحرص على تطويره وفق ما توصلت إليه اللّسانيات الحديثة من نظريات علمية ساهمت إسهاما كبيرا في إعادة بلورة مفهوم اللغة وطرق البحث فيها وربطها بمجالات علمية أخرى مثل الحوسبة والشابكة والنظام الرقمي والمعالجة الآلية وتحليل المدونة تحليلا رقميا وغير ذلك من العلوم الأخرى التي تساعد على تطوير اللغة نذكر منها المجالات التالية:

1.5.1 اللّسانيات الاجتماعية

تهتم اللّسانيات الاجتماعية بربط المعطى اللّساني بالظواهر الاجتماعية، فاللّسان له أساليب معقدة مرتبطة بالطبقات الاجتماعية واستعماله يكون وفق المجالات الاقتصادية. وانتقال الكلمة من بيئة إلى أخرى يكسبها معنى جديدا، ومن هنا تبرز قضية اتصال الألسن ودورها في تشكيل النظام اللغوي والمعجمي للسان ممثلة في التداخل الأسلوبي والتركيبي والدخيل المعجمي، فتؤثر هذه القضايا في مجرى اللّسان ودلالته ووظائفه الاتصالية والتواصلية، ولذلك فانّ مجالات اهتمام اللّسانيات الاجتماعية متعددة وتندرج ضمنها الدراسات التالية: التعددية اللّسانية للمجتمع والازدواجية اللّسانية والمواقف اللّسانية والسياسة اللّسانية والتقييس

والتخطيط اللّساني للمجتمع واستخدام المستويات اللّسانية في التعليم وأسباب تحوّل اللّسان في المحادثة اليومية وما يتصل بها من قيود وتداخل[1]. وإن صارت هذه المجالات البحثية مألوفة في الدراسات اللّسانية الاجتماعية الغربية منذ ستينات القرن العشرين، فإنها لم تحظ بالدرس في اللّسان العربي لأسباب عديدة منها، كما ذكرنا، سابقا توجيه البحث نحو التراث وإرغامه على الإجابة عن هذه المسائل وهو أمر لا يفيد لا من ناحية موضوع البحث أو من ناحية المناهج المتبعة في وصف الظاهرة وتحليلها، كذلك من الأسباب الرئيسية التي حالت دون نشأة اللّسانيات الاجتماعية العربية، رفض الصفويين الذين يعتبرون أنّ دراسة اللهجات واللّسان العامّي لا يستحقان البحث الأكاديمي داخل أسوار الجامعة، ويعد هذا الموقف جريمة في حق تطور اللّسان العربي. ولذلك لا توجد إلاّ بعض البحوث القليلة التي لا تغطي حاجة اللّسانيات الاجتماعية العربية، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بمزيد الاهتمام بهذا المجال البحثي الخصب الذي من شأنه معالجة قضيا جوهرية باتت ملحة في تحديد ملامح اللّسان العربي من الناحية الاجتماعية.

1.5.2 اللّسانيات النفسية

بدأت اللّسانيات النفسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها علما مستقلا تهتم بتأثير الظروف النفسية والفيزيولوجية في اكتساب اللغة عند الأطفال وتعلّمها عند مختلف الأجيال خاصة عند مزدوجي اللّسان أو متعدّديه، وقد ساعدت على فهم النمو اللّساني وكيفية قياسه وتطويره بالاعتماد على مناهج علمية دقيقة اتجهت وجهات متعددة ومسارات مختلفة ساهمت في تطوير الدرس اللّساني الغربي خاصة فيما يتعلق بنظرية النحو التوليدي الذي أنشأها تشومسكي[2] وبطرق التدريس والإعلام والإشهار والعلاج النفسي. وهي مجالات

1 انظر بحثنا، 2011، حول: تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللّسانية، المملكة العربية السعودية، من إصدارات النادي الأدبي بالأحساء.
- Aspects prédicatifs dans l'interférence linguistique: français-arabe. Potsdam: Universität Potsdam, 2008.

2 انظر حول علاقة اللّسانيات النفسية بالنحو التوليدي:
محسّب محي الدين، 2008، انفتاح النسق اللّساني: دراسة في التداخل الاختصاصي، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

لم تلق حظّها في الدرس اللّساني العربي إلى اليوم بحثا وتدريسا لافتقار هذا التخصّص في الجامعات العربية ولصعوبة الإلمام بالمناهج المعتمدة فيه والمجاوزة بينها ميدانيا. ولذلك لم تحظ اللّسانيات النفسية في الوطن العربي باهتمام كبير بل بقيت مهمشة تدرس باعتبارها مادة فرعية في أقسام علم النفس وهذا ما يدعونا إلى المراجعة والنظر في هذا المجال البحثي المهم الذي من شأنه أن يدعم تطور اللّسان العربي.

1.5.3 اللّسانيات العامة والتطبيقية

تهتمّ اللّسانيات العامة بدراسة الأنظمة العامة للألسن المتمثلة في المستوى الصوتي والصوتمي والصرفي والنحوي والتركيبي والدلالي والبرغماتي بالاعتماد على نظريات علمية قادرة على استنباط قواعد هذه المستويات وتفسيرها تفسيرا علميا، ثم تطبيقها على لسان معيّن قصد التحليل والتفسير والإلمام بقواعده النظامية. ولئن كانت هذه اللّسانيات بفرعيها النظري والتطبيقي تحظى بمجالات واسعة من الدراسة سواء كان ذلك عند الغرب أو عند العرب، فإنّ المشكل المطروح على البحث اللّساني العربي يتمثل أساسا في المنهج وتطبيق النظرية، إذ يقع كثير من الباحثين في عملية الإسقاط دون وعي بمشاكل النظرية نفسها، وهذا ما يجعل الدرس اللّساني العربي غير قادر على استيعاب النظريات الغربية، وهو ما يعوق تطويره وتحديثه. ورغم اجتهاد الباحثين العرب الجدد في تفسير المستويات المعهودة للسانيات العامة أو التطبيقية مثل المستوى الصوتي والصوتمي والصرفي والتركيبي والدلالي والبرغماتي، فإنّ هذه المستويات مازالت أمامها أشواط كبيرة للّحاق بما تتوصل إليه اللّسانيات الغربية من تسارع في البحوث، وخاصة المرتبطة منها بالتركيب وبالدلالة والبرغماتية في علاقتها بالمعالجة الآلية والحاسوبية.

1.5.4 اللّسانيات الحاسوبية

إنّ الحاجة إلى الحوسبة أدّت إلى ظهور اللّسانيات الحاسوبية التي تحاول محاكاة العقل البشري في فهم الظاهرة اللغوية تنظيرا وإنجازا، ولذلك جمع هذا الحقل من المعرفة بين اللّسانيات والذكاء الاصطناعي والإعلامية والرياضيات والمنطق بهدف

نقل الذكاء البشري إلى الذكاء الحاسوبـــي، ممّا يمكنه من تحليل النظـــام اللغـــوي تحليلا آليا متعدد المستويات وبأسرع وقت ممكن. وقد قطعت اللّسانيات الحاسوبية أشواطا متقدمة في معالجة الألسن الغربية في حين مازال اللّسان العربـــــي متعثـــر الخطى بطيء الحركة. ويعود هذا السبب إلى عدم الوعي بالثقافة الرقمية ومنجزاتها المذهلة، ثم إنّ التكوين الجامعي لازال يفصل بـــين هـــاتين الاختصاصـــين وهـــو اختصاص مبني على تعدّد الاختصاصات ولا يكون إلاّ بالعمل الجماعي، ولهذا فإنّ النهوض باللّسان العربـــي في هذا الجانب يتطلب إحداث مثل هذه الاختصاصات المتضافرة الجهود.

1.5.5 اللّسانيات في خدمة المصطلحية

يعتمد التكوين المصطلحي على ضبط قواعده الدلالية وصياغته اللّسانية وهو ما يتطلب معرفة بالنظريات اللّسانية، وخاصة تلك التي تهتم بعلم المعجم النظري والتطبيقي ونظرية الدلالة المعجمية، فهي تمثل للمصطلحي أدوات عمل رئيســية تمكنه من صناعة المصطلح وضبط مفهومه ضبطا دقيقا، وهو ما نلحظه من ارتباط بين علم المصطلحية واللّسانيات في الدراسات الغربية، ممّا مكّنــها مـــن وضـــع نظريات جادة في العلوم المصطلحية استطاعت أن تـــبني مســـارات في تشـــكل المصطلحات العلمية التي تساهم بدورها في تطوّر مجالها العلمي الدقيق. ولكنّ هذه الدقة العلمية تفتقر إليها الدراسات المصطلحية العربية، إذ أدّى الاتصـــال غـــير السليم بالمدارس والنظريات اللّسانية الغربية إلى خلق اضطراب مصطلحي عنـــد الباحثين، ممّا جعل نشأة المصطلحية العربية الحديثة تكون معتلة لا ترتقي في كثير من الأحيان إلى مستوى الضبط العلمي الدقيق، فهي تورد مصطلحات متعـــددة للدلالة على مفهوم واحد، أو عكس ذلك تستخدم مفاهيم مختلفة لمصطلح واحد. وهذا يصيب البحث المصطلحي العربـــي في شتى المجالات بالعطالة وعدم النمو، ولذلك فحقل البحث المصطلحي مازال خصبا ويتطلب بحوثا علمية جادة تعتمد على النظريات اللّسانية الحديثة منهجا علميا دقيقا حتى تتمكّن من مواكبة علومها وتطوير ذاتها.

1.5.6 اللّسانيات في خدمة المعجمية

لاشكّ أنّ العلوم المعجمية الحديثة تعتمد على النظريات اللّسانية لتطوير نفسها وتحديد مواضيع بحثها وطرقها المنهجية، إذ استفادت صناعة المعاجم الحديثة من لسانيات المدونة وطرق اشتغالها وكيفية دراستها لبنية الكلمة وتصنيفها للمقولات المعجمية النظرية والتطبيقية من اشتقاق وتوليد ونحت وتركيب ودلالة. فساعدت المناهج اللّسانية والثورة الرقمية على إعادة البناء المعجمي وفق قواعد علمية دقيقة تتميز بالدقة وسهولة البحث. فتطوّرت العلوم المعجمية من المعاجم الورقية إلى المعاجم الالكترونية بفضل ارتباط الرقمنة باللّسانيات، وهو مجال رغم حضوره في الدراسات العربية، لا يزال بعيدا عن حاجة اللّسان العربي المعجمية إلى التطوير والإلمام بشتى قضايا المعجم التي لا تكون فاعلة إلاّ بوجود مدونة لسانية تجمع شتات العربية وتعالجها معالجة آلية ولسانية.

1.5.7 لسانيات المدونة

لقد نشأت لسانيات المدونة 1961 فكان أول من استخدمها جامعة براون الأمريكية، وهي أول مدونة تستخدم إلكترونيا وتشتمل على مليون كلمة اشتقها الباحثون من النصوص الانقليزية ثم توسعت المدونات إلى 320 مليون كلمة 1996 (المدونة البريطانية)، وهكذا انتشرت هذه اللّسانيات في أرجاء أوروبا وأصبحت الشغل الشاغل اليوم في الدرس اللّساني باعتبارها مصدرا للتحليل المعجمي وفهم الرصيد اللغوي ودراسة مظاهر تطوره. ومن أبرز مشاغل لسانيات المدونة الترجمة الآلية والمعاجم التأثيلية والدراسات اللّسانية العامة المرتبطة بتحليل المحادثة والاستعمال المعجمي والتركيبي. وقد ساعدت الحوسبة على الاستفادة من لسانيات المدونة في دراسة أيّ ظاهرة لسانية دراسة رقمية بواسطة المعالجة الآلية للغات الطبيعية. ورغم أهمية هذا الفرع اللّساني في تطوير الدراسات اللّسانية تنظيرا وتطبيقا، فإنّ البحث اللّساني العربي لم يتجه إليه بعد، وهو نقيصة لا بدّ من الالتفات إليها وإدراجها ضمن اهتماماته، فهي أمر لابد منه في تطوير اللّسان العربي وخاصة الدراسات المعجمية التاريخية التي تعنى بالتأصيل المعجمي.

1.5.8 لسانيات الخطاب/النص

قامت لسانيات الخطاب أو النص على تجاوز لسانيات الجملة إلى دراسة ما هو أوسع منها شكلا ودلالة. وقد نشأت سنة 1952 مع هاريس بأمريكا وكان لها الأثر الكبير في تطوير الدرس اللّساني. فتولّدت نظريات جديدة اهتمت بتحاليل النصوص والخطابات والمحادثات في السبعينات من القرن العشرين، مازالت إلى اليوم تشكل أهمية في الدرس اللّساني الحديث[1]، إذ فتحت نمجا علميا جديدا في مناهج تحليل النصوص يقوم على دراسة القواعد الجزئية والشاملة المكونة للنص معتمدة على مقاربات عديدة أهمّها النظريات البرغماتية والحجاجية والعرفانية وعلم الجمال. وقد توصلت الدراسات في هذا المجال إلى الوصول إلى نتائج علمية مفيدة مكنت الباحثين من إعادة تصوراتهم وتعديل رؤاهم ومواقفهم من فهم الخطاب وتحليله بطرق علمية، غير أنّ هذا الفرع اللّساني المهم لازال بعيد المنال في الدراسات العربية رغم بعض المحاولات الجادة.

1.5.9 الأطلس اللّساني

عرفت اللّسانيات الغربية مفهوم الأطلس اللّساني منذ أواخر القرن التاسع عشر[2]، فاهتمت الدراسات فيه بلسانيات الميدان وجمع اللهجات ودراستها دراسة علمية باستخراج قوانينها وضبط قواعدها العلمية، فاستفاد منها المعجميون التأثيليون وغيرهم ممن يبحث في تاريخ الكلمات والصيغ وتفسيرها انطلاقا من

---

1 انظر بحثنا التالي:
- "مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب"، ضمن: المنوال، تونس، دار المعلمين العليا/سيراس للنشر، 2009.

انظر كذلك:
- PAVEAU M-A, SARFATI G-E, 2008. *Les grandes théories de la linguistique: de la grammaire à la pragmatique*. Paris: Armand Colin.

2 تأسس الأطلس اللّساني على العمل الميداني واللّسانيات الجغرافية إذ قام اللّساني الألماني جورج فنكر (George Wenker) بإعداد الأطلس اللّساني الألماني (Deutscher Sprachatlas) وكان قد نشره سنة 1876 فتتابعت على إثره أعمال أطلسية أخرى مثل الأطلس اللّساني الفرنسي الذي نشر في أجزاء متتالية بين سنوات 1902 و1912 وغيره من الأعمال الأوروبية الأخرى.

الجغرافيا والتاريخ والمجتمع. وقد تطور هذا البحث إلى دراسة المستويات الخطابية عند الطبقات الاجتماعية عند ثلة من اللّسانيين الأمريكيين[1] مستخدمين في ذلك المناهج الرياضية والإحصائية في ترصيف اللهجات وضبط قواعدها العلمية. غير أن هذا الميدان لم تعرفه الدراسات العربية إلاّ قلة لم تتمكن من رصد جميع الظواهر اللّسانية في جميع البلدان العربية، وهذا أمر يمثل عائقا أمام تطور اللّسانيات العربية إلى اليوم.

1.5.10 خاتمة

إن البحوث العلمية التي لم تطور نفسها بمواكبة النظريات واستحداث المناهج لا يكتب لها العيش طويلا. وأمام هذا الزخم النظري والمنهجي المتسارع في البحوث الغربية بات لزاما علينا أن نواكب العصر بالعلم والمعرفة لا بالنقل والاستهلاك المميت، وهذا ما يفرضه علينا العصر وما ينتجه من علوم تتفاعل لتفهيم الظاهرة المدروسة. وبما أن اللّسانيات كغيرها من العلوم الأخرى باتت ضرورية لنهضة اللّسان العربي لابدّ لها من متابعة ما يجري من نظريات في الدراسات المتقدمة حتى تستطيع أن تستنهض قواها، فتنهض معها العلوم الأخرى المتصلة بها التي ذكرنا بعضها سابقا، وخاصة تلك التي أصبحت ضرورية لتطوير البحوث ذات الصلة بها، مثل النقد الأدبي وتحليل الخطاب وجمع المدونات والحوسبة وما يتصل بها من طرق منهجية في المعالجة والتخزين وتسريع نقل المعلومة وتحليلها ونشرها بين الباحثين والمهتمين بمجالات متعددة ذات صلة باللّسانيات. ولهذا وجب على الباحثين التفطن إلى ما فاتهم من قصور علمي واستدراكه ومواكبة ما هو مستجد من النظريات الناشئة والإلمام بها وإدراك كنهها والاستفادة منها في الدرس اللّساني العربي الحديث.

---

1 انظر في هذا الإطار الدراسات التالية:

- BERNSTEIN B.975 . *Langage et classes sociales: codes sociolinguistiques et contrôle social.* (1Ed). Traduit de l'anglais par J.- C. Chamboredon. Paris: Éditions de Minuit.
- LABOV W. 1976. *Sociolinguistique.* Traduction by les Éditions de Minuit. (1Ed). Paris: Éditions de Minuit.

الميساوي (خ)2011. تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللّسانية: المملكة العربية السعودية، من إصدارات النادي الأدبي بالأحساء.

الفصل الثاني

النظريات المصطلحية

1.6 مقدمة

عرفت الأمم القديمة المصطلح وخاضت في مجالات معرفية مختلفة معتمدة على التسميات والاصطلاحات في نشأة المصطلحات. فنجد للعرب والإغريق والرومان كمّا هائلا من المصطلحات وصناعة المعاجم المختصة في موضوع من المواضيع، سواء كان ذلك بالجمع والتصنيف أو بالوضع والتوليد والترجمة. ولكن كان وعيهم بقضية المصطلح مقتصرا على وضع التسميات وبعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية لا غير، وهو ما لم يؤهلهم إلى النظر في قضايا المصطلح النظرية. وبقيت محاولاتهم محدودة شكلا ومضمونا وتأسيسا لعلم مصطلحي لم يكتسب صفته العلمية وأسسه النظرية إلاّ حديثا على يد المهندس العالم النمساوي أوجن فيستر في أواخر عشرينات القرن العشرين. ثم انتشرت المدارس المصطلحية في شتى أرجاء العالم متأثرة بنظريته المصطلحية الجديدة، فتشكلت المقاربات وأسست المدارس والنظريات المهتمة بعلم المصطلح وقضاياه النظرية والتطبيقية مفهوما وصناعة.

1.7 الأسس الإبستيمولوجية للنظريات المصطلحية

تنشأ النظرية في شتى مجالات المعرفة على أسس ابستيمولوجية تمهد لوجودها الفكري وتضبط قوانينها العلمية والمنطقية. ولا تشذ النظريات المصطلحية عن هذا السياق الابستيمولوجي الذي يدعم ظهورها في السياق المعرفي. وتتمثل هذه السياقات في الأسس التاريخية التي حفت بظروف النشأة، والأسس الفلسفية التي أسست لظهور الفكرة، والأسس اللسانية التي أثرت في بلورة المنهج العلمي المعتمد لديها.

1.2.1 الأسس التاريخية

1.2.1.1 الأسس العربية

عرف التراث العربي نشأة معجمية بعد نزول القرآن الكريم، فنشأت المعاجم مبكرا بهدف الحفاظ على اللغة وجمعها وسيلة لتفسير القرآن الكريم وضبط علومه، وكانت تأتي على رأس هذه العلوم علم الحديث حيث اعتمد مؤسسوه على وضع المصطلحات الضرورية لنشأته في القرن الثاني الهجري. فظهرت كلمة 'مصطلح' لأول مرة مع علماء الحديث[1] كما أن نشأة المعاجم العامة[2] والمعاجم الموضوعية المختصة[3] ساهمت بشكل مفيد في بلورة رؤية مصطلحية عربية أصيلة أثرت التراث العربي في عدة مجالات معرفية مازالت فاعلة إلى حد الآن في علوم العربية وآدابها. غير أن هذه الرؤية لم ترق إلى مستوى النظرية المصطلحية بالمعنى العلمي الحديث. كما عرفته النظريات المصطلحية الغربية الحديثة التي ظهرت ملامحها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع بروز عدة علوم وتقنيات جديدة أدت إلى تأسيسها في القرن العشرين. وهكذا انتهت هذه المصادر العربية إلى تأليف معجمي غزير تواصل إلى اليوم، في حين ظلت المصطلحية مفقودة الاهتمام حتى في عصرنا هذا رغم ما ظهر من بحوث جادة في النصف الثاني من القرن العشرين في عدة جامعات عربية، وتكوين فرق بحث في هذا المجال في بداية القرن الواحد والعشرين وعقد ندوات علمية في الغرض لعلها ستكون

---

1 انظر في هذا الشأن الدراسات التالية:
- الراجحي شرف الدين علي، 1985، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- مقبولي الأهدل حسن محمد، 1990، مصطلح الحديث ورجاله، صنعاء/بيروت، مكتبة الجيل الجديد/مؤسسة الريان.

2 انظر على سبيل المثال: **العين** للخليل بن أحمد، **البارع** لعلي القالي، **الجمهرة** لابن دريد، **تهذيب اللغة** لأبي منصور الأزهري، **والصحاح** لإسماعيل الجوهري...

3 انظر على سبيل المثال: **جبال العرب** لخلف الأحمر، **الخيل** لنضر بن شميل، **الأضداد** لقطرب...

ظهرت هذه المعاجم في أواخر القرن الثاني الهجري على شكل رسائل لغوية مختصة بالبحث في موضوع من المواضيع كما يبدو ذلك من عناوينها.

نبراسا يضيء طريق نشأة النظرية المصطلحية العربية[1]. ويمكن أن نقول أنّ العرب قديما لم يؤسّسوا فكرا مصطلحيا يقوم على التنظير وضبط الأسس المعرفية والفلسفية لعلم المصطلح، بل عرفوا تفكيرا في المصطلح بسبب الحاجة الملحة إليه في عصرهم الذي نشأت فيه عدة علوم استدعت وضع مصطلحات مناسبة لها في التصنيف والاستعمال.

1.7.1.2 الأسس الغربية

لا شك في أنّ جذور المصطلح تعود إلى الفلسفة الإغريقية التي أثرت في الفكر العالمي بما تركته من أفكار ومقولات تواصلت حتى عصر النهضة، "فمهدت الثورة الفكرية والعلمية والتقنية، منذ القرن السابع عشر، إلى ظهور نموذج اتصالي جديد بين الشعوب أدّى إلى نشأة وضع معرفي جديد، مهّد بدوره إلى نشأة وضع معرفي جديد، مهّد بدوره إلى نشأة علم المصطلح باعتباره مشروعا علميا قائما على أسس علمية دقيقة في القرن العشرين" (ألان راي، 1988، 87). وقد ذهبت كابري ترازا إلى أنّ صناعة المصطلح وتطبيقاته كانتا قديمة، فيكفي أن نشير إلى أعمال لفوازييه وبارتولي في الكيمياء، وكذلك أعمال لنّي في علم النبات وعلم الحيوان في القرن الثامن عشر حتى نقر بهذا الأمر (ترازا كابري، 1998، 21-22). ولكن اتخاذ المصطلحية صفة النسقية واكتسابها صفة العلمية، لم تبدأ إرهاصاتهما الأولى إلاّ في الثقافتين الألمانية والروسية في الثلث الثاني من القرن العشرين حتى تكتسب المصطلحية عملية التأسيس في الثقافة الغربية عموما في الثمانينات من القرن الماضي. ومازال هذا العلم لم يتأسس بعد في الثقافة العربية المعاصرة (أرخصيص عبد السلام، 8199، 1). وهكذا لم تعرف المصطلحية التأسيس المنتظم إلاّ في السنوات الأخيرة من القرن العشرين التي ظهر فيها الفكر المصطلحي بعمق، مبادئ ومناهج ممّا مكنها من وضع أسس علمية وطرق منهجية مكنتها من ضبط مجالها النظري والتطبيقي.

---

1 يمكن أن نعد أن ما يجري في تونس اليوم من نشأة فرق بحث وتقديم دروس جامعية وندوات علمية في علم المصطلح وكذلك المغرب والجزائر وبعض الأقطار العربية الأخرى يمثل الإرهاصات الأولى لنشأة علم مصطلح عربي.

1.7.2 الأسس الفلسفية

تعود جذور النظريات المصطلحية إلى الحقل الفلسفي الذي اهتم بمسألة اللغة وكيفية تسمية الأشياء وتحديد العلاقة الرابطة بين الموضوع أو الموجود الطبيعي أو الميتافيزيقي والفكر المعبر عنه. وقد اعتمدت نظرية التسمية على اتجاهين في تحديد علاقة الكلمة بمحيطها الدلالي. فأدخل أنطوان توماس هذين الاتجاهين سنة 1904 وهما اتجاه علم التسمية (onomasiologie) الذي يعتمد على الانطلاق من الكلمة ثم البحث عن النظام المنطقي الذي يجمعها بمختلف دلالاتها، والاتجاه الذي يعنى "بعلم تطور دلالات الألفاظ" (sémasiologie) الذي ينطلق من فكرة معينة لجمع جميع الكلمات التي تعبر عن هذه الفكرة[1]. وقد لعبت الفلسفة النمساوية/الألمانية[2] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دورا مهمّا في تأسيس النظرية المصطلحية الحديثة. وكان الفضاء الابستيمولوجي الذي تأسست عليه هذه الفلسفة، يعتمد على الجمع بين عدة علوم مثل علم النفس والمنطق والرياضيات واللسانيات، وهو ما جعل طابعها العام يتسم بالتركيز على الجوانب النفسية والتجريبية والأنطولوجية[3] التي تأثر بها فيستر في وضع إرهاصات نظريته المصطلحية في العشرية الثالثة من القرن العشرين. وقد اعتبر عبد السلام المسدي أنّ "علم المصطلح مبني على شقين: شق اضطلعت به الفلسفة وعلى وجه الخصوص فلسفة اللغة وشق لساني اضطلعت به علوم الدلالة والمعجمية النظرية والتطبيقية". (المسدي، 1994، 18). ولهذا فإن علم المصطلح متشعب بمقارباته متعدد بأسسه ومتميز بنظرياته ذات المشارب المختلفة.

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- *Le trésor de la langue française, Dictionnaire des 19e et 20e s.*, Paris, CNRS Editions, 1972-1994, p. 289.

2 نذكر من أهم الفلاسفة برنتانو وفريج وكرناب وفيتقنانشتاين (Brentano, Frege, Carnap, Wittgenstein).

3 انظر حول هذه المسألة:

- Budin Gerard, 2007, «L'apport de la philosophie autrichienne au développement de la théorie de la terminologie: ontologie, théories de la connaissance et de l'objet». In *Langages*, n° 168, décembre 2007, pp. 11-23.

1.7.3 الأسس اللسانية

لقد اعتمد المعجمي الألماني فرانس دورنـــزيف واللسنيان فوسلر وفايســـقبر، الذين تأثر بهم فيستر في وضع نظريته المصطلحية، على الاتجاهين: علـــم التســـمية وعلم تطور الدلالات لتحديد المهام المختلفة للمصطلحية واللسانيات، وانتـــهوا إلى أنّ المصطلحية تعتمد على مقاربة علم التسمية، وتعتمد اللسانيات على مقاربة علم تطور الدلالات[1]. وقد مثلت النظرية اللسانية لبهلر ويسبرسن بداية من 1920 محطة رئيسية في نشأة النظرية المصطلحية. ولهذا السبب لا يمكن للمصـــطلحية بجميـــع فروعها النظرية والتطبيقية أن تستقل عن اللسانيات التي ساعدتها على ضبط أسسها المنهجية ومقارباتها النظرية، فتأثرت بها في البحث عن شرعيتها العلمية وتأســـيس وجودها العلمي والابستيمولوجي.

1.7.4 بين المصطلحية واللسانيات

اختلف الدارسون في ضبط العلاقة بين اللسانيات والمصطلحية، فمنهم مـــن اعتبرها مجالا من مجالات اللسانيات ومنهم من اعتبرها علما مستقلا بذاته. واعتمد الشق الأول، وهو الغالب، على أنّ كليهما يعتمد المادة اللغوية رغـــم اخـــتلاف المنطلقات والمناهج. واعتمد الشق الثاني على أنّ كليهما مختلف عن الآخر منـــهجا ومادة مركزا في ذلك على الجانب النظري الذي تستند إليه كلّ منـــهما. فنظـــام اللسانيات ومنطلقاتها غير نظام المصطلحية ومنطلقاتها. ولكننا نعضد الرأي القائـــل بأنّ المصطلحية هي فرع من فروع اللسانيات، فهـــي "اختصـــاص متولـــد عـــن اللسانيات، ويعتمد على بعض الأطر النظرية التي توجّه التطبيق ومجموعة من المناهج التي تؤمّن صلاحية ما تنتجه" (دبيك، 1992، 3). ولذلك تعتمد المصطلحية على اللسانيات وخاصة في جانبها التطبيقي، فهي متصلة بعلم المعجميـــة والنظريـــات الدلالية وصناعة المعاجم ولسانيات المدونة واللغة المختصة". وممّا لا شك فيـــه أنّ المصطلحية نشأت مواصلة لعلم التسمية، ولكنها تسمية المفاهيم، وهي حاجة ملحة

---

1 أنظر حول هذه المسألة:

- Rey, Alain, 1977, *Le lexique: images et modèles, du dictionnaire à la lexicologie*, p. 16.

للتطور العلمي والتقني وضمانا للتواصل اللساني بين شتى مختلف الاختصاصات والألسن" (ترازا كابري، 1998). فالمصطلحية عمل مشترك مع اللسانيات يؤدي فيه المصطلحي دور تحديد المنهج العلمي الذي ينتج المصطلح. وإنّ الدور الذي تؤديه اللسانيات في مساعدة المصطلحية على تسمية المصطلحات وضبط مجالها التخصصي، لهو دور تواصلي بالأساس يدفع الباحثين إلى ضبط سياق استعمال المصطلح، "فبديهي أن يكون هذا العلم (علم المصطلح) فرعا من فروع علم اللسان وأن يستورد أصولا نظرية وحلولا علمية من هذه الفروع" (عبد القادر الفاسي الفهري، 1983، 140). وهناك من الباحثين من جعل من المصطلحية "علما مشتركا بين اللسانيات والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والتوثيق وحقول التخصص العلمي" (علي القاسمي، 1987، 127). ورغم هذه الاتجاهات المختلفة فإنّ الغالب عليها هو اعتبار المصطلحية "علما ينتمي إلى اللسانيات التطبيقية ولكنه يحتاج إلى نظرية تسند تطوره" (فوفين، 1985، 13). فالمصطلحية تحتاج إلى عدة فروع في اللسانيات لمساعدتها على ضبط منهجها وتحليل بعض قضاياها وخاصة في جانبها التطبيقي الذي يعتني بقضايا تسمية المصطلحات وضبط شكلها المعجمي، وهو ما يجعلنا نكتشف طبيعة العلاقة الرابطة بينها والمعجمية في إطار التشارك في البحث والمنطلقات المنهجية والمقاربات الوظيفية.

1.7.5 بين المصطلحية والمعجمية

إنّ توجه البحث المصطلحي إلى جمع المصطلحات ووصفها ومعالجتها في ميدانها المختص، لهو اتجاه برغماتي يعنى بالمستوى التطبيقي الذي تتطلبه الحاجة العلمية التطبيقية بين المختصين والباحثين، حتى تتيسر لهم لغة الاتصال والتواصل. وهذا ما جعل أهم البحوث المؤسسة لعلم المصطلحية تتسم بالتطبيق قبل التنظير على غرار ما فعله فيستر، ولهذا لم تظهر الدراسات النظرية والتنظيرية إلاّ في نهاية القرن العشرين. وبما أنّ علم المصطلح عرف بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها.(علي القاسمي، 1987، 127)، فهو من هذه الزاوية يلتقي مع المعجمية التي تبحث في دلالة الألفاظ وتصنيفها وضبط مقاييسها المعجمية من بنية وتكوين واشتقاق وتوليد، وهي مسائل تشترك فيها مع المصطلحية التطبيقية.

فتعتمد المصطلحية في تسميتها للمصطلحات على الانطلاق من المفاهيم، ثم البحث عن الألفاظ المناسبة لها. وتعتمد المعجمية على الانطلاق من الألفاظ ثم البحث عن الدلالات المناسبة لها، ولذلك فالفرق واضح من هذه الزاوية في المنطلقات المنهجية والمقاربات العلمية، إذ "يرتكز علم المصطلحات التطبيقي على منهج يعتمد على نهج تسمية الأشياء والمفاهيم قريب من وضع القوائم، وعليه: يكتسب كلّ تصور باستطاعته أن يشكل موضوع تسمية مدخلا، في حين لا يكرس المؤلف الذي يتسم بطبيعة معجمية مدخلا لتسمية أدنى اسم مندرج" (كابنهود، 2009، 197). واعتبر فيستر أنّ اللسانيات والمصطلحية ينطلقان من مبادئ مختلفة لمعالجة اللغة. فإذا كانت المعجمية، وهي مبحث لساني، تنطلق من الكلمة دون البحث في شتى معانيها، فإنّ المصطلحية تنطلق من البحث في قضايا المفهوم دون التركيز على قضايا التسمية ومشاكل النطق وشكل الكلمة التي هي من قضايا اللسانيات[1].

وتلتقي المصطلحية مع المعجمية في نطاق الآليات التطبيقية التي تعتني بالتسمية، مثل التوليد والاشتقاق وصناعة المعجم وجمع المدونة، غير أنهما يختلفان في الأهداف النظرية. فالمعجمية تهتم بالمعجم العام وتسمية الأشياء العامة التي تدخل في لغة التواصل العادي، بينما تهتم المصطلحية بتسمية المتصورات التي ترتكز على ضبط المصطلحات، وتعتمد على وجود لغة خاصة ضمن ميدان علمي مختص يستدعي من المصطلحي معرفة خاصة بهذا الميدان، وكذلك إلماما بمبادئ اللسانيات، وهو ما يؤكد ضرورة المنهج المصطلحي للتعامل مع قضايا تسمية المصطلح وضبط مفهومه.

1.7.6 الأسس المنهجية للمصطلحية

قامت الأسس المنهجية في الدراسات المصطلحية على بعدين رئيسين: اتجه الأوّل نحو الدراسات التطبيقية، واتجه الثاني نحو الدراسات النظرية، وهو ما جعل البعض يفصل بين المصطلحية النظرية والمصطلحية التطبيقية، وتعود علل هذا الفصل إلى الأسس المنهجية المتبعة في معالجة المصطلح بجميع جوانبه المنطقية والأنطولوجية

---

1 انظر حول قضايا المصطلحية والمعجمية ترازا كابري في مؤلفها التالي:
- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin.

واللسانية، ولهذا السبب اتخذ الباحثون في قضية المصطلح وجهات نظر مختلفة من ناحية المنطلقات المنهجية، ولكنها تلتقي في الهدف، ألا وهو ضبط علم المصطلح الذي أصبح يمثل "الدراسة النسقية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى مجالات مختصة من التجربة الإنسانية. ويشتمل علم المصطلحات من جهة على وضع نظرية ومنهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها، كما يشتمل من جهة أخرى على جمع المعطيات المصطلحية ومعالجتها، وكذلك توحيدها عند الاقتضاء. فكلّ التحديدات والتعريفات تؤكد أنّ مجاله عام ويشمل كافة التقنيات والعلوم، وكذلك المجالات المعرفية غير العلمية، كما يشمل كافة الأنشطة الاجتماعية المتسمة بطابع التخصص" (أرخصيص عبد السلام، 1998، 4). وهكذا فالمصطلحية النظرية تعتني بدراسة المتصوّرات وكيفية تحوّلها إلى مفاهيم، بينما تعتني المصطلحية التطبيقية بكيفية تسميتها وفق مقاييس لسانية. فيضطلع علم المصطلحات النظري بوظيفتين هما: تمثيل المعرفة ونقلها، ومن المعلوم أنّه قد نشأ لتلبية حاجة المتخصصين للتواصل والمحافظة على أحادية المفهوم. وحسب (سلودزيان، 2000) يطبق علم المصطلحات النظري جملة من قواعد التسمية والدلالة الخاصة به من خلال التعريف المنطقي الذي يتمحور حول ميدانه الخاص. وبعبارة أخرى يقوم بوصف المفهوم وتعريفه تعريفا منطقيا يميزه عن سائر بقية المفاهيم المجاورة له في الدلالة، فيضمن بذلك التطابق النسبي بين المفهوم ومتصوره وكذلك العلامة اللسانية الضامنة لوجوده.

وأمّا علم المصطلح التطبيقي فهو "يركز على اللغة المتخصصة والمقاربة التصورية وأحادية المعنى ووجهة نظر تسمية الأشياء والمفاهيم والتقعيد ووجهة النظر التزامنية والتصنيف المنهجي" (كابنهود، 2009، 191). ولذلك يتبع تحليل الوحدات المصطلحية من زاوية النظر اللسانية، كما يحللها أيضا من الزاوية المفهومية وتتطلب هذه الزوايا خطة منهجية علمية يتبعها المصطلحي في عمله. ومن أبرز هذه الخطط نذكر الخطط التالية:

1- خطة ترازا كابري

تنبني هذه الخطة على المنهج التالي:

- جمع المدونة المصطلحية.
- فرز المصطلحات وتصنيفها حسب مجالات اختصاصها.

- تقييس المصطلحات وضبط مفاهيمها.
- نشر المصطلحات التي وقع تقييسها عند الجهات المختصة.
- العمل على استعمال هذه المصطلحات في مجالات العمل الخاصة بها[1].

2- **خطة ساجر جيان كارلوس**

تعنى نظرية المفاهيم المصطلحية عنده بثلاث مهمات أساسية:

- إحصاء مجموعات المفاهيم كوحدات مجردة في البناء المعرفي.
- إحصاء مجموعات الكليات اللغوية المترابطة وذات العلاقة بالمفاهيم المعينة والمبنية استنادا إلى المفاهيم المدركة.
- ربط الصلة بين المفاهيم والمصطلحات القائمة عادة على التعريفات[2].

3- **خطة مصطفى فوضيل**

تهتم هذه الخطة بدراسة المصطلح انطلاقا من النصوص:

- دراسة المصطلح في جميع النصوص التي ورد بها.
- دراسة المصطلح ضمن أسرته المفهومية.
- التصنيف المفهومي.
- التصنيف الاشتقاقي[3].

ترتكز هذه الخطط على بعض الجوانب وتهمل أخرى، وهو ما يجعلنا نقترح خطة شاملة تجمع بين المصطلحية النظرية والمصطلحية التطبيقية باعتبار أنّ الدارس للمصطلحات يجب أن يجمع بين عبثه المصطلحي وكذلك معرفة ميدان الاختصاص المصطلحي الذي سيستعمل فيه المصطلح المولّد أو الموضوع وضعا جديدا.

---

1 انظر ترازا كابري

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin, pp. 48-49.

2 انظر ساجر

- Sager (J.C.): 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/Philadelphia, p. 100.

3 انظر مصطفى فوضيل "الدراسة النصية للمصطلح"، 2005، دراسات مصطلحية عدد 5، ص 43.

انظر كذلك الشاهد البوشيخي، 2002، نظرات في الاصطلاح والمنهج، فهو يعتمد على الدراسة الكلية للمصطلح في النص واستنباط الفهم منه.

4- اقتراح خطة شاملة

- ضبط المتصور
- ضبط المفهوم
- ضبط التعريف
- ضبط التقييس
- تحديد المجال العلمي
- تحديد المجال الوظيفي
- تحديد التخصص التطبيقي

بناء على هذه الخطط نقر بأنّ كلّ منهج صارم لا يمكنه أبدا أن يلم بخصوصيات المصطلح النظرية والتطبيقية إلاّ من خلال الجمع بين عدة تخصصات تتضافر لخدمة المصطلح والمصطلحية باعتبارها علما يجمع بين عدة علوم أخرى وأبرزها المنطق واللسانيات والفلسفة.

1.8 المدارس المصطلحية

نشأت المصطلحية في مفهومها الحديث في أوروبا في النمسا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ثم انتشرت شرقا في الاتحاد السوفيتي وغربا في فرنسا وكندا ثم انتقلت إلى شمال إفريقيا وبقية البلدان العربية وبقية بلدان العالم وقد قسم الباحثون المدارس المصطلحية تقسيما جغرافيا[1] أو تقسيما وظائفيا[2] وسنقف في

---

1 قسم روندو المدارس المصطلحية إلى ست مدارس حسب الأماكن التي نشأت فيها وهي التالية: المدرسة الألمانية – النمساوية، المدرسة السوفيتية، المدرسة التشكوسلوفاكية، المدرسة الكندية– الكيبيكية، المدرسة الفرنسية، المدرسة البريطانية. (انظر روندو في كتابه):
- Rondeau, G, 1984, *Introduction à la terminologie*, Paris, Gaétan Morin, pp. 38- 45.

2 قسمت تيرازا كابري المدارس المصطلحية حسب مهامها الوظائفية إلى ثلاث مجموعات: تهتم المجموعة الأولى بالمصطلحية الموجهة نحو اللسانيات تمثلها المدرسة النمساوية والمدرسة السوفيتية والمدرسة التشيكوسلافكية. وتهتم المجموعة الثانية بالمصطلحية الموجهة نحو الترجمة تمثلها المدرسة الكندية الكيبيكية والمدرسة البلجيكية. وتهتم المجموعة الثالثة بالتخطيط اللساني والتقييس المصطلحي وهي منتشرة في البلدان التي تهتم بلغاتها الوطنية وتطوير اقتصادياتها مثل كندا وماليزيا واندونيسيا وغيرهم. (انظر تيرازا كابري في كتابها):
- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin, pp37–38 ..

هذا البحث على أهم المدارس المصطلحية التي تعتبر مرجعا أساسيا في المصطلحية:

1.8.1 المدرسة النمساوية/الألمانية

قامت هذه المدرسة على أعمال أوقين فيستر الذي أنجز أطروحة دكتوراه سنة 1931 بعنوان "التقييس الدولي للغة التقنية"[1] أسس فيها المبادئ العامة للنظرية المصطلحية الحديثة، فاعتبر النظام المفهومي أمرا أساسيا في الدراسة المصطلحية الموجهة نحو التقييس الذي أصحب حاجة ملحة لضبط المصطلحات التقنية الجديدة التي انتشرت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبات توحيدها وتقييسها أمرا ضروريا لتسهيل عملية التواصل بين جمهور المهندسين والتقنيين. وقد طبق فيستر مبادئ علم التسمية على لغات الاختصاص بهدف تطوير النظرية المصطلحية، "فكان أوّل من وضع نظرية حاولت الاستفادة من معطيات علم المنطق ونظرية المعرفة لحلّ مشاكل التواصل بين أهل الاختصاص. وكان الهدف الرئيسي لعمل فيستر في هذا الحقل وضع تصنيف لترتيب التصورات على شكل مسارد" (نيدوبيي، 2009، 117). وقد انطلق فيستر في نظريته من المفاهيم لوضع المصطلحات، فاعتمد على المنطق والأنطولوجيا وعلم التوثيق والمعلوماتية للبحث في العلاقات الرابطة بين المفهوم والمصطلح، وذلك بهدف التصنيف والتقييس، فجعل لكلّ مفهوم مصطلحا واحدا يقابله في الاستعمال، فجمع بين التنظير والتطبيق محاولا الجمع بين اللسانيات والمصطلحية باعتبارهما يكتملان في المنهج ويلتقيان في التنظير والتطبيق.

1.8.2 المدرسة التشيكوسلوفاكية/أو مدرسة براغ

نشأت مدرسة براغ المصطلحية مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين متأثرة بالمدرسة اللسانية الوظائفية، وكان من أشهر أعلامها دروز، فاعتنت بالبعد البنيوي والوظائفي في اللغة المختصة التي هي مهاد علم المصطلح فدرست المصطلحات من

---

1 انظر أوقين فيستر:

- Wüster, Eugen, 1931, *Internationale Sprachnormung in der Technic. Besonders in der Elektrotechnik*, Berlin, VDL- Verlag.

هذه النواحي معتبرة أنّ المصطلح له دور وظيفي في اللغة المبنية. وخاصة في الوضعيات المتعددة الألسن التي تحتاج إلى التوحيد المصطلحي وتقييسه، قصد التواصل بين الأكاديميات العلمية التشيكية والسلافية وحرصا على الاستمرار بينها وتطويرها.

1.8.3 المدرسة السوفييتية/أو مدرسة موسكو

نشأت هذه المدرسة في بداية ثلاثينات القرن العشرين وكان من أبرز أعلامها كابلجين ولوط وكندلكي ودريزن الذين تأثروا بأعمال فيستر في توحيد المصطلح وتقييسه، خاصة في وضعية الاتحاد السوفييتي المتعدد الألسن، فاعتنت بمشكل التوليد المصطلحي والتوحيد، وهو ما جعلها تربط بين المنهجين اللساني والمصطلحي في أعمالها ذات التوجه التطبيقي أكثر منه تنظيرا.

1.8.4 المدرسة الكندية/الكيبكية

نشأت المدرسة الكندية الكيبكية في بداية النصف الثاني من القرن العشرين وقد استفادت هذه المدرسة من نظريات المدارس السابقة لها، ومن أبرز أعلامها روندو وبولنجي، وكان توجهها العام نحو الترجمة، وخاصة ترجمة المصطلحات بين الأنقليزية والفرنسية، وهما لغتا البلد قصد تسهيل التواصل العلمي بين الأكاديميين والباحثين باللغتين، وكذلك تسهيل التعامل الإداري في مؤسسات الدولة. فكان منهجها يعتمد على الدراسة المصطلحية اللسانية التي تبحث في قضايا المفهوم وعلاقته بالتسمية والتميز بينه وبين اللغة الخاصة والعامة، وهو ما جعلها تضفي طابعا اجتماعيا على الدراسة المصطلحية، فنظرت إلى المصطلح في أبعاده اللسانية والتواصلية.

1.8.5 المدرسة الفرنسية

نشأت المدرسة الفرنسية في السبعينات من القرن العشرين، وكان من أبرز مؤسسيها فلبار وراي ودوبوف ودو بيسي. وقد اهتم هؤلاء في أعمالهم بالاشتقاق المصطلحي وكيفية توليده وتعريفه وقياسه معتمدين في ذلك على مفهوم الحقل الدلالي قصد البحث في كيفية التصنيف المصطلحي

وفق هذه الحقول وضبط التعريف المناسب لكل مصطلح داخل نسقه المعرفي الخاص.[1]

1.8.6 المدرسة البريطانية

نشأت المدرسة البريطانية كغيرها من المدارس الأوروبية في النصف الثاني من القرن العشرين ومن أبرز أعلامها ساجر.[2] ونحجت في بحوثها نحج الجمع بين النظرية والتطبيق، فركزت أعمالها على قضايا التفريق بين المصطلح والكلمة والتمييز بين اللغة الخاصة واللغة العامة، واتجهت نحو تكوين البنوك المصطلحية ووضع قواعد تعليمية المصطلحية والبحث في كيفية تشكل بنية المصطلح.

1.8.7 المدرسة البلجيكية

نشأت المدرسة البلجيكية في النصف الثاني من القرن العشرين كغيرها من المدارس الأوروبية، وتميزت عنها بالنظرة الشمولية، فجمعت بين المصطلحية والترجمة العامة والترجمة الفورية، ووسعت دائرة أعمالها المصطلحية، فاهتمت بجميع مجالات المعرفة العلمية والإنسانية، فعالجت قضايا المصطلح من زوايا بحثية متعددة وخاصة قضايا الترجمة الثنائية اللغة أو متعددة اللغات معتمدة في ذلك على علوم الإعلامية، ومستفيدة منها في المعالجة الآلية لقضايا المصطلحية ودورها في تطوير اللغات وتسهيل التواصل بينها. فأنشأت معهدا عاليا للمترجمين والمترجمين الفوريين

---

1 انظر حول المدرسة الفرنسية الدراسات التالية:
- Guilbert. L, 1973, «La spécificité du terme scientifique et technique», in *Langue française*, n⁰ 17. Paris, Larousse.
- Rey. Alain, 1949, *La terminologie*, collection Que sais-je n⁰ 187. Paris, Presse Universitaire.
- Lerat. P, 1995, *Les langues spécialisées*, PUF, Paris.

2 انظر حول المدرسة البريطانية الدراسات التالية:
- Sager, Juan Carlos, 1988, "The Status of Terminology as an Independent Discipline", *Parallèles*, Cahiers de l'Ecole de Traduction et d'interprétation de l'Université de Genève n⁰ 10, pp. 12- 23.
- Sager, Juan Carlos, 1990, *A Practical Course in terminology Processing*, Amsterdam/Philadelphia, John Benjamins.

(ISTI) تولى الاهتمام بالبحوث المتصلة بقضايا المصطلحية وعلاقتها بالتعدد اللساني الموجود بالبلد.[1]

1.9 المقاربات المصطلحية

اختلفت المقاربات المصطلحية باختلاف أسسها النظرية التي استندت إليها في معالجة المصطلح من نواحي عديدة فلسفية ولسانية واجتماعية ونصية وتواصلية وتعود هذه المقاربات إلى مدارس مصطلحية مختلفة تناولت معالجة المصطلح من جوانب متعددة حسب وظائفه وطرق استخدامه في المعرفة العلمية.

1.9.1 المقاربة العامة/الفلسفية

تنطلق المقاربة المصطلحية العامة من دراسة المفهوم دراسة علمية دقيقة، وهي دراسة تقوم على النسق الفلسفي للمفهوم والبحث في العلاقات المنطقية والأنطولوجية[2] الكامنة وراء تأسيس المفهوم داخل الوجود الفكري، وكذلك تصنيفه ضمن شبكة من المفاهيم في اللغات العلمية والتقنية الخاصة. وهو ما يجعل تأسيس المفهوم قائما على الوصف الفلسفي المتعالي عن السياق اللساني والدلالي الجاري في مستوى الإنجاز اللغوي الخاص. ويجعلنا هذا الأمر نميز بين المفهوم الدلالي للكلمات الذي يتجسد في التعبير اللغوي والمتصور الذي يؤدي إلى نشأة المفاهيم المصطلحية. وعلى هذا الأساس يكون تحديد المعاني المصطلحية خارجا عن

---

1 أنظر حول ما أنجزته المدرسة البلجيكية من دراسات في المصطلحية والترجمة واللسانيات المقال التالي:

- Mertens, Jean & Libert, Isabelle & Simal, Isabelle, 1994, «Traduction, Interprétation, Industries de la langue, Lexicographie et Terminologie en Belgique, une bibliographie sélective: 1980-1992», in *Meta journal des traducteurs* V01.39.n° 1, pp. 257-294.

2 انظر حول هذه المسألة:

- Wüster, Eugen, 1976, «La théorie générale de la terminologie: un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des objets». *Essai de définition de la terminologie. Actes du colloque international de terminologie.* Québec, manoir du Lac Delage du 5 au 8 octobre 1975, Québec, l'Éditeur officiel du Québec, pp. 49-57.

دائرة السياق اللساني والبرغماتي، بل هي مستقرة التعريف وموحدة المفاهيم. فيقابل كلّ مصطلح مفهوما خاصا به في الاستعمال. ولا تعتني المقاربة العامة التي يمثلها فيستر ومن نهج نهجه بالشكل المعجمي للمصطلحات، بل تبحث في كيفية إنتاج المفاهيم وتشكلها في الفكر العلمي والتقني على وجه الخصوص.

1.9.2 المقاربة اللسانية النصية

تضيف المقاربة النصية إلى المقاربة الفلسفية العامة البعد النصي الذي يتكون فيه السياق الاستعمالي للمصطلح، أي البعد الوظائفي الذي يضطلع به المصطلح في تكوين بنية النص العلمية والمفهومية. ويتناسب المصطلح مع مفهومه داخل السياق النصي، وتبعا لهذا الأمر قامت هذه المقاربة على الجمع بين المعالجة المفهومية والمعالجة اللسانية للمصطلح، فأصبحت الظواهر اللسانية من تركيب ومعجم وصرف ودلالة ذات أهمية في تحليل الوحدة المصطلحية[1] وتستند هذه المقاربة إلى منطق السياق النصي باعتبار أنّ المصطلح مادة لسانية تحمل مفهوما لا يتواجد إلاّ من خلال سياقات النص الملائمة لوجوده المفهومي. وهكذا تتقلص دوائر الغموض المفهومي التي تنشأ عن الاشتراك اللفظي بواسطة تحديد سياقات الاستعمال النصية، فتمكن من ضبط العلاقات التركيبية والمفهومية وتفسير كيفية انتظامها داخل النص. وهو ما يمكّن من وضع قواعد سليمة للتمييز بين المصطلح والكلمة العامة وضبط الحدود والخصائص البنيوية والوظيفية لكلّ منهما. وتمكّن المقاربة النصية من ضبط كلّ السياقات التي يرد فيها المصطلح بغية السيطرة على تحديد مفهومه الصحيح.

وقد اعتمدت المقاربة النصية على مناهج لسانيات المدونة لتستخرج المدونة المصطلحية. وتضبط سياقات استعمالها وتنميطها تنميطا آليا "وقد خلق هذا

---

1 انظر حول المقاربة النصية الدراسات التالية:

سلودزيان مونيك، 2009، "بروز علم مصطلحات نصي وعودة المعنى" ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات: ترجمة ريتا عوض، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- Lethuillier, Jacques, 1991, «Combinatoire, terminologies et textes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n⁰ 1, pp92-100.
- Kocourek, Rostislav, 1991, «Textes et termes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n⁰ 1, pp. 71-76.

التحول المنهجي صدمة زعزعت أسس العقيدة الفيسترية. فبين المبادئ السيميائية التي تطبق في بنوك البيانات المصطلحية وتلك التي تضم لسانيات المدونة، اتضح جليا وجود شرخ معرفي يجعل هذه العقيدة في وضع حرج" (سلودزيان مونيك، 2009، 106). فتجاوزت المقاربة النصية المقاربة الكلاسيكية العامة القائمة على دراسة العلاقة الرابطة بين المصطلح والمتصور أو المفهوم والمرجع إلى مقاربة تقوم على الأبعاد العلائقية المترابطة في المدونة النصية التي تشكل المرجعية السياقية والدلالية والمفهومية لدراسة محتوى المصطلح. وباتت المقاربة العامة التي تبحث عن أحادية المفهوم لكلّ مصطلح لا تصلح إلاّ للغة الاصطناعية، أمّا اللغة الطبيعية فتناسبها المقاربة النصية التي تبحث في المفهوم المناسب للمصطلح المناسب وفق السياق المناسب. ولهذا "يجدر التنبيه هنا إلى أنّ موقع المصطلح من النسق المفهومي الذي ينتمي إليه لا يتيسر على وجهه الصحيح إلاّ بعد الفراغ من دراسة المصطلح في كلّ نصوصه ومن ثمة فعلاقته هي التي تبين لنا موقعه" (محمد أزهري، 2005، 68).

1.9.3 المقاربة اللسانية الاجتماعية

تتأسس هذه المقاربة[1] على دراسة المصطلحات دراسة ميدانية تنطلق من المجالات المعرفية المتخصصة، فتجمع مدوناتها المصطلحية وتقوم بتحليلها من ناحية استخدامها من قبل المختصين، كلّ في ميدانه، بهدف تسهيل عملية التواصل الاجتماعي، وتقريب المفاهيم من المجالات المهنية المعنية. فلذلك تهتم بالخصائص الاستعمالية للمصطلح في وضعية تواصلية معينة تسمح بتحليل خصائص الاستعمال. وتضبط من يستعمل هذه المصطلحات لأجل تحديد مفاهيمها انطلاقا من هذه الوضعية التواصلية الميدانية التي يتحكم فيها من يستعمل المصطلح وفق قيود علمية مهنية واجتماعية معينة وسياقات تواصلية مخصوصة. ويتولى جمع معطيات التحليل من يهتم بدراسة المصطلح في سياقه اللساني الاجتماعي، أي في

---

1 انظر حول هذه المقاربة الدراسات التالية:

- Gaudin, François, 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie.* Bruxelles: Éditions Duculot.
- 1993, *Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Publications de l'Université de Rouen.

علاقته بمن يستعمله وفي أي مجال تخصصي يتم استعماله، وكذلك بضبط العلاقة المهنية بينه وبين المجالات المهنية التخصصية المجاورة له أو القريبة منه. فينفتح المصطلح على أبعاده التواصلية الاجتماعية بغية تسهيل المعارف ونشرها بين المتعلمين والمهنيين.

1.10 النظريات المصطلحية

تعددت النظريات المصطلحية واختلفت أسسها النظرية والتطبيقية باختلاف مصادرها المعرفية والفلسفية بالخصوص، وسنعرض أبرزها في تناول المصطلح من شتى جوانبه التصورية والمفهومية واللسانية والاجتماعية.

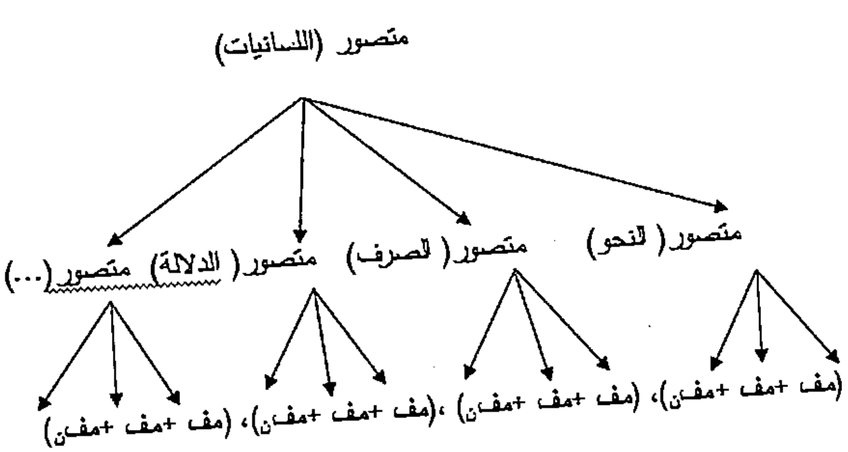
1.10.1 النظرية المتصورية

تعود النظرية المتصورية إلى الدرس الفلسفي،[1] وهي تعنى بالنظام الفكري الذي يبني المتصورات. "فالمتصور هو عنصر فكري وتكوين ذهني يمثل موضوعا فكريا ذاتيا. ويتكوّن المتصور من مجموعة خصائص مشتركة تصنف الأشياء تصنيفا ذاتيا. وتساعدنا هذه الخصائص باعتبارها متصورات على بناء تفكيرنا وتواصلنا" (تيرازا كابري، 1998، 84). فالنظرية المتصورية تبحث في الخصائص الذهنية والعرفانية، وتبني الفكر المتصوري الذي يقوم عليه المعنى المتصوري قبل أن يصبح مفهوما يدرك بالمعنى الدلالي ضمن مجموعة من الخصائص المفهومية والعلائقية التي تمكننا من ضبط محتوى المفهوم. وفي هذا الإطار التقابلي بين المتصور/المفهوم يقدم إيف جنتييوم تعريفه التالي: "إننا نضع المفهوم، وهو عبارة عن محتوى قابل للوصف بواسطة تعريف معجمي في مقابل المتصور، وهو محتوى يتم تحديده بالكامل بواسطة تعريف لازم" (جنتييوم، 2009، 323).

وتهتم النظرية المصطلحية بطبيعة المتصور وكيفية اشتغال علاقاته بالمتصورات الأخرى في النظام الفكري ذي الطبيعة المنطقية والأنطولوجية، ويمثل الحقل المتصوري لأي علم من العلوم. فتلتقي الأبعاد الفكرية التي تكون المتصور وتعطيه

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:
- Cassirer, Ernest, 1977, *Substance et fonction. Élément pour une théorie du concept*, Paris, Minuit.

معنى تصوريا مجرّدا، قد تكون له علاقة بالواقع المعيش وقد لا تكون له هذه العلاقة فيبنيها عن طريق التجريد. ومن هذا المنطلق تأسست النظرية المتصورية على ركيزتين أساسيتين تتمثلان في تكوين المتصور وكيفية انتظامه داخل شبكة من العلاقات الرابطة بينه وبين المتصورات ذات الصلة المعرفية بميدان فكري معين. وبما أنّ المتصورات وحدات معرفية ذهنية، فهي تشكل البنى الفكرية التي تسمح لنا بتصور المقولات الوجودية، وتمثيل خصائصها في الفكر واللغة والوجود. وهذا ما يجعل عملية تصنيف المتصورات ونمذجتها وفق مقولات تصنف إلى أقسام ممثلة بمجموعة من المفاهيم، وتخول لنا تفريعها إلى مقولات فرعية تعود بالنظر إلى المقولة الأساسية البانية للعملية الفكرية التصورية لأي علم من العلوم، إذ" من الممكن أيضا أن يتم تصنيف المتصورات تبعا للطبقات التصورية. تفترض هذه الطبقات "العليا" وجود عناصر"أولية" أو بالأحرى "كليات" غير قابلة للتحديد تقريبا والتسليم بها" (برونو، 2009، 279). فاللسانيات مثلا "علم يهتم بدراسة اللغة دراسة علمية"، يمثل هذا التعريف متصورا فكريا في ذهن المختصين، ثم يتفرع إلى متصورات أخرى تنتج مقولات فكرية فرعية تتولد عنها مفاهيم فرعية، ثم تتولد عنها مصطلحات خاصة، ثم تتولد عنها لغات خاصة، وهكذا دواليك في العملية التصورية التي تنبنى عليها النظرية المتصورية في الفكر المصطلحي.



تتولد عن شبكة المتصورات التي تعود إلى متصور رئيسي شبكة من المفاهيم (مف) تؤدي إلى إنتاج شبكة من المصطلحات تتفاعل فيما بينها لتنتج دلالة الخطاب العلمي في حقل من الحقول المعرفية. ولذلك فالنظرية المتصورية تهتم

بتكوين المحتوى القصدي الذي يعين الخصائص الفكرية للمتصور من ناحية، وتهتم كذلك برصد المعلومات الفكرية وجمعها في محتوى متصوري يؤدي إلى إنتاج المفاهيم المناسبة لهذا المتصور.

وقد اعتبرت كابري أنّ هناك ثلاث قضايا رئيسية تبحث فيها المصطلحية في علاقتها بالنظرية المتصورية وهي: اكتساب المعارف وتكوين المتصورات وتنظيم المتصورات. وتعتبر القضية الثالثة أقرب إلى اهتمامات المصطلحي، (تيرازا كابري، 1998، 87). وتستمد هذه القضايا الثلاث مشروعيتها من مشارب مختلفة، وهي علم النفس المعرفي والفلسفة والمنطق والعلوم التقنية والتكنولوجية وتؤكد هذه المصادر المعرفية المختلفة صعوبة تكوين المتصور وضبط خصائصه الفكرية. ولذلك تكمن مهمة العمل المصطلحي في النظرية المتصورية في ضبط الأنساق الفكرية المتولّد عنها المتصور قبل أن يتحوّل إلى مفهوم.

1.10.1.1 التناسب الدلالي بين المتصور والمفهوم

دأبت بعض الدراسات اللسانية والمصطلحية على دمج المتصور بالمفهوم أو اعتبارهما شيئا واحدا، وقد طرح هذا الخلط مشكلة في النظريات المصطلحية، ممّا أدّى إلى إعادة النظر في هذه المسألة على أساس التمييز بينهما،[1] فعرفت المنظمة الدولية للتقييس المصطلحي (ISO) المفهوم على أنه "وحدة فكرية مكونة من تجريد بعض الخصائص المشتركة لمجموعة من الأشياء" (ISO 1087). وقد ذهب الفيلسوف أرنست كاسيرر إلى أنّ المتصور هو فعل إدراكي بالنسبة إلى المتصورات القائمة على التجربة، أمّا المتصورات القائمة على الفعل الفكري، فهي تخص العلوم

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin.
- Depecker, Loïc, 1997, *La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique*. Rouen. Publications de l'Université de Rouen.
- Rastier, François, 1991, *Sémantique et recherches cognitives*. Paris, PUF.
- Gaudin, François, 1996, «Terminologie: l'ombre du concept», in *Meta: Journal des traducteurs*, Vol, 41, no4, pp. 604-621.

المجردة مثل الرياضيات (أرنست كاسيرر، 1977، 23). ولذلك فالمتصور هو صورة ذهنية لا شكل لها في اللسان عكس المفهوم الذي هو صورة ذهنية يمكن تحويلها إلى مصطلح، ومن ثمة تسميتها لسانيا، وعليه فإنّ ما ذهب إليه دي سوسير من أنّ العلامة اللسانية هي شيء مزدوج بين توحيد الرمز اللغوي ومتصوره لا يصلح إلاّ في النظرية اللسانية باعتبارها تعالج العلاقة الدلالية بين الدال والمدلول، أمّا في النظرية المتصورية، فلا يمكن أن تجري هذه العلاقة باعتبار أنّ الصورة الذهنية لا تتناسب دوما مع العلامة اللسانية لأسباب نفسية وعرفانية، وهو ما يجعل أمر الترجمة انطلاقا من مبادئ هذه النظرية أمرا صعبا. فالمتصور يختلف من لغة إلى أخرى لأنه مرتبط بعملية الإنتاج نفسها عكس المفهوم الذي يمكن تعريفه انطلاقا من مكوناته اللسانية ومن مدونة النصوص الوارد بها. ويعتبر ديكر "أنّ عدم تطابق المتصور مع المدلول يحتاج إلى إعداد برهنة فعلية وذلك من خلال إجراء مقارنة اللغات وتحليل الحقول المتصورية وتأثيرات الإبهام التي يولّدها الرمز" (ديكر، 2009، 152). فتشكل عملية التطابق والتناسب بين المتصور والمفهوم أمرا إشكاليا في النظرية المصطلحية تتشعب فيه العلاقات، إذ من خلال التصورات نبني تفكيرنا وندرك عالم الأشياء وبواسطة التصورات نفكر في العلاقات القائمة بين التصورات ذاتها بالبحث في الأسس المنطقية لتكوين المتصور. ولذلك فالمنطلقات مختلفة بين المتصور والمفهوم، ويمكن معالجة قضية المتصور ومدى تناسبه مع المفهوم بالاعتماد على النظرية القصدية التي سنخصص لها بابا مستقلا في آخر هذا الكتاب.

1.10.2 النظرية المفهومية

تعالج النظرية المفهومية المفاهيم باعتبارها عناصر تنتمي إلى حقل متصوري معين، أي تحديد هويتها المفهومية انطلاقا من تصنيفها وضبط علاقتها بالمفاهيم المجاورة لها في حقل تخصصها، وكذلك تبحث في مسألة التناسب المفهومي بين المفهوم والمصطلح، "ولا يتأتّى لنا إدراك كنه النظام المفهومي لعلم من العلوم حتى نحقق تصنيفا مفهوميا يقوم على أسس موضوعية ومنطقية" (علي القاسمي، 1987، 127). فالمفهوم يتشكل بإدراك تنظيم الخصائص الموضوعية التي يتمثلها المصطلحي في ذهنه فيجردها أو يعطيها صورة مجردة، فتتحدد العلاقات المفهومية داخل النسق

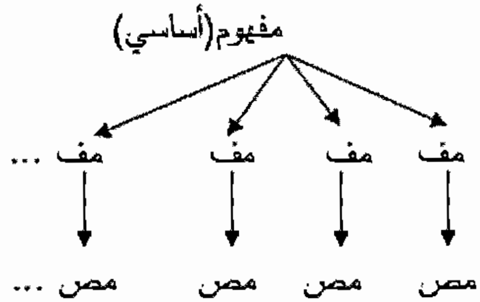
المعرفي الذي يحتضن الشبكة المفهومية للعلم المعني، ولذلك فالنظرية المفهومية تعتني بضبط المفهوم وفق منظومته المعرفية التي تحيل على تسميته المصطلحية، وتمكن من تعريفه تعريفا مفهوميا، وحسب ساجر فإنّ المصطلحي يصف المفاهيم بطرق ثلاث هي:

1- تحديد المفاهيم في حد ذاتها.
2- تحديد المفاهيم وفق العلاقات الرابطة بينها وكما يعبر عنها في البناء المعرفي وتتحقق وجوديا في أشكالها اللسانية.
3- وصف المفاهيم حسب الشكل اللساني المناسب سواء كان ذلك مصطلحا أو جملة أو تعبيرا حتى نتمكن من معرفته في اللغة الواحدة، (ساجر، 1999، 2).

تمثل هذه المراحل منهجا في النظرية المفهومية، فهي متراتبة منطقيا تمثل المرحلة الأولى فيها البناء الداخلي للمحتوى المفهومي المجرد الذي يتكوّن من السيمات المفهومية التكوينية الأولى، وهي سيمات تبني الخصائص المفهومية للمفهوم باعتباره وحدة ذهنية مجردة تمثل صورة لمتصور ما. ويتمثل هذه المرحلة المصطلحي بصورة ذاتية، فهي قائمة على الإدراك والتمثل المعرفي للمفهوم. وتعد هذه المرحلة في النظرية المفهومية الحلقة الواصلة بين المفهوم والمتصور، فهي المرحلة التي تلي المتصور وتسبق المصطلح في الوجود الفكري والتمثيل اللساني.

وتمثل المرحلة الثانية تحديد المفهوم من حيث هو شبكة من العلاقات المفاهيمية تشترك في البعد المتصوري، ولذلك فدراسة المفهوم من هذا الجانب تبنى بضبط قيمته داخل هذه الشبكة العلائقية وفي حقل مفهومي فيه من السيمات المشتركة والخصائص المفهومية ما يجعله قادرا على تشكيل المفهوم ويميزه عن مختلف المفاهيم الأخرى ذات العلاقة معه. ويركز في نظرية المفاهيم على نوعية العلاقات، وهي علاقات نوعية تبنى على العلاقات التراتبية، إذ هناك مفهوم محوري أساسي ومفاهيم متفرعة عنه تستمد شرعية وجودها منه، وذلك "لأنّ المفاهيم الفرعية تتضمن كلّ خصائص المفهوم الأعلى إضافة إلى خاصية مميزة واحدة على الأقل" (ساجر، 1999، 11). فتتولد هذه المفاهيم الفرعية عن محتوى مفهومي شامل للعملية المفهومية المدركة وجودا عقليا والممثلة متصوريا في الفكر،

ثم تتفرع إلى مفاهيم أخرى تجمعها شبكة من العلاقات الدلالية تربط المفهوم بحقله المفهومي ومجال استخدامه المعرفي والعلمي، فتتجاوب هذه العلاقات مع النظام المفهومي الأصلي.



وتمثل المرحلة الثالثة الحلقة الرابطة بين النظرية المفهومية والنظرية المصطلحية، فالوصف المفهومي يمكّن من إيجاد التسمية المناسبة له، و"لّما كان المفهوم هو ما يحصل من معنى اللفظ في العقل، فإنّ الدراسة المفهومية بمعناها العام هي مجموع المعاني المفهومية من الألفاظ مصنفة وموضوعة في نسق مفهومي معيّن، ولذلك شكلت الدراسة المفهومية أحد أركان الدراسة المصطلحية بل وخلاصتها وزبدتها" (فريدة زمرد، 2005، 53). فالعلاقة الرابطة بين النظرية المفهومية والنظرية المصطلحية في هذا المستوى هي علاقة كيفية إعطاء التسمية المفهومية التي تتجلى في مصطلح له علاقة متصلة بمفهوم دلالي. وفي هذا الرأي يذهب ديكر 2009 إلى أنّ هذا النوع من العلاقات مبني على الاحتمالات، وهو ما يطرح ظواهر تعدد المعنى والترادف والمجانسة المتجذرة في طبيعة العلامة اللغوية. فعادة ما يطرح هذا الأمر قضية الملاءمة بين المتصور والمفهوم وبين المفهوم والمصطلح. وقد ردّ ساجر (1999) هذه الملاءمة إلى مجموعة من العلاقات، وهي التالية:

1- علاقات نوعية تبنى على العلاقات التراتبية إذ هناك مفهوم محوري (فوقي) ومفاهيم متفرعة عنه.
2- علاقات جزئية تساهم في معرفة العلاقة بين المفاهيم التي تتألف من أكثر من جزء واحد في تحديد أجزائها المكونة.
3- علاقات متعددة التكافؤ تهتم بموقع المفهوم في منظومة المفاهيم وتقدم الاحتمالات التبادلية الممكنة.

4- علاقات معقدة وغالبا ما تكون فيها المفاهيم مترابطة داخليا بطريقة معقدة لا تسمح بانتزاعها مباشرة عن طريق بناها النوعية أو الجزئية.

تكشف هذه العلاقات عن طبيعة الشبكة المفهومية التي تربط المفهوم بالمفاهيم الأخرى المنتمية إلى حقله المفهومي، وهي علاقات محكومة بضرب من التراتب والتكافؤ والبساطة والتعقد. وتسعى النظرية المفهومية إلى ضبط هذه العلاقات سواء تعلقت بالبنية المفهومية الداخلية للمفهوم، وهو لا يزال فكرة أو صورة ذهنية، أو تعلق الأمر بكيفية تناسبه مع مصطلح أو عبارة في مستوى الإجراء اللساني والخطابي المتخصّص.

1.10.2.1 التناسب الدلالي بين المفهوم والمصطلح

إنّ المفاهيم، باعتبارها وحدات مجرة وأبنية فكرية يدركها الإنسان بالعقل ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقاربة عملية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة. ومن هذا المنطلق تعمل المفاهيم على إيجاد طريقة تناسبية لتصنيف المعارف وتسخيرها لخدمة العلم بواسطة المصطلحات التي غرضها الممارسة العلمية بكلّ حيثياتها الفكرية والتواصلية. وقد اعتمد ساجر مقاربتين تخصان أبنية المفاهيم لرصد عملية التناسب هما: "المقاربة التصاعدية التي تنشأ من المفاهيم الفردية لتصوغ بنيات مترابطة أوسع، والمقاربة التنازلية من الأعلى إلى الأسفل التي تقسم المعرفة إلى حقول فرعية أي تقسيم الموضوع الواحد إلى حقول خاصة والحقول إلى فروع أكثر تخصّصا"، (ساجر، 1999، 23).

وقد مرت قضية التناسب بين المفهوم والتعبير عنه بعدة مراحل في الدراسات الحديثة نذكر منها المرحلة التي مثلها كاتز وفودور 1963، وهي مرحلة اعتبرت أنّ التمثيل الدلالي مرتبط بالبنية النظمية وقواعد الإسقاط، فالمفهوم يتناسب مع المصطلح عن طريق التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذهنية التصورية إلى البنية اللسانية التواصلية. وقد ارتبطت قواعد الإسقاط عندهما بقواعد التناسب. ثمّ تحول الأمر عند جاكندوف 1983 من التمثيل الدلالي إلى البنية الدلالية التي

أصبحت عنده مرتبطة بالبنية النظمية بواسطة قواعد التوافق الدلالي، فأضاف إلى قواعد التناسب بين البنية الذهنية والبنية الدلالية قاعدة جديدة لا تتصل بها، هي قاعدة سلامة التكوين التي تتأسس على جرد الأوليات الدلالية والمبادئ اللازمة لتأليفها في الحد الأدنى (جاكندوف، 2010، 55-56). وقد اعتمد جاكندوف مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في الكيفية التي يعكس بها الشكل النظمي طبيعة التفكير الذي يهمنا منه هنا تناسب المفهوم مع المصطلح، وهي التالية:

1- التعبيرية
2- الكونية
3- التأليفية
4- الإكراه النحوي
5- الإكراه العرفاني[1]

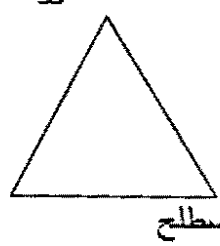
تمثل هذه الشروط قواعد تناسب بين المفهوم والمصطلح على أساسين اثنين: أساس يتعلق بالبنية المفهومية التي يجب أن تكون ذات طابع كوني يمكّن من التعبير عنها وفق تفكير منطقي. وأساس يتعلق بالبنية اللسانية وما تحمله من دلالات تعبر عن سلامة المفهوم وتكوينه المصطلحي، وهو جزء من خطاب معرفي يخضع لإكراه نظمي نحوي يمكّنه من البعد التواصلي وتقبله ضمن بنية معرفية معينة. ولذلك فالمصطلح كوني ببنيته المفهومية ومحلي خاص بسياقه اللساني الذي يستخدم فيه، ولذلك فالشكل اللساني للمصطلح يكون في أغلب الأحيان وليد هذه الإكراهات الدلالية التي تسبق من الناحية العرفانية وجود المصطلح.

ولا يخضع المصطلح للترادف أو الاشتراك اللفظي، بل يستمد علاقة الائتلاف مع غيره من المصطلحات القريبة منه عن طريق تتبع أثاره المفهومية في مجالات تخصصه أو الانتقال إلى تخصص آخر، وذلك بالرجوع إلى النواة الأولى أو المكون النووي الأول الذي ولد فيه مفهومه، ثم انتقل إلى ميدان آخر سواء حافظ على لباسه المعجمي أو لم يحافظ. ويدعونا هذا الأمر إلى معالجة المحتوى الدلالي المفهومي للمصطلح انطلاقا من منظور قواعد التناسب الدلالية بين المتصور والمفهوم كما

---

1 انظر حول هذه المسألة كتابه: علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بن نور، المركز الوطني للترجمة تونس، 2010، صص 62-63.

حددتها الدلالة العرفانية[1]، إذ لا يمكن للمصطلح أن يضبط دلاليا دون السيطرة على السمات التكوينية الدلالية العميقة في التفكير التصوري العرفاني. وتكون قواعد التناسب الدلالية وليدة قواعد توليد المفهوم وتطبيقها وفق قواعد معجمية لسانية، فتتناسب قواعد التكوين الدلالي مع قواعد التكوين اللساني على أساس المطابقة والملاءمة بين الشكل والمضمون. ويرى كابنهود أنّ "عيب علم المصطلحات النظري يكمن في أنّه يغفل الجانب المرجعي السياقي مع أنّه ضروري في انتظام اختيار التعادل، إذ لا يبدو المفهوم بمثابة واقع لغة وثقافة بقدر ما يبدو ثمرة عملية ذهنية صرف. ففي منطق وجهة نظر مفهومية بحصر المعنى، يتطابق المفهوم مع مجموعة خصائص تشكل الموضوع المفهم وتكون متوافقة ظاهريا من لغة إلى أخرى" (كابنهود، 2009، 207-208). ولذلك تتطلب قواعد التناسب بين الشكل والمعنى فحص روابط التناسب، وأبرزها الظروف الخاصة باستخدامها داخل السياق المفهومي أو الشبكة المفهومية وداخل السياق اللساني أو الشبكة المصطلحية التي يندرج ضمنها المصطلح، باعتباره دليلا لسانيا يتشكل من لفظ يحتوي على مفهوم ذهني هدفه ضبط صنف من أصناف العلوم. ولهذا السبب" يترتب على كلّ شكل لغوي ما لكي يعترف بوجوده كمصطلح أن يشير إلى تصور ينتمي إلى ميدان، وأن يتمّ تحديده بواسطة تعريف" (برونو دو بيسيه، 2009، 269). ويمكن أن نستنتج أنّ عملية التناسب تنبني على مدى ملاءمة العلاقات الرابطة بين المتصور والمفهوم من جهة، وبين المفهوم والمصطلح من جهة ثانية، كما هو الأمر في الشكل التالي:



تربط بين هذه الأركان الثلاثة أسس نظرية تهدف إلى تفسير العلاقات الرابطة بينها على أساس الإدراك المفهومي والممارسة المصطلحية رغم أنّه "لا يوجد إجماع

1 انظر كتاب جاكندوف: الدلالة العرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور تونس، 2010

نمائي على أهمية هذه العلاقات في تكريس معادلة (مفهوم – مصطلح) مستقلة عن التعريفات أو استكمالا لها. ومن المتفق عليه حتى الآن أنّ العلاقات مطلوبة في تحديد حقول المفاهيم ولكنها ليست مؤسسة بما يكفي" (ساجر، 1999، 10). ولذلك لابد من ضبط هذه العلاقات في إطار التخصص الدقيق والتفريق بين خصائص المتصور وخصائص المفهوم وعلاقتهما بالمصطلح وفق نظريات تتلاءم مع منهج التحليل.

1.10.3 النظرية الدلالية

يعتمد التحليل الدلالي للمصطلح على كيفية تكوين سيماته الدلالية وتحديد طبيعة العلاقة الرابطة بينه وبين الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه، ولذلك لا يمكن أن نضبط مفهوم المصطلح من الناحية الدلالية دون أن نضبط سيماته الدلالية العميقة في التفكير التصوري العرفاني، فكل مفهوم، من هذا المنطلق، يعد بنية ذهنية تتكون من مجموعة من السيمات المحددة والمحدودة تجعل المصطلح يتميز بالثبات الدلالي في صورته التكوينية الأولى، ولكنه قد يخضع للتمدد الدلالي، فيكتسب معنى أوسع ممّا اكتسبه في مجال تخصصه، وخاصة إذا كان ينـزع إلى أن يتحول إلى كلمة عادية عبر كثرة حقول استعماله، فتتحول الدلالة المفهومية إلى دلالة عادية، فيغادر المصطلح حقله الدلالي الخاص إلى الرصيد المعجمي العام. ونميز – بواسطة تحليل المكونات السيمية للمصطلح– بين البنية التصورية الذهنية التي تعبر عن المفهوم الشامل للمصطلح في حقل من الحقول المعرفية الخاصة والبنية الدلالية التي تعبر عن مكونات سيمية مباشرة تتحدد بها الشحنة المعرفية التي يشحن بها مفهوم المصطلح عند الاستعمال. وبالتالي، فالتحليل الدلالي للمصطلح يهتم بكيفية تكوين السيمات الدلالية وتحليل المحتوى الدلالي[1] حتى ندرك مفهوم المصطلح إدراكا دلاليا. ويتطلب هذا الأمر التميز بين السيمات الأساسية والسيمات العامة المكونة للمصطلح، فهي التي تحدد المحتوى الدلالي الأصلي أو الموسع باعتبار "أنّ السيمات تستطيع أن

---

1 انظر حول مسألة التكوين السيمي وتحليل المحتوى الدلالي الدراسات التالية:
- Greimas, A.J., 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.
- Pottier, Bernard, 1992, *Théorie et analyse en linguistique*, Paris, Hachette.

تتمفصل في سمات عامة وسيمات خاصة، فهي ليست كلّها من الطبيعة ذاتها. ويقع التميز الأكبر بين السيمات التعيينية والسمات التضمينية. فتحدّد السيمة التعيينية معنى الرمز بشكل ثابت... وفي المقابل تحدّد السيمة التضمينية معنى الرمز على نحو غير ثابت نسبيا وافتراضي وحتى فردي، وهكذا حين تكون السيمة ماثلة في الرمز تكون قابلة بدرجات متفاوتة التفصيل تبعا للسياقات ولمقامات التواصل" (دييكر، 2009، 150). وإنّ تقسيم المكونات الدلالية للمصطلح إلى سيمات عامة وأخرى خاصة يجعله لا يخضع للترادف أو الاشتراك اللفظي، بل يستمدّ علاقة الائتلاف مع غيره من المصطلحات القريبة منه عن طريق تتبع أثاره المفهومية في مجالات تخصصه، أو الانتقال إلى تخصّص آخر ويكون ذلك بالرجوع إلى النواة الأولى أو المكوّن النووي الأوّل الذي ولد فيه مفهومه، ثم انتقل إلى ميدان آخر سواء حافظ على سيماته الأساسية أو لم يحافظ.

ويتحدّد المحتوى المفهومي للمصطلح كذلك بإدراك طبيعة العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات التي تلتقي معه في نفس الحقل الدلالي، "فأيا يكن منشأ المصطلحات أو الطريقة التي تم بموجبها تشكيلها، فهي تنشد ميزة مشتركة ألا وهي: إنّها سلسلة من المعاني المحدّدة بدقة، هذا هو تحديدا ما تعنيه كلمة مصطلح"، (إنغريد ماير وكريستين ماكينتوش، 2009، 289). فيتكوّن مفهوم المصطلح بتحديد علاقته بالشبكة المصطلحية التي تبني حقله الدلالي ومجاله المفهومي، إضافة إلى محتواه الدلالي الخاص. "ويعتمد فيشر على ثلاثة أنواع من العلاقات المكونة لتصور المصطلح وتكوينه، وهي علاقة التحديد وعلاقة الوصل وعلاقة الفصل. ففي حالة التحديد يتم توسيع المقصد الخاص بإضافة خصيصة تعد هي الأخرى تصورا، وينشأ عن هذا ولادة مصطلح تابع. مثال {مركبة + أرض} = {مركبة أرضية} وفي حالة الوصل مثال {تاجر^ مضارب} = {تاجر مضارب} وفي حالة الفصل تتحد ماصادقات التصورات وينتج عن ذلك تصور هو الجنس المشترك التالي للتصورات مثال {رجلV إمرأة}= {إنسان}"، (نيدوبيتي، 1987، 120). وتؤدي هذه العلاقات التكوينية إلى فهم حدود المصطلح الدلالية، سواء كان ذلك بالمحافظة على محتواه الأصلي أو بالتوسع الدلالي أو بالتقلص الدلالي، وهذا ما يجعل التحليل السيمي والتحليل العلائقي يتغيران في بعض الأحيان حين ما ينقل المصطلح من حقل علمي إلى آخر أو

من لسان إلى آخر"، وبناء على هذا نفترض أنّ مجموع السيمات المكونة للتصور تختلف تسميتها في كثير من الحالات، من لغة إلى أخرى، إذ قد ترتكز لغة ما في بناء تصور معين على سيمة تكون مهملة في ذات العملية في لغة أخرى... فالتصور الذي يبنى على أساس المرجعية المعرفية لكلّ لغة يقتضي من واضع المصطلح الدقة في ضبط السيمة المناسبة للمرجعية المعرفية لكلّ لغة"، (علم المصطلح، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 100). وتبقى هذه النظريات السابقة منقوصة في تفسيرها للمصطلح ما لم تعضدها نظرية اجتماعية تواصلية تهدف إلى ضبط المفهوم في سياقه العلمي التواصلي وميدانه العلمي والمعرفي المختص.

1.10.4 النظرية الاجتماعية/التواصلية

تهتم النظرية الاجتماعية التواصلية[1] بمجرى المصطلح داخل السياق الاجتماعي التواصلي وخاصة التعليمي والمهني، فهي تهدف إلى معالجة المصطلح انطلاقا من جرد المدونات العلمية والممارسة الاجتماعية المهنية، حتى يتسنى لها ضبط مفهومه وتطويره وتوحيده وتقييسه. وتهدف في هذا الإطار أيضا إلى تطوير اللغة والعملية التعليمية وتنسيق البحث العلمي الوطني والدولي. وقد شكلت المنظمة الدولية للتقييس المصطلحي (ISO) فرق بحث تهتم بجمع المصطلحات وإعادة تهيئتها والتمييز بينها وبين اللهجات المستعملة، وذلك بهدف التواصل بين منتجي المصطلحات ومراكز البحث المصطلحي الدولية، وتنسيق الجهود بين المترجمين والمصطلحيين والربط بين المؤسسات التي تعنى بقضايا المصطلح. وقد جاء الأمر

---

1 لا نقصد هنا بالنظرية الاجتماعية (Théorie sociologique) كما هو الشأن في العلوم الاجتماعية وإنما نقصد بها النظرية اللسانية الاجتماعية التي تعتني بالتواصل الاجتماعي وخاصة قضية المصطلح داخل المجتمعات ومسألة شيوع العلم بين الناس وطلاب العلوم. وقد فصلت بعض الدراسات بين النظريتين اللسانية الاجتماعية والتواصلية لأهداف مباشرة منها التوجه العلمي لنشأة كل منهما وكذلك الطرق المنهجية المتبعة لديهما ومنها أهداف غير مباشرة تتصل بالمدارس الفكرية التي تأثرت بها كل منهما والمقاربات النظرية التي اعتمدتها كل نظرية. ولكننا جمعنا بينهما هنا لأهداف مقصودة تتمثل في أنّ كل منهما تبحث في قضية المصطلح في المجتمع وقضية التواصل وعلاقته بالمصطلح وتغيره وثباته داخل اللغة الاجتماعية المختصة بهدف ضبط المفاهيم والمقاصد انطلاقا من الميدان ووضعيات التواصل المهنية خاصة. ولذلك لا يهمنا في هذا البحث سوى الجانب الاجتماعي التواصلي للمصطلح.

وفق المراجعة الشاملة لنظرية فيستر التي أقامت عملها على البحث في قضايا المصطلح النظرية، وخاصة قضايا المتصور والمفهوم والتسمية. فطرح أصحاب النظرية الاجتماعية اللسانية والتواصلية[1] تساؤلات حول توحيد المصطلح العلمي والتقني ومدى عالميته واستقلاليته عن السياق التواصلي والاجتماعي وإلى إي حد يمكن أن نبني تعريفات مصطلحية ممكنة التقييس دون الرجوع إلى سياقات استعمالها وميادينها العلمية التي تطبق فيها؟.

وتتبع أعمال هذه النظرية المنهج اللساني الاجتماعي الذي يعمل على تحليل المدونات المنتجة في سياقات تخاطبية علمية، أي بين العلماء والتقنيين والتكنولوجيين، وهو ما يستدعي الوقوف عند كيفية إنتاج المصطلح العلمي وتوظيفه في سياقاته العلمية والتعليمية. وتعتبر هذه السياقات أمرا حاسما في تحديد محتوى المصطلح، أي مفهومه، وكذلك تقييسه وتوحيده بغية التواصل بين مختلف الحقول العلمية ومختلف اللغات والمجتمعات. واختلفت هذه النظرية عن سابقاتها في المقاربة التي اعتمدتها في معالجة المصطلح. فإذا كانت النظريات الأخرى، وخاصة النظرية العامة قد اعتمدت على معالجة المصطلح معالجة معزولة عن سياق استعماله، باعتباره وحدة ذهنية أنطولوجية تبنى على المنطق ويحدد المتصور أو المفهوم فيها انطلاقا من العملية الإنتاجية الفلسفية والفكرية، فإن النظرية الاجتماعية التواصلية[2] تبحث عن المفهوم والتسمية انطلاقا من المدونة العلمية وسياقات استعمالها. فتفحص المتغيرات الاستعمالية من سياق إلى آخر وتحدد السمات

---

1 انظر من بين هؤلاء مؤلفات فرنسوا قودان التالية:

- Gaudin, François, 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.
- 1993, *Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Publications de l'Université de Rouen.
- 1996, «Terminologie: l'ombre du concept», in *Meta*: *Journal des traducteurs,* Vol, 41, no4, pp. 604-621.

2 لقد أضافت النظرية الاجتماعية التواصلية، إلى جانب ما اعتمده فيستر في دراسة المصطلح على أساس المنطق والأنطولوجيا واللسانيات والتوثيق، عوما بنظريات أخرى مثل العرفانية واللسانيات الاجتماعية والإعلامية والبرغماتية والاتنومصطلحية (انظر حول هذه المسألة):

- Rousseau, Louis- Jean, «La méditation linguistique: vers l'adaptation des principes méthodologiques et des pratiques terminographiques», in **www.realiter.net/IMG/doc/Louis-Jean_Rousseau**.doc

التمييزية بين مصطلح وآخر، وذلك بتحديد الخصائص التوافقية وضبط العناصر الخلافية لكلّ مصطلح والمصطلحات القريبة منه في الميدان المختص. وتسهّل هذه العملية الفهم والتواصل بين الأطراف المعنية، إذ المفهوم في هذه الحالة عملية تواصلية متطورة ومتبدّلة وفق سياق الإنتاج وسياق الاستعمال.

1.10.5 المصطلح واللغة الخاصة

تتحدّد قيمة المصطلح من خلال المجال العلمي الذي يستخدم فيه وكذلك من خلال العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات المستعملة في هذا المجال. ويستدعي كلّ مجال علمي لغة خاصة به حتى يتمكن أصحابه من التواصل لأنّ المصطلحات معزولة عن نسقها الأسلوبي وأدائها التركيبي لا تحمل إلاّ مفاهيم قاصرة عن التواصل العلمي. فارتبط المصطلح بميدان استعماله الذي بات "يشكل جزءا من المعلومات عن التصور أسوة بالتعريف وبالعلاقات التي تربطه بالتصورات الأخرى، ويسمح الميدان بتعيين النظام التصوري الذي ينتمي إليه التصور، كما أنّ الانتماء إلى ميدان ما يسمح بوجه خاص بتمييز المصطلح عن الكلمة. ونتمكن في أغلب الأحيان من التمييز بين المصطلحات المتجانسة بفضل الميدان أيضا" (برونو، 2009، 270). ولذلك فميدان الاختصاص الذي يتميز بلغته الخاصة يجمع بين المصطلحات وأنساق إجرائها وطرق صوغها في أسلوب علمي متميز عن غيره من أساليب الخطابات الأخرى، مثل الخطابات الأدبية والصحفية والإشهارية والسياسية وغيرها من الخطابات التي تتبع أسلوب الخطاب العلمي.

فاللغة الخاصة من هذا المنظور هي خليط بين المصطلحات ووسائل لسانية أخرى تهدف إلى إزالة الغموض عن عملية التواصل في ميدان معين[1]. وهي "لغة لا تنحصر في المصطلحات، وإنما تستعمل تسميات متخصصة (المصطلحات) بما في ذلك الرموز غير اللسانية ضمن ملفوظات تتحكم في المصادر الطبيعية للغة معينة.

---

1 انظر في هذا الإطار التعريفات الواردة في المنظمات التالية:

- AFNOR-Association Française de Normalisation, Norme ISO 1087, 1990.
- Dubois, Jean et al, 1994, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Paris, Larousse
- Lerat, Pierre, 1995, *Les langues spécialisées*, Paris, PUF.

فيمكن تعريفها على أنها تقدم من الناحية التقنية معارف مختصة" (لـــورا، 1995، 21). لا تقتصر اللغة الخاصة على جرد القائمات المصطلحية وتعريفها وتقييسها، كما هو الأمر في النظرية العامة التقليدية، وإنّما هي لغة تبني خطابا مختصا يتصف بمكوناته المفهومية واللسانية والسياقية تعكس نظاما متصوريا ومفهوميا ومعجميا مختصا هدفه التواصل بالمعرفة المختصة بين الجماعات العلمية المختصة.

ارتبطت حياة المصطلح أو موته من هذا المنظور بمدى انخراطه في ميدان اللغة الخاصة، ولذلك "يشكل الميدان نظاما معرفيا أي تنظيما تصوريا، كما يشكل الميدان الطريقة الوحيدة لتعيين نوع البنية المعرفية أو البنية التصورية أو النظام التصوري وتحليلها وتسميتها" (برونو، 2009، 270). وتطرح مسألة الميدان وعلاقته بالمصطلح أمرين اثنين: يتعلق الأمر الأول بإعادة تعريف المصطلح على أنّه جزء من اللغة الخاصة، فهو، حسب المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، يعيّن بواسطة وحدة لسانية مفهوما يعرف انطلاقا من اللغة الخاصة. ويمكن للمصطلح أن يتكون من أكثر من وحدة لسانية واحدة[1]. وبهذا التعريف تغير مفهوم المصطلحية في حد ذاته، وأصبحت لا تعتني بقائمة المصطلحات وتعريفها وتقييسها فقط، وإنما تعتني بنظام التعبير المصطلحي وكيفية تسميته في لغة طبيعية تعود بالنظر إلى ميدان معرفي يهتم بموضوع محدد.[2] ويتعلق الأمر الثاني بعلاقة المصطلح باللغة الخاصة من خلال الميدان الذي اعتبره فيستر(1976، 112) أمرا أساسيا في تشكيل حقله التصوري واعتبره برونو (2009، 280) يشكل جزءا من المعلومات التي يترتب عنها إلزاميا أن تصحب المصطلح. وكذلك يرتبط المصطلح باللغة الخاصة من جهة المستوى المعجمي والمستوى الدلالي، إذ "لا شك في أنّ أهم خاصية في هذه العلاقة تكمن في التأثير الذي يمارسه مبدأ "الأحادية الدلالية" على طبيعة هذه اللغة حيث يجعلها تبتعد عن كونها مجرد نسخة فرعية للغة الطبيعية، وذلك يحملها على تحقيق علاقة أحادية بين دوالها (المصطلحات) ومدلولاته (المفاهيم)"، (علم المصطلح، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 62). إنّ ارتباط المصطلح باللغة

1 انظر القاعدة عدد 1087 الموضوعة سنة 1990 من قبل (ISO).

2 انظر حول هذه المسألة:

- Lerat, Pierre, 1995, *Les langues spécialisées*, Paris, PUF. p. 20.

الخاصة من جهة الدال والمدلول فقط مشوب ببعض المخاطر في التعريف والتحديد، إذ إنّ التمييز بينهما على أساس الأحادية الدلالية التي هي خاصية مشتركة بينهما غير كافية للتمييز الدلالي بينهما، باعتبار أنّ اللغة الخاصة لا تحتوي على مفاهيم مثل تلك التي تحملها المصطلحات، وإنما تحتوي على دلالات خاصة فقط. وتبقى العلاقة مبنية بينهما على أساس التواصل العلمي بين المختصين في ميادين معرفية محدّدة لا على أساس الشكل المعجمي الذي هو وعاء يشكل بحسب الشحنة التي تشحن فيه سواء كانت دلالية (لغة خاصة) أو مفهومية (مصطلحات)، ولكن العلاقة بينهما تتأسس على أساس بناء الخطاب العلمي وجريانه في ميدانه المعرفي.

1.10.6 في الفرق بين المصطلح والكلمة

نفرق بين المصطلح والكلمة على أساس جملة من القواعد والوظائف منها ما يتعلق بالصياغة الشكلية ومنها ما يتعلق بالمحتوى. وسنركز على عدة مسائل للتميز بينهما من بينها الصفات التكوينية والمرجعية والسياقية والتواصلية والتحليلية.

1.10.6.1 الشكل المعجمي

يتفق أغلب الدارسين على أنّ الكلمة والمصطلح يشتركان في الشكل المعجمي، إذ كلّ منهما يستعمل في الخطاب وله خصائص المعجم العام من اشتقاق ومتغيرات صرفية وتكوينية وصوتية، فالمصطلح يعتبر من الناحية الشكلية المعجمية وحدة معجمية تتصف بما تتصف به الكلمة من معاملات صرفية ونحوية، "فتصنف الكلمات والمصطلحات في خانة واحدة، وهي الوحدة المعجمية. ولا تشكل هذه الوحدات بحد ذاتها مصطلحات أو كلمات، بل إنّها تفعّل طبيعتها ككلمة أو كمصطلح تبعا للمميزات التواصلية التي يتصف بها المقام الذي تستعمل فيه" (تيرازا كابري، 2009، 69). ولذلك لا يوجد فرق من ناحية الشكل المعجمي بين المصطلح والكلمة، ولكن ما يفرّق بينهما هي فوارق تواصلية وبرغماتية. ويرى فيستر أنّ الفرق يتصل بالمنطلقات المنهجية التي يعتمدها كلّ من المصطلحيين واللسانيين في قضية التسمية، فيعتبر"أنّ وحدات التسمية بالنسبة إلى المصطلحيين تكون من كلمة يلحق بها مفهوم ما، أمّا اللسانيون فإنّ الكلمة عندهم تمثل وحدة لا تقبل التفكيك، فهي مكونة من الشكل والمحتوى"، (فيستر، 1981، 63/علم المصطلح، البرنامج

العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 14). فالشكل المعجمي في هذا الإطار غير كاف للتفريق بين المصطلح والكلمة رغم ما تعرف به بعض الأشكال المعجمية من أنّها لا تصلح إلاّ للتعبير عن المصطلحات من خلال دلالة بعض السوابق أو اللواحق التي تضاف إلى الكلمات[1] أو بعض الصيغ القياسية في اللسان العربي التي تعبّر عن مصطلحات معينة مثل صيغ الفاعلية والمفعولية وصيغ بعض المصادر.

1.10.6.2 المرجع

يعتبر المرجع مبدأ أساسيا من بين المبادئ التي تعتمد في التمييز بين الكلمة والمصطلح، إذ لكلٍّ منهما مرجعه الخاص. ويعتبر ساجر المرونة في التعامل مع المرجع مسألة جوهرية في عملية التمييز" فيفرّق بين الكلمات والمصطلحات على مرونة المرجع أو صلابته، فالكلمة مرجعها لا يكون متصلبا ويتيح مجالا للإبداع وتمثيل المعارف المشتركة، أمّا المصطلح فيحتاج إلى دقة المرجع وصلابة التعريفات وشكلية اللغات المراقبة، فالكلمات تنتمي إلى اللغة العامة أمّا المصطلحات فتنتمي إلى اللغة الخاصة" (ساجر، 1990، 18). فالتصنيف على أساس المعطيات المرجعية والانتماء إلى مجال لغوي ينعت بالعام أو الخاص لا يكفي للتفريق بين المصطلح والكلمة، ولذلك أضاف ساجر معطى آخر تمثل في النظام الخاص بكلّ مرجع، فاعتبر أنّ للمصطلحات مرجعا خاصا في نظام لساني معين، أمّا الكلمات فلها مرجع عام في نظام لساني مشترك، فالشكل المعجمي إذا أدرجناه وفق مرجعه الخاص في اللغة الخاصة يصبح مصطلحا، وإذا أدرجناه وفق مرجعه العام في لغة مشتركة يصبح كلمة، "فيكون لدينا مصطلح حين يكون معناه مفهما بواسطة ترسيمة يكون فيها مدلول الوحدات مصنّفا سلفا ومثبتا بإحكام، وتكون لدينا كلمة إذا ما نظرنا إليها في ضوء معرفة ثبتت بالخطاب العام"، (تيرازا كابري، 2009، 56). ويعتبر المستوى الدلالي عنصرا مفرقا بين خصائص الكلمة والمصطلح، فالكلمات تحتوي دلالات يتم تحليلها وتأويلها انطلاقا من تحديد مدلولاتها في سياق لساني محيط بها في الخطاب، أمّا

---

1 انظر حول هذه المسألة كتابينا التاليين:

- مفاتيح الترجمة: عربية/فرنسية، تونس، دار قرطاج للنشر، 1999.
- كتاب الترجمة: أنقليزية/عربية، تونس، مركز النشر الجامعي، 2005.

المصطلح فيتبع نظام المفاهيم المحدّد مسبقا في أذهان مستخدمي اللغة، ويتصل بالسياق البرغماتي والمجال التواصلي الخاص، فالمرجع مقيّد من هذه الناحية بمستعملي الخاص والعام حتى يتمكن من التفريق بين المصطلح والكلمة. "فالكلمة العادية وحدة توصف بمجموعة خصائص لغوية نظامية منظمة ولديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع، والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شبيهة بخصائص الكلمة العادية لكنّها موظفة في ميدان اختصاص معين" (مقران، 2009، 113). ويتطلب التمييز بين المصطلح والكلمة على أساس المرجع الدلالي والخصائص السيمية التكوينية أمرا آخر يتمثل في أهمية السياق في تحديد المحتوى وتعيين المرجع لكلّ منهما.

1.10.6.3 السياق

ترتبط الكلمات من الناحية البرغماتية بالمتكلم ومدى قدرته على التحكم في استعمالها داخل الخطاب وفهمها وتأويلها، أمّا المصطلحات فهي مرتبطة من الناحية البرغماتية بالمجال الحقلي الذي تستخدم فيه وبالمقاصد التي تؤديها في هذا المجال من المنظور المفهومي والعلائقي داخل الخطاب العلمي المختص. فالمصطلحات مثل الكلمات تحتاج إلى سياقات حتى تضبط معانيها، ولكنّها مغايرة لسياقات الكلمة إذ تحتاج الكلمة إلى تصور دلالي تستقي معالمه الدلالية من محيطه السياقي اللغوي ويحتاج المصطلح إلى تصور مفهومي يستقي معالمه المفهومية والتصورية من التعريف والتقييس، فيتسم المفهوم بالأنطولوجيا وتتسم الكلمة بالسياق وتعدّد المعنى من سياق إلى آخر وهكذا دواليك. ولهذه الأسباب، "فالمصطلح إذا قورن بالكلمة لا يتغير مفهومه بالسياق اللغوي الوارد في داخل المجال الذي ينتمي إليه. إذ من المبادئ التي يفترض أن تحكم العلاقة بين المصطلح وبين مفهومه في مجال ما، مبدأ أحادية العلاقة. ومضمونه: أن يدلّ المصطلح الواحد على مفهوم واحد، وأن يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد داخل المجال الواحد"، (علم المصطلح، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 34). فهكذا يمكن أن نفرق بين المصطلح والكلمة على أسس عناصر السياق، فتتكوّن دلالة الكلمة من خلال سياقات استعمالاتها في الخطاب اللغوي المشترك ويتكون مفهوم المصطلح من خلال التصور الذهني ومن علاقته بالمتصورات ذات العلاقة ومن مجال استخدامه في الخطاب العلمي الخاص.

1.10.6.4 الوظيفة التواصلية

تعدّ الوظيفة التواصلية عاملا مهمّا في التفريق بين المصطلح والكلمة،[1] فالكلمة تتميز بطابعها التواصلي الاجتماعي، فهي أساس التواصل بين أفراد المجتمع بجميع فئاته وطبقاته، وهي تمثل المجال التواصلي العام بجميع متطلباته النفسية والبرغماتية والدلالية. وتنقل الكلمة معها في سياقها التواصلي مجموعة من الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها مجموعة لسانية ما عن مجموعات لسانية أخرى. ولذلك فالكلمة حينما تجرى في الخطاب قد تتطور دلالتها بصورة عفوية وتقبل التغير من سياق اجتماعي تواصلي إلى آخر، فتحمل معها الجانب الشعوري والنفسي والتفاعلي للمتكلم حسب سياق استعمالها. ويخلو المصطلح من هذه الخصائص باعتباره لا يحمل إلاّ مفهوما واحدا، ولا يستخدم إلاّ في سياق تواصلي مخصوص ومن قبل جماعة لسانية مخصوصة، فهو مرتبط أساسا بالخطاب العلمي الدقيق، ووظيفته الأساسية هي التواصل بين الجماعات العلمية التي تستخدم لغة خاصة تكون فيها مراقبة العلاقة بين الدال والمدلول أو المصطلح والمفهوم راجعة إلى سياق استعمالي خاص. فهو خال من الشعور والخصائص الذاتية للمتكلم عكس الكلمة، وهو ينزع إلى تحقيق البعد التواصلي الكوني في لغة علمية مفهومية تتداول بين المختصين على أساس التواصل المعرفي والعلمي.

1.10.6.5 التحليل

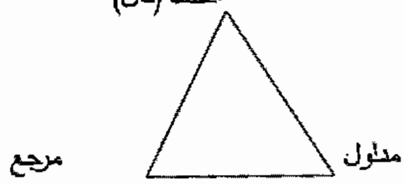
تخضع الكلمة للتحليل اللساني والدلالي ويخضع المصطلح للتحليل اللساني والمفهومي والمتصوري، فالسيمات التكوينية لكلّ منهما مختلفة عن الأخرى إذ "تكون الكلمات متعدّدة المعاني بصورة دائمة أوشبه دائمة، في حين أنّ المصطلحات تكون أحادية المعنى" (تيرازا كابري، 2009، 57). ولذلك يحلّل معنى الكلمة

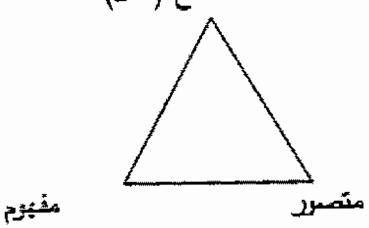
---

1 انظر حول هذه المسألة:

- ساجر جوان، 2009، "من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلحات"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- *Cabré, M. Teresa, 1998, La terminologie: théorie, méthode et applications. Paris, Masson et Armand Colin.*

انطلاقا من السيمات الدلالية الموجودة بالمعجم تضاف إليها السيمات التكوينية المحصلة بسياقات الاستعمال اللغوي والتواصلي والاجتماعي. ويتميز المصطلح بسيمات تصورية ذهنية بالأساس وسيمات مفهومية تعبر عن محتوى معرفي مخصوص. فتتصف المصطلحات بطابعها الأنطولوجي الذي يحيل على التصورات المعرفية المرتبطة بمجال علمي مخصوص، وتحلّل انطلاقا من هذا المجال بالبحث عن سيماتها التكوينية الداخلية، وكذلك بالبحث عن طبيعة العلاقات الرابطة بين المصطلحات في هذا المجال. ولذلك فإنّ مجالي التحليل مختلفان عن بعضهما، إذ نتحدث في علم الألفاظ عن "الكلمة" و"الدال" و"المدلول" وفي علم المصطلحات عن "المصطلح" و"التسمية" و"المفهوم"، (تيرازا كابري، 2009، 47). ولذلك يمكن أن نفرّق بين المصطلح والكلمة على أساس التحليل السيمي المرتبط بالسياق التكويني للمعنى في كليهما ونوضّح هذه المسألة من خلال هذين الرسمين:





يرتبط المعنى في الكلمة بالسياق ويرتبط المعنى في المصطلح بالمجال المعرفي المختص، ولكنه ينفصل عن اللغة الخاصة بعدة سيمات بيناها سابقا من أبرزها المجال الذي يستخدم فيه كلّ من المصطلح في الخطاب العلمي والكلمة الخاصة في المعجم المختص والكلمة العامة في المعجم العام. ورغم محاولة التفريق هذه، فإنّ الحدود الفاصلة بين هذه المسائل لا زالت صعبة المنال، إذ إنّ عملية التحوّل من مجال إلى آخر

ممكنة، فكثير من المصطلحات تحوّلت إلى كلمات خاصة أو عامة والعكس أيضا صحيح. فإذا تحوّل المصطلح إلى كلمة يتوسّع معناه ويصير محلّلا وعاما وتضاف إليه بعض السيمات المعنوية أو تنقص، أمّا إذا تحوّلت الكلمة إلى مصطلح فيضيق معناها وتتصف بالخصوصية المعنوية المنتمية إلى مجال بحثي وعلمي معين.

1.10.7 المنهجية المصطلحية أو صناعة المصطلح

إنّ المصطلح أرقى ما تصل إليه اللغة في تشكيل مفاتيح علومها والتعبير عن مفاهيمها بطرق سليمة تجعل التفاهم ممكنا والتواصل سهلا، ولكي تكون هذه الوظائف المصطلحية مفيدة لا بد من الوقوف على كيفية تشكل المصطلح وطرق صناعته المختلفة من وضع وتوليد ونحت واشتقاق وتعريف وتقييس وترجمة.

1.10.8 الوضع والتوليد

عرفت العربية في تراثها قوانين وضع المصطلحات وتوليدها[1] وقد ضبطها العلماء العرب كالتالي:

---

1 لا يعنينا في هذا البحث التعرض لتفاصيل هذه الآليات فهي موجودة في بحوث كثيرة قديما وحديثا. انظر منها على سبيل المثال:

- الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، تحقيق سليمان دنيا، مصر، دار المعارف، 1971.
- كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، 1970.
- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات لخالد اليعبودي، فاس، منشورات دار ما بعد الحداثة، 2006.
- علم المصطلح لعلي القاسمي، 2008.
- "صياغة المصطلح وأسسه النظرية" لعبد السلام المسدي، 1989.
- المولد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، لحلمي الخليل، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
- التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم لمحمد غاليم، الدار البضاء، دار توبقال للنشر، 1987.
- المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، لبراهيم بن مراد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993.
- المصطلحية العربية بين القدم والحديث: مشروع قراءة، لسماعنة جواد حسني، الرباط، كلية الآداب، 1999.
- "المصطلح العربي وقضايا التوليد"، لعبد العزيز المطاد، مجلة الدراسات المصطلحية، فاس، 2006.

- الاشتقاق بأنواعه: الصغير والكبير والأكبر
- النحت
- المجاز
- التركيب
- التعريب
- الترجمة

تمثل هذه الآليات مصدرا من مصادر ضبط نظام اللغة العربية وكيفية نموها وتطورها المصطلحي والمعجمي، وخصّص اللغويون العرب أوزانا قياسية وأخرى غير قياسية لضبط بنية المصطلح أو الكلمة. وتمثل هذه القوانين شروطا منهجية صالحة لوضع المصطلح وتوليده، وتفي بحاجة المصطلحي المورفولجية في صناعة المصطلح وهندسته البنائية، غير أننا نعترض على اتباع المجاز في توليد المصطلح لأنّه نابع من لغة خاصة لا تحتمل المجاز وباعتباره لا يعبر إلاّ عن مفهوم واحد في سياق استعمالي مخصوص. ولذلك فالمجاز شأن لغوي عام تختصّ به الكلمات في وضعية تواصلية معيّنة تنفلت من لحظة الحقيقة لتدل على لحظة تواصلية منفلتة من المعنى المعجمي المطلق ولتعبر عن سياق معنوي مخصوص بوضعية تخاطبية مخصوصة.

وقد ارتبطت عملية الوضع أو التوليد عند القدماء والمحدثين باختراع ألفاظ جديدة لم تكن معروفة من قبل أو بوضع دلالات جديدة لألفاظ قديمة. وقد اشترط ابن سينا والفارابي أن تكون هذه الألفاظ مناسبة للمعاني المرادة، ثم يتم استعمالها وفق القوانين اللغوية العربية التي تبني أشكال الألفاظ العربية.

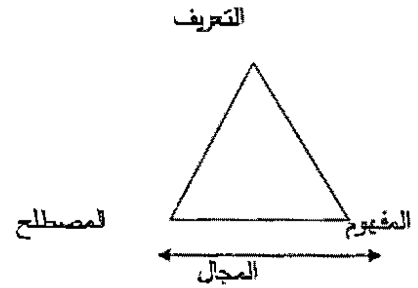
1.10.9 التعريف

تكمن أهمية التعريف المصطلحي في ضبط العلاقة الواصلة بين المفهوم والمصطلح في المعاجم المختصة الخاصة بمجال علمي ما. ولا اعتقد أنّ المنهج النصّي في ضبط المفاهيم كاف للقيام بهذا الدور، وبالتالي فإنّ التعريف الأساسي هو الذي يضعه واضعو المصطلح سواء كان ذلك في نص علمي أو مدونة علمية أو معجم علمي مختص، فهي كلّها نصوص مضيقة أو موسعة هدفها تعريف مفهوم المصطلح وضبط خصوصياته. ويخصّ المنهج النصي الباحثين في شأن المصطلح ولا يخصّ

المصطلحيين واللسانيين الواضعين للمصطلح عند نشأته الأولى، وهي اللحظة الأهم في تعريف المفهوم وتأسيسه. وحسب أوقن فيستر تكون التعريفات سابقة لوضع المصطلحات، فهي التي تعطيها إمكانية التقييس والتوحيد العلمي. وحسب أبي حامد الغزالي فإنّ" تعريف الشيء ينقسم إلى "حدّ" و"رسم"، فالحدّ "هو قول دال على ماهية الشيء" أمّا الرسم فيعني "القول المؤلّف من أعراض الشيء وخواصّه التي تخصّه جملتها بالاجتماع وتساويه" (أبو حامد الغزالي، 1969، 194). ونفهم من هذا أنّ التعريف هو القول الخاص عن الشيء، ممّا يؤكد أنّ التعريف لا يضعه إلاّ من كان مصطلحيا ملمّا بحيثيات إنتاج المصطلح. فغاية التعريف هي تحقيق وصف السيمات المكونة للمفهوم باعتباره كيانا مجرّدا في الذهن تربطه علاقات مع مفاهيم أخرى. وهدف التعريف هو إيجاد منطق لما يميزه عن غيره من المفاهيم المترابطة معه في نسق فكري ومعرفي معيّن.

فيهدف المصطلحي من التعريف إلى ضبط الخصائص السيمية الدالة على محتوى المفهوم وذلك بخلق معادلة صعبة بين المصطلح وجملة السيمات التكوينية المحدّدة لمحتواه. "فتجمع روابط وثيقة بين التصوّر والتعريف والميدان، فيشير الميدان إلى انتماء التصوّر (ومعه المصطلح الذي يدلّ عليه) إلى نظام تصوّري، بينما يستخدم التعريف للتفريق بين التصوّرات داخل هذا النظام"، (برونو، 2009، 270). ويشترط في المصطلحي الذي يقوم بعملية التعريف أن يكون عارفا بسياقات إجراء المصطلح إلى جانب عملية إنتاجه، فيربط المتصور بالمفهوم ثم يربطهما بالميدان حتى يتسنّى له وضع تعريف شامل ودقيق، إذ "يشترط في التعريف أن يكون مستوعبا لكلّ العناصر والسيمات الدلالية المكونة للمفهوم، وكذا الخصائص المستفادة من كلّ النصوص التي ورد بها المصطلح وما يتصل به وأن يصاغ بعبارات جامعة مانعة"، (فريدة زمرد، 2005، 55). ويهدف التعريف كذلك إلى وضع الحدود الفاصلة بدقة بين المفاهيم والمتصوّرات التي يتسم بها كلّ مصطلح، خاصة إذا كانت هذه المفاهيم قريبة من بعضها في حقل دلالي أو في مجال استعمالي داخل نظام معرفي معين، فيسهم التعريف في ضبط تسمية المصطلح وتوضيح محتواه المفهومي ويخصّص معناه، ولذلك فإنّ المصطلحي يدرك المتصورات ويعرف المفاهيم، وهو ما يجعلنا نميز بين ضربين من التعريف: هما

التعريف المعجمي المبني على التفسير والتوضيح في سياقات مختلفة لمعاني المفـردة، والتعريف المصطلحي الذي يقوم على ضبط خصوصيات المفهوم وتحديد عناصره المفهومية، وهي عادة تدرك بالفكر لا باللغة. ويمكن أن نحدد هـذه العلاقـات بالشكل التالي:



ونشير إلى أنّ الاصطلاح لا يعني التعريف، فالاصـطلاح يكـون بالاتفـاق والمواضعة، وهذا لا ينطبق على تعريف المصطلح باعتباره وضعا خاصا مـن قبـل مصطلحيين مختصين كلّ في ميدانه، فالمصطلح يصنع صناعة ويشحن بالمفهوم الذي هو أساس لمتصور علمي مسبق يبتكره الباحث في سياق نظريـة أو نشـأة علـم خاص.

1.10.10 التقييس

يعتبر التقييس مبدأ أساسيا في وضع المصطلح وتوليده وتوحيده وهو عمـل تقوم به مؤسسات مختصة[1] دولية أو وطنية أو إقليمية، هـدفها تطبيـق القواعـد والخصائص المتفق عليها من قبل لجان علمية مختصة كلّ في مجالـه، وتعتـبر هـذه القواعد الموضوعة بمثابة المنهج الذي يستخدم في وضع المصطلح وتوحيده وتقييسه حتى يصير معترفا به دوليا، ولذلك فإنّ الهدف الرئيسي من التقييس يكمن في عملية الفهم والتواصل بين المجموعات العلمية على مستوى عالمي، وهو كـذلك وسـيلة

1 من أهم هـذه المؤسسـات: المنظمـة الدوليـة للتقيـيس (ISO) و(CEI) و(UIT) و(Infoterm) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بتونس ومكتب تنسيق التعريب بالرباط والمركز العربـي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق ومعهـد الدراسات المصطلحية بفاس والمجامع اللغوية العربية وغيرها مـن المؤسسـات الدوليـة والعربية.

للتواصل بين المنتج والمستعمل، ومن هذا المنطلق يؤدي المصطلح وظيفتين: وظيفة اللغة الخاصة باعتبارها لغة العلم ووظيفة التفاهم والتواصل باعتبارها العلامة اللغوية الرابطة بين المنتج والمستعمل.

ويعتمد التقييس المصطلحي على معيارين أساسيين هما: المعيار الشكلي الذي يتعلق بصناعة بنية المصطلح الصرفية والتركيبية، والمعيار المفهومي الذي يعنى بتكوين مفهوم المصطلح وتعريفه وتحديد مقاصده. ويعتبر التقييس المبدأ الضامن لصلاحية المصطلح وملاءمته لمجاله العلمي والتقني، وهو كذلك الضامن لتوحيد المصطلحات وتأسيس مفاهيمها تأسيسا صحيحا وفق المعايير العلمية الدولية. ويبدو أنّ المصطلح العربي، ومنه المصطلح اللساني، لم يحظ بهذا المبدأ الأساسي في صناعته، ممّا جعله يتصف بالتعدد بدل الوحدة، وهو ما انعكس في اضطراب المفاهيم وتعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد.

1.10.11 الترجمة

تعتبر الترجمة من أهمّ الوسائل التي بها يتطور العلم وينمو جهازه المصطلحي، ورغم هذه الأهمية فإنّ الترجمة تتحوّل أحيانا إلى عكس هذه الوظائف، وهو ما يبدو جليا واضحا في شأن المصطلح العلمي العربي، وخاصّة المصطلح اللساني الذي تعود فيه أسباب تعدّد المصطلح المترجم للمفهوم الواحد إلى عملية الترجمة. وقد انعكس هذا التعدّد على دواعي الإرباك في البحث العلمي وقصور التواصل بين العلماء العرب، وأدى بهم إلى العديد من المزالق وقفت عائقا أمام تأسيس علم مصطلحي عربي قادر على مسايرة التطور العلمي الدولي، فجل الدراسات التي تناولت ترجمة المصطلح اللساني لم تتجاوز المستوى الشكلي القائم على الصرف والتركيب[1]، ولهذا سنبين أهم الركائز التي يقف عليها المترجم في علم المصطلح عساه أن يظفر بالترجمة الملائمة لكلّ مصطلح في أيّ علم من العلوم.

ترتكز ترجمة المصطلح على ترجمة المتصورات والمفاهيم لا على ترجمة الدلالات والتسميات، فهي نقل للمتصور في ثوب لغوي جديد للتعبير عن مفهوم

---

1 انظر مقران، 2009، ترجمة المصطلح اللساني.

في لباس مصطلحي جديد مقيّد بالحقل العلمي ومتصل بالتواصل المعرفي بين أصحاب الاختصاص. وتقوم هذه العملية الترجمية على المراحل التالية:

- مرحلة تحديد المتصور: يتم نقل المصطلح من لغة إلى أخرى بواسطة التكافؤ بين شبكة من العلاقات الصرفية والدلالية والتركيبية في اللغة الأصل واللغة الهدف، غير أنّ هذا التكافؤ لا يكون دائما موجودا، لذلك يلجأ المترجم إلى التطويع وهنا تظهر شبكة أخرى من العلاقات وتكافؤ جديد[1]. ويضر هذا الأمر بصياغة المصطلح المفهومية ولكي نتجاوز هذا النوع من الترجمة وجب علينا أولا أن نترجم المتصورات ثم نصيغها في مفاهيم ومصطلحات داخل اللغة الهدف. ويتطلّب هذا الأمر معرفة بالأطر الابستيمولوجية التي تولّد فيها المصطلح في بيئته الأصلية، ثم كيف سيولد في بيئة جديدة بعد الترجمة، ولذلك فالترجمة المتصورية تغنينا عن المشاكل الصرفية والتركيبية في المصطلح. فالترجمات التي اعتمدت على ترجمة العلامة اللسانية بقيت في مستواها الأولي، ولم ترق إلى مستوى الكشف عن العمل الذهني الذي لا يترجم العلامات اللسانية بل يقوم على إدراك المتصور وفهم المعنى، ومن ثمة إعادة إنتاجه في تعبير جديد. ولذلك تعدّ الطريقة التقابلية في الترجمة المنتشرة بصفة واسعة في الترجمات العربية فاشلة في نظرنا لأنّها لم تدرك ترجمة المعنى المتصوري الذي هو أساس أيّة ترجمة مصطلحية.

وتحرص الترجمة المصطلحيّة على إيجاد نوع من التطابق بين المتصور والمفهوم والمصطلح "فتقوم هذه الترجمة على الجمع بين نظام التصورات ونظام اللغة، فيكون هذا الجمع بمثابة القاسم المشترك الذي يسمح بانتقال مجموعة المصطلحات الخاصة بلغة إلى مجموعة مصطلحات لغة أخرى مع الإشارة إلى التفاوتات القائمة بين المجموعتين" (ديكر، 2009، 180). ولكن يبقى هذا الأمر نسبيا لأنّ التصورات تسكن كلّ العقول ولا تسكن كلّ اللغات، وهذا

1 انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1983)، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي عدد23، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/مكتب تنسيق التعريب، تونس/ المغرب.

ما يطرح مشكلة الترجمة، ولذلك وجب أحيانا ترجمة متصورا واحدا بعدد من العبارات في اللغة الهدف. وحسب ديكر فإنّ "جلّ ما تستطيع اللغات فعله هو أن تعيد، وبدرجات متفاوتة من الدقة، إنتاج العلاقات المنطقية القائمة بين المتصورات ولها في ذلك ضروب وأشكال متغيرة للغاية" (ديكر، 2009، 168).

- مرحلة ضبط المفهوم: تقوم هذه المرحلة على تحليل المفهوم وضبط سيماته المفهومية بدقة حتى يتمكن المترجم من الإلمام بها قبل ترجمتها، فهو يبحث عن التعادل المفهومي في اللغتين الأصل والهدف، "فإنّ إقامة تعادل دقيق قادر أن يسمح بقلب اللغتين المصدر والهدف في المعجم المتخصص في عدد معين من اللغات ترجع عموما إلى تطبيق مبدأ بسيط للغاية أطلقنا عليه مبدأ التعادل المفهومي" (كابنهود، 2009، 201). ويعوّل كابنهود على مفهوم المعادلة المفهومية في اللغتين حتى يتمكن من الترجمة، وإذا غابت هذه المعادلة فإنّ ذلك راجع إلى وجود معنيين للمصطلح ينبغي التمييز بينهما، ولكن هذا الحل في رأيه هو حلّ وسط تداولي تواصلي، ولذلك يعوّل على الروابط الدلالية التي يعتبرها من أكثر المعايير مناسبة للتمييز بين مفاهيم المصطلحات. وتقوم هذه الروابط "على تقطيع الواقع المرصود في كلّ لغة بشكل أفضل وبعرضه بشكل ملائم لدى صياغة التعريفات" (كابنهود، 2009، 202). ولكنّ هذا الطرح لا يفي بحاجة المترجم، فالتعادل المفهومي وتقطيع الواقع الدلالي لكل لغة لا يخلو من مشكلات أبرزها الخصوصية اللغوية وقدرة المترجم على تحليل السيمات المفهومية لكلّ مصطلح في لغته الأصل ومحاولة نقلها إلى اللغة الهدف، وكذلك ما يلحق العلوم من تطور مستمر ومراجعة للمفاهيم، ممّا يؤكد صعوبة تأسيس المفهوم على الدوام على مبدأ التعادل المفهومي. ولذلك تبقى في نظرنا عملية رصد التكوين المفهومي للمصطلح في سياق إنتاجه وسياق استعماله أفضل طريقة في الترجمة المفهومية التي تستند إلى ضبط المتصورات أوّلا، ثم تحديد المفاهيم انطلاقا من هذا الضبط.
- مرحلة ترجمة المصطلح: تقوم هذه المرحلة على ما توصلت إليه المرحلتان

السابقتان من نتائج تكمن في ضبط المتصور وتحديد المفهوم وفهم العلاقات الرابطة بينهما في اللغة الأصل، ثم ترجمتهما إلى اللغة الهدف. واعتبر عبد القادر الفاسي الفهري أنّ "استقراء الحقول الدلالية[1] في كلّ من اللغتين يجعلنا نتلافى اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح الذي نلمسه بوضوح في قطاع العلوم اللسانية" (1983، 143). ونخالفه هذا الرأي لأنّ هناك مرحلة في الترجمة سابقة لهذه المرحلة وهي المرحلة المتصورية، ولعلّ سبب اضطراب ترجمة المصطلح اللساني العربي وعدم تأسيس مفهومه عائد إلى غياب هذه المرحلة الأساسية في الترجمة.

إنّ هذا المنهج المقترح لترجمة المصطلح على أساس جرد الحقول الدلالية التي يرد فيها المصطلح في اللغتين ودراستها ثم اختيار المصطلح المناسب تمثل خطوة جيدة ولكنها ليست هي الأساس أو المنطلق، إذ حسب رأينا تأتي في مرحلة متأخرة من عملية الترجمة ولذلك نقترح المنهج التالي:

1- إدراك المتصور الذي نشأ فيه المصطلح وتولّد عنه.
2- إدراك المفهوم المرتبط بهذا المتصور.
3- إدراك الحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح.
4- اختيار المصطلح المناسب وفق الشروط السابقة مع علاقته بالإمكانيات اللسانية (المعجمية) التي تسمح بها اللغة الهدف من اشتقاق ونحت وتوليد وتركيب... لإخراج المصطلح ملائما لخصوصية اللغة الهدف.

فتكون هذه الترجمة مقيدة بالمتصور والمفهوم المرتبطين بالحقل العلمي مع إدراك العلاقات الرابطة بين المصطلح والمصطلحات المجاورة له في ميدانه التداولي التواصلي.

---

1 اعتمد عبد القادر الفاسي الفهري على الحقول الدلالية في الترجمة وهو اعتماد قاصر في نظرنا لأنه لا يؤدي إلى الترجمة الصحيحة رغم ما توصل إليه من ترجمة بعض المصطلحات ترجمة صحيحة مثل تفريقه بين المركب والتركيب فيما يتعلق بترجمة: phrase، syntactic وphonology وphonetics (انظر "المصطلح اللساني"، اللسان العربي عدد، 1983، ص 143).

1.10.12 تأسيس المفهوم المصطلحي

يضطلع المصطلح بالتعبير عن العلم وإدراك مفاهيمه وتصوراته وإفهامها للباحثين والمتعلمين، وبهذا الشكل يضمن المصطلح حدود تواصله مع مجتمع المعرفة سواء كان ذلك داخل مجاله المختص أو بالامتداد نحو ربط علاقات تبادلية مع مجالات أخرى تستدعي وجوده واشتغال مفهومه مثل اللسانيات والعلوم الإنسانية المتأثرة بها. ولذلك "فالمصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها، الأمر الذي يعني أنّ المفاهيم قد وجدت وتشكّلت قبل المصطلحات، فتسمية المفهوم يمكن أن تعدّ الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسيولوجي وكيان قابل للاستعمال" (ساجر، 1999، 2). فيقوم المصطلح على تحديد المفهوم الذي يحيل عليه، وكذلك تحديد العلاقات المفهومية داخل البناء المعرفي، إذ من خلاله نوظّف المفهوم وبه نؤسّس المعرفة العلمية ونصنّفها وننظمها في حقولها ونضعها في مجالاتها التواصلية. فلا ميلاد لمصطلح دون تأسيس مفهومه ولا إدراك لمعرفة دون ضبط مصطلحاتها البانية لأنساقها الفكرية والمتصورية التي هي الكفيلة وحدها بتأسيس مفاهيمها ووضع مصطلحاتها.

ويتأسس المفهوم المصطلحي في اللسانيات[1] وغيرها من العلوم على ضبط متصوره وتحديد سيماته التكوينية المعنوية وفق ما ضبطناه فيما سبق من نظريات ومقاربات نظرية وتطبيقية وما سنتعرض إليه في الفصول اللاحقة حيث ستتبلور الرؤية العامة لتأسيس المفهوم المصطلحي، ولكن هناك من العوائق ما تقف أمام تأسيس المفهوم المصطلحي العربي[2] اللساني وغيره في شتى العلوم نعرض لأهمها حتى نكون على دراية بها.

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- البوشيخي عزالدين، 1998، "عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما" ضمن ندوة "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة"، منشورات كلية الآداب بوجدة، المغرب، صص 27- 37.

2 انظر حول تأسيس القضايا الاصطلاحية في التراث: كتاب تأسيس القضية الاصطلاحية لعبد السلام المسدي وآخرين، تونس، منشورات المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات: بيت الحكمة، 1989.

يعود عدم تأسيس المفهوم[1] إلى عدة مسائل معرفية ومنهجية: تكمن المسائل المعرفية في عدم إدراك جوهر المفهوم في تصوره القصدي لحظة عملية إنتاجه في مهده الأوّل، وعادة ما يكون مرتبطا باللغات الأجنبية وبعلومها، وهو ما يجعل المفهوم الأصلي يتشتت فينتج عنه ميلاد عدد من المصطلحات قد تعبّر عنه جزئيا أو مرحليا في مرحلة من مراحل تكوينه أو تجانب الصواب فيه، فيلد المصطلح العربي المترجم مشوّها في معناه وضعيفا في أدائه، ممّا يعطّل حركة تأسيس المفهوم العربي على وجهه الصحيح في شتى ميادين العلم ومنها اللسانيات التي تعبّر عن جوهر العمل المصطلحي. ويؤدي هذا الأمر إلى أنّ عديد الدارسين العرب لم يفرّقوا بين المصطلح والكلمة ويخلطون بين المصطلح والاصطلاح وعلم المصطلح في الدراسات القديمة والحديثة على حدّ السواء[2].

وتمثل الترجمات المختلفة للمصطلح اللساني عائقا ابستيمولوجيا أمام تأسيس المفهوم الموحد بين اللسانيين العرب والمؤسسات الجامعية. فنجد المفهوم نفسه موزّعا مشرقا ومغربا بطرق مختلفة لا تتصل بمصادر المصطلح في أصله الغربي.

---

1 أرجع مصطفى غلفان، 1998، أسباب عدم تأسيس المصطلح العربي اللساني إلى خمس نقاط:

1) اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب وتوزعهم بين ثقافات فرنسية وإنقليزية وألمانية.
2) التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب
3) التطور المستمر للبحث اللساني العالمي وظهور المزيد من المفاهيم وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة.
4) وجود تراث اصطلاحي نحوي ولغوي عربي ينهل منه إمّا لسد حاجيات الطلب المتزايد وإمّا لالتباس الأمور على أصحابها
5) سيادة النزعة الفردية – التي تتحول إلى نزعة قطرية– في وضع المصطلح العربي المتخصص وعدم الاكتراث برأي ولو كان صائبا. (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات، اللسان العربي، 2).

2 انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية، 2005، ص 25/24 في تفسيره لتحول المعنى من كلمة تاج إلى إكليل، إلى غشاء معدني، وهي في نظرنا كلها كلمات وليست مصطلحات لأنها تحمل دلالات سياقية ولا تحمل مفاهيم منطقية أنطولوجية في نظرية المعرفة.

وهذا ناتج أيضا عن تعدد مشارب الترجمة من لغات مختلفة، تضاف إليه المصطلحات الوافدة من التراث بمفاهيم قديمة تريد إعادة إحيائها، وهو ما يخلق ازدواجية في الرؤية إلى تأسيس علم مصطلح عربي نابع من التراث العربي الإسلامي ووافد من الثقافة الغربية، جعلت واضع المصطلح العربي ممزقا في المتصور والمفهوم، وأصبح هذا النظر ببعديه التراثي والحداثي مشكلا قائم الذات أمام تأسيس هذا العلم برؤية عربية خالصة، فكان هذا التشتت ولا يزال مصدرا لضعف المصطلحية العربية، وبالتالي ضعف المعرفة العلمية بصفة عامة.

ويتهم عبد القادر الفاسي الفهري[1]، من الناحية المنهجية، المؤسسات التي كلفت بإعداد المصطلح ومعيرته وتوحيده مثل المجامع العربية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط بعدم بلوغها الهدف المنشود رغم الجهود المبذولة، فالمصطلحات التي وضعت في حضن هذه المؤسسات لم يكتب لها الرواج والاستحسان عند أهل الاختصاص، والسبب راجع حسب رأيه إلى غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح باعتبار أنّ المشكل المصطلحي هو مشكل مراسي بالأساس، وليس الأمر بيد هذه المؤسسات خاصّة أنّها لا تعتمد على اللجان المختصة فعليا، وإنّما كثير ممن يشتغلون بها لا يمتّون إلى علم المصطلح واللسانيات بصلة، وأغلبهم صاحب تكوين قديم غير ملمّ بالنظريات الحديثة، وليست له معرفة باللغات الأخرى، وليس له تكوين في الترجمة والمصطلحية، وهي شروط نراها أساسية في نشأة علم المصطلح وضبطه.

ويمكن أن نرجع عدم تأسيس المفهوم المناسب للمصطلح في الدراسات العربية إلى المسائل التالية:

- غياب المعاجم المختصة القائمة على التعريف المصطلحي والتقييس.
- غياب البنوك المصطلحية الفاعلة.
- عدم تهيئة اللغة العربية ومواكبتها لتطور العلوم.
- ضعف القرارات الصادرة من المؤسسات المعنية بالمصطلح وباللغة العربية عامة.

---

1 انظر مقاله: "المصطلح اللساني"، اللسان العربي، 1987.

- عدم التنسيق بين المؤسسات المعنية ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربـــي.
- ضعف الترجمات وكثرة أخطائها التي شاعت بين القراء والباحثين.
- عدم الموضوعية في تعيين المشرفين على المؤسسات المعنية.

1.10.13 الخاتمة

إنّ الوقوف عند أهمّ المدارس والمقاربات والنظريـــات المصـــطلحية الحديثـــة كشف لنا عن جملة من القضايا المتصلة بتأسيس المفهوم المصطلحي نظريا وتطبيقيا والمتعلقة بالكشف عن أسسه الفلسفية واللسانية والاجتماعية والتواصلية، فجعلنـــا ذلك نتبين القوانين البانية لمفهوم المصطلح في شتى النظريـــات والمقاربـــات علـــى اختلافها في المنطلقات والنتائج، واتفاقها في أهمية الوظائف التي يؤديها المصطلح في بناء العلوم وضبط حقولها المعرفية والتواصلية، لما لها من الصفة الكونية الأنطولوجية في التعبير عن المعرفة الإنسانية وتقريبها من المستخدمين لهـــا في مجـــالات الحيـــاة المختلفة، فكان المصطلح يمثل حلقة الوصل بين مختلف العلوم ويعبر عـــن محتواهـــا تعبيرا منطقيا دقيقا، مما أكسبه الصفة الكونية في تأســـيس المفـــاهيم وتوحيـــدها وتعريفها عن طريق منظمات التقييس الدولية. ولم يبلغ المصطلح اللساني العربـــي وغيره من الميادين العلمية الأخرى هذا المدار التأسيسي، ممّا جعله يفتقر إلى عـــدّة خصائص تأسيسية تمثلت أبرزها في العوائق الابستيمولوجية التي ضبطنا بعضها فيما سبق من ملاحظات استقيناها من ممارستنا لقضايا المصطلح اللساني العربـــي تنظيرا وترجمة، وممّا وجدناه في بعض الدراسات التي سبقتنا إلى ذلك في معالجة المصـــطلح والتي سنتعرّض لبعضها في الفصول اللاحقة.

الباب الثاني

المصطلح اللّساني وإشكالية الترجمة

الفصل الأوّل

الترجمة بين الإجراء والتقييم

"إنّ الكلام على الكلام صعب"

(أبو حيّان التوحيدي)

1.11 مقدّمة

تعد الترجمة عملا إنسانيا يعبر عن التجارب التواصلية والاتصالية للمجتمعات، فهي من هذه الناحية ليست عملا مصطلحيا أو لسانيا فحسب، بل هي اتصال اجتماعي يقوم على فحص نظامين لسانيين اجتماعيين مختلفين وثقافتين متباعدتين أحيانا في الرؤى والتصورات. ويشكل هذا الأمر صعوبة عند تقييم عمل المترجم، إذ الجمع بين هذه التصورات المختلفة أمر صعب المنال وعسير الإدراك، ولهذا السبب قلّت الدراسات المتعلقة بعملية التقييم وكثرت الدراسات التي تناولت الجانب التنظيري[1] المنهجي والتطبيقي المتصل بممارسة الترجمة تدريسا ومهنة. فالتقييم عملية لاحقة للعمل الترجمي، وهي حكم المقيّم على عمل في الأصل صعب القيام به وأصعب التقييم فيه. وقد دفعتنا رغبة البحث في هذا المجال إلى ضبط تصور أو منهج يمكن تطبيقه في عملية التقييم. ويرتبط التقييم بمن يترجم وبما ينتجه من ترجمات متعددة الاختصاصات ومختلفة النصوص

---

1 انظر الدراسات التالية:

- Gentzler (E.): 1993, *Contemporary translation theories*. London/New-York, Routledge.
- Larose (R.): 1989, *Théories contemporaines de la traduction*, Sillery, Presse de l'Université du Québec.

والرؤى والتوجهات. وهذا يطرح علينا مسألة الفهم والإنتاج ومدى ارتباطهما بمراحل التقييم.

1.12 الفهم والإنتاج

يرتبط إنتاج عمل ترجمي شفوي أو مكتوب بفهم العمل الأوّل الذي يتأسس عليه العمل الثاني، أو ما يعرف في حقل الترجمة بالأصل والهدف ولذلك، فالفهم ضروري وأساسي للعمل الأوّل ودونه تستحيل عملية الترجمة. وهذا ما يستدعي ضرورة البحث عن تكوين المترجم وهو في نظرنا لابدّ أن يكون متميّزا وقادرا على فكّ دلالات النص المترجم وقراءة أبعاده السياقية والمعرفية والثقافية، وهي مجالات ضرورية في فهم النص وإعادة إنتاجه. فالمترجم لا يترجم لكي يفهم بل يفهم لكي يترجم.

1.13 تكوين المترجم

يصنف المترجمون إلى صنفين: صنف الهواة الذين تلقوا معارف عامة حول الترجمة أو يعرفون لسانين مختلفين، مثلا اللّسان العربي واللّسان الفرنسي. وهؤلاء في نظرنا أقلّ جودة في العملية الترجمية، بل أحيانا قد يشوّهون دلالات النص الأصلي ويفسدون معناه. وصنف المترجمين المحترفين الذين تلقوا تكوينا أكاديميا متخصّصا ومعمّقا[1]، وهؤلاء في نظرنا هم القادرون على الترجمة وفهم مسالكها وتذليل صعوباتها. ويخضع تكوين المترجم إلى المراحل التالية:

- التكوين المعمّق في اللّسانيات العامّة واللّسانيات التطبيقية، وهو ما يخوّل له معرفة القواعد النظرية التي تتحكم في نظام اللغة التركيبي والدلالي.
- التكوين المعمّق في لسانيات النّص، وهو ما يخوّل له معرفة كيفية اشتغال النصوص وربطها وترابطها وتحليل نسيجها اللّساني والبرغماتي.

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- Corbeil (J.C.): 1993, «Formation de terminologues et formation terminologique des traducteurs», in *Turjuman*, Vol. 2, pp. 23-27

- التكوين المعمّق في نظريات تحليل الخطاب، وهو ما يخوّل له معرفة استراتيجيات إنتاج الخطاب ومكوّنات عالمه وإمكانيات فهمه واتجاهات تأويله.
- التكوين المعمّق في تاريخ العلوم والأفكار، وهو ما يخوّل له معرفة سياقات إنتاجها وأبعاد تكوينها وخلفيات نظمها المعرفية والابستمولوجية.
- التكوين المعمّق في تاريخ الثقافات والحضارات والوقوف عند خصوصياتها التمييزية وأبعادها الاجتماعية، وهو ما يخوّل له التمكّن من فهمها وترجمتها، إذ كلّ نصّ محفوف لحظة إنتاجه بهذه الأبعاد والخصوصيات، وعلى المترجم أن يدركها عند الترجمة.

1.14 الممارسة والتطبيق

تقترن هذه المجالات التكوينية بالممارسة والتطبيق على نصوص مختلفة الاختصاصات ومتنوّعة الصعوبات[1] حتّى يتمكّن المترجم من حسن الأداء الترجمي خاصّة إذا كانت الترجمة فورية، فهي تستدعي حضور البديهة وسرعة الفهم حتّى يتمكّن المترجم من إعادة إنتاج الخطاب إنتاجا سليما تركيبا ودلالة وإيفاء بالمعاني المقصودة.

تختلف الممارسات الترجمية حسب الاختصاصات وتنوّع النصوص وتعدّد المجالات الأدبية والعلمية والتقنية والتكنولوجية والفكرية والاقتصادية إلخ. ويستدعي هذا الاختلاف معرفة الخصوصيات المصطلحية لكلّ علم من هذه العلوم وكيفية استغلالها استغلالا يفي بنقل المعاني والمحافظة على روحها في إعادة إنتاجها وصياغتها من جديد بلسان آخر في ثقافة أخرى ولقارئ آخر. ويتطلّب هذا الأمر توزيع مهام المترجمين على مجالات مختلفة، كلّ حسب اختصاصه، وهنا تبرز قضية المصطلح وعلاقته بالترجمة المختصّة. إذ لكلّ علم مصطلحاته ومفاهيمه الدقيقة، ولذلك على المترجم أن يكون عارفا بخصوصيات تكوّنها ومجالات استعمالها حتّى

---

1 انظر حول هذه المسألة:
- Hardin (G.), Picot (C.): 1996, *Translate: initiation à la pratique de la traduction*. Paris, DUNOD.

يتمكّن من إعادة إنتاجها وسهولة إجرائها في الخطاب الهدف[1]. ولهذا فالعمل الترجمي الدقيق يتطلّب التخصّص حتّى يستطيع المترجم أن يسيطر على المفهوم ويمتلك ناصيته ويحسن استغلاله في إعادة إنتاج مصطلحات ملائمة ومتطابقة مع المفهوم الذي أسند إليها في الخطاب الأصلي.

1.15 مراحل إجراء الترجمة

يمكن أن نقسّم المراحل التقييمية في عملية الترجمة إلى أربع مراحل أساسية وهي التالية: مرحلة تقبّل المعلومات ومرحلة تحليل المعلومات ومرحلة إجراء الترجمة ومرحلة صياغة الترجمة النهائية والتثبّت من صحّتها.[2]

1.15.1 مرحلة تقبّل المعلومات

يبدأ المترجم بتقبّل الخطاب مكتوبا أو شفويا، ثمّ يحلّله ويفكّكه إلى مستوياته اللّسانية التركيبية والدلالية، فيفهمها ويحدّد سياقات تأويلها وفق القدرات والمهارات التي اكتسبها من قبل في مراحل تكوينه، فمن خلالها يتمكّن من الفهم والتأويل[3] وإعادة الإنتاج. وترتبط هذه المرحلة بمدى المستوى الإدراكي الذهني للمترجم، وتعتبر هذه المرحلة من أهمّ المراحل المتّبعة في عملية الترجمة، إذ من خلالها يحدّد المترجم مجالات الإدراك التي سيستخدمها في عملية فهم الخطاب الأصلي وتأويله، فيتمكّن من فعل الترجمة الصحيح إذا ما كان إدراكه لهذه المرحلة إدراكا صحيحا، فهي التي ستوجّهه إلى تحديد الأطر العرفانية والدلالية والبرغماتية للخطاب المترجم.

إنّ تحديد هذه الأطر تحديدا ذهنيا وإدراكها إدراكا عرفانيا لهو أمر فاعل في عملية الترجمة، بل إنّ الخطاب الذي سيعاد إنتاجه ترجمة، مشروط بمدى توفّر هذه

1 أنظر حول هذه المسألة: حاتم (ب.)، ميسون (إ.)، 1998: الخطاب والمترجم، ترجمة عمر فايز عطاري. الرياض، جامعة الملك سعود.

2 لا تهمّ هذه المرحلة الأخيرة الترجمة الفورية لأنّ المترجم لا يستطيع أن يتثبّت من صحّة ما قاله عند عملية إنتاج الترجمة بحكم عامل الوقت الذي يرغم المترجم على مواصلة الترجمة ومتابعة الخطاب المصدر في استرسال.

3 انظر كتابنا: تداخل الألسن، 2011.

الأطر عند المترجم، فالتقبّل نشاط ذهني وتفاعل بين مستويين من الخطاب: مستوى معرفي ودلالي يخوّل للمترجم فهم الخطاب الأصلي في أبعاده المعرفية والدلالية التي نشأ فيها، ومستوى لساني يتعلّق بفهم نسيج الخطاب وتفكيك بنيته التركيبية. فترتبط عمليّة الترجمة بمدى تقبّل هذين المستويين في الخطاب الأصلي ومدى قدرة إعادة إنتاجهما في الخطاب المترجم[1]. فيمرّ التفاعل بين التقبّل والإنتاج عبر التفاعل بين الخطاب الأصلي والخطاب المترجم، وتتطلّب هذه العملية الذهنية الإدراكية قدرة على التجسيد والإنجاز في مستوى اللّسان المترجم إليه معرفة دلالية وبنية تركيبية وجمالية إنشائية وهذا ما يستدعي مراحل أخرى ضرورية في إجراء الترجمة وتقييمها.

1.15.2 مرحلة تحليل المعلومات

لا تنفصل مرحلة تحليل المعلومات عن المرحلة السّابقة انفصالا كلّيا وإنّما هي مرحلة تابعة لها مرتبطة بها ارتباطا وثيقا، فهي ممهّدة لها وموجهة لمسارها الإجرائي. فيبدأ المترجم عملية التحليل حسب نوع الترجمة المطلوبة منه، ولذالك فإذا كانت مرحلة التقبّل مشتركة بين جميع أنواع الترجمات، فإنّ مرحلة تحليل المعلومات تختلف من نوع إلى آخر حسب أجناس الخطابات وقضاياها الفكرية ومقاصدها الدلالية وأهدافها البرغماتية[2]. وتتأسس هذه المرحلة على تحليل المستويات التالية:

1- تحليل المستوى المعجمي

يقوم المترجم في هذا المستوى بضبط المصطلحات وتفسيرها وفهم دلالاتها في الخطاب الأصلي.

2- تحليل المستوى التركيبي

يحلل المترجم في هذا المستوى العلاقات التركيبية الرابطة بين أنظمة الخطاب المعجمية والنحوية، فيتبين طرق الربط والاسترسال في بناء الخطاب.

---

1 انظر الديداوي محمد: الترجمة والتواصل: دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

2 انظر حول هذه المسالة:

- Patry (R.): 1993, «L'analyse de niveau discursive en linguistique: cohérence et cohésion», in *Tendances actuelles en linguistique générale*. Paris, Delachaux et Niestlé S.A, Neuchatel, pp. 109-143.

3- تحليل المستوى الدلالي

يحلل المترجم القضايا الفكرية والعلميّة فيتبيّن المحتويات الدلالية التي تكوّن الفضاء الدلالي الشامل للخطاب.

4- تحليل المستوى البرغماتي

يحلل المترجم مكوّنات عالم الخطاب، فيدرس سياقات إنتاجه وكيفية ترابطه وإمكانيات تأويل مقاصده.

تؤسّس هذه المراحل مجتمعة المدخل إلى عملية إجراء الترجمة.

1.15.3 مرحلة إجراء الترجمة

تمكّن المرحلتان السابقتان المترجم من الفعل الترجمي، فيبدأ بترجمة المصطلحات الأساسية الفاعلة في دلالة الخطاب[1] ثمّ يترجم التراكيب والجمل ترجمة دلالية وسياقية. ويعتمد المترجم في هذه المرحلة على فهم كيفية اشتغال القواعد اللّسانية الصرفية والنحوية وتحديد العلاقات الرابطة بين التراكيب والجمل وضبط الدلالات الزمنية للأفعال والنواسخ والوصائل[2] فيتمّ ترجمتها وربطها بمجالاتها الدلالية وسياقاتها البرغماتية حتّى يكتمل الخطاب ويبنى معناه الشامل. وتتقدّم عملية الترجمة باتّباع مسار خطّي يبني من خلاله المترجم نسيج الخطاب في اللّسان الهدف، فيضبط نظامه اللّساني ويحدّد مجاله الدلالي انطلاقا من الحقول الدلالية الفرعية وإعادة بنائه بناء تركيبيا ودلاليا محكما.

1.15.4 مرحلة الصياغة النهائية

تعتمد هذه المرحلة على المراجعة والتدقيق وضبط القواعد التركيبية وتحديد المصطلحات والدلالات التي تبني نسيج النص المعجمي والتركيبي والدلالي. فيبدأ المترجم بقراءة النص قراءات عديدة وتعديل ما يمكن تعديله من هذه المستويات

1 تعتمد الترجمة التحريرية على هذه الطريقة ولا تخضع الترجمة الفورية لها لأنّ المترجم يتبع التسلسل الخطي في الخطاب الأصلي، فهو في حوار مباشر مع منتج الخطاب ولذلك فهذا النوع من الترجمات يتوقف على قدرة الفهم والإدراك وسرعة التقبّل.

2 الوصائل هي ترجمة لمصطلح *connecteurs*، انظر كتابنا الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب 2012.

قصد تقريبها من مفاهيم الخطاب الأصلي والمحافظة على دلالاته، ثمّ يؤسّس المترجم أدبية النص الجديد بالاعتماد على تكوين ربطه وترابطه وتناسقه وانسجامه[1] بحثا عن جماليته، فيبلغ الخطاب المترجم مستوى من الدقّة والجمال يضاهي الخطاب الأصلي.

1.16 مراحل تقييم الترجمة

إذا ما اعتبرنا أنّ الترجمة تتأسس على الإدراك والفهم وإعادة إنتاج تتقيّد بصياغة أسلوب جديد تشترط فيه المحافظة على الأمانة وصدق الدلالة، فإنّ التقييم[2] يرتبط بالمعيار المعتمد فيه. ولذلك يعود اختلاف الترجمات إلى اختلاف المعايير، وهو ما يؤدّي إلى اختلاف التقييم حسب اختلاف معايير الخطابات وأجناسها. ويتطلّب منهج التقييم، في نظرنا، النظر في ثلاثة مكوّنات أساسيّة، وهي المكوّن اللّساني والمكوّن الدلالي والمكوّن الأسلوبي أو الجمالي.

1- المكوّن اللّساني: تقيّم في هذا المستوى أخطاء الرّسم والصرف والنحو والتركيب.
2- المكوّن الدلالي: تقيّم في هذا المستوى الأخطاء الدلالية التي تنتج عن سوء الفهم.
3- المكوّن الأسلوبي أو الجمالي: تقيّم في هذا المستوى الأساليب التي أنتج فيها الخطاب الجديد ومدى علاقتها بجمالية الإخراج وذوق المتقبّل.

---

1 انظر حول هذه المسألة:
- Knott (A.) and, Sanders (T.): 1998, "The classification of coherence relation and their linguistic markers: an exploration of two languages", in *Journal of Pragmatics*, vol. 30 N2° pp. 135-176.
- Grellet (F.): 1991, *Apprendre à traduire: typologie d'exercices de traduction*. Nancy, Presses Universitaires de Nancy.

2 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:
- Gouadec, (D.): 1981, «parameters de l'évaluation des traductions», in *Meta*, vol. 26, N° 2.
- Sager (J. C.): 1983, "Quality and standards-the evaluation of translation", in Picken, C. (ed), *The Translator's Handbook*. Aslib, London.

وتنقسم عملية التقييم إلى قسمين رئيسيين هما التقييم الجزئي والتقييم الشامل. يتوقّف القسم الأوّل على تقييم المكوّنات المذكورة سابقا بإصلاح أخطائها وتقويم دلالاتها وتصويب مقاصدها. ويتوقّف القسم الثّاني على التقييم الشامل الذي يعني بدراسة جودة الإنتاج والمطابقة والملاءمة للخطاب الأصلي.

وتتطلب عملية التقييم الشامل تحليلا لكيفية اشتغال اللغة المصدر ثمّ كيفية إعادة تكوين عملية الاشتغال في اللغة الهدف. فيتمّ التقييم بالمقارنة بين الخطاب الأصلي والخطاب المنتج ويكون ذلك بفحص الخيارات اللّسانية المستخدمة في الترجمة والعلاقات الرابطة بين النظامين اللّسانيين وكيفية ترابطهما، فتدرس الخطط الذهنية المتصلة بإنتاج الخطابين الأصلي والهدف، وكذلك تفحص الدوافع الاجتماعية والنفسية المنتجة لهذا الخطاب والمتقبّلة له. ثمّ ينسحب هذا المستوى من الفحص والدراسة على الإنجاز اللّساني الذي يقدّمه المترجم شفويا أو كتابيا، فتطابق المستويات الدلاليّة والخطط الذهنيّة التي كوّنت الخطاب الأصلي مع ما سيقع إنجازه في الخطاب المترجم من خطط ودلالات تقدّم في نظام لساني مترابط ومتماسك تضمن عملية الفهم وتحقّق التواصل بين الثقافتين الأصل والهدف، وهو المستوى المطلوب في عملية الترجمة، وبالتالي فالتقييم يهدف إلى بلوغ مستوى من الترجمة يتجاوز تقويم الجانب اللّساني إلى ضمان صحّة الجانب المعرفي والتواصلي لدى المتقبّل. ويتمّ هذا بتقويم[1] مستوى الترابط الشامل للخطاب المترجم الذي يضمن التماسك والانسجام وحسن الفهم.

1.17 الخاتمة

إنّ ما تقدّمه الدراسات اللّسانية التي تعتمد منهج المقارنة بين الأنظمة اللّسانية المختلفة أمر لا يستهان به في ضبط العمل الترجمي، ولكنّه غير كاف للوصول إلى إنتاج خطاب مترجم مقبول تركيبيا ودلاليا، إذ يتطلّب هذا الأمر مزيدا من التكوين الشامل للمترجمين، وكذلك ضبط دائرة الاختصاص لديهم ويكون ذلك بالتشبّع بالنظريات الترجمية وتطبيقاتها على خطابات مختلفة.

---

1 نفرّق بين مصطلحي التقويم والتقييم، فنعني بالتقويم الإصلاح ونعني بالتقييم إعطاء القيمة المستحقّة لشيء ما.

وتتطلب مرحلة التقييم في الترجمة التقويم أوّلا وهو ما يستدعي المراقبة المستمرّة لما ينتجه المترجم من دلالات ومعان في اللحظة التي يترجم فيها حتّى يتوصّل إلى إنتاج خطاب مناسب. ثمّ التقييم ثانيا للحكم على مدى مقبوليّة هذا الخطاب، وهو أمر موكول إلى المترجمين القادرين على فهم الخطاب في جميع أبعاده اللّسانية والدلالية والسياقية والبرغماتية وإمكانية إعادة إنتاجه إنتاجا يفي بالمطابقة والحفاظ على المقوّمات الأصلية.

الفصل الثاني

حركيّة المصطلح اللّساني
وإشكاليّة التّرجمة

1.18 مقدّمة

تعتبر حركيّة المصطلح في اللّسانيات أمرا أساسيا في نقل العلوم من لسان النشأة إلى لسان التقبّل، وتتطلّب عمليّة النقل مهارات لسانيّة ومعرفيّة تساعد المترجم على ضبط مفهوم المصطلح حسب سياقات استعماله. وقد أدّى اختلاف المهارات وتعدّد السّياقات إلى اختلاف عمليّة التّرجمة. فنجد ترجمات متنوّعة وعديدة تخصّ مصطلحا لسانيّا واحدا في لسان النشأة. وهو أمر يستدعي معالجة أسباب اختلاف الترجمات وتنوّعها بالنسبة إلى المصطلح اللّساني الواحد، ممّا سيقودنا إلى معالجة الإشكاليّات المتّصلة بتنوّع الترجمات واختلافها.

1.19 أسباب اختلاف ترجمات المصطلح

يمكن أن نرجع أسباب الاختلاف في التّرجمة إلى ثلاثة محاور كبرى نصنّفها في الأسباب المعرفيّة والأسباب اللّسانية والأسباب البرغماتيّة. سنعالج هذه الأسباب من خلال مدوّنة المصطلحات التاليّة التي استخرجناها من فهارس كتب مترجمة تتعلّق بالتّرجمة أو باللّسانيات.

المصطلح العربي	المصطلح الأعجمي	
	فرنسي	انقليزي
– التداوليّة – الذرائعيّة – البرغماتيّة – علم المقاصد – النفعية	Pragmatique	Pragmatics
– التلاحم – الاتساق – التماسك (المعنوي) – التناسق – الانسجام – التّرابط	Cohérence	Coherence
– التّرابط – الرّبط – التماسك (الشكلي)	Cohésion	Cohesion

1.19.1 الأسباب المعرفيّة

تتصل الأسباب المعرفيّة بمستويين من المعارف: مستوى المعرفة الذاتيّة ومستوى المعرفة المشتركة أو المعرفة المختصّة والمعرفة العامّة[1].

---

1 – انظر حول هذه المسألة الكتب التالية:

- الحمزاوي (ر): 2004، المعجميّة، مقدّمة نظريّة ومطبّقة/مصطلحاتها ومفاهيمها، تونس، مركز النشر الجامعي
- غزال: 1995، "مشاكل التّرجمة العلميّة والتقنيّة إلى اللّغة العربيّة (واقتراحات لحلولها)"، التّرجمة العلميّة، وقائع ندوة لجنة اللغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة، الرباط، 11-21 ديسمبر.
- عطية (م. ف.): 1986، علم التّرجمة: مدخل لغوي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
- Fodor (J.A): 1998, *Concepts, where cognitive science went wrong*, Oxford/New York.
- L'homme (M.C.): 2002, «Fonctions lexicales pour représenter les relations sémantiques entre termes», in *Structuration de terminologie*, *Traitement automatique des langues*, volume 43-n° 1. pp. 19-41.

1.20 المعرفة المختصّة ودورها في ترجمة المصطلح

تخضع المعرفة المختصّة إلى مجموعة من الشروط تكوّن مجالها.

- تحتوي على مفاهيم مراقبة بصورة مسبقة في إنتاجها وتطوّرها.
- تنتج فيها المصطلحات انطلاقا من مفاهيم يقع ضبطها مسبقا.
- تكون فيها المصطلحات موحّدة المفاهيم وليس لها مترادفات أو معان متعدّدة.
- يرتقي فيها الاستعمال المصطلحي إلى درجة العالميّة.
- التجرّد من الجوانب الانفعاليّة والشعريّة للّغة.

تمثل هذه الشّروط أسسا رئيسيّة في عمليّة إنتاج المصطلحات أو ترجمتها، فهي قيود معرفيّة بها يتقيّد المترجم ومن خلالها يضبط المصطلح المراد ترجمته إلى اللّسان الهدف. ويبدو أنّ اختلاف الترجمات راجع إلى غياب هذه الشروط أو تجاهلها. فيترجم كلّ مترجم المصطلحات من اللّسان الأصل حسب معرفته الذاتيّة التي قد تكون أحيانا غير متّصلة بالمعارف المختصّة أو تجهلها تماما وهو ما يجعل ترجمة المصطلحات أمرا عسيرا وغير علمي في كثير من الأحيان، فالجهل بتكوين المفهوم المصطلحي في لسان نشأته وكذلك عدم التمكّن من معرفة الملابسات السياقيّة والمعرفيّة والعلميّة التي نشأ فيها المصطلح الأصلي تجعل المترجم غافلا عنها عند عمليّة التّرجمة. فالتّرجمة قدرات معرفيّة وبرغماتيّة قبل أن تكون مجرّد نقل من لسان إلى لسان آخر. فالمترجم الذي لا يتمكّن من ضبط شروط نشأة المصطلح في لسانه الأصلي لا يستطيع أن يضبط شروط ترجمته في اللّسان الهدف. ويبدو أنّ الترجمات العربيّة المتّصلة بالميادين العلميّة، ومنها اللّسانيات لم تتمكّن من ضبط هذه الشروط، ممّا جعل ترجمة المصطلح اللّساني ترجمة مضطربة ومتناقضة أحيانا من مترجم إلى آخر ومن قطر عربي إلى آخر، ويجعل ذلك عمليّة إنتاج المصطلح العلمي إنتاجا غير سليم.[1]

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- الديداوي (م.): 1992، علم التّرجمة بين النظرية والتطبيق، سوسة، دار المعارف.
- عبد الرحمان (ط.): 1995، فقه الفلسفة، 1-الفلسفة والتّرجمة، الدار البيضاء، المغرب/بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- حجازي (م. ف.)، (د، ت): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة.

يمكن أن نردّ كذلك أسباب الاختلاف المعرفيّة إلى تنوّع الحقول المعرفيّة التي تهتمّ بالمصطلح، فهي حقول تشتغل منفردة ولا تتّصل ببعضها البعض قصد توحيد المفاهيم وترجمة المصطلحات، وهو ما جعل كلّ حقل معرفيّ يحتوي على ترجمات مختلفة ومتضاربة مع ما نجده من مصطلحات لها نفس الأصل الأعجمي في حقل علمي آخر. وهو ما نلاحظه من خلال الجدول السابق، إذ نجد لمصطلح (Pragmatics/pragmatique) عدّة ترجمات عربيّة تختلف من حقل علمي إلى آخر، فالمصطلحان نفعيّة أو ذرائعيّة نشآ في حقل العلوم الفلسفيّة ومصطلح تداوليّة وبرغماتيّة نشآ في حقل العلوم اللّسانية ومصطلح علم المقاصد نشأ في تحليل الخطاب.

إنّ تعدّد الاختصاصات والحقول المعرفيّة في اللّسان الهدف جعل من ترجمة المصطلح الواحد في اللّسان الأصل ترجمات مختلفة ومتعدّدة المقاصد حسب زوايا النظر المعرفيّة لكلّ مترجم.

1.20.1 المعرفة المشتركة ودورها في ترجمة المصطلح

تمثل التّرجمة شكلا من أشكال المعرفة المشتركة بين المنشأ الأصلي الذي ولد فيه المصطلح والمنشأ الهدف الذي ستعاد فيه الولادة المستجدّة للمصطلح."ومن الواضح أنّ المعرفة المشتركة تمثل موضوعا حيويا بالنسبة إلى التّرجمة، إذ كان ينبغي على المترجم أن يعمل بوصفه جسرا بين معرفة لدى مجموعة ثقافيّة معيّنة ومعرفة لدى مجموعة ثقافيّة أخرى"[1] . ويقوم المترجم بعمليّة تصنيف المعارف المشتركة انطلاقا من معرفته العميقة بخصوصيات كلّ لسان الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والمعرفيّة وهي عمليّة عسيرة المنال تتطلّب اطّلاعا واسعا لردم الهوّة المعرفيّة بين لسان النشأة ولسان التقبّل، فالمصطلح ينشأ في بيئة معرفيّة

---

1 انظر نيوبرت (أ) وشريف (غ)، 1992، التّرجمة وعلوم النصّ، ترجمة محي الدين حميدي، السعودية، جامعة الملك سعود، ص 72.

- Gentzler (E.): 1993, *Contemporary translation theories*. London/New-York, Routledge.
- Larose (R.): 1989, *Théories contemporaines de la traduction*, Sillery, Presse de l'Université du Québec

لها شحناتها المعرفيّة المختلفة التي تشحن كلّ مفهوم ناشئ جديد وتضعه في مداره المعرفي العلمي الخاصّ به وهي ملابسات معقّدة، على المترجم أن يكون ملمّا بها وعارفا بأسس تكوينها وإلاّ كانت هذه الملابسات عنصرا مساعدا على اختلاف الترجمات ممّا يجعل إنتاج المصطلح في اللّسان الهدف إنتاجا مختلفا لا يتقيّد بهذه الملابسات الأولى التي ساهمت في تكوين المصطلح الأصلي، فمصطلح "برغماتيّة" مثلا نشأ في إطار فلسفي معيّن له ملابساته وقيمه العلميّة والثقافيّة التي شكّلت قيدا من قيود إنتاجه وعلى المترجم أن يكون عارفا بها عندما يجرى إنشاء المصطلح في اللّسان الهدف، إذ تمثل القاعدة المعرفيّة التي نشأ فيها المفهوم قبل أن يتشكّل مصطلحا، جانبا أساسيّا في عمليّة التّرجمة. ولذلك على المترجم أن يتمثل العناصر التكوينيّة الأولى للمفهوم في بيئته الأصليّة قبل أن يصبح مصطلحا مستقرّا في حقل معرفي معيّن ثم يعيد إنتاج هذا المفهوم بنفس المكوّنات في اللّسان الهدف. فنرجع اختلاف ترجمة المصطلحات اللّسانية وغيرها في الترجمات العربيّة إلى عدم وعي المترجمين بهذه العناصر التكوينيّة الأولى في البيئة الأصليّة لكلّ مصطلح ثمّ إلى غياب لجان متخصّصة في إنتاج المفاهيم ومراجعتها وتوحيد المصطلح انطلاقا من المقاييس العلميّة التي أدّت إلى إنتاجه في البيئتين الأصليّة والمتقبّلة.[1]

وتمثل المعرفة المشتركة شكلا من أشكال التّواصل بين المجتمعات فهي أساسيّة في عمليّة التّرجمة ولا يمكن للمترجم أن يقوم بترجمة المعارف دون أن يتواصل معها في اللّسانين الأصل والهدف، فالتّرجمة تواصل بين كيانات معرفيّة مختلفة النشأة وموحّدة الهدف.

1 انظر حول هذه الفكرة

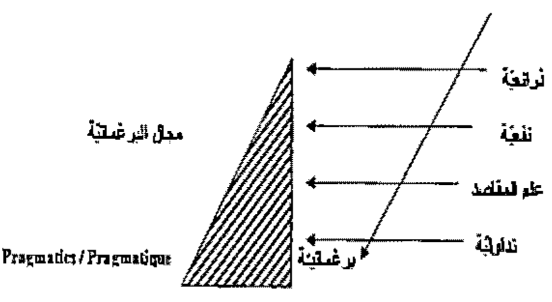
- غزال (أ. أ.): (بدون تاريخ)، المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربيّة، الرباط، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- القاسمي (ع.): 1985، مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- Harris (B.): 1996, “Redundancies in translation from Arabic”, *Turjuman*, Vol, 5, n°1, pp. 7.21.
- Shunnay (A.): 1993, “Lexical incongruence in Arabic-English translation due to emotiveness in Arabic”, *turjuman*, vol 2, pp. 37-63.

1.21 الأسباب اللّسانية

التّرجمة نشاط لسانيّ تواصليّ ينشأ في سياق معرفيّ معيّن يتقيّد به المترجم عند عمليّة التّرجمة. ويتطلّب هذا النشاط معرفة دقيقة بالأطر اللّسانية التي أحيطت بعمليّة نشأة المصطلح وتكوّنه مفهوما ومصطلحا، ولذلك، فإنّ علم اللّسانيات أفاد كثيرا عمليّة التّرجمة في ضبط المقاييس التي بها ينتج المصطلح ويتكوّن مفهومه، وتساعد اللّسانيات المترجم على إمكانية تحليل المصطلح إلى مكوّناته المعرفيّة والسياقيّة التي نشأ فيها، وذلك عن طريق معالجة تكوين المحتوى المفهومي لكلّ مصطلح ومدى ملاءمته مع المصطلح في اللّسان الهدف. فيمكّن هذا التحليل المترجم من ضبط الإطار المعرفيّ المختصّ وكذلك تحديد المعنى المقصود لكلّ مصطلح، وهي مراحل هامة في عمليّة التّرجمة، إذ لا يمكن نقل مصطلح دون تحديد مكوّناته اللّسانية والدلاليّة في لسانه الأصل وتعتبر هذه العمليّة من أصعب العقبات أمام المترجم، فيمثل وصف المعاني نقطة الضعف في اللّسانيات (بلومفيلد، 1933، 140،). ويمثل هذا الأمر نقطة اختلاف بين المترجمين، ممّا يجعل التّرجمة ترجمات متعدّدة، إذ بات وصف المعنى أمرا عسيرا أمام اللّسانيات رغم المحاولات الجادّة في ذلك. فضبط المعنى لا يقتصر على وصف مكوّنات النّظام اللّغوي وكيفيّة اشتغالها وترابطها فقط، بل هو عمليّة معقّدة لسانيّة وعرفانيّة واجتماعيّة وثقافيّة.

وتمثل أوجه التباين بين الأنظمة اللّسانية عقبة رئيسيّة أمام عمليّة التّرجمة، خاصّة عندما فشلت البنيويّة في تحديد الأنظمة اللّسانية تحديدا دقيقا، وأصبح للسّياق الاجتماعي دور مهمّ في ضبط البنى اللّسانية من حيث تركيزها على معنى هذا السّياق الذي أنتج فيه، فالنّظام اللّغوي رغم أنّه جزء من النّظام الاجتماعي لم يستطع التمكّن من نقل كلّ العناصر الاجتماعيّة والثقافيّة التي نشأ فيها المصطلح، وهو ما أدّى إلى الترجمات المختلفة للمصطلح الواحد. ولذلك فالترجمات العربيّة المختلفة التي ضبطناها في الجدول السّابق يعود سبب اختلافها إلى هذه المكوّنات السّياقيّة الاجتماعيّة والثقافيّة التي خصّت بنشأة المصطلح الأصل، وهي مكوّنات تتفاوت عمليّة الإدراك فيها حسب ثقافة كلّ مترجم وسعته المعرفيّة واختصاصه العلمي وزاوية النظر التي من خلالها وقع

تقييم المصطلح.[1] ومثلت هذه المكوّنات قيودا فرضت على عمليّة التّرجمة، فكان الاختلاف نتيجة لها. وبما أنّ الترادف التامّ لا يمثل جزءا من النّظام اللّغوي، فإنّ عمليّة المطابقة بين المصطلح في اللّسان الأصل والمصطلح في اللّسان الهدف تكون عسيرة أو شبه مستحيلة. فكان ذلك سببا لاختلاف الترجمات، فالمصطلحات العربيّة التي وضعت لترجمة مصطلح واحد غربيّ لا تمثل إلاّ أوجها مختلفة من وجوه تكوّن المفهوم في اللّسان الأصلي وهو ما يجعلها ناقصة في تعبيرها عن محتوى المصطلح والمعنى الذي يؤدّيه في البيئة التي نشأ فيها. ويمكن أن نعتبر هذه الترجمات المختلفة مقاربات متفاوتة التّعبير عن المعنى الأصلي، فهي لا تعبّر إلاّ عن جزء منه. وانطلاقا من مبدإ عدم الترادف الكلّي، فإنّ عمليّة التّرجمة تكون قاصرة وعاجزة عن نقل المفهوم الكلّي لأيّ مصطلح، ولكنّها تسعى إلى أن تكون قريبة من إدراك تكوّن المفهوم. فتكون التّرجمة عمليّة إدراكيّة ولسانيّة تضبط المفهوم وتشكّل المصطلح المناسب له. وتتميّز هذه العمليّة بدرجات مختلفة من مترجم إلى آخر حسب طبيعة إدراكه لها. ويمكن أن نرصد عمليّة الإدراك حسب الترجمات العربيّة لهذه المصطلحات من خلال درجة توزيع مدى القرب والبعد عن تكوين مفهوم المصطلح الأصلي.



1 انظر هذه المسألة في الكتب التالية:
- الزّيدي (ت.): 1998، جدليّة المصطلح والنظريّة النّقديّة، تونس، قرطاج 2000.
- القاسمي (ع.): 1985، مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- Corbeil (J.C.): 1993, «Formation de terminologues et formation terminologique des traducteurs» *turjuman*, Vol. 2, pp. 23-27.
- Lafourcade (M.), Prince (V.), Schwab (D.), 2002, «Vecteurs conceptuels et structuration émergente de terminologies», in *Structuration de terminologie, Traitement automatique des langues*, volume 43, n 1, pp. 43-72.

تتّسع دائرة هذه المصطلحات الدلاليّة وتضيق حسب درجة الوعي بضبط مكوّنات المفهوم الأصلي، فمنها ما يعبّر عن مظهر من مظاهر تكوين هذا المصطلح، ومنها ما يعبّر عن مفهوم في درجة من درجات تطوّره، ومنها ما يقترب من محتوى المفهوم الأصلي. فهي مصطلحات يصوغها المترجمون حسب الشحنات الدلاليّة التي يضيفها كلّ مترجم لكلّ مصطلح يترجمه.

1.22 الأسباب البرغماتيّة

ليس المصطلح وحدة معجميّة ذات ثلاثة أبعاد: شكليّة ومفهوميّة ووظيفيّة تمثل جانبا من النّظام النحوي، بل كذلك يمثل المصطلح وحدة برغماتيّة ذات وظائف اتصاليّة ومرجعيّة تظهر في خطاب تخصّصي يتحقّق بواسطة مختصّين في وضعيّة خطابيّة معيّنة (كابري، 1992، 191). فمن بين أسباب اختلاف ترجمات المصطلحات اللّسانية وغيرها، توقّف المترجمين عند الجانب النحويّ والدلاليّ لها، أي أنّهم اعتنوا بمظاهر تكوينها المعجميّة والدلاليّة وتغافلوا عن قيمتها التواصليّة الاجتماعيّة.

إنّ ترجمة المصطلح بصورة منعزلة عن مجال استعماله ودائرة اختصاصه وتتبّع مساره الاتصالي جعل من ترجمته ترجمة مضطربة وغير واضحة عند الدّارسين العرب ولذلك راح كلّ منهم يبحث عن زوايا نظر تقترب من مجال دراسته ومسألة اختصاصه، فكانت النتيجة تعدّد المصطلحات واختلاف المفاهيم، ممّا أثّر على مسيرة المصطلح واستقراره في حقل علميّ مخصوص وعلى هذا المنوال، تقوم ترجمة المصطلح على نقل المعاني من نظام ثقافي إلى آخر على أساس بعد معيّن للسّياق الذي يحكم عمليّة استيعابنا للخصائص الأخرى البرغماتيّة والتواصليّة لنظام ثقافيّ معيّن (باسل حاتم وإيان ميسون، 1995، 102-103). إنّ ترجمة المصطلحات معزولة عن سياقات استعمالها العلميّة والاجتماعيّة، لهو ضرب من تشويه مفاهيمها الأصليّة وعدول عن أهدافها التواصليّة. فالمصطلح وضع لكي تتواصل به العلوم ولا معنى له خارج دائرة الاتصال الاجتماعي، ولذلك فكلّ مصطلح يحمل في طيّاته سمات الفضاء الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه وعلى المترجم أن يكون عارفا بها وملمّا بخصوصياتها حتّى تتسنّى له عمليّة التّرجمة المفيدة، إذ لكلّ مصطلح سياق

استعماله ومجال اتّصاله، ولا يمكن له أن يحافظ على قيمته العلميّة دون التقيّد بهذه الخصائص السياقيّة والقيم التواصليّة.

إنّ المصطلحات التي ضبطناها في المدوّنة كانت ترجماتها العربيّة مختلفة المعجم ومتنافرة المعنى لأنّها تغافلت عن البعد التواصلي وسياق الاستعمال، وهما عنصران أساسيان في تكوين المصطلح وترجمته، بل هما شرطان رئيسيان من شروط وضع المصطلح في بيئته الثقافيّة الأولى أو في البيئة التي سيعاد إنتاجه فيها، ولذلك فالاستعمال شرط من شروط التّواصل ولكنّه استعمال مقيّد بقيود برغماتيّة تتعلّق بخصوصيات النشأة في اللّسان الأصل، وكذلك بمميّزات التجذّر والتأصّل في اللّسان الهدف، وهي مسائل برغماتيّة تساهم فعليّا في ترجمة المصطلح وتجعله موحّدا حسب الشروط السّياقيّة لعمليّة التّرجمة.

1.23 حركيّة المصطلح بين المدوّنة والاستعمال

إنّ ما يجعل المصطلح مستقرا في مدوّنة ما هو استعماله في الحقل العلمي الخاصّ به وجريانه على ألسن المختصّين وبين هذا الجانب وذاك توجد حركيّة المصطلح، فتتجاذبها الدوائر المعرفيّة والعلميّة المختصّة نحو قيود الاستعمال أو قيود الرفض، ولكي نكشف عن هذه القيود لا بدّ من الوقوف على أهمّ مكوّنات المصطلح في اللّسان الأصلي، ثم فحصها في اللّسان الهدف ثم الوقوف عند أهمّ الإشكاليات المتصلة بقضية إدماج المصطلح في الاستعمال أو رفضه. فاخترنا لمجال بحثنا هذا ثلاثة مصطلحات تمثل إشكالات رئيسيّة في الحقل اللّساني اليوم، وهي التالية:(Coherence، Cohesion, Pragmatics). وسنتتبّع هذه المصطلحات في نشأتها وتكوينها، ثمّ إشكالات ترجمتها ومدى تقبّل بعض ترجماتها أو رفضها.

1.24 تحديد مفهوم المصطلح في اللّسان الأصلي

1.24.1 مصطلح برغماتيّة (Pragmatics)

يعود مصطلح (*Pragmatics*) "*برغماتيّة*" كما هو مستعمل في اللّسانيات اليوم إلى "موريس" 1938. وكان يرى أنّ كلّ "*سيميوطيقا*" أو "*علم العلامات*" يتكوّن من ثلاثة اختصاصات متكاملة فيما بينها هي التاليّة: علم التركيب (*La syntaxe*) يعنى بدراسة العلاقات الرّابطة بين العلامات، وعلم الدلالة الذي

يعنى بدراسة العلاقات الرّابطة بين العلامات والأشياء التي تتصل بها والبرغماتيّة التي تعنى بدراسة العلاقة بين العلامة ومستعملها[1] ولكن هذا التمييز بين المجالات الثلاثة، كما وضعه "موريس" لم يستطع إخفاء قلق اللّسانيين، إذ كثيرا ما اصطدمت الدّراسات والبحوث المتعلّقة بهذا المجال بمسألة الحدود بين مجالي البرغماتيّة والدّلالة، ممّا أدّى إلى ظهور تعريفات مختلفة لمجال البرغماتيّة منذ نشأتها الأولى، فمنهم من ربطها بمجال علم النفس والبيولوجيا وعلم الاجتماع، وهي مجالات ذات صلة بدراسة العلامة اللّسانية وكيفيّة اشتغالها (موريس 1938، 108) ومنهم من ربطها بدراسة المشيرات (déictiques) أي بدراسة تحليل العبارات اللّسانية مثل الضمائر (أنا، أنت) وأسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان التي تقع فيها الأحداث، وهي علامات تربط المعنى بسياق تلفّظه (هبات 1993، 152). وكذلك ارتبط مفهوم البرغماتيّة بمسألة القيود غير اللّسانية التي تفرض على إنتاج الأشكال اللّسانية، فهي من هذه النّاحية تعنى بدراسة الأسباب الخارجيّة التي تتحكّم في عمليّة التلفّظ، ويجعلها ذلك تلتقي مع عدّة علوم أخرى تهتم بالظاهرة اللّسانية في أبعادها النفسيّة والاجتماعيّة، وهو ما يجعل تحديد مفهومها بصورة دقيقة أمرا صعبا، إذ الظاهرة اللّغويّة على درجة كبيرة من التعقيد خاصّة إذا ما تعلّق الأمر بدراسة كيفيّة اشتغالها وفهمها وإنتاجها، وهي دراسة لم تتوقّف حدودها عند الجوانب التركيبيّة والدلاليّة لضبط المعنى، وإنّما تتجاوز ذلك إلى ضبط مراجع القول وطبيعة استدلالاته (Inférences) التي تربط القول بمقتضياته وبسياقاته التي أنتج فيها حتى يتمكن المتكلّم من الفهم. ولذلك لم تعد البرغماتيّة تهتمّ بدراسات المشيرات المقاميّة التي تتعلّق بربط القول بسياقه، بل أصبحت تعنى بمقتضياته (Présuppositions)، وكذلك بأفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة، وكذلك بقواعد المحادثة (Maximes conversationnelles). فأصبحت البرغماتيّة تهتمّ بالمعاني المصاحبة للقول دون أن يصرّح بها المتكلّم في القول نفسه، فهي من هذه النّاحية تهتمّ بمظاهر دلالة القول التي لا تعود إلى مجال علم الدلالة، فهي تبدأ من حيث تتوقّف الدلالة عن وصف معاني القول التي عادة ما ترتبط بمفهومي الصدق والكذب أو الصّحة والخطأ.

1 انظر حول هذه المسألة Levinson 1983 وLeech 1983 حيث قدّما عرضا مفصّلا حول مفهوم البرغماتيّة والظروف التي أحيطت بنشأته.

وقد ضبط "لفنسون" (1983) مجال البرغماتيّة بدراسة مظاهر المعنى المتعلّقة بمقاصد المتكلّم، وهو ما أشار إليه "قرايس" في مبدإ التعاون من أنّ المتكلم لا يمكنه أن يتواصل مع غيره ما لم يستطع معرفة ما قصده، فمبدأ التعاون يتأسّس على المقاصد المشتركة بين المتكلّمين. وقد مرّ مصطلح البرغماتيّة في تاريخ تطوّره بثلاث درجات كبرى. تهتمّ الدّرجة الأولى بدراسة المشيرات التي تربط الخطاب بسياقه وتعنى الدّرجة الثانيّة بدراسة العلاقات الرّابطة بين الملفوظ ومقتضاه، أي بين الكلام والقصد منه بالاعتماد على سياق التلفظ وتعنى الدرجة الثالثة بدراسة أفعال الكلام وبمفهوم الإنجازيّة. ولكن تحديد مفهوم البرغماتيّة انطلاقا من تحديد مجالاتها لم يمكّن الدارسين من وضع مفهوم واضح لها، ممّا جعلها تتداخل مع عدّة مجالات أخرى وخاصّة علم الدلالة، وهو ما جعل استعمالها يكتسي غموضا أحيانا واختلافا بين الدّارسين أحيانا. وقد انعكس هذا التضارب في تحديد مجال البرغماتيّة والاختلاف على عمليّة ترجمتها إلى العربيّة، ممّا جعل المصطلح فيها غير موحّد، واستعماله لا يفي بحاجة الدّارس في هذا الجانب المهمّ في دراسة اللّغة.

1.24.2 مصطلح الرّبط (Cohésion)

يمثل هذا المصطلح كلّ الأدوات والوسائل التي بها يبني الخطاب تسلسله ويشدّ مفاصله، فهو يجمع كلّ العلاقات الرّابطة التي تكوّن الخطاب أو النصّ، ولذلك اعتبرت دراسة الرّبط من مجالات تحليل الخطاب وقد اعتنت به كذلك اللّسانيات النّصيّة[1] (Linguistique textuelle) ويري "هالداي" أنّ "الرّبط يشير إلى مجموعة الإمكانيات المتوفّرة لربط شيء بشيء آخر حدث من قبل" (1976، 10)، ممّا يعني أنّ الرّبط مؤسّس على مفهوم العلاقة بين عناصر الخطاب، ولكي تبرز هذه العلاقة يضيف "هالداي" و"حسن" إنّنا نحتاج إلى عبارة تحيل على دليل واحد يفيد الرّبط،

---

1 انظر في هذا الشأن:

- Maingueneau (D): 1996, *les termes clés de l'analyse du discours*, Paris, Editions du seuil, p. 16-17.
- Trask (R.L): 1999, *Key concepts in language and linguistics*, London and New york, Routlege, p. 40
- Halliday (M.A.K) et Hasan (R): 1976, *cohesion in English*, London, Longman

فهي عبارة تجمع بين زوجين من الألفاظ المترابطة"، (1976، 3). فالرّبط يقوم على مفهوم العلاقة الجامعة بين أجزاء الخطاب وتعتبر أدوات الوصل وظروف المكان والزمان وأزمنة الأفعال والضمائر أهمّ مكوّنات عمليّة الرّبط، ويميّز "هاليداي" و"حسن" بين مفهومين للرّبط، الرّبط باعتباره علاقة في النّظام بأكمله والرّبط باعتباره إجراء في النصّ، ولهذا يعرّفان الرّبط على أنّه مجموعة من الإمكانات التي توجد في اللّغة بصفة عامّة ومن شأنها أن تجعل النّص مترابطا ومتماسكا، وهذه الإمكانات يملكها المتكلّم ويتصرّف فيها حسب الحاجة إليها.

ولا يقتصر الرّبط على الرّوابط وحدها وإنّما يستدعي خصائص لسانيّة أخرى تكمن في الألفاظ المجاورة لها، فارتبط مفهوم الرّبط بالعلاقة الممكنة بين الوظائف الخطابيّة وخصائص الرّوابط النحويّة والدلاليّة والبرغماتيّة (تشيفرن، 1987، 182). ولذلك يقوم الرّبط على التناسق والتناغم بين الرّوابط والملفوظات التي تربطها، وهو ما يجعل مفهوم الرّبط مفهوما معقّدا لا يمكن حصره في الرّوابط وحدها، إذ لا بدّ من وجود تجانس بين الأدوات الرّابطة والقواعد النحويّة المتحكّمة في السّلسلة الكلاميّة والمقاصد الدلاليّة التي يقتضيها معنى الملفوظ. ويمكن أن نعتبر أنّ الرّبط شأن بنيوي يهتمّ بتكوين العلاقات الرّابطة بين مكوّنات الخطاب، فهو ضروري من هذه النّاحية ولكنّه غير كاف، ممّا جعله يتطلّب مفهوما آخر كثيرا ما يتداخل معه عند الدّارسين، وهو مفهوم التّرابط (Cohérence).

1.24.3 مصطلح التّرابط (Cohérence)

أدّت دراسة تحليل الخطاب إلى الوقوف على أهمّ مكوّنات ربطه وترابطه واعتبر الرّبط والتّرابط من أهمّ المكوّنات الأساسيّة في هذا المجال، فهما مصطلحان توأمان (باتري، 1993، 116)، وكانت كثير من الدّراسات تخلط بين المفهومين، حين ظهر في أواخر السّتينات وبداية السّبعينات مصطلحا التّرابط اللّساني (La cohérence linguistique) والتّرابط البرغماتي (La cohérence pragmatique) (انظر باتري 1993، 116). وقد كان التّمييز بين هذين المصطلحين والاستعمالين مؤسّسا على وجود الرّوابط أو عدم وجودها، فسُمّي التّرابط اللّساني بهذه التسمية لأنّه يحتوي على روابط نحويّة في السلسلة الكلاميّة وسُمّي التّرابط

البرغماتي بهذه التسمية لأنّه خال من عناصر الرّبط اللّسانية، ولكنّ هذا التّمييز بين عناصر الرّبط بقي غامضا ولا يفي بحاجة محلّل الخطاب، وقد تطوّرت الدراسات في هذا المجال إلى أن أصبح مصطلحا الرّبط والتّرابط يمثلان نظريّتين مستقلّتين منهجا ومتكاملتين هدفا منذ أن وضع "هالداي" و"حسن" مؤلّفا في هذا الغرض (1976)، فخصّص مصطلح الرّبط لتنظيم مكوّنات الخطاب، فهو يهتمّ بتنظيم المعلومات التي يتطلّبها خطاب مترابط (لوتماتي، 1990، 31)، وخصّص مصطلح التّرابط لمبدإ تأويل النّصوص، ولكنّ هذا التّمييز بقي غامضا، فوضع "شارول" (1978) أربع قواعد حدّد بواسطتها مفهوم التّرابط وهي التالية:

1- قاعدة التكرار (Méta-règle de répétition) تعنى هذه القاعدة بالشروط الأساسيّة التي تحقّق الاسترسال الدّلالي بواسطة الوسائل المعجميّة والنحويّة وتلتقي هذه القاعدة مع مفهوم الرّبط.
2- قاعدة التطوّر (Méta-règle de progression) تعنى هذه القاعدة بكيفيّة ربط المعلومات السابقة باللاحقة ربطا دلاليا.
3- قاعدة عدم التناقض (Méta-règle de non- contradiction) تعنى هذه القاعدة بعدم التناقض بين الخطاب ومحتواه حتّى يتمكّن المتلقّي من الفهم.
4- قاعدة التوافق (Méta-règle de relation) تعنى هذه القاعدة بتكوين العلاقة التي توجد بين الملفوظات التي تكوّن إنجاز الخطاب، وهي ذات بعد برغماتي تتولّى مسألة التوافق بين الملفوظ وما يوافقه في عالم المتكلّم.

وقد مثّلت هذه القواعد مقدّمة لنظريّة التّرابط تلتها دراسات أخرى ضبطت مسألة التّرابط بصورة مختلفة. فاعتبر "كنوت" و"سندرس" (1998) أنّ هناك أربع أفكار أساسيّة تنتج عنها علاقات التّرابط المناسبة وهي التاليّة:

1- العمليّة الأساسيّة: تعني أنّ لا بدّ لكلّ علاقة أن تكون محكومة بمكوّن سببي أو إضافي.
2- مصدر التّرابط: يعني أنّ كلّ علاقة تكون مترابطة على أسس دلاليّة وبرغماتيّة، فهي دلاليّة إذا تعلّقت عمليّة الرّبط بالمضمون الدّلالي، وهي برغماتيّة إذا ترابطت بسبب قوّة الفعل الكلامي.

3- الاستقطاب: تكون فيه العلاقة إيجابيّة إذا كانت عمليتها الأساسيّة تربط بين جزأين لا نفي فيهما، وتكون سلبيّة إذا كانت تربط بين جزء ينفي محتوى جزء آخر.

4- نظام المقاطع الكلاميّة/يطبّق هذا الصنف على العلاقات السببيّة فقط، ويكون فيه النّظام محكوما بموقع المكوّن الرئيسي الذي يكون سببا في العلاقة مع بقيّة المكوّنات. ونلاحظ في هذه الأفكار الأربع أنّ فيها جمع بين مفهومي الرّبط والتّرابط. وقد عرّف "ربول ومواشلار" (1998) التّرابط كما يلي:

1- يمثل التّرابط خصوصيّة محدّدة للخطاب

2- يتحدّد التّرابط باحترام مجموعة القواعد التي توجّه تنظيم الوحدات الخطابيّة للخطاب في لسان ما (ص ص 58-59).

نستنتج من التعريفات السّابقة لمسألة التّرابط أنّ المفهوم بقي مشدودا إلى مفهوم الرّبط، ولكنّ هناك من التعريفات ما يناقض ما سبق، إذ اعتبر "هاتش" "أنّ ظاهرة التّرابط تعود إلى مجال البرغماتيّة أو السميوطيقا، وليس إلى مجال اللّسانيات" (1992، 209) وقد أيّده في هذا الرأي "باتري" الذي اعتبر التّرابط البرغماتي ظاهرة تؤمّنها المعارف العامّة المتعلقة بالكون (1993، 116). وكذلك اعتبر كلّ من "دتري" و"سبلو" و"فرين" "أنّ ظاهرة التّرابط لا تعود إلى اللّسانيات، وإنّما هي خارجة عنها وتعود إلى مجموع الظواهر البرغماتيّة التي تسمح بالملاءمة بين النّص والاستعمال الممكن. فالحكم على ظاهرة التّرابط يخضع لتجارب المتلفّظين ومعارفهم ومقام التلفّظ وقدرتهم المعرفيّة على تأويل الخطاب (2001، 57). ورغم هذه التّعريفات المتعدّدة والشّاملة، فإنّ ظاهرة التّرابط لازالت معقّدة ويستعصي ضبطها، فاعتبرها "باتري" بمثابة قطعة من قماش منقّطة بحيث يكون تحديد الصّورة انطلاقا من مجموع النقاط صعبا جدّا" (1993، 118)، ورغم هذه الصّعوبة في التّحديد والتّعريف، فإنّ ظاهرة التّرابط أصبحت مميّزة بالنسبة إلى دراسة تحليل الخطاب أو المحادثة، إذ لا يمكن أن نفهم أيّ كلام دون التفطّن إلى العلاقات الرّابطة فيه، فهي التي توجّهنا وتقيّد فهمنا. فإذا كان الرّبط جزءا من نظام اللغة، فإنّ التّرابط جزء من نظام العقل، وهما في علاقة تفاعل دائمة بين المعطى اللّساني

للخطاب والمعطى المعرفي الذي نشأ فيه، ولا يمكن للمتكلّم أن يستغني عن هذا التفاعل في تنظيم الخطاب قولا وفهمه معنى.

1.25 أبعاد حركيّة المصطلح في مستويات التقبّل والرّفض في اللّسان الهدف

تقوم حركة المصطلح في هذا المستوى على التفريق بين تكوين المصطلح والمعجم العامّ[1]. فمن خصائص المعجم العامّ أنّه ذو وظائف تأثيريّة وانفعاليّة ونفسيّة ويستعمل في المجالات العامّة من قبل مستعملين غير مختصّين، وهو كذلك غير محدّد بصورة دقيقة في استعماله، أمّا المصطلح فهو مبني على الخصائص المرجعيّة، ويستعمل في المجالات المختصّة من قبل اختصاصيين، وهو محدّد بصورة دقيقة حسب مجال استعماله.

1.25.1 المصطلح بين المفهوم والإجراء

يمثل المفهوم بنية ذهنيّة تصوّريّة ينشئها المصطلحي في ذهنه ويضبط شحناتها الدلاليّة ثمّ يجريها في مصطلح يشكّله معجميًا حسب القواعد اللّسانية التي تتحكّم في النّظام اللّساني المستعمل[2]. ويقوم تكوين المصطلح على التماسك الدّاخلي والتناسب المفهومي (الديداوي، 200، 61)، أي إنّ الوحدة المعجميّة الظاهرة في الاستعمال تعبّر فعلا عن المحتوى المفهومي لها، فتكون البنية الذهنيّة ملائمة لنظام الاستعمال. وفي غياب هذه الملاءمة يختلّ المعنى ويضطرب المفهوم، فتتعدّد

---

1 انظر كابري في كتابها، p. 193، 1992 ....La terminologie إذ وضعت خمسة عوامل رئيسية للتفريق بين المصطلح والمعجم العام وهي التالية:
أ. الوظيفة
ب. المجال
ت. المستعملون
ث. وضعيات الاتصال
ج. أنواع الخطاب

2 انظر حول مسالة إجراء المصطلح وتكوينه المعجمي الدراسات التالية:
- Galinski (C.): 1990 «Terminological analysis of LSP phraseology», *Journal of the International Institute for Terminology Research*, Vol. 1, n°1-2, pp. 70-86.
- Sager (J.C.): 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/Philadelphia.

المصطلحات لمفهوم واحد حسب زاوية ضبط معناه. ونلاحظ هذا الأمر بصورة جليّة في مدوّنة المصطلحات التي اخترنا فحصها. وكان تعدّد هذه المصطلحات نتيجة لاضطرابين في تكوين المفهوم الأصلي: اضطراب ناشئ عن تطوّر مفهوم المصطلح في لسانه الأصلي وأدّى هذا التطوّر إلى عدم استقراره، ممّا جعل المفهوم يختلف من دارس إلى آخر، فأثّر على عمليّة التّرجمة. واضطراب ناشئ عن اختلاف وجهات نظر الدّارسين. فكان تكوين المصطلح في اللّسان العربي مختلفا ومضطربا حسب تكوين المترجمين والمصطلحيين واختلاف مدارسهم. فأدّى اختلاف تكوين المفهوم في اللّسانيات الغربيّة إلى اختلاف ميلاده في اللّسانيات العربيّة. وسنضبط ذلك من خلال الجدول التالي:

تكوين المفهوم في اللّسانيات الغربيّة	المصطلح في اللّسانيات الغربيّة	تكوين المفهوم في اللّسانيات العربيّة	المصطلح المترجم
1. دراسة المشيرات التي تربط الخطاب بسياقه. 2. ربط الملفوظ بمقتضاه بالاعتماد على السياق. 3. دراسة أفعال الكلام وقواعد المحادثة.	Pragmatics/Pragmatique	ـ المظهر الاستعمالي ـ المظهر الذرائعي ـ مظهر مقتضى الحال ـ المظهر النفعي (مذهب فلسفي) ـ البعد البرغماتي وهو جامع لما سبق من المقام	ـ التداوليّة ـ الذرائعيّة ـ فلسفة العمل ـ علم المقاصد ـ النفعيّة ـ البرغماتيّة
ـ مجموعة الإمكانات المتوفرة لربط شيء بشيء آخر حدث من قبل ـ مفهوم العلاقة	Cohesion/Cohésion	ـ المظهر العلائقي ـ المظهر المعجمي ـ البعد المعنوي	ـ التّرابط ـ الرّبط ـ التماسك ـ التماسك النصي(الشكلي)

تكوين المفهوم في اللّسانيات الغربيّة	المصطلح في اللّسانيات الغربيّة	تكوين المفهوم في اللّسانيات العربيّة	المصطلح المترجم
▪ حضور أدوات الرّبط في البنية النصيّة ▪ الرّبط شأن بنيوي ▪ شأن لساني؛ تنظيم مكونات الخطاب			▪ الالتحام والتصاق
▪ شأن برغماتي ▪ شأن تأويلي ▪ البعد الذهني	**Coherence/Cohérence**	▪ المظهر العلائقي ▪ المظهر المعجمي ▪ البعد المعنوي ▪ البعد البرغماتي ▪ البعد الذهني	▪ التلاحم ▪ التماسك ▪ التناسق ▪ التماسك المعنوي ▪ الاتساق ▪ الانسجام ▪ التّرابط المنطقي

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ المصطلح الغربيّ واحد رغم تعدّد عناصر تكوينه، وفي المقابل نجد مصطلحا عربيّا متعدّدا، له مفاهيم تكوينيّة متنوّعة، وهذا ما يطرح علينا إشكالا في عمليّة التّرجمة والاستعمال على حدّ السواء، ويجعل الدّارسين في حيرة عميقة تتّصل بمدى صحّة المصطلح وكيفيّة اختياره واستعماله المناسب لمفهومه الغربيّ، وسنحاول فحصه في جدليّة حركيّة المصطلح بين التقبّل والرّفض.

1.26 المصطلح بين التّقبّل والرّفض

إنّ فحصنا للمصطلحات الواردة في الجدول السّابق أدّى بنا إلى الوقوف على أهمّ مكوّنات المفهوم الاصطلاحي وأسباب اختلاف ترجماته التي تعود إلى تكوين

المفهوم ذاته في اللّسان الأصلي وليس إلى نقل المصطلح. ويعود اختلاف المصطلحات العربيّة التي وضعها أصحابها لترجمة مصطلح غربيّ واحد إلى سببين رئيسيين: سبب لساني يتعلّق بنحت المصطلح العربي المقابل وسبب تواصلي يتعلّق بمدى تقبّل هذا المصطلح في الأوساط المعرفيّة المختصّة. وسنضبط السبب اللّساني من خلال معالجة كلّ مصطلح معالجة دلاليّة نبيّن فيها كيفيّة ضبط مفهوم كلّ مصطلح عربي يناسب المصطلح الغربي.

برغماتيّة Pragmatics	المظهر الاستعمالي/ التداولي علم المقاصد مقتضى الحال

الرّبط Cohesion	المظهر العلائقي المظهر المعجمي المظهر المعنوي

الترابط Coherence	البعد المعنوي البعد البرغماتي البعد الذهني

نستنتج من هذا التصنيف أنّ تكوين المصطلح العربي المناسب لترجمة المصطلح الغربي يتطلّب توحيد المصطلحات العربيّة المستعملة، فهي لا تعبّر إلاّ عن جوانب من ترجمة المفهوم في لسانه الأصلي. ولذلك، فإنّ صهرها مع بعضها البعض يعطينا مصطلحا عربيّا واحدا يعبّر عن الجوانب المفهوميّة التي تكوّن منها المصطلح الأصلي، فمصطلح برغماتيّة يعبّر بصورة شاملة عمّا يجري في المصطلح الأصلي (Pragmatics)، وكلّ ما وجدناه من مصطلحات عربيّة مترجمة لهذا المصطلح لا تعبّر إلاّ عن جوانب من تكوينه. وكذلك الشأن بالنسبة إلى ضبط مصطلح الرّبط (Cohesion) ومصطلح التّرابط (Coherence). ولذلك فإنّ تقبّل المصطلح أو رفضه يخضع إلى ضبط الشحنات الدلاليّة التي تكوّن مفهومه ومدى إدراك المستعمل لها. فهي تمثل الاختيار المبرّر لمصطلح دون غيره، إذ كلّما كانت

الشحنات الدلاليّة متكاملة ومتفاعلة كان تكوين المفهوم سليما وبناء المصطلح صحيحا. وتتطلّب حركيّة المصطلح بين الرّفض والاستعمال مجموعة من الشروط أبرزها مدى تمكّن المصطلح من نقل المفهوم الذّهني إلى مستوى الإجراء وقدرته على ضبط الخبرات المعرفيّة التي نشأ بسببها المفهوم. فيؤدّي المصطلح وظيفة أساسيّة في مراقبة نقل المعارف المختصّة التي تبرّر اختياره واستعماله وتميّزه عن بقيّة المصطلحات المشابهة له أو المتداخلة معه. فارتباط المصطلح بدائرة التخصّص يمكّنه من الصمود أمام غيره من المصطلحات المنافسة له ونفاذه إلى الاستعمال يمكّنه من التواصل والاستقرار.

1.27 خاتمة

بينت لنا دراسة بعض المصطلحات من خلال المدونة المنتخبة أنّ إجراءها في حقولها التخصصية يرتبط ارتباطا وثيقا بتطوّر مفاهيمها وعدم استقرارها في لغتها الأصل، فانعكس هذا المر على ترجمة المصلح العربي، ممّا جعله مضطربا في المفهوم والصياغة المصطلحية، إذ وجدنا مصلحات عربية مختلفة وضعت مقابل مفهوم غربي واحد وهذا راجع إلى تنوع الاختصاصات واختلاف الفهم والمنطلقات المعتمدة في دراسة المصطلح وفهم المفهوم في حقل استعماله المتخصص المرتبط بمجاله المعرفي، فاستعمال المصطلحات المتعددة لمفهموم واحد يجري بطرق مختلفة، وخاصة بعد الترجمة التي لم تستند في ترجمتها على الترجمة المتصورية والمفهومية، فأثّر ذلك على مجرى المصطلح العربي المترجم في مختلف استعمالاته وتعدد سياقاته النظرية والتطبيقية.

المصطلح اللّساني
في المعاجم اللّسانية العربية
بين إشكاليات الترجمة وتأسيس المفهوم

"ولو كانت معاني يونان تهجس في أنفس العرب مع بيانها الرائع وتصرفها الواسع وافتنانها المعجز وسعتها المشهورة لكانت الحكمة تصل إلينا صافية بلا شوب وكاملة بلا نقص"

(أبو حيان التوحيدي، المقابسات)

1.28 مقدّمة

يشكو الدرس اللّساني العربي اليوم من مشكلات عدّة أبرزها ندرة المعاجم المختصة في وضع المصطلحات اللّسانية نحتا وترجمة ويعود هذا الأمر إلى مسألتين اثنتين تكمن الأولى في عدم تمكن أهل العربية من وضع مصطلحات مواكبة للسانيات الحديثة وتكمن الثانية في اتخاذ الترجمة حلا وسيطا بين اللّسان العربي والألسن الأخرى المولّدة لهذه المصطلحات وقد اعتمدت المعاجم اللّسانية العربية على هذين المنهجين في بناء مصطلحاتها ولكنّها لم تخل من مشاكل تتصل أساسا بضبط المفهوم وصياغة المصطلح، سنحاول في هذا البحث التطرق إلى معالجة هذه المشكلات انطلاقا من دراسة بعض النماذج بالاعتماد على المنهج المقارني وضعا وصياغة وبالرجوع إلى الأسس الابستيملوجية التي احتضنت المصطلح في نشأته الأولى وكيفية تحوله إلى مصطلح عربي يولد أحيانا

مشوّشا أو معتلا يحتاج دائما إلى رعاية ومراجعة تجعله عدم الاستقرار وقليل النفاذ إلى الاستعمال.

1.29 توليد المصطلح في المعاجم اللّسانية العربية

تعود نشأة المعاجم المهتمة بالمصطلحات اللغوية/اللّسانية الحديثة إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين[1]، وكانت طرق الوضع قد اتبعت مسارين بارزين: تجلّى الأوّل في وضع معاجم أو قواميس تعني بترجمة المصطلح اللّساني وتجلّى الثاني في وضع فهارس أو كشوف تذيل بها الكتب والبحوث التي اهتمت باللغة العربية أو المترجمة إليها، خاصّة من اللّسانين الفرنسي والأنقليزي. وهي عادة فهارس تعتمد على ترجمة المصطلح الأعجمي إلى مقابله العربي دون شرح أو تفسير أو تعريف أو ذكر سياق استعماله في لسانه الأصلي. وسنعتمد على مدوّنة ضبطناها من بعض المعاجم اللّسانية لدراسة طرق وضع المصطلح اللّساني وتوليده. واخترنا لذلك المعاجم التي اتسمت أكثر من غيرها بدراسة المصطلح اللّساني[2]، كما يبدو ذلك واضحا من عناوينها وهي في نظرنا التالية:

---

1 انظر الحمزاوي، محمد رشاد: (1986)، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 49.

2 قد ركزنا بحثنا على المعاجم التي صنفها أصحابها على أنّها معاجم لسانية اهتمّت بالمصطلحات اللّسانية واستثنينا المعاجم التي اهتمت بالمصطلحات اللغوية والأدبية وكذلك المعاجم التي لم تنشر نشرا مستقلا باعتبارها كتبا مكتملة مثل معجم الفاسي الفهري الذي ينشر على مراحل في مجلة *أبحاث لسانية* منذ سنة 1996 – وكذلك معجم اللّسانيات لبوهاس وكولوغلي وغيوم الذي نشر سنة 1992 في مجلة التواصل اللّساني بالمجلد الرابع العدد الثاني.

قاموس اللّسانيات (عربي فرنسي/فرنسي عربي) مع مقدمة في علم المصطلح (عبد السلام المسدي)، تونس، 1984			
المصطلح الأعجمي	المصطلح العربي المترجم في المعجم	الصفحة	الترجمة المقترحة
Plein	مخصوص	194	Ø[1]
Adverbal	مخصص الفعل	248	ظرفي
Boucle	خُصلة	239	Ø
Faute	خطأ	221	Ø
Métadiscours	خطاب انعكاسي	204	ما وراء الخطاب
Discours métalinguistique	خطاب انعكاسي	227	خطاب ما وراء لساني
Essai	محاولة	223	Ø
Support	محور الكلام	181	مرتكز أو أساس
Axe des simultanéités	محور المتقارنات	241	محور المتوازيات
Aire	حيز	247	نفس الترجمة

إنّ أغلب الكلمات الواردة في الجدول لا علاقة لها بالمصطلح اللّساني وإنما هي من المعجم العام ولا حاجة إلى باحث مختص في اللّسانيات لمثلها في هذا "القاموس" الذي نعته صاحبه "باللّسانيات"، وهي كثيرة فيه. ولذلك، فإنّ هذه الظاهرة عامة في القاموس، وهو ما يجعله يخلّ بأبسط مبادئ وضع المصطلح اللّساني، نذكر من بينها التخصّص والتعريف والتقييس[2]. ونلاحظ وقوع صاحب القاموس في الترجمات الخاطئة، كما هو مبيّن في هذا الجدول، وهي عيّنات من

1 نشير بهذه العلامة إلى أنّ هذه الكلمة تعتبر من المعجم العام ولذلك لا فائدة من ترجمتها ووضعها ضمن معجم مختص.

2 انظر حوا هذه المسألة: الحمزاوي محمد رشاد في مقاله: "قاموس اللّسانيات (تقديم)" مجلة المعجمية العدد 3 جمعية المعجمية العربية بتونس، 1987.
وكذلك خالد اليعبودي في كتابه: آليات توليد المصطلح، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، 2006.

ترجمات مماثلة في القاموس كلّه، ولذلك فإنّ تسمية هذا المؤلف "*بقاموس اللّسانيات*" هي من باب التضخيم والإغراء، ولا يمكن اعتبار الاسم مطابقا للمسمى إلاّ إذا توفرت الشروط الصحيحة المطلوبة لإنجاز معجم مختص، وقد ذكرناها سابقا، وكذلك يضاف إليها افتقار المنهجية الواضحة والسليمة في ترجمة المصطلحات نظرا لغياب سياقات ورودها في لسانها الأصلي وتعريفها انطلاقا منها، ولذلك ما قدّمه المسدّي يمكن اعتباره مسردا من الكلمات لا ترتقي إلى درجة المصطلح ولا إلى وصفه بالقاموس اللّساني المختص.

المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات (انقليزي – فرنسي – عربي) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، **1989**			
المصطلح الأعجمي	المصطلح العربي المترجم في المعجم	الصفحة	الترجمة المقترحة
Kernel sentence *Phrase-noyau*	الجملة النواة	76	النواة الإسنادية
Key-word *Mot-clef*	الكلمة المفتاح	76	نفس الترجمة
Juncture *Jonction*	– وصل – اتصال	75	عطف
Kine *Unité gestuelle*	–وحدة إيمائية – كايني	76	حركة جسدية/جسمية
Kineme *Kinème*	– وحدة الإشارة الجسدية – وحدة إيمائية محصلة – الحركة في مقابل السكون (في النحو العربي) – كاينيم	76	وحدة إشارية جسدية تؤدي وظيفة الربط والتواصل في الحادثة
Kinemics[1] *Kinesthésie*	– دراسة إيمائية – كينيمية	76	علم يدرس الحركات الجسمية كالإيماءات

1 لم نجد مصطلح (*Kinemics*) في المعاجم الأنقليزية وإنما وجدنا مصطلح (*Kinesics*) الذي يعنى بدراسة الحركات والإيماءات الجسمية التي تؤدّي وظيفة اتصالية تواصلية.

وتعابير الوجه والجسد بصفة عامة			
احتكاك	53	– احتكاك (عند الغربيين) – تسريب (عند ابن سينا) – رخاوة (عند النحاة والقراء)	*Friction*
طلاقة لسان	52	– فصاحة – طلاقة لسان	*Fluency* *Facilité (de parole)*
عمل	58	– عمل	*Government* *Gouvernement*
معمول	58	– معمول	*Governee*[1] *Gouverné*

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ المصطلحات التي وقعت ترجمتها من الأنقليزية إلى الفرنسية، ثمّ إلى العربية يتسم أغلبها بالاضطراب الدلالي، ممّا جعلها تفقد معناها الأصلي وترجمتها الصحيحة. وقد أدّى هذا الأمر إلى وقوع مترجميها في كثير من الأخطاء وتغيير مفاهيمها وانزلاقها إلى حقول دلالية لا صلة لها بمفاهيمها التي وضعها أصحابها الأصليون في لسانهم الأصلي. ويبدو هذا الاضطراب الدلالي في الترجمة واضحا في عدم قدرة المترجمين على وضع مصطلح واحد لكلّ مصطلح أجنبي يقابله في اللّسان العربي ويؤدي معناه الصحيح. ولذلك اضطرّ المترجمون إلى وضع مصطلحات عربية مقابل مصطلح أجنبي واحد يتراوح عددها من إثنين إلى ثلاثة أو أربعة، كما هو مبيّن في الجدول أعلاه وهذا التعدد والاختلاف راجع في نظرنا إلى عدم التخصص الدقيق في اللّسانيات والترجمة، وهو ما يجعل المترجم مضطربا غير مستقر على مفهوم واحد.

1 لم نجد هذا المصطلح في المعاجم الأنقليزية وإنما وجدنا عوضا عنه مصطلح (*Governed*) الذي يعني التحكم والمرافقة والالتزام والعمل بالمعنى النحوي.

معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، إنكليزي، عربـــي)، (مبارك مبارك، 1995)			
المصطلح الأعجمي	المصطلح العربـــي المترجم في المعجم	الصفحة	الترجمة المقترحة
Phrase *Phrase*	- جملة - تركيب	224	جملة
Phrase constituante *Constituent phrase*	- تركيب جملي: ويتكون هذا التركيب من دمج عبارة في أخرى	224	جملة مكوّنة
Phrase complexe *Complex sentence*	- جملة مركبة/مركب عباري: مركب من كلمتين لكل منهما معنى مختلف عن المعنى الكلي للمركب	224	جملة مركبة
Phrase syntaxique *Syntactic phrase*	- جملة تركيبية/شبه جملة: مجموعة كلمات دون فعل وفاعله أو دون مبتدأ وخبره: مثل الظرف والجار والمجرور والمضاف إليه	225	مركب فعلي أو مركب اسمي أو مركب حرفي (حسب نوع رأس المركب)
Phrasillon *Holophrase*	- كلمة جملة	226	صياغة الجملة
Mot-racine *Root-word*	- كلمة جذر: هي الكلمة التي لها شكل أو صيغة كشكل الجذر: كتب من الجذر، ك، ت، ب	191	جذر: ويرمز إليه في اللّسانيات العربية كالتالي: (ك، ت، ب) أو ك، ت، ب
Connecteur *Connector*	- رابط: هو كل كلمة تربط بين الكلمات أو الجمل أو العبارات وقد تكون لفظية: عطفا أو جارا أو ضميرا أو اسما أو ظرفا أو تكون معنوية: كالإسناد الذي يربط المبتدأ والخبر والإضافة بين المضاف والمضاف إليه.	57	- واصلة: وهي كل الأدوات والكلمات التي تصل مكوّنات الخطاب بعضها ببعض وصلا نحويا أو دلاليا أو برغماتيا

Connexion *Connection*	– ربط، ارتباط، صلة: تسمية أعطاها ل. سنيير، لكل صلة توجد بين كلمتين في الجملة الواحدة ومجموعة هذه الصلات أو الروابط تكوّن بناء الجملة، مثل الإسناد بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.	57	– الوصل: وهو عملية الارتباط الناتجة عن مظاهر الوصل المتنوّعة في الخطاب في جميع مستوياتها اللّسانية والذهنية
Mot liaison *Link word*	– كلمة رابطة: وهي التي تربط بين جملتين أو بين جزئي الجملة مثل اسم الموصول والحروف المصدرية.	190	نفس الترجمة
Mot-thème *Con-word*	– كلمة محور: كلمة تردد كثيرا في نص من النصوص	191	كلمة محورية تتكرر كثيرا في النص أو الخطاب ولها دلالة مركزية في تكوين معانيه

اعتمد مبارك مبارك في معجمه مبدأ مهمّا في دراسة المصطلح ومعالجة توليده، وهو مبدأ التعريف والتفسير. ولكنه لم يتمكن من التخلّص من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الذين سبقوه في وضع المعاجم اللّسانية، فبقي مضطربا في فهم دلالة المصطلحات وضبط مكوّنات مفاهيمها في سياقات منشئها الأصلي. فهو لم يتجاوز مشكلة التعدد المصطلحي المترجم المقابل لمصطلح واحد في اللّسان الأصلي، فأدّى به ذلك إلى الوقوع في مزالق خطيرة أثرت في ترجمته وجعلتها منحرفة عن المفاهيم الأصلية، فكان الخطأ سمتها الأساسية، ولذلك لم تتمكن ترجمته من الترجمة المصطلحية المختصّة، بل بقيت مشدودة إلى الترجمة العامّة التي اعتمد فيها على المعجم العام الذي لم يمكّنه من بلوغ تعريف جوهر المصطلح تعريفا مخصوصا يستند إلى قراءة المكوّنات المفاهيمية التي بها صنع المصطلح ووضع في سياق اشتغاله الدلالي والبرغماتي. ولذلك يمكننا القول بأنّ هذا المعجم نجح صاحبه في اعتماد الجوانب الشكلية لصناعة المعاجم، ولكنّه أخفق إخفاقا ذريعا في عملية الترجمة المصطلحية. فوقع في أخطاء كثيرة في المستويات اللّسانية المتعددة المتعلقة بشروط وضع المصطلح

وتعريفه وتقييسه[1] رغم أنّه استطاع أن يتخلّص من المسرد العام الـذي لم يقـدم أصحابه سوى مقابلات ضعيفة الترجمة ينقصها الضبط الدلالي والتعريف المفاهيمي الدقيق والتقييس المصطلحي المضبوط.

معجم المصطلحات اللغوية (عربـي، فرنسي، إنكليزي)، (خليل أحمد خليل، 1995)			
المصطلح الأعجمي	المصطلح العربـي المترجم في المعجم	الصفحة	الترجمة المقترحة
Concept[2]	**مفهوم** "تصور، مدرك، فكرة، معلومة. 1. المفهوم اسم أو مقترح معلومي يتردد بين الفرائد والكليات. 2. يفرق بين مفهوم فردي(جزئي) وسردي (كلي) وإجرائي (عملي) 3. لسانيا، يرتبط مصطلح **المفهوم** ارتباطا وثيقا بالصورة الصوتية أو السمعية، وبالعلامة اللّسانية. فالمفهوم اسم يحمل معنى، ويؤدي وظيفة توسطية في تفسير المشاهدات أو الاختبارات"	113	**متصوّر**[3]: عملية ذهنية مجرّدة تقوم على تصوّر مكوّنات الشيء سواء كان حسّيا أم مجرّدا.

---

1 انظر حول هذه المسألة: هليل محمد حامي، 1996، "التقييس المصطلحي في البلاد العربية" ضمن ندوة اللغة العربية وتحديات القرن العشرين، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص 58- 77.

2 يترجم المؤلف مصطلح(*Concept*) أيضا بمتصور وهو يخلط بينه وبين المفهوم والحال أنّ الفرق بينهما واضح، إذ نستعمل لترجمة (*Concept*) *مصطلح "متصور"* ونستعمل لترجمة (*Notion*) مصطلح "مفهوم" ونستعمل لترجمة (*Perception*) "إدراك".

3 انظر حول علاقة المتصوّر بالمصطلح: الزيدي توفيق، 1998، *جدليّة المصطلح والنظريّة النقديّة*، تونس، قرطاج 2000.

نيدوبيتي ولفانج، 1987، "التصوّرية والدلالية: مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" ترجمة هليل محمد حلمي، اللّسان العربـي عـدد 29، ص ص 111- 125.

Syllabe *Syllable*	مقطع: "صويت أو عدّة صويتات تنطق بإرسال صوتي واحد (إرسالة واحدة). يفرّق بين مقطع مفتوح (صائت متحرّك) ومقطع مغلق (حرف ساكن)"	132	مقطع: وهو ثلاثة أنواع على الأقل في العربية: - حرف + حركة قصيرة (مقطع منفتح قصير) وحرف + حركة طويلة (مقطع منفتح طويل) وحرف + حركة + حرف (مقطع منغلق)
Constituants immédiats *Immediate constituents*	مكوّنات فورية: "يقوم مبدأ تقطيع الجمل إلى وحدات، على تحليل قطعي أو تفكيك تجزيئي للجملة رفقا لترتيب عناصرها المكوّنة لها. تسمى العناصر المتحققة في كلّ مستوى تقطيعي: مكوّنات فورية لأنّها تكون فورا الوحدة العليا. مثل: الباب مفتوح. مكوّن فوري ل باب. لكنه ليس المكون الفوري للجملة بكاملها، لأنّ الباب هو المكوّن الفوري- المباشر للجملة التامة"	133	مكوّنات مباشرة: وهي العناصر المباشرة التي تكوّن الجملة كالمنوّن الحرفي والمكوّن الاسمي والمكوّن الفعلي.
Pertinence *(E.F)*	مناسبة: "معاقبة، مصاقبة، مطابقة، تعلّق. 1. مصطلح لساني يقال في الصواطة على وجود سمة فارقة أو مخالفة داخل صويتة، تتقابل بنحو ما مع صوتيات أخرى في نسق واحد: مناسبة Bو p. مثلا.	133	مناسبة: وهي قاعدة من قواعد المحادثة الأساسية التي ضبطها قرايس ووسع البحث فيها سياربر

	2.مناسبة بمعنى تعلّق (Assertion)، تأتي المناسبة هنا عبر الفعل (الواصل بين الفاعل والمحمول أو المفعول). مثل: Richard est aimable ريشار **كان** محبوبا"		وولسن على أساس فهم عملية التواصل والقصد منها وبناء استدلالاتها وفقا للمعطيات المناسبة لها ذهنيا ودلاليا ومقاميا.
Système *System*	**نسق:** "نظام، نظمة، منظوم، منظومة. بالمعنى اليوناني (Systéma) يدلّ على اجتماع عدّة أفراد، أشياء، أمور، كلمات في سرد واحد. النسق هو مجموعة عناصر ذات علاقات متبادلة، مثل النسق المرجعي، أو اللّسان واللغة.	133	**نظام:** يدلّ على مجموعة معينة من الكلمات المرتبطة على أساس من العلاقات النحوية والدلالية والبرغماتية
Discret *Discreet*	**منفصل:** "المنفصل هو عكس المتصل (Continu) أو الموصول. تكون الوحدة اللّسانية أو اللغوية منفصلة عندما يجري فصلها أو عزلها عن وحدات لغوية أخرى"	134	وحدة لسانية قابلة للعزل والتحليل
Syntaxe[1] *Syntaxis*	**نحو:** "1. يفرق في علم القواعد (Grammar, grammaire) بين: (أ)**الصرف**(Morphologie) الذي يدرس طبيعة الكلمات وتشكلها	136	**علم التركيب:** يعنى بدراسة العلاقات الرابطة بين الكلمات في الجملة وكيفية

1 كثيرا ما يخلط الدارسون في علوم اللغة بين علم النحو (*Grammaire*) وعلم التركيب (*Syntaxe*) والحال أنّ لكل واحد منهما مجاله وقواعده الخاصة به. وما لاحظناه في هذه الترجمة أنّ مصطلح (*Syntaxe*) الفرنسي لا يقابله المصـــطلح الأنقليـــزي (*Syntaxis*) والصحيح هو مصطلح (*Syntax*).

	خارج علاقاتها ووظائفها في الجملة، (ب) النحو الذي يهتم بتركيب الكلمات في الجملة: ترتيب الكلمات، ظواهر تعلقها، وظائفها. 2. **النحو الشكلي** (Formal grammar, Grammaire formelle): هو كل نسق صوري، شكلي، ذو موضوع رياضي. 3. **النحو المعياري** (Normative Grammar, Gram. normative): علم القواعد المعيارية، بمعنى الفن الأسلوبـي/اللّساني الذي يعلّم الكتابة الصحيحة والكلام القويم"		توزيعها أو تحويلها أو توليدها.
Transcription (E.F)	**نسخ:** "نقل، تحويل، تمثل مكتوب. 1. النسخ هو استعمال مجموعة علامات أو إشارات تمثل نبرات وأصوات من لسان ما، مثل كتابة حروف اللّسان العربـي بحروف لاتينية أو العكس (Translittérations) أحمد: (Ahmad)، تلفزيون: (Télévision).	361	**كتابة صوتية:** وهي أن تحوّل الكلمة من الكتابية المترسلة إلى الكتابة النطقية.
Prononciation Pronunciation	**نطق:** "1. هو التلفظ، طريقة التلفظ، أي إعطاء شكل صوتي لصويت أو كليمة أو جملة. تستعمل الكتابة الصوتية دليلا قياسيا على صحة النطق. 2. النطق القويم (Correct pronunciation,	137	**عملية النطق:** وهي أن ينطق المتكلم بالكلام الشفوي أو يحوّل المكتوب إلى شفوي.

	(Orthophonie): يدل على التلفظ السليم أو اللفظ السوي للصوتيات، كما يدل على إعادة تأهيل المرضى المصابين باضطرابات في السمع أو الصوت أو الكلام أو اللغة المحكية والمكتوبة"		
Analyse grammaticale Parsing	**تحليل نحوي:** "قوامه تحليل طبيعة الكلمات، وتحليل وظيفة الكلمات.	13	**تحليل نحوي:** يهتم بتحليل القواعد المتحكمة في وظائف الكلمات داخل الجملة أو القواعد الوظيفية المولّدة لبنية النص في نحو النص.

لقد وسّع خليل أحمد خليل في مادّة تعريف المصطلحات مقارنة بمن سبقه من واضعي المعاجم اللّسانية، وهذا مطلب أساسي في وضع المعاجم المختصّة، ولكنّه لم يتمكّن من تجاوز أخطائهم المنهجية في توليد المصطلح وترجمته ترجمة مصطلحية مختصّة، إذ بقي على هامش الترجمة العامّة التي اعتمد فيها على المعاجم العامّة دون أن يتحقق أحيانا كثيرة حتّى من المعاني العامّة، فنجده مثلا يخلط بين علم النحو وعلم التركيب، وقس على ذلك كثيرا في معجمه، بل هو من المعاجم الأكثر أخطاء في ترجمة المفهوم ونقله، فكان ذلك التعريف المصطلحي الخاطئ والتفسير المشين سببين رئيسين في ضياع المعنى الاصطلاحي الأصلي وترجمته بمعنى آخر في اللّسان الهدف لا يمت له بصلة في أحيان كثيرة، وهذا الأمر مشع في معجمه. ولم يتخلص كذلك من التعدد المصطلحي المترجم الذي كان سمة بارزة في المعاجم الأخرى، فأعطى تعريفات مختلفة لمصطلح واحد وهو ما يكشف عن الاضطراب الدلالي وعدم القدرة على ضبط المكوّنات المفاهيمية الأصلية.

إنّ الخلط الكبير الذي وقع فيه صاحب هذا المعجم بين الترجمة العامة وتعدّد التعريفات جعله يضع مصطلحات مختلفة الدلالة والمفهوم لترجمة مصطلح واحد أجنبي، وهذا الأمر أدّى به إلى ضياع المعنى الأصلي للمصطلح. ويمكن إجمالا أن نصف هذا المعجم بأنّه خضع للمقاييس الشكلية لصناعة المعاجم المختصّة – ولكنّه لم يتمكّن من الترجمة المصطلحية شأنه شأن غيره من المعاجم السابقة له بقي مشدودا إلى المعاني العامة والخاطئة أحيانا كثيرة.

1.30 دراسة مقارنة بين المعاجم

تشترك هذه المعاجم في كونها تتصف باللّسانية أو اللغوية وتتفق في مجال الدراسة، وهو معالجة المصطلح اللّساني وقضايا ترجمته[1]، إلاّ أنّها تختلف في المنطلقات والمناهج المعتمدة في الترجمة ووضع المصطلح وتوليده.

1.30.1 المنطلقات اللّسانية

يتبيّن لنا من خلال العناوين المسندة إلى المعاجم التي نتولى دراستها أنّ منطلقاتها اللّسانية مختلفة[2] فنجد القاموس ينطلق من اللّسان الفرنسي في وضع مصطلحاته ليعود فينطلق من اللّسان العربي، وهذا الأمر لا يعكس سوى المنطلقات الشخصية للمؤلف ولا يمكّنه من الترجمة المصطلحية الدقيقة لأنّ مصدرها اللّساني واحد، وهو الفرنسية، وهذا ما يجعل مؤلّفه لا يتسم بالدقة، خاصّة أنّ المصطلحات اللّسانية الوافدة على اللّسان العربي أغلبها من اللّسان الأنقليزي. وينطلق واضعو المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات من اللّسانين الأنقليزي والفرنسي لتكون الترجمة للسان العربي، وهو منهج محمود لأنّه يوفّر للقارئ العربي الذي يختلف في مصادره المعرفية الأجنبية شرط التوحيد في معرفة مصادر

---

1 انظر حول هذه المسألة: فهري الفاسي عبد القادر، 1983، "المصطلح اللّساني" اللّسان العربي، عدد 23.
الحمزاوي محمد رشاد، 1980، "مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة"، اللّسان العربي عدد 18، ج1، ص ص 75– 79.

2 تفسر الاختلافات في المنطلقات اللّسانية باختلاف طبيعة التكوين الذي تلقاه الدارس وكذلك بجدة العلوم اللّسانية في الوطن العربي وعدم التخصص الدقيق فيها.

المصطلح الأجنبي، ولكنّ هذا المنهج لا يخلو من عيوب في وضع المصطلح العربي، إذ لم يتمكن المترجمون من التخلّص من التعريب الصوتي لبعض المصطلحات أو وضعها إلى جانب مصطلحات عربية، كما هو الشأن بالنسبة إلى المصطلحات الواردة بالصفحة (76) المتعلّقة بترجمة مصطلح (*Kineme*)، فنلاحظ التعدّد المصطلحي غير الدقيق لترجمة مصطلح واحد وتتكرر هذه الظاهرة كثيرا في هذا المعجم.

لا يختلف معجم مبارك مبارك عن المعجم السابق من حيث المنطلق اللّساني سوى أنّه استبدل اللّسان الفرنسي باللّسان الأنقليزي من الناحية الترتيبية، وهذا الأمر يمكن تفسيره بتخصّصه الشخصي الذي أملى عليه هذا الاختيار، ولكن هذا اختيار اللّساني سيؤثر في نظرنا على عملية الترجمة المفاهيمية، إذ المتصوّرات لا تتناسب في أحيان كثيرة بين اللّسانين الفرنسي والأنقليزي، ويتطلب ذلك من المترجم المزيد من الحذر عند اختيار المعاني المناسبة[1]، وهو ما لم يستجب له تمام الاستجابة في معجمه، فوقع في وضع مصطلحات خاطئة، كما هو الشأن في الجدول السابق، فهو لا يفرق مثلا بين جملة وتركيب، وهي ترجمات خاطئة تواترت كثيرا في معجمه.

يبدو من خلال العنوان الذي وضعه خليل احمد خليل لمعجمه (عربي – فرنسي– أنقليزي) أنّه انطلق من اللّسان العربي غير أنّ هذا الترتيب اللّساني لا يعكس حقيقة المنطلق اللّساني للترجمة، فهو كمن سبقوه ينطلق من اللّسان الأجنبي ليبني المصطلحات العربية المترجمة، والمرجّح أنّه انطلق من اللّسان الفرنسي كما نلاحظ ذلك من خلال ترتيبه للمداخل المعجمية الواردة في المعجم، فهو يبدأ بالفرنسية ثمّ الأنقليزية. وينعكس هذا الترتيب على عملية الترجمة وضبط المفاهيم وإعادة صياغتها في مصطلحات عربية تحافظ على المفهوم الأصلي "فسوّغ له ذلك التعميم والإطلاق والتفرّد باشتقاقات تسهم في بث الفوضى الاصطلاحية دون مراعاة أي تنميط" (اليعبودي، 2006، ص 198).

---

1 انظر حول التناسب في المعنى والدلالة: يونس علي محمد محمد، 2007، المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، بيروت، دار المدار الإسلامي.

1.30.2 المنطلقات المنهجيّة

لقد اجمع كثير من الدارسين على أنّ المعاجم اللّسانية العربية تفتقر إلى صفة المعجم من الناحية الشكلية والمضمونية[1]، فمن الناحية الشكلية لم تحترم قواعد صناعة المعاجم[2] فهي مسارد منتقاة لا تمثل جميع المصطلحات اللّسانية، ومن الناحية المضمونية لم تستوعب هذه المعاجم متطلبات المعجم اللّساني المختص، فبقي أصحابها يخلطون بين المفردات العامة والمصطلحات المختصّة، وهذا راجع إلى افتقار المناهج النظرية الدقيقة[3]، وقد أدّت هذه الأمور إلى الوقوع في عدّة منزلقات خطيرة جعلت هذه المعاجم لا توفّر للقارئ العربي ما يطلبه من فهم للمصطلحات الوافدة عليه من الألسن الأخرى، بل إنّ عملية الانتقاء تجعله ينفر من قراءتها واستعمالها، وهذا ناتج أيضا عن الاضطراب الدلالي الذي يتجلى في تعدّد المداخل المترجمة للمصطلح الواحد إلى جانب اختلاف ترجماته من معجم إلى آخر.

وقد انجرّ عن هذا الاضطراب الدلالي والاختلاف في الترجمة الوقوع في الغموض الدلالي، فأدّى بالترجمات إلى الانحراف عن المعاني الأصلية التي تشكلت منها المصطلحات في اللّسان الأصلي، ويطرح هذا الأمر قضية المطابقة والتناسب

---

1 انظر حول هذه المسألة: هلالي الصادق، 1995، "تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها" اللّسان العربي، عدد 39 ص ص 56- 86.
مختار عمر أحمد، 1989، "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج 20، عدد 3، ص ص 5- 24.
هليل محمد حامي، 1987، "دراسة معجمية حول المصطلح اللّساني وقاموس اللّسانيات" اللّسان العربي عدد 28، ص ص 29 – 75.

2 انظر حول هذه المسألة كتابات هليل محمد حامي، 1987، "دراسة معجمية حول المصطلح اللّساني وقاموس اللّسانيات" اللّسان العربي عدد 28، ص ص 29 – 75.
هليل محمد حامي، 1996، "المعجم المختص ملاحظات مصطلحية ولسانية" ضمن ندوة المعجم العربي المختص، تونس/دار الغرب الإسلامي ص ص 139- 165.

3 انظر حول هذه المسألة: عناني محمد، 2003، في كتابه: نظرية الترجمة الحديثة، مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان.
الخطيب احمد شفيق، 1982، "منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة" اللّسان العربي عدد 19.
الخطيب أنور محمّد، 1983، "منهجية بناء المصطلح العلمي" اللّسان العربي، عدد 20.

بين المفاهيم الأصلية والمصطلحات المترجمة، وهي مسألة جوهرية في عملية الترجمة، إذ لا يمكن للمصطلح أن يؤدّي معناه دون أن يتمكّن المترجم من نقل مكوّناته المفهوميّة الأصلية، وهذا أمر كثيرا ما يغيب عن المعاجم اللّسانية العربية، فنتج عنه التعدّد المصطلحي في المعجم الواحد المقابل للمصطلح الواحد أو في المعاجم حيث نجد عدّة ترجمات لمصطلح واحد، وهو يعود إلى عدم اتباع منهج واضح في التقييس المصطلحي وغياب التعريف الدقيق للمصطلح العربي. أدّت هذه المنطلقات المنهجية الخاطئة إلى إنتاج ترجمات لفظية عامة لم تتمكن من نقل المفاهيم الخصوصية للمصطلح، فعجز المترجمون في أغلب الأحيان عن وضع مصطلحات لسانية عربية تفي بالمفهوم

1.31 القضايا المعرفية لتوليد المصطلح

لقد أثبت التحليل اللّساني أنّ جميع اللغات متساوية في أداء المعنى التواصلي ولا تفاضل بين الألسن في هذا الشأن، فكلّ لسان له من القدرات اللّسانية (compétence linguistique)[1] والقدرات التواصلية[2] (compétence communicative) ما يمكنه من بناء نظامه اللّساني المتكامل على جميع المستويات اللّسانية، وانطلاقا من هذه المصادرة كيف يمكن للترجمة المصطلحة أن تتحقق؟ وما هي القضايا المعرفية التي تعترض مترجميها؟ سنجيب عن هذين السؤالين انطلاقا من التمثّي المنطقي الذي يربط عملية إنتاج المتصوّر المصطلحي[3] في مختبره الأوّل بالإنتاج المصطلحي ثمّ الترجمة المصطلحية وهي مراحل في نظرنا ضرورية لتوليد المصطلح والوقوف عند قضاياه المعرفية.

---

1 انظر حول مفهوم القدرة اللّسانية كتابات تشومسكي:
- CHOMSKY, N, 1957, *Syntactic Structures*, Gravenhague, Mouton.
- CHOMSKY, N, 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, MA: MIT Press.

2 انظر حول مفهوم القدرة التواصلية كتاب دال هايمز
- HYMES (D.), 1974, *Foundations in sociolinguistics. An ethnographic approach*. The University of Pennsylvania Press.

3 انظر حول هذه المسألة: الزيدي توفيق، 1998، جدليّة المصطلح والنظريّة النّقديّة، تونس، قرطاج 2000.

1.31.1 توليد المصطلح

يجرنا الحديث عن المتصور الذهني لتوليد المصطلح[1] حتما للحديث عن علاقة اللغة بالفكر، فهما شيئان متلازمان في تصوّر المفاهيم وتصنيف الظواهر الفكرية واللّسانية التي تنعكس في مستوى إنتاج اللغة والكلام.[2] ونحن من الذين يعتبرون أنّ المصطلح لا ينشأ إلاّ في لغة خاصّة به في مختبر علمي يتولّى إنتاجه علماء مختصون كلّ في اختصاصه الدقيق، ولذلك فالتوليد عندنا في هذا المستوي هو ضرب من ضروب إنتاج المكوّنات المفاهيمية الأولى التي تبني التصوّر الأول الجنيني، وهو يتشكّل فكرة في ذهن منتجه أو مولّده.

لا يوجد متصور بسيط حسب دولوز[3] فهو في كلّ الحالات مركّب من مكوّنات متعدّدة يتعرّف بها جوهره، وهو "على الأقل ثنائي أو ثلاثي التكوين أو أكثر" (دولوز، 1993، ص 18) وهو يعرف لكونه كلاّ شاملا لجميع مكوناته، ولكنّه كلّ يقبل التجزئة ويرتبط كلّ متصوّر أو مفهوم بمسألة معينة لا يستقيم معناه إلاّ بوجودها (نفسه، ص 19) ويتولّد المفهوم من تمثّل هذه المكوّنات وإدراكها في نظامها العلائقي الذي يجمعها كلاّ متكاملا، فندرك من خلالها تكوّن المفهوم ونحلّلها فنفككها إلى أجزاء فنفهم جوهره فنستطيع عندها أن ننتج المفهوم ونتمثّله في إنتاج علمه الخاصّ به. "ويرتبط المفهوم بموضوع علمه ارتباطا غير مباشر عن طريق علامة يمكن أن تكون مشتركة بين كثير من الأشياء" (الشاريني، 1992، ص 28). فيمرّ توليد المصطلح حتما بمرحلتي التصوّر الذهني الذي تتكوّن فيه جيناته

---

1 انظر حول هذه المسألة: خسارة محمد ممدوح، 2008، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق، دار الفكر.

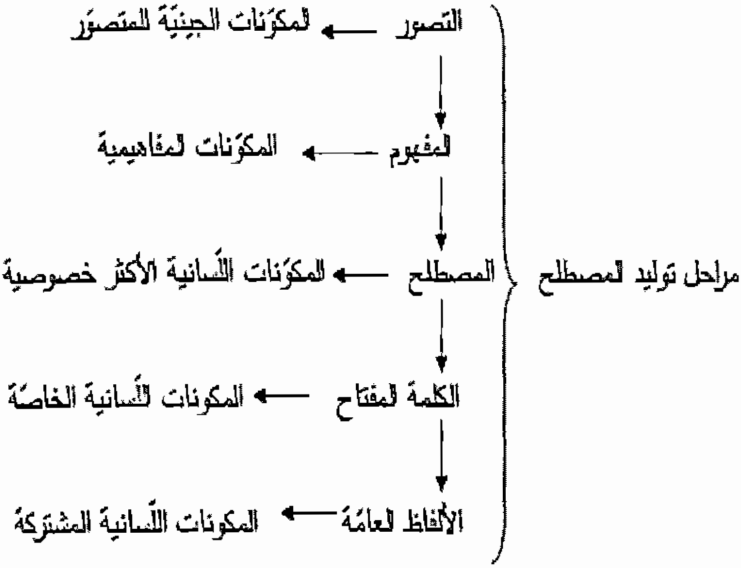
2 أنظر حول هذه المسألة نظرية سابير وورف في الكتابين التاليين:

- BENJAMIN, Lee Whorf. 1956, *Language, Thought and Reality*: Selected Writing of B. L. Whorf, edited by John B. Carroll, New York: John Wiley.
- EDWARD, Sapir. 1921, *Language: An Introduction to the Study of Speech*, New York: Harcourt.

2 انظر جيل دولوز في كتابه:

- DELEUSE, Gilles et GUTTARI, Félix. 1993, (1991) *Qu'est-ce que la philosophie*, Paris, les Editions de Minuit.
- FODOR, J, A. 1998, *Concepts: where cognitive science went wrong*. Oxford: Clarendon Press.

الأولى، ثم مرحلة المفهوم التي يتمثل فيها منتجه مكوّناتــه المفاهيميــة، فيصــاغ مصطلحا خاصًا بعلم من العلوم. ويمكن أن نمثّل لمراحل توليد المصطلح انطلاقا من الرسم التالي:

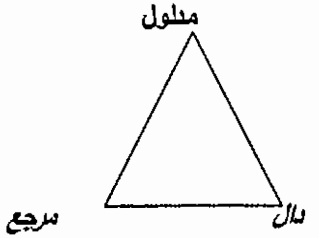


تمثل هذه الشبكة من العلاقات مسلكا ضروريا لابدّ للمترجم أن يمرّ منه حتّى يضمن ترجمة مصطلحية سليمة، فقبل أن يترجم عليه أن يدرك المكوّنات الجينيــة والمكوّنات المفاهيمية التي تكوّن نشأة المصطلح في مظانّه الأولى ثمّ عندها ينتقل إلى عملية الترجمة، فينشئ العلامة اللّسانية الخاصّة بميلاد المصطلح وتصنيفه ضمن مجاله العلمي التخصّصي وتتطلب هذه المرحلة الكيفية الإجرائية لنشأة المصطلح باعتباره دليلا لسانيا يمكن استخدامه في تكوين موضوع العلم.

1.31.2 المصطلح دليل لساني

يتولّد المصطلح لسانيا بعد أن يتكوّن متصوّرا ومفهوما ذهنيا، فينتقــل مــن النشأة الفكرية إلى الصناعة اللّسانية بجميع مستوياتها المعروفة في الدرس اللّســاني، ولا حاجة لنا إلى عرضها في هذا السياق، وسؤالنا المركزي هنا هو كيف يتحــوّل المفهوم إلى مصطلح لساني ممكن الوجود يستطيع التعايش بين الدلالــة اللّســانية والمفهوم الذهني؟.

لقد استطاعت اللّسانيات الحديثة أن تتخطّى مرحلة مهمّة من مراحل الجواب عن هذا السؤال، نذكر منها بالخصوص ما قدّمه دي سوسير من نظرية في تكوين الدلالة اللّسانية عندما وضع مثلثه الشهير المفسر لطبيعة العلاقات بين مكوّناته (الدال والمدلول والمرجع)، كما هو الشكل التالي:



يشكل هذا المثلث السيميائي الدلالة المفهومية للمصطلح اللّساني على مستوى العلاقات المترابطة بين أجزائه الثلاثة، إذ لكلّ مصطلح لساني دالّ يظهر على مستوى العلامة اللّسانية، ومدلول يشكّل صورته الذهنية ومرجع يربطه مع ما يحيل عليه في الواقع أو في الذهن. ويسهّل فهم هذه العلاقات المتشابكة فهم مكوّنات دلالة المصطلح، ومن ثمّة إعادة توليده عن طريق الترجمة. ولكن كيف نفهم هذه المكوّنات الدلالية؟. يمرّ فهم هذه المكوّنات الدلالية بمراحل تحليلية تتكامل لتبني دلالة المصطلح المفهومية.

1.31.2.1 تحليل الوحدات الدلالية الصغرى (Analyse sémique)[1]

يتكوّن كلّ مفهوم أو مصطلح من مكوّنات دلالية أو مفاهيمية صغرى، ولكي يدرك المحتوى لكلّ منهما لابدّ من إدراك هذه الوحدات ومعرفتها مجزّأة إلى معانم ثمّ مركّبة ومكوّنة للمفهوم أو المصطلح، وقد مكّن هذا المنهج التحليلي علماء الدلالة من ضبط المكوّنات الدقيقة للمصطلحات والكلمات باعتماد قواعد تقابلية تحلل كمية المعاني الخاصة بكلّ مصطلح باستعمال رموز تقابلية (+) و(−) تستخدم للتمييز بين الدلالات المشتركة والمتشابهة، وهي

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- GREIMAS, A.J., 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.
- POTTIER, Bernard, 1992, *Théorie et analyse en linguistique*, Paris, Hachette.

طريقة يمكن أن تستفيد منها الترجمة حتّى تتمكّن من ضبط المفهوم الدلالي الدقيق للمصطلح قبل ترجمته وبعدها، فبتحليل الوحدات الدلالية الصغرى يستطيع المترجم أن يتحكّم في المفهوم الشامل للمصطلح ومن ثمّة ترجمته بمفهوم مقابل ومطابق له.

1.31.2.2 التحليل التقابلي (Analyse contrastive)[1]

اعتمد التحليل التقابلي في دراسة لسانين دراسة لسانية تقوم على المطابقة والاختلاف بين المقولات المعجمية والصرفية والتركيبية والدلالية، فيقوم الباحث بضرب من الموازنة بين جملة من القواعد اللّسانية البانية للسانين ومقارنتها على أسس التعادل والتشابه أو الاختلاف وعدم المطابقة. وقد أثّر هذا المنهج في النظريات الترجمية باعتبارها تقوم على فحص لسانين فحصا لسانيا يخضع هذه المقولات للنقل المتطابق قصد الحفاظ على المعنى. وتساعد هذه الطريقة في التحليل المترجمين على المقارنة والتقابل بين مكوّنات كلّ لسان، ثمّ إخضاعها للترجمة، مثلا كأن نترجم اسما باسم أو مصدرا بمصدر أو غير ذلك. ولقد تعرّض هذا المنهج التحليلي إلى النقد باعتباره يحتوي على عدّة نواقص أبرزها الخصوصية اللغوية والأسلوبية لكلّ لسان. ولكن استطاع هذا المنهج أن يذلل بعض الصعوبات النصية في عملية الترجمة القابلة للتقابل والتساوي الدلالي. ولم تعتمد المعاجم اللّسانية العربية هذا المنهج مما أوقعها في عديد الأخطاء من الناحية الكمية، إذ نجد أحيانا كثيرة ترجمة مصطلح واحد بجملة أو عكس ذلك.

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- VINAY, J. P., DARBELNET, J., 1977, *Stylistique comparée du français et de l'anglais*, Paris, Didier.
- HERSLUND, Michael. 2003, *Aspects linguistiques de la traduction*, Presses Universitaires de Bordeaux.

البدراوي زهران، 2008، في علم اللغة التقابلي: دراسات نظرية، القاهرة، دار الآفاق العربية.

1.31.2.3 التحليل السياقي (Analyse contextuelle)[1]

يعتبر كثير من اللسانيين أنّ ضبط المعنى لا يكون إلاّ من خلال السياق أو السياقات الخاصة له. ولذلك فضبط معنى أيّ مصطلح يكمن في تحليل العلاقات التي تربطه بالمصطلحات الأخرى في سياقات استعماله. ويمكّن تحديد السياقات وتحليلها المترجم من إدراك المفهوم وضبط العلاقات السياقية[2] المحدّدة له. ويكتسي السياق أهمية في دراسة العلاقات المكوّنة للحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح، لا باعتباره وحدة معجمية معزولة، وإنّما باعتباره كتلة دلالية تتصل في تكوينها بكتل دلالية أخرى مجاورة ولا تنقطع دلالتها عن السياق الدلالي العام الذي يبني المجال المفهومي لكلّ مصطلح. ولذلك ترتبط مسألة التعريف المصطلحي بتحديد السياقات ومجال الاستعمال، وهو ما افتقرت إليه المعاجم المدروسة، ممّا جعلها تهتم بترجمة مصطلحات معزولة عن سياقاتها المعرفية والدلالية، فأثّر ذلك على قضية التعريف فيها، وأدّى إلى الترجمة الخاطئة.

1.31.2.4 التحليل التأويلي (Analyse interprétative)[3]

يرتبط التأويل بالفهم وهما عمليتان متلازمتان في التواصل اللّساني تسبقان عملية الترجمة، بل هما من شروطها الضرورية التي تتحكم في صحّتها وجودتها، لكن تطبيق

1 انظر حول هذه المسألة:
- VAN DIJK, Teun A, 1977, *Text and context: Exploration in the semantics and pragmatics of discourse*, London and New-York, Longman.
- BESSÉ Bruno de, 1991, «Le contexte terminologique», *Meta*, vol. 36, n° 1, mars, pp. 111-120.

2 أنظر حول مسألة تكوين المتصورات والمفاهيم وضبط علاقاتها السياقية:
- CABRÉ, Maria, Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Traduit du catalan et adapté par MONIQUE C.CRMIER et JOHN HUMBLEY.Ottawa/Paris, Presses de l'Université d'Ottawa/Armand Colin.

3 انظر حول هذه المسألة:
- SELESKOVITCH, Danica et LEDERER Marianne, 2001, *Interpréter pour traduire*, Paris, Klincksieck/Didier Erudition.
- LAPLACE Colette, 1994, *Théorie du langage et théorie de la traduction: les concepts-clefs de trois auteurs: Kade (Leipzig), Coseriu (Tübingen), Seleskovitch (Paris)*, Paris, Didier Erudition.

هذا المنهج التحليلي في الترجمة لا يصلح، حسب رأينا، تطبيقه في توليد المصطلح وتأسيس مفهومه لسببين رئيسين: يكمن الأوّل في أنّ عملية التوليد نفسها تتكوّن من فهم المكوّنات المفاهيمية للمصطلح وليس من تأويلها ويكمن الثاني في أنّ المصطلح لا يقبل التأويل بل يتأسس على الفهم فقط، لأنّ التأويل قد يخضعه للمتغيّرات الدلالية التي تجعله مضطرب الدلالة، ومن ثمّة يترجم المفهوم بمصطلحات متعددة يصعب توحيدها وتقييسها، وهو ما وقعت فيه المعاجم اللّسانية العربية، (انظر الجداول السابقة حيث كثرت المترادفات وتنوّعت التفسيرات)، فجاءت ترجمة المصطلحات فيها مبنية على التأويل الخاطئ في أغلبها لا على الفهم الدقيق للمكوّنات والعلاقات والسياقات.

1.31.3 الترجمة وصناعة المصطلح

وضع المعجميون العرب قديما وحديثا مناهج في وضع المداخل المعجمية وترتيبها نذكر منها ما أورده (حلام الجيلالي، 1999)

1- "إدراج المعنى الحقيقي قبل المعنى المجازي.
2- إدراج الدلالة اللغوية، أو المركزية قبل الدلالة السياقية والاصطلاحية.
3- إدراج المعنى الأكثر شيوعا وشهرة، قبل المعنى الأقلّ شيوعا، أو تداولا بحيث يصبح معيار الاستعمال هو المقياس لترتيب الدلالات.
4- إدراج المعنى الأقدم قبل المعنى الحديث أو المعاصر.
5- اعتماد المعنى المجرّد قبل المعنى الحسي أو العام قبل الخاص أو العكس."

إذا كانت هذه الشروط صالحة لبناء المعجم العام، فإنّ وجودها في معجم مختصّ كالمعجم اللّساني لا يصلح، بل يؤدّي حتما إلى نتائج لا تبني المصطلح ولا تؤسس المفهوم، وهو ما لم يدركه واضعو المعاجم المختصّة في العالم العربي إلى الآن، فهم لم يستطيعوا أن يتخلّصوا من الخلط بين الصناعة المعجمية العامة والصناعة المعجمية الخاصّة، والحال أنهما صناعتان مختلفتان في التصوّرات والمناهج، فالشروط التي يتطلّبها وضع المصطلح الخاصّ ليست هي نفسها التي يتطلّبها المعجم العام، وهذا منزلق خطير وقع فيه أصحاب المعاجم اللّسانية التي عالجناها في هذا البحث.

فالمصطلح باعتباره لا يعبّر إلاّ عن دلالة خاصّة به لا يمكنه أن يخضع لمبدإ الاستعمال مثلا أو القدم والحداثة وغيرهما من الشروط الأخرى المذكورة سابقا أو

في الكتب التي درست المعاجم والمعجمية بصفة عامّة. ولهذه الأسباب وغيرها لم تمكّن هذه المعاجم من وضع مصطلحات لسانية تعبّر عن المفاهيم اللّسانية وتضاف إليها صعوبة الترجمة المصطلحية. ومن أبرز هذه المشكلات مشكل المطابقة المفهومية ومشكل التعريف الدلالي ومشكل التقييس المصطلحي.

1.31.4 مشكل المطابقة المفهومية

تجري المطابقة المفهومية في مستويين اثنين: مستوى عمودي ومستوى أفقي. يعنى المستوى الأوّل بدراسة مسألة المطابقة الداخلية بين مفهوم المصطلح، كما تولّد في حقله العلمي وصناعته صناعة معجمية حتّى يتشكل مصطلحا مستقرّا يجري استعماله في العلم ويؤدّي وظيفته التواصلية فيه. ويعنى المستوى الثاني بدراسة مسألة المطابقة الخارجية وهنا نعني مسألة المطابقة في الترجمة[1] أي في مدى نقل المفهوم من لسان أصلي إلى لسان هدف، وفي نظرنا لا يكون المستوى الثاني ناجحا إلاّ إذا نجح المستوى الأوّل في المطابقة. يبدو أنّ هذه المعادلة لم تتحقق في المعاجم اللّسانية التي تناولناها بالدرس، وهو ما جعلها لا تستجيب إلى شروط الترجمة المصطلحية وبقيت عند حدود الترجمة اللفظية العامّة المملوءة بالأخطاء في أحيان كثيرة.

1.31.5 مشكل التعريف الدلالي

استطاع بعض الدارسين أن يتخطّى وضع المسارد المصطلحية إلى اعتماد التعريف الدلالي[2] للمصطلح، ولكن أي تعريف دلالي وضعوا؟ أثارت دراسات عديدة مسألة التعريف في المعاجم[3] قصد توضيح المصطلحات وتفسيرها

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- BESSÉ Bruno de, 1992, *Terminologie et traduction*, n° 2/3 Luxembourg, Commission des Communautés européennes.

2 انظر على سبيل المثال معجم مبارك مبارك ومعجم خليل أحمد خليل.

3 انظر الحمزاوي محمد، رشاد، 1986، في كتابه من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، حيث تعرض إلى التعريف الاسمي والتعريف المنطقي وكذلك أنظر كتابه: وكذلك بن مراد إبراهيم، 1993، الذي أضاف إلى التعريفين السابقين التعريف الموسوعي ملاحظا أن هذه التعريفات تتميز بالإيهام والسطحية والإبهام.

انظر كذلك الشروط التي وضعها القاسمي، 2008، علي في كتابه:علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، حول التعريف المصطلحي وعيوبه ص 756- 758.

وإدراكها، لكنّها لم تتجاوز اللغة الواصفة وتحديد السمات المعرّفة وتفصيلها وتحديد المعاني المفسرة لها. فالتعريف الدلالي الذي اعتمده واضعو المعاجم المذكورة لم يف بهذه الشروط الدقيقة، فهم وقفوا عند التعريفات اللغوية البسيطة التي اعتمدوا فيها على المعاني الواردة في المعاجم العامّة، كما أنّهم في أحيان كثيرة لم يحسنوا اختيار التفاسير المناسبة نظرا لعدم اعتمادهم التحليل السياقي للمصطلح المترجم،[1] وكان هذا الأمر سببا كافيا للوقوع في الخطأ وتفسير المصطلح بلغة واصفة خاطئة، إذ لم يتمكّن المترجمون من إدراك كنهها الصحيح وجوهرها المناسب لأنهم لم يعتمدوا، في ترجماتهم، النظريات التحليلية اللّسانية المناسبة لدراسة توليد المصطلح. فالتعريف المصطلحي "صيغة تصف مفهوما بواسطة مفاهيم أخرى معلومة، وتميّزه عن المفاهيم داخل المجال المفهومي، كما تحدّد موضعه فيها" (فيلبر، 1990، ص 136). وهذا ما تفتقد المعاجم اللّسانية العربية في توليد مصطلحاتها وضعها وضعا سليم الدلالة ومناسب المفهوم وصحيح الصياغة المعجمية.

1.31.6 مشكل التقييس المصطلحي

لا يتمكن المصطلح من الاستقرار الدلالي في مجاله العلمي إلاّ إذا خضع للشروط والمواصفات العلمية التي تمنحه الهوية المصطلحية الصحيحة، ولذلك وجب إخضاعه للتقييس والتنميط المتمثل في وضع القوانين الواجب اتباعها[2] و"يعني التوحيد المعياري للمصطلحات، بصورة عامّة، تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلّص من الترادف والاشتراك اللفظي وكلّ ما يؤدّي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية أو التقنية" (القاسمي، 2008، ص 310-311) ووضع القاسمي شروطا لتثبيت مسألة التوحيد

---

1 انظر على سبيل المثال، ترجمة خليل أحمد خليل لمصطلح *(Transcription)* فهو لم يخضع هذا المصطلح لسياقه الدلالي فجاءت ترجمته خاطئة ولغتها الواصفة أيضا خاطئة. وهذا الأمر ينسحب على مصطلحات كثيرة في معجمه وفي المعاجم الأخرى.

2 يفرق بعض الباحثين بين ثلاثة أنواع من العمليات هي التقييس أو المعيرة *(Standardisation)* والتنميط *(Normalisation)* والتوحيد *(Unification)* انظر في هذا الشأن القاسمي علي في كتابه علم المصطلح، ص 305

المعياري[1] في صياغة المصطلح صياغة لسانية دقيقة، كما وضع الحمزاوي المبادئ الأساسية لتنميط المصطلح وتوحيده، وهي الاطّراد ويسر التداول والملاءمة والحوافز[2] ولكن يبدو أنّ هذه المبادئ لا تستجيب لتوحيد المصطلح اللّساني وتقييسه لأنّ مسألة الاطّراد لا يمكن تعميمها وليست في نظرنا شرطا أساسيا لقيام المصطلح، وكذلك يسر التداول لا علاقة له بوضع المصطلح العلمي المتخصّص، فهو يستدعي المعرفة العلمية أوّلا وليس الجانب التعليمي البيداغوجي، كما أنّ مبدأ الملاءمة لا يضبط بمدى استعمال المصطلح وملاءمته للمصطلح الأجنبي، وإنّما لا بدّ أن يخضع المصطلح للمطابقة المفهومية، وكذلك مبدأ الحوافز لا علاقة له بتوليد المصطلح من الناحية العلمية، وإنّما هو من المحسّنات التي يستحسن أن يعتمدها واضع المصطلح وليست شرطا أساسيا في توليده. ولهذا الأسباب لم تتمكن المعاجم اللّسانية من توحيد مصطلحاتها لأنّها لم تخضعها للمنهجيّة العامّة للتقييس التي وضعتها المنظمة العالمية (الإيزو) التي حدّدت فيها مواصفات المقاييس المصطلحية[3]، وهذا ما جعل المعاجم اللّسانية العربية الصادرة أصلا قبل ظهور هذه المواصفات عرضة للخطأ والاضطراب الدلالي وتعدّد المداخل المعجمية للمصطلح الواحد.

---

1 تتمثل هذه الشروط في:

1. تثبيت موقع كلّ في منظومة المفاهيم الخاصّة بذاك الحقل العلمي، طبقا للعلاقات المنطقية والوجودية بين تلك المفاهيم.
2. تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.
3. تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتمّ اختياره بدقّة بين الترادفات الموجودة.
4. وضع مصطلح جديد للمفهوم، عندما يتعذّر العثور على المصطلح الناسب من بين المترادفات الموجودة.(القاسمي، 2008، ص 311).

2 انظر الحمزاوي محمد رشاد، 1985، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التنميط"، مجلّة اللّسان العربي، عدد 24، ص 41-51.

3 صدرت أغلب توصيات منظمة الإيزو الخاصّة بتقييس المصطلح بعد سنة 1996، انظر على سبيل المثال التوصية رقم 15188 الصادرة سنة 2001 المتعلقة بمبادئ التقييس المصطلحي. و لم تصدر بعض المواصفات باللغة العربية عن هذه المنظّمة إلاّ سنة 2005.

1.31.7 الخاتمة

بعد دراسة القضايا المعرفية المتعلقة بتوليد المصطلح وأسباب اختلاف ترجماته واستعمالاتها، بدت جملة من الملاحظات واضحة تتمثل في أنّ هذه المعاجم تفتقر إلى أبرز ما يخصّص تسميتها، وهي صفة المعجم وتفتقر أيضا إلى المنهج النظري الدقيق والواضح، ويشوبها كثير من الاضطراب الدلالي والغموض الدلالي، كما أنّ مسألة التناسب المصطلحي والمطابقة المفهومية لا تستجيب إلى أبرز القواعد اللّسانية المعتمدة في الترجمة، فتتداخل فيه المقولات الدلالية كالخلط بين الاسم والمصدر والظرف واسم الفاعل واسم المفعول، فأدّى ذلك إلى عدم توحيد المصطلحات المترجمة داخل المعجم الواحد، وجعل المداخل المصطلحية العربية تتعدّد ترجماتها، فنتج عن ذاك غياب التعريف الدلالي والتقييس المصطلحي وتأسيس المفهوم، فكانت الترجمة اللفظية السمة البارزة عوض الترجمة المصطلحية.

ولهذا، فالاضطراب الدلالي لترجمة المصطلح اللّساني وعدم قدرته على الاستجابة لضبط المفهوم الأصلي يمثلان عائقا رئيسا أمام عملية الترجمة وتطوير الدرس اللّساني العربي، كما أنّ غياب المدونة المصطلحية التي تخضع في تكوّن مصطلحاتها لما وضّحناه سابقا من مناهج في التحليل وطرق توليد المصطلح التي تعالجه في جميع سياقاته التاريخية والآنية ومواضيعه العلمية المتخصصة، لا يسمح لنا بدراسة المصطلح دراسة علمية دقيقة انطلاقا من الشبكات المفهومية والعلائقية. ولهذا فإنّ ضبط المدونات المصطلحية اللّسانية وضرورة معالجتها ومراجعتها وضبط المترجمين واختصاصاتهم وتحصيلهم العلمي بات أمرا ضروريا مستعجلا للنهوض بالمصطلحية العربية والمصطلح اللّساني على وجه الخصوص حتّى تنهض العلوم العربية ويتأسّس المفهوم فيها.

الباب الثالث

المصطلح اللّساني

بين الهوية والمرجع

الفصل الأوّل

المصطلح والهوية

1.32 المقدمة

لقد تناولت الدراسات تاريخ الإنسان والبحث في هويته من جوانب عدة انطلاقا من آثاره المكتوبة ممثلة في الوثائق أو النقوش أو الحفريات أو ما خلّفه من صناعة شاهدة على عصر من عصوره، ولكن وإن حظيت هذه المجالات بالدرس فإنّ جوانب أخرى من تاريخه وهويته لا تزال إلى اليوم منقوصة البحث، نعني بذلك الجانب اللّساني التاريخي، إذ الإنسان من المنطقي أن يكون قد تكلّم قبل أن يفعل، ولهذا فإنّ دراسة المصطلح اللّساني من زاوية البحث التاريخي تكشف لنا عن زوايا من تاريخ الإنسان ظلّت غامضة حتّى اليوم، ولم تحظ بما حظيت به الجوانب الأخرى من البحث، ولذلك فإنّ النظر في المصطلح اللّساني بما هو نتاج طبيعي لمرحلة من مراحل تاريخه، بات أمرا ضروريا يستدعي منّا في هذا البحث الوقوف عند جملة من المصطلحات، نتولّى فحصها لنبيّن خصوصياتها التاريخيّة المتصلة بتاريخ الإنسان وهويته، وهو ما يؤدّي بنا إلى البحث في العلاقة القائمة بين هوية المصطلح وهوية مستعمله. وسنعالج هذه المسألة من خلال شبكة من المصطلحات تتعلّق بمشاغل الإنسان اليومية مثل السكن والمطر والطعام والنقل.

1.33 المصطلح والهوية الثقافيّة

ترتبط دراسة المصطلح بالبيئة التي نشأ فيها ارتباطا وثيقا، فلا شكّ أنّ للجغرافيا دورا أساسيا في تشكيل معالمه الدلاليّة والثقافيّة، فالمصطلح كيان لساني يشحن بمعان تتقيد بالأطر الثقافيّة للمجموعة اللّسانية التي تستعمله، ولذلك، فهو علامة دالة على تاريخها، يحمل في طيّاته تجربتها الثقافيّة وإنجازها الحضاري. فارتباط

المصطلح اللّساني بالبعد الثقافي له من المبرّرات ما يجعله يعبّر عن خصوصيّة ثقافيّة تميّز مجموعة لسانيّة عن غيرها. ويمثل جريان المصطلح في الواقع الاجتماعي على ألسنة مستعمليه مسلكا لكشف الهويّة الثقافيّة والحضاريّة[1] سواء كان ذلك في الراهن اليومي أو في المجرى التاريخي، وهو ما سنكشف عنه من خلال هذه الشّبكة من الكلمات.

المصطلح	وجوه استعماله
السكن	كيم[2]، معمّرة[3]، عشّة[4]، مخزن[5]، دار[6]، حوش، فيلا...
المطر	المطر، النو، سحاب، النـــزو[7]، غياق[8]...
الخبز	كسرى[9]، ملّة[10]، قرصة[11]، خبز محلفي[12]، (خبز بوحشلوف) خبز القمح، خبز الشعير، خبز الطابونة، خبز الطاجين، خبز الغنّاي، خبز رقاق...
النقل	Tramway Métro

1 انظر حول هذه المسألة: جوزيف (ج.)، 2007، اللغة والهوية: قومية- إثنية- دينية، ترجمة عبد النور خراقي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 342.

2 كيم: مسكن صغير الحجم يبنى من القش

3 معمرة: مسكن أكبر حجما من الكيم ويبنى كذلك من القش

4 عشّة: مسكن يصنع من الصوف

5 مخزن: مسكن يبنى من الحجر وهو أصغر حجما من الدار

6 الدار: بيت يبنى من الحجر

7 النـــزو: مطر خفيف يطول زمن نـــزوله

8 غياق: مطر ينـــزل مدّة قصيرة

9 كسرى: اسم جنس يدل على الخبز عامّة

10 ملّة: خبز صغير الحجم

11 قرصة: خبز صغير الحجم

12 خبز محلفي أو خبز بوحشلوف: اسمان لخبز يصنع دون غربلة الدقيق واستخراج النخالة منه.

تتعبر هذه المجموعة من جنس الكلمات وليس المصطلحات لأنها لا تعبر عن متصورات فكرية ذات خصوصية مفهومية. وقد جمعناها من الوسط التونسي من اللسان الدارج.

إنّ التكوين اللّساني لهذه المصطلحات يكشف لنا عن البعد الثقافي الذي مرّت به كلّ مرحلة من مراحل تاريخه، إذا اعتبرنا أنّ الثقافة متمثلة في كلّ ما يضيفه الإنسان إلى الطبيعة الطبيعيّة. فهذه المنجزات التي صنعها في أشكال مختلفة تعبّر عن مراحل مختلفة من تاريخه، وهذه التسميات المتعدّدة تكشف لنا عن اهتمامه بمحيطه الجغرافي وتفاعله الثقافي معه. فهذه المصطلحات لها شحنات دلالية تعبر عن مفهوم الزمن والتطوّر من مرحلة تاريخيّة إلى أخرى، فإذا تتبعنا الأشكال الهندسيّة للسّكن، فإننا نجدها تمثل مراحل مختلفة من تاريخ الإنسان في هذه الجهة أو تلك، فكلّ شكل يمثل مرحلة معينة من التاريخ، وهي مراحل ذات بعد تطوّري استرسالي في خط الزمن، فكلّما اتسعت الدائرة الفكرية والثقافية للإنسان تغيّر الشكل الهندسي في عملية البناء، وبرز البعد الحضاري نتيجة لما أبدعه من أشكال جديدة، فالتغيير في الشكل يعبّر عن حقبة من الزمن ويكشف في الآن نفسه عن مدى نهضة الإنسان الفكريّة والثقافيّة والحضاريّة.

إنّ فحصنا لهذه الكلمات يفضي بنا إلى ملاحظتين أساسيتين: هما البعد التاريخي الذي مرّ به تطوّر المصطلح اللّساني والبعد اللّساني الذي ميّز انتشاره في الفضاء الاجتماعي واستقراره في الذاكرة. إنّ الخطّ الزمني لهذه المصطلحات يتأرجح بين الوضوح والغموض حسب الحقل الدلالي الذي تندرج فيه، فإذا نظرنا مثلا إلى حقل السكن، فإننا نجد عمليّة الاسترسال في الخط الزمني واضحة، إذ يعبّر كلّ مصطلح من هذه المصطلحات عن مرحلة من مراحل تاريخه الفكري والثقافي والحضاري، وهو استرسال منطقي فرضته ضرورة الحياة ورغبة الإنسان في تغيير نمط عيشه. فعبّر بواسطة هذه الكلمات عن مرحلة من مراحل هذا النمط[1]، ولذلك كان وضعه لهذه المصطلحات مناسبا لمدى تطوّره الفكري والتاريخي، فجاءت أشكال البناء الهندسيّة مرتبطة بمدى مناسبتها لطبيعة المرحلة التاريخية. وكان تغيير حجم الشكل الهندسي من مساحة صغيرة إلى أخرى أكبر منها وليد تغيّر هذه المرحلة ووعي الإنسان بالزمن، فجاء الاسترسال الدّاخلي لتغيير الأشكال الهندسية

1 انظر حول هذه المسألة:
- FOUCAULT, M. 1966, *Les mots et les choses*. Paris: Éditions Gallimard.

وتوزيعها عبر الخط الزمني نتيجة لتوسيعها الدلالي وتعبيرا عن التجربة الاجتماعيّة وترسيخا لوعيه الثقافي.

ويتميّز انتشار المصطلح اللّساني في الحقول المعجمية والدلاليّة الأخرى مثل المطر أو الطعام (الخبز) بعدم وضوح الخط الزمني والاسترسال المنطقي، إذ هناك من المصطلحات ما تعبّر عن تعامل الإنسان مع الطبيعة مثل المصطلحات الدالة على حقل المطر، ومن المصطلحات ما تعبّر عن إضافته إليها مثل تلك التي تدلّ على الصناعة ويظهر ذلك في حقلي الطعام والنقل. وتعبّر هذه المصطلحات عن تجربة الإنسان الثقافيّة[1] فوضع الأسماء واستقرارها في الذاكرة وتنوّعها في الفضاء الاجتماعي دليل على عمق التجربة الاجتماعية، ولذلك يمكن أن ندرك الخطّ الزمني والاسترسال المنطقي لتكوينها اللّساني انطلاقا من العلاقات الداخليّة الرّابطة بينها. فتعدّد الأسماء المندرجة في حقل المطر يدلّ على تنوّع الظاهرة، وهو ما يفرض حتما تعدّدا في الدلالة، إذ كلّ مصطلح من المصطلحات التي ضبطناها في الجدول- وإن كان يشترك مع غيره في الانتماء إلى حقل دلالي واحد- يتميّز عنه بخصوصيّة دلالية تجعله منفرد الدلالة. وتعود هذه الخصوصيّة في نظرنا إلى طبيعة التجربة الاجتماعيّة، وهو ما يجعل الاستعمال يختلف من مجموعة لسانيّة إلى أخرى.

1.34 المصطلح والهويّة التاريخيّة

يمكن أن ندرس الهويّة التاريخية للإنسان انطلاقا من المصطلح اللّساني إذا وجدنا أثرا لهذا المصطلح في الواقع التاريخي أو في الواقع الآني. ونعالج في الواقع التاريخي كيفية تراكم المحتوى الدلالي للمصطلح في الزمن الحقيقي والزمن النفسي، ونرصد في الواقع الآني العلاقة بين المصطلح والهوية الاجتماعيّة.

يتطابق المصطلح مع الأحداث في الواقع التاريخي ويقدّم المتكلّم هذه الأحداث وفق خطّة زمنيّة حقيقيّة يكون فيها المرجع الزّمني نقطة انطلاق لضبط الدلالة وتوزيعها توزيعا صحيحا على الخطّ الزّمني الّذي بُني عليه نظام المصطلح،

1 انظر في هذا الشأن:

- TOMASELLO, M. 1999, *The Cultural Origins of Human Cognition*. Harvard: Harvard University Press.

فتصبح قيمة الملفوظ الحقيقيّة رهينة تحقّق ما يقدّمه المرجع الزّمني من وظائف تساعد على توفير شروط الصّدق في عمليّة التلفّظ، فيمثّل المرجع الزّمني إنجازا حقيقيّا على مستوى خطّ الزّمن، وتظهر شروط الصّدق في ذكر المتكلّم مراجع زمنيّة محدّدة بصورة دقيقة تكشف عن مدى زمني فعلي لخطّة إنجاز الأحداث، وتتمثّل هذه المراجع الزّمنيّة الحقيقيّة في ذكر التّواريخ المضبوطة كأن يقول المتكلّم:

- *إنّ مصطلح "مطر مثلا" ظهر سنة "5000" قبل الميلاد*

يبرهن المتكلّم من خلال استعماله هذا المرجع الزّمني الدّقيق على توفير شروط الصّدق الّتي تجعل السّامع مقتنعا بصحّة القول، فيكون هذا المرجع الزّمني علامة معيّنة في الخطّ الزّمني الحقيقي للمحادثة، فهو مصدر ينهل منه المتكلّم الدلالات الاصطلاحية. وقد تتفاوت هذه الدلالات من مرجع زمنيّ إلى آخر حسب طبيعة دقّته، فالتواريخ الزّمنيّة الدّقيقة مثلا لا تؤدّي نفس القيمة الحقيقيّة الّتي تؤدّيها بعض المراجع الزمنيّة العامّة مثل (السّنة الماضيّة، القرن العشرين، الأسبوع القادم...)، وهي مراجع يستعملها المتكلّم ليعبّر بها عن أحداث دارت وانتهت، أو هي بصدد الحدوث أو ستحدث مستقبلا دون أن يكون عارفا بمرجعها الزّمني الدّقيق، وهو ما يجعل المسافة الزّمنيّة على خطّ الزّمن تكتسي غموضا، ممّا يستدعي مجهودا كبيرا من الباحث قصد تحديدها أو ضبط ملامح الحقيقة فيها.

تمثّل المراجع الزّمنيّة العامّة مصدر غموض بالنسبة إلى الباحث في تاريخ المصطلح، فهي تسم فترة زمنيّة غير دقيقة في ذهن المتكلّم، ولذلك فإنّ شروط الصّدق تكون ضعيفة بالنسبة إلى هذه المراجع، ممّا يجعل المتكلّم يبحث عن عوامل أخرى لربط الأحداث وتقديمها في صورة متماسكة ومن أبرز هذه العوامل المتكلّم نفسه، فهو الّذي يمثّل المرجع الحقيقي في ضبط المصطلح باعتباره مسؤولا عن توزيع الأحداث وتحديد مراجعها الزّمنيّة. ويظهر هذا النوع من البحث مثلا في تكوين الحقل الدلالي للخبز إذ لا يمكننا أن نحدّد تحديدا دقيقا ظهور نوع من الخبز قبل غيره رغم أنّ العلاقة المنطقية الواصلة بين هذه الكلمات تؤكّد أنّ الاسم الدّال على الجنس(الخبز/الكسرى) ظهر قبل غيره من الأسماء. ولذلك فإنّ هذه المراجع

الزّمنيّة العامّة الّتي تقدّم صورة تقريبيّة عن زمن ظهور المصطلح في نقطة زمنيّة ما تتّسم بالغموض ولكنّها لا تحدّ من صدق الملفوظ أو تجعله خاطئا تماما (مواشلار، 1996، ص 151) ما دامت العلاقات الرابطة بين الكلمات متناسقة ومترسلة بصورة منطقيّة.

1.35 المرجع الزّمني والمقاربة البرغماتيّة

عندما يحلّل المصطلح يلجأ المحلّل عادة إلى ربط الأحداث بمراجعها الزّمنيّة، وقد تكون هذه المراجع موسومة وظاهرة في نسيج المصطلح اللّسانيّ، وقد تكون غائبة مخفيّة بين القضايا الّتي يكوّنها. ولكي تدرك هذه المراجع الزّمنيّة المخفيّة أكّد "ولسن" و"سباربر" "الاعتماد على المكوّنات السّياقيّة" (1993، ص 12). فعند غياب المراجع الزّمنيّة يلجأ الباحث إلى الوصل بين قضايا المصطلح بواسطة التّرتيب القائم على السّبب والنّتيجة، ويستدلّ المتكلّم على هذا التّرتيب الزّمني بإدراكه التّسلسل المنطقي الّذي يبني نظام المصطلح الزّمني. ويعتمد المتكلّم كذلك على زمن التلفّظ باعتباره زمن المراقبة والتثبّت من صحّة الأزمنة الماضيّة أو المستقبليّة (مواشلار، 1993، ص 39)، فيمثل زمن التلفّظ المرجع السّياقي الّذي يخوّل للمتكلّم أن يبني نظام المصطلح انطلاقا من المعطيات الّتي يوفّرها سياق التلفّظ بما يحتويه من عناصر برغماتيّة تساعد على بناء أحداث المصطلح بناء محكوما بترتيب زمني منطقي. وقد اعتبر "قرايس" مبدأ التّرتيب من بين المبادئ المهمّة الّتي تستحكم في بناء المصطلح وانتظام أحداثه إذ تستمدّ دلالة المصطلحات قيمتها من وضعية ترتيبها داخل الحقل الدلالي.

ينشأ المصطلح في ظروف معيّنة تحيط به وتوجّهه، فيتأسّس على متغيّرات لسانيّة وأخرى اجتماعيّة تشكّل دلالته لحظة التلفّظ[1]، وتمثل هذه المتغيّرات قيودا فاعلة في بنية المصطلح وأهدافه وصياغة معانيه. ويرى "أوستين" "أنّ ظروف النّطق بالعبارة هي أهمّ معين لنا على معرفة الغرض منها" (1991، ص 93).

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- GAUDIN, F. 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.

وتتقيّد البنية اللّسانية بالبنية الاجتماعيّة بصفة عامّة، فتكون القيود حاضرة في عمليّة التلفّظ يستمدّها المتكلّم من محيطه الاجتماعيّ وتكوينه الذاتي[1]، فيأتي المصطلح خاضعا في مجمله لضرب من القيود الاجتماعيّة الّتي تُفرض على المتكلّم في عمليّة التلفّظ، إذ وهو يتكلّم ينجز كلاما فيه من الملامح الكثيرة الّتي يشترك فيها مع أفراد المجموعة اللّسانية الّتي ينتمي إليها"، فيؤثّر شكل العلاقة الاجتماعيّة الخاصّة في اختياره ما يقال في اللّحظة الّتي قيل فيها وفي الطريقة الّتي بها يقال ويحدّد اختيارات المتكلّمين على مستوى التّركيب كما هو في المعجم" (بارنستين، 1975، ص 192). وتؤثّر الظّروف الخارجيّة الّتي تحيط بعمليّة تكوين المصطلح تأثيرا كبيرا في مستوى التلفّظ وضبط دلالته، وهي ذات أصول نفسيّة ومعرفيّة واجتماعيّة.

تتميّز هوية المصطلح بضربين من القيود: قيود داخليّة تشكّل بنية نظام القول وقيود خارجيّة تؤثّر في عمليّة التلفّظ بصفة عامّة وتمثّل القيود الّتي تتّصل بعمليّة الإنجاز الكلامي قواعد مباشرة تتحكّم في عمليّة التلفّظ، وهي قيود تتمتّع بقوّة فاعلة أكثر من القيود الخارجيّة، وتتمثّل القيود الداخليّة في جميع البنى المعجميّة والشحنات الدلالية الّتي يمكن أن يرد عليها المصطلح، فهي بنى يكتسبها المتكلّم من النّظام اللّساني العامّ الّذي تنتمي إليه المجموعة اللّسانية المستعملة لهذا المصطلح. وتتقاطع البنى الكلاميّة الّتي ينتجها المتكلّم، في كثير من ملامحها النّحويّة، مع البنية الاجتماعيّة والمعرفيّة والثقافيّة الّتي تتميّز بها الفئة الاجتماعيّة الّتي نشأ فيها.

فالخطاب الشفوي بشتّى أنواعه يحمل في طيّاته الأبعاد الاجتماعيّة للاتصال بما هو جزء من خطاب أوسع يتمثّل في خطاب المجتمع وما تحمله الذاكرة الجماعية من أسس وقواعد تظهر خصوصيتها عند الكلام[2]. ولا تمثّل المعلومات المخزّنة في الذّاكرة الفرديّة إلاّ جزءا من المعلومات المخزّنة في الذّاكرة الاجتماعيّة، فهي حاضرة في ذهن المتكلّم ويمكن استخدامها عندما يوجد حافز يساعد على

1 انظر في هذا الشأن:
- GOFFMAN, E. 1987, *Façons de parler*. Traduit de l'anglais par A. Kihm. Paris: Éditions de Minuit.

2 انظر في هذا الشأن: ناصف (م.)، 1995، اللغة والتفسير والتواصل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 193.

استخراجها من الذاكرة، فتصير حيويّة عبر عمليّة التلفّظ، فهي تستعمل حسب الوظائف المقصودة من الكلام، إذ "يرتبط وجود وظيفة اللّغة والتغييرات الّتي تطرأ عليها ارتباطا وثيقا بالبنى الاجتماعيّة من جهة وبديناميكيّة العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسّسات والمجتمع من جهة أخرى" (لوكمان 1987، ص 11 - 12). تؤدّي العلاقات الاجتماعيّة دورا مهمّا في اختيار العبارة المناسبة، فالمتكلّم يستعمل اللّغة لا لنقل الرّسالة فقط بل لنقل وظائف اجتماعيّة أخرى تعدّ أبرزها طبيعة العلاقة بين المتكلم واستعمال المصطلح إذ هي عامل محدّد وفاعل في التّفاعل الكلامي. ويخضع الأسلوب اللّغوي لهذا التميّز، فينشأ المتكلّم بحسب مكانته وموضعه الاجتماعيّ على أسلوب كلامي يحمل كثيرا من النقاط المشتركة مع تلك الّتي تحملها الذاكرة الجماعية. ويسعى اللّسانيّون الاجتماعيّون إلى الوصل بين العوامل الاجتماعيّة المختلفة[1] وبين العلاقات الذّاتيّة الّتي تربط بين الأفراد المشاركين في عمليّة التّفاعل بالتركيز على بعض المؤشّرات اللّسانية وغير اللّسانية، المتمثّلة في بعض الرّموز اللّغويّة أو المفردات، فالفرد لا يمكن أن يتّصل مع المجموعة إلاّ إذا كان مندمجا معها وتربطه بها علاقة تضامن وانجذاب تؤمّن مجرى التّواصل لديه.

وينتج المتكلّم ملفوظه في علاقة بالمعايير والقيم الأخلاقيّة الّتي تضبط توجّهات المؤسّسة الاجتماعيّة، وهي قيود خارجيّة يلتزم بها المتكلّم فيبني ملفوظه وفقها "فحينما يتكلّم مع شخص آخر فهو يتكلّم مع نفسه في الوقت نفسه، فيخضع شكل المصطلح لظاهرة المراقبة الذاتيّة والتنظيم الذاتي للسّلوك الحواري الّذي ينتجه" (فارنان، 1997، ص 149) ويستمدّ المتكلّم هذه المراقبة الذاتيّة من إرثه الثقافي والاجتماعيّ، فهو يمثّل الإطار العامّ الّذي ينهل منه المصطلحات اللاّزمة، لحظة إنجاز الكلام، فتؤدّي قدرة المتكلّم الثقافيّة دورا مهمّا في تحديد التّعابير المتحكّمة في عمليّة التلفّظ واختيارها وكذلك في تشكيل معنى الملفوظ. وتخضع تجربة المتكلّم الذاتيّة لقيود الخطاب الإنجازيّة، فيكون الملفوظ متّفقا مع هذه القيود و"يكون فعل الخطاب ضربا من التّوافق بين المحتوى القضوي وفعل التلفّظ" (بارنكو، 1997، ص 17) ويستند المصطلح إلى مرجعين رئيسين في بناء عمليّة التلفّظ، هما المرجع

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- ACHARD, p. 1993, *La sociologie du langage*. Paris: PUF.

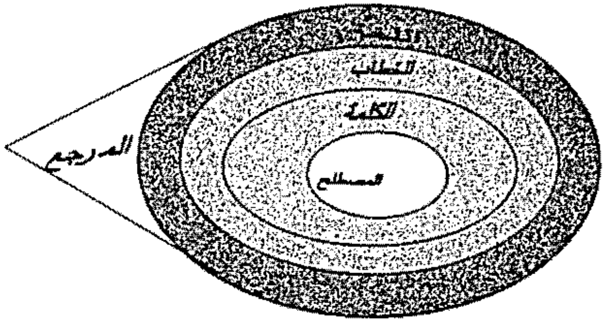
الاجتماعيّ والمرجع الذاتي. ويكمن المرجع الاجتماعيّ في كلّ الضّوابط والقيم الّتي اكتسبها المتكلّم من المنظومتين الاجتماعيّة والثقافيّة اللّتين نشأ فيهما، أمّا المرجع الذاتي فيتمثّل في كلّ المعارف الّتي اكتسبها من مجالات معرفيّة عديدة. ولذلك يتقيّد كلّ ملفوظ بهذين المرجعين فبهما يُنشئ بنيته النّحويّة ويضبط مجاله الدّلالي ويحدّد إطاره البرغماتي، ممّا يجعل عمليّة ضبط تكوين المصطلح ممكنة، فيتأسّس كلّ تكوين على مخزون من التجارب المسبقة الّتي تلقّاها المتكلّم.

وإن كان المرجع الاجتماعيّ بجميع أبعاده الثقافيّة والمرجع الذاتي بجملة أبعاده المعرفيّة والأيديولوجيّة قيدين من قيود تكوين هوية المصطلح، وبهما تتحدّد ملامحه العامّة، فإنّ القيد الرّئيسي الّذي يضبط المعنى في المصطلح، يتمثّل في السّياق الّذي يجري فيه "فيرتبط النشاط اللّغوي بالسّياق ارتباطا وثيقا، فهما يحدّدان ويقيّدان النشاط الكلامي الّذي يساهم في تأويل الوضعيّة ويحدّدان في الوقت نفسه السّياق أو الإطار الّذي تكون فيه بعض الأشياء ممكنة وتكون فيه أخرى غير ممكنة" (بانج، 1992، ص 12). فيسمح السّياق للمتكلّم أن ينتج مصطلحا معيّنا ليؤدّي معنى معيّنا في وضعيّة مخصوصة، وقد لا يسمح له بتلفّظ معيّن في الوضعيّة نفسها، ولذلك يؤدّي سياق تكوين المصطلح دورا رئيسيّا في إنتاجه وتأويله، فلا وجود لمعنى خارج دائرة السّياق الّتي أنتج فيها، إذ يبني كلّ مصطلح نظامه الاصطلاحي من خلالها. فالمصطلح نظام معرفي يتقيّد بالسّياق اللّساني الذي أنتج فيه وسلوك اجتماعي يتقيّد بالوضعية الّتي ينجز فيها.

1.36 المصطلح والهوية اللّسانية

كثيرا ما يخلط الدارسون بين المصطلح "terme" والكلمة "mot" ويعود هذا الخلط إلى الدراسات التقليدية التي تعتمد على التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للكلمة مهما كان صنفها أو الحقل المعجمي أو الدلالي الذي تنتمي إليه. فالكلمة شأن عام يستعملها المتكلم في خطابه قصد التخاطب والتواصل، وهي غير مقيّدة بحقل دلالي مخصوص، ولكنّها محكومة بسياق استعمالها وبمدى حاجة المتكلم إليها في عملية التلفظ. وأمّا المصطلح فهو شأن مخصوص يستعمله المتكلم وفق حقل دلالي معيّن ويتقيّد بالسياق العلمي الذي أنتج فيه ولـذلك، فالكلمة

تتكون من دالّ ومدلول ومرجع، أمّا المصطلح فيتكوّن من دال ومفهوم ومرجع مخصوص.



تستعمل الكلمة لتعيين أشياء محسوسة أو مجرّدة في اللغة، وهي عادة ما تكون ذات مرجع عام يستمده المتكلم من الرصيد اللغوي المشترك، ويستعمل المصطلح للدلالة على مفهوم اتفق عليه واضعوه ويجريه المتكلم في الخطاب في سياق مخصوص[1]. ويشحن المصطلح بدلالة خاصّة تساعد على تصنيفه في حقل معجمي خاصّ وتكسبه هوية علمية مميزة. وتتأسس هذه الهوية على مجموعة من العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات المكونة للمجال العلمي الذي نشأ فيه، إذ مثلا لو نظرنا إلى مجال وسائل النقل لتمكنا من ضبط شبكة العلاقات التي تكوّن المصطلحات الخاصّة بها، وهي تشترك في شحنة دلالية واحدة تفيد التنقّل والحركة من مكان إلى آخر، ولكنّها تتميز عن بعضها في مجال الحركة، وهو ما يجعل تكوينها وسياق استعمالها مختلفين، وهذا يفضي إلى وضع مصطلحات مختلفة رغم أنّ المرجع واحد، ولذلك، فهوية المصطلح لا تقتصر على ضبط المفهوم المتعلق به، وإنّما يضاف إلى ذلك المرجع الذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر تكوين الهوية اللّسانية.

---

1 انظر في هذا الشأن الدراسات التالية:

- RASTIER. F.1995, «Le terme: entre ontologie et linguistique», *La banque des mots*, numéro spécial 7-1995, pp. 34-65.
- GAUDIN, F. 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.
- GOUADEC, D. 1990, *Terminologie: constitution des données*. Paris: AFNOR.
- FODOR, J, A. 1998, *Concepts: where cognitive science went wrong*. Oxford: Clarendon Press.

1.37 المصطلح والهويّة الاجتماعيّة

لا شكّ في أنّ الوثائق المكتوبة والحفريات المنقوشة توفّر مصادر ناجعة يعتمد عليها المؤرخ في تدوين هوية مجتمع ما. ولكنّ المصطلح اللّساني لا يقلّ شأنا عن هذه الوثائق باعتباره إنتاجا من منتجات هذا المجتمع، فالحفر في دلالات المصطلحات يمكّننا من ضبط الهويّة الاجتماعيّة[1] التي نشأت فيها، ويكشف لنا عن مرحلة من مراحل تاريخ الأفكار والعلوم، فعلى سبيل المثال لو أخذنا مدونة الشعر الجاهلي وضبطنا مصطلحاتها حسب حقولها الدلاليّة لوجدنا أنّ كلّ حقل من هذه الحقول يمثل نمطا من أنماط العيش التي أنتجها العرب في تلك الفترة، فأسماء الحيوانات تعبّر عن نمط العيش الرعوي وأسماء السكن تعبّر عن الرحيل وعدم الاستقرار ممّا جعل هذه المرحلة من تاريخهم تغلب عليها البداوة، ولذلك فالمصطلح اللّساني مثل شاهدا على هذا العصر يستطيع القارئ اليوم استغلاله في تكوين الهوية التاريخية واللّسانية للمجتمع العربي في العصر الجاهلي.

إنّ المقاربة المنهجيّة في فحص المدونات اللّسانية دلاليّا وسياقيّا تساعدنا على ضبط تاريخ ظهور المصطلح ولو بصورة عامّة، ذلك أنّ تواتر مصطلح ما في سياقات تاريخيّة معيّنة لا يخلو من حمل دلالي مصاحب يدلّ على سياق استعماله تاريخيّا، إذ كلّ مصطلح يُنتج عند حاجة مستعمله في بيئة اجتماعيّة وفضاء جغرافي ومرحلة تاريخيّة تمثل دلائل على تكوّنه الدلالي ومساره التاريخي. فلا يوجد لسان معزول عن مجتمعه ولا ثمّة مصطلح مُنبتّ عن سياقه التاريخي، فاللّسان دليل على الهويّة الاجتماعيّة من جهة تكوّنه المعجمي وبناء تراكيبه النحوية وشحن قيمه الدلاليّة وفضاء استعماله وعلاقته بمستعمله.

1.37.1 المكوّن المعجمي والهويّة الاجتماعيّة

يستخدم المتكلّم ألفاظا يكتسبها من اتصاله بمحيطه الاجتماعي ويصنّفها إلى مدوّنات منسجمة دلاليّا حسب إرثه الاجتماعي الذي يساهم في تكوين رصيده

---

1 انظر حول هذه المسألة: كريب (إ.)، 1992، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 244.

اللّساني. فهو يستخدم هذه الألفاظ من جهة حاجته إليها[1]. فالمصطلح يستقرّ أوّلا في بيئته الاجتماعيّة ويتحصّن بمدونته اللّسانية التي نشأ فيها وتقبّلت اندماجه، فيستقرّ في الذاكرة الجماعيّة ويصبح من الخصائص المميّزة لها. ويمكن أن نستقرئ في الألفاظ المستعملة الهويّة الاجتماعيّة لمستعمليها[2]، فتسمية بعض الأشياء تسميات مختلفة حسب الجهات الجغرافية المختلفة لهو دليل قاطع على العلاقة الوطيدة بين المصطلح اللّساني والهويّة الاجتماعيّة التي تميّز من يستعمله[3]، فالمصطلحات التي ضبطناها سابقا في الجدول تدلّ على الهويّة الاجتماعيّة لمستعمليها وتصنيفها إلى حقول معجميّة دليل على استقرارها في الذاكرة الجماعيــة وتمكّنها في التجربة الاجتماعيّة.

1.37.2 المصطلح ومستعمله

تربط المصطلحات بمنتجها ومستعملها علاقات متنوّعة داخلية وخارجية. تبحث العلاقات الداخلية في كيفية تشكل المصطلح دلاليا من زاوية العلاقة بموضوع البحث المصطلحي واللّساني، وتبحث العلاقات الخارجية في علاقة المصطلح بمستعمله وسياقات استعماله. ويرتبط الاستعمال بالإنتاج من جهة البحث عن الهويّة الاجتماعيّة، ولذلك، فإنّ المصطلحات التي تنتجها مجموعة لسانيّة معينة تحمل في دلالاتها شحنة من هويتها وتحدّد بعض ملامح تاريخها، ويمكن للساني الاجتماعي أو الاتنوغرافي أن يرصد هذه الملامح من خلال الاستعمال والتواصل. فالمصطلحات التي ضبطناها في الجدول السابق أنتجها مستعملوها في مرحلة معينة من تاريخهم، وهي تعبر عن حاجتهم في هذه المرحلة، فتميزوا بها وأصبحت علامة

---

1 انظر مقالنا: "خطاب الفرد خطاب الطبقة" حول مسألة الفردي والمشترك في استعمال اللّسان وعلاقات التفاعل الممكنة بينهما.

2 انظر حول هذه المسألة:

- HUDSON, R.A. 1980, *Sociolinguistics*. Cambridge: Cambridge University Press.

3 انظر حول هذه المسألة:

- BERGOUNIOUX, G. 2004, *Le moyen de parler*. Paris: Éditions Verdier.
- GOFFMAN, E. 1987, *Façons de parler*. Traduit de l'anglais par A. Kihm. Paris: Éditions de Minuit.

دالة على هويتهم الاجتماعيّة. ويساهم المصطلح في تحديد الهوية من خلال انتشاره واستعماله أداة تواصل بين المستعملين وتعبّر درجة تـواتره في الرصـيد اللّسـاني للمجموعة التي تستعمله عن مدى هذه المساهمة، فإذا كان المصطلح ذا درجة عاليّة من التواتر فإنّ إمكانية ضبط ملامح الهوية الاجتماعية تكون مناسـبة، وإذا كـان التواتر ضعيفا فإنّ العلاقة بين المصطلح والهوية تكون غير مناسبة.

وتتقيد هوية المصطلح بسياق الاستعمال وما يقدمه من معلومات تفيد المتكلم في الخطاب، ولذلك، فإنّ قيمته العرفانيّة تتحدّد بمدى توافقه مع ما يمثله من مفهوم ومرجع ومناسبته مع إجرائه في الخطاب. فالمتكلم يجري المصطلح وفق حاجته إليه، وهو ما يجعل سياق الاستعمال يتغير من ثقافة إلى أخرى، ويكون ذلك إمّا بتوسيع الشحنة الدلالية وإمّا بتضييقها. فكلمة Tramway وكلمة Métro مـثلا تختلـف دلالة استعمالهما بين فرنسا وتونس، فتعوّض الأولى الثانية في تونس وتصبح كلمة "المترو الخفيف" تستعمل بدلا من Tramway وقد استمدت هذه الكلمة هويتـها الدلالية من إرث ثقافي رسّخه المستعمر في فترة تاريخية معيّنة، ولم يتخلّى المـتكلم عن الشحنة الدلالية القديمة، فاستعملها لضبط الهوية الدلالية الجديـدة، فعـوض المفهوم الثاني الأوّل في الاستعمال.

1.38 الخاتمة

استطعنا من خلال دراسة المصطلح اللّساني في علاقته بتاريخ منتجه ومستعمله أن نكشف عن أثاره الثقافية التي يحملها محتواه الدلالي وتتواصل بواسطة الـذاكرة والاستعمال. وساقتنا هذه الدراسة أيضا إلى الكشف عن الملامح التاريخيّة التي ظهر فيها المصطلح بالاعتماد على دراسة شبكة العلاقات الرابطة بين الحقول الدلاليّـة، فتبين لنا أنّ كلّ حقل يعبّر عن نمط من أنماط عيش المجموعة اللّسانية المستعملة له، إذ تمكّنا من خلال فحصنا لهذه المصطلحات أن نضبط المرحلة التاريخيّة التي نشأت فيها واستطعنا أن نستخلص القوانين المتحكمة في العلاقـات الداخليـة البانيـة لدلالاتها، وهي علاقات تتوسع من البسيط إلى المعقّد، ممّا يعكس مراجعها الزمنيـة وأسسها المعرفية في أذهان الناس، فيعبر كلّ مصطلح عن بنية ثقافية ومرحلة تاريخية وهوية اجتماعية تتميز بها المجموعة اللّسانية المنتجة والمستعملة لهذه المصطلحات.

المصطلح اللساني عند ابن خلدون بين التكوين اللّساني والمرجع الاجتماعي

1.39 المقدّمة

يمكن أن نعتبر مقدّمة ابن خلدون كتابا جامعا لمجالات من العلوم متعددة وحقول من المعرفة متنوّعة، وتستدعي هذه المجالات والحقول ضبطا مصطلحيّا حتى تقيّم معارفها، وتحدّد مسارات البحث فيها، وهذا ما فعله ابن خلدون في مقدّمته، فراح يعقد فصولها متّبعا في ذلك منهج التمييز والتدقيق بين المصطلحات، يربطه في ذلك مفهوم التاريخ وعلاقته بالعمران البشري والاجتماع الإنساني، فنظر إلى تكوين أي مصطلح في حدود هذه المفاهيم، فهي تساهم في تكوينها اللّساني وتضبط مرجعها الاجتماعي والتاريخي. وندرس في ضوء هذه الإشكاليّة مصطلحات أوردها ابن خلدون في مقدّمته، فعقد لها الباب السادس من المقدّمة وفصّل فيها القول تفصيلا دقيقا، وهي المصطلحات التالية: الملكة اللّسانية، اللّسان، الكلام واتّصال الألسن. فنبرز في هذا المقال كيفيّة تكوين هذه المصطلحات تكوينا لسانيّا، ومدى علاقة هذا التكوين بمراجعها الاجتماعيّة، أي كيف نظر ابن خلدون إلى تكوين هذه المصطلحات من الزاوية اللّسانية الاجتماعيّة؟.

لقد أثّرت نظرة ابن خلدون الاجتماعيّة والتاريخيّة في مقاربته اللغويّة، فربطها بالعوامل الجغرافيّة (بداوة وحضارة/ريف ومدينة)، وكذلك بالاجتماع الإنساني في إطار هذه التحديدات الجغرافيّة وانعكاسها على مستعمل اللغة، وهو ما يدلّ على وعيه بمسائل لسانيّة هامّة تطرّقت إليها اللّسانيات الاجتماعيّة اليوم، تتمثّل في علاقة

المتكلّم بمحيطه الاجتماعي[1] وما تمثّله هذه العلاقات من قضايا في التفاعل اللّساني والتأثّر الاجتماعي، ومدى فعلها في الحصيلة اللغويّة أو الملكة اللّسانية بعبارة ابن خلدون، فالرصيد اللغوي الذي يحصّله المتكلّم موثوق بمحيطه الاجتماعي وتاريخه وجغرافيته، ولذلك اعتبر ابن خلدون هذه المصادر فاعلة في تكوين المراجع اللّسانية والاجتماعيّة لأي مصطلح،[2] فبنى نظريّته اللّسانية على تفاعل هذه المراجع، فجاء تكوين المصطلح لديه خليطا بينها، فهي تمثل قيودا تحيط بعمليّة تكوينه. وسنتتبع هذا التفاعل بين هذه المصادر في تكوين كلّ مصطلح لساني من المصطلحات التي ضبطناها سابقا.

1.40 الملكة اللّسانية

تقوم نظرة ابن خلدون اللّسانية المتعلّقة بمفهوم الملكة على مجالين لتحديدها، ملكة تتعلّق بالقدرة اللّسانية العامّة[3] التي يتمتّع بها كلّ إنسان مهما كان جنسه وكان لسانه، وهو ما يمكّن المجتمع الإنساني من التواصل والاتّصال رغم اختلاف ألسنته وملكته المتعلقة بالإنجاز الكلامي.

---

1 انظر مقالنا، 2006، "خطاب الفرد خطاب الطّبقة"، أعمال ندوة: المتكلّم في اللغة والخطاب، 5 و6 مارس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان/دار المعرفة للنشر تونس.
- BERNSTEIN (B.), 1975, *Langage et classes sociales, codes sociolinguistiques et contrôle social*. Traduction de Jean- Claude Chamboredon, Paris, Les Editions de Minuit.

2 انظر حول تكوين الملكة اللّسانية الدراسات التالية:
- رشيد (ف.)، 2006، "أفكار جديدة حول الملكة اللّسانية عند ابن خلدون"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- عيد(م.)، 1979، الملكة اللّسانية في نظر ابن خلدون، القاهرة، عالم الكتب.
- ميشال (ز.)، 1986، الملكة اللّسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

3 انظر حول هذه المسألة مؤلّفات تشومسكي التالية:
- CHOMSKY (N.), 1965, *Aspects of the theory of syntax*. Cambridge Mass the M.I.T Press.
- CHOMSKY (N.), 1968, *Language and Mind*. New York/London/Harcourt/Brace.

1.40.1 الملكة اللّسانية العامّة

ينبع تفكير ابن خلدون اللّساني من وعيه بالظّاهرة الاجتماعيّة والعمرانيّة التي بنى عليها نظريّته الاجتماعيّة،[1] إذ لا بدّ للإنسان من ملكات يستغلّها في معاشه وتعامله مع الآخرين باعتباره "مدنيا بالطبع"، ولذلك رأى ابن خلدون أنّ هذه الملكة العامّة أساسيّة وضروريّة في فكره الواقعي،[2] فهي بمثابة جهاز نظري يزوّد به الإنسان حتّى يتمكّن من الوجود والتواصل، ومن هنا تعلم أنّ تلك الملكة هي غير صناعة العربيّة وإنّها مستغنية عنها بالجملة، وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصير بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي (المقدّمة ص 527-528). ويبدو أنّ ابن خلدون، من خلال هذا التعريف للملكة باعتبارها مشتركا عامّا بين الناس، يطرح ابن خلدون قضيّة علاقة الفكر باللّغة، إذ إنّ في رأيه أنّ الفكر ميزة إنسانيّة عامّة يتمتّع بها الإنسان، فهي التي تكوّن ملكته اللّسانية انطلاقا من قدرته على التفكير في قضايا الوجود الإنساني دون اعتبار البعد الجغرافي، ولذلك فإنّ هذا النوع من الملكات متعلّق بالبعد الذهني، ومدى قدرة المتكلم على تكوين هذه الملكة اللّسانية باعتبارها جهازا نظريّا يهتمّ بعلاقة الإنسان بالوجود.

1.40.2 الملكة اللّسانية الخاصّة

تقوم حياة الإنسان على أنشطة كثيرة، وبما أنّ قضاياه المعيشيّة متعدّدة ومتنوّعة المصادر بات من الواضح التعويل على ملكات خاصّة بكلّ علم وبكلّ صناعة، وهنا نطرح تكوين الملكة اللّسانية الخاصّة، وما هي القوانين المتحكّمة في هذا التكوين؟

ينبني تكوين الملكة اللّسانية الخاصّة على ثلاثة مبادئ، وهي مبدأ السماع ومبدأ التكرار ومبدأ الترسيخ.

---

1 انظر حولهذه المسألة الدراسات التالية:
- بوعزيزي (م.)، 2006، "ابن خلدون رائدا لسوسيولوجية اللغة"، *الحياة الثقافية* عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- الجادر (ع.)، "ابن خلدون وبعض من أرائه في اللغة"، *الحياة الثقافية* عدد 173 ماي 2006

2 انظر حول هذه المسألة كتاب ناصيف نصار، 1994، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه، بيروت، دار الطليعة.

1.40.2.1 مبدأ السماع

يعتبر ابن خلدون أنّ "السماع أبو الملكات"، وهو يفضله عن المكتوب ويلتقي في هذه الرؤية مع عديد الدراسات اللّسانية الحديثة[1] إذ بالسمع يتمكّن المتكلّم من نقل اللغة نقلا مباشرا، ولا يحتاج إلى طرق في فكّ رموز اللّسان، بل يقتصر على الفهم والتأويل، وهما أساس العمليّة التخاطبيّة كما أنّ السمع فيه سرعة في النقل والحفظ تمكّن المتكلّم من الاندماج في العمليّة التلفظيّة بجميع جوانبها النفسيّة واللّسانية والاجتماعيّة. وقد استمدّ ابن خلدون مبدأ السمع من نظره في مفهوم التاريخ، إذ إنّ التاريخ العربي الإسلامي في جزء كبير منه كان قد بني على المشافهة وهي أفصح وأصفى بالنسبة إلى اللّسان العربي، فيعتبر أنّ التدوين وليد فساد اللغة، وكذلك ركّز ابن خلدون في تكوين الملكة اللّسانية على مبدأ السماع باعتباره يعبّر عن جودة الملكة وصفائها، إذ في نظره "على مقدار جودة المحفوظ والمسموع تكون جودة الاستعمال من بعده ثمّ إجادة الملكة من بعدهما، فبارتقاء المحفوظ في طبقته من الكلام ترتقي الملكة الحاصلة، لأنّ الطّبع إنّما ينسج على منوالها وتنمو قوى الملكة بتغذيتها، وذلك لأنّ النفس وإن كانت في جبلتها واحدة بالنوع، فهي تختلف في البشر بالقوّة والضعف في الإدراكات واختلافها إنّما هو باختلاف ما يرد عليها من الإدراكات والملكات والألوان التي تكيّفها من الخارج" (المقدّمة ص 542).

يمثل السمع والحفظ قاعدتين أساسيتين في تكوين الملكة، فهما شرطان أساسيان لقيامها والحفاظ على جودتها، إذ كلّما كان السمع والحفظ جيّدين استطاع المتكلّم أن يتمكّن من الحصول على ملكة لسانيّة جيّدة. إذن فالملكة الخاصّة صناعة يقوم بها المتكلّم حسب مدى قدرته على السماع والحفظ، وهي تختلف من متكلّم إلى آخر حسب طبيعة تكوينه الاجتماعي والعلمي، ولذلك فهي تخصّ المهارات الفرديّة للإنسان عكس الملكة العامّة التي هي شأن إنساني يتعلّق بتركيبة الإنسان الفيزيولوجيّة وقدرته الذهنيّة على تحصيل المعارف.

---

1 انظر على سبيل المثال كتاب: Sperber et wilson *La pertinence* 1989 إذ اعتبر أنّ المكتوب عاجز عن نقل الأفكار باعتبار أنّ المتكلّم متحوّل وأفكاره متحوّلة وبالتالي لا يمكن ضبطها ضبطا تامّا بواسطة الكتابة، فالملفوظ في رأيهما أنسب من المكتوب للتعبير عن قدرة المتكلّم اللّسانية.

1.40.2.2 مبدأ التكرار

يقوم مبدأ التكرار على الحفظ، وهو مبدأ تعليمي نابع من الثقافة العربيّة الإسلاميّة، إذ حتّى عصر ابن خلدون كانت المنظومة التربويّة تتأسّس في غالبها على مبدإ التلقين، وهو يندرج في الثقافة النقليّة التي كانت نشطة في تكوين المعارف الإسلاميّة، ولقد رأى ابن خلدون في إطار نظرة شاملة إلى علم التاريخ أنّ مبدأ التكرار مفيد في تكوين الملكة اللّسانية وبنائها بناء متينا تقاس عليه جودتها وصمودها، ولذلك اعتبر أنّ "هذه الملكة كما تقدّم إنّما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السمع والتفطّن لخواص تراكيبه" (المقدّمة ص 529). فكان مبدأ التكرار رائدا في تكوين الملكة اللّسانية، وكان ذلك في نظره لا بدّ من حضور منوال سابق يتّبعه المتكلّم، وهو في هذه الحالة اللّسان العربي وما يحتويه من قواعد وتراكيب ومفردات، وقد اشترط ابن خلدون في هذا المبدإ المخالطة وكثرة الاستعمال والمخاطبة، إذ يقول "وإنّما تحصل هذه الملكة بالممارسة وتكرار لكلام العرب" (المقدّمة ص 530)، ولذلك فمبدأ التكرار يقوم على منهج علمي واضح مفاده إتباع منوال سابق في التاريخ، وهو ما اعتبرته الدراسات اللّسانية اليوم مبدأ مهمّا في تكوين المعارف الإنسانيّة المشتركة[1]، فهو أساسي في عمليّة الإنتاج والفهم والتأويل باعتبارها مصادر أساسيّة في عمليّة التواصل الإنساني. فالنسج على منوال مشترك بين المتخاطبين يمكّن المتكلّم من بناء ملكة لسانيّة ثريّة بمصادرها الاجتماعيّة، ممّا يجعلها متناسقة مع ما هو موجود في المجتمع، وهو ما يجعل المعاني المقصودة بالقول مفهومة وواضحة، فهي الغاية الأساسيّة من حصول الملكة اللّسانية.

---

1 انظر في ذلك الكتب التالية:

- HYMES (D.), 1974, *Foundations in sociolinguistics. An ethnographic approach*. The University of Pennsylvania Press.
- SPERBER (D.), WILSON (D.), 1989, *La pertinence communication et cognition*, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, Paris, Les Editions de Minuit

1.40.2.3 مبدأ الترسيخ

يرد مبدأ الترسيخ في تكوين الملكة اللّسانية نتيجة لمبدأي السماع والتكرار، فبهذا المبدأ تكتمل الملكة وتتشكّل معالمها وتبنى قوانينها وتستقيم جودتها، إذ دون ترسيخ لما يتعلمه الفرد لا يمكن للملكة اللّسانية أن تستقرّ وتؤدّي معناها، وهي التي قامت على البلاغة كأساس من أسس تكوّنها وعلى الطبع أو الجبلة هدفا لبلوغها. ولذلك فإنّ "حصول ملكة اللّسان العربي، إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتّى يرتسم في خياله (يعني المتكلّم) المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتّى حصلت له الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم" (المقدّمة ص 528).

نفهم من كلام ابن خلدون هذا أنّ الترسيخ نتيجة لمنوال سابق استقرّ في الذاكرة الاجتماعيّة، وعلى المتكلّم أن يرسّخه في ذهنه حتّى يستطيع أن ينسج عليه، فيتنزّل منزلة من سبقه إليه، وهي نظرة استمدّها من فهمه للظاهرة التاريخيّة، إذ إنّ العرب كانت تعتبر كلّ شيء نشأ في العصور الأولى يمثّل نموذجا صالحا يمكن الاستفادة منه باعتباره صافيا خالصا، ولأنّ هذا القانون كذلك عامّ ويمثّل منهجا في تحصيل المعارف وامتلاك ناصيتها، فهو قانون تربوي تمتاز به البيئة العربيّة الإسلاميّة من حفظ وترسيخ للنصوص الدينيّة، ولكنّه كذلك إنساني يساهم في حفظ ذاكرة المجتمعات وأبرزها الرّصيد اللّغوي، "ولذلك يظنّ كثير من المغفّلين ممّن لم يعرف شأن الملكات أنّ الصواب للعرب في لغتهم إعرابا وبلاغة أمر كذلك وإنّما هي ملكة إنسانيّة في نظم الكلام، ورسخت فظهرت في بادئ الرأي أنّها جبلّة وطبع" (المقدّمة ص 529).

ويبلغ مبدأ الترسيخ مداه حتّى يصل إلى الجبلّة والطّبع غير أنّ ابن خلدون يشترط في ذلك شروطا تبدو منطقيّة وعلميّة يتمثّل أبرزها في الحذق التامّ للمبادئ والقواعد التي قامت عليها الملكة، "وذلك أنّ الحذق في العلم والتفنين فيه والاستيلاء عليه، إنّما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في

ذلك الفنّ المتناول حاصلا" (المقدّمة ص 396)، ولذلك فمبدأ الترسيخ يتطلّب الحذق والمهارة والسبق في حصول الملكة، إذ "إنّ الملكة إذا سبقتها ملكة أخرى في المحلّ فلا تحصل إلاّ ناقصة مخدوشة" (المقدّمة ص 305). فالملكة اللّسانية من هذه الناحية مشروطة بقيود تتقيّد بها في تكوينها، وهي قيود لسانيّة تتأسّس على السماع والحفظ والتكرار وقيود اجتماعيّة تبنى على منوال سابق، ويمكن أن نلخّص هذه الشروط في الشكل التالي:

مراحل تكوين الملكة اللّسانية

- الترسيخ
- الحفظ
- السمع

مصادر تكوين الملكة اللّسانية

- اللّغة
- النحو
- البيان

مراجع تكوين الملكة اللّسانية

- مرجع اجتماعي: المخالطة والمعايشة
- مرجع ذاتي: الفطرة والطبع
- مرجع تاريخي:اللّغة الصافية الأولى (مضر حمير)
- مرجع جغرافي: البداوة والحاضرة

1.41 مصطلح اللّسان

لقد التصق مفهوم اللّسان عند ابن خلدون[1] بمفهوم اللغة، فكثيرا ما استعملهما للدلالة على لغة شعب ما أو على لسانه، غير أنّه ينزع أحيانا إلى اعتبار أنّ اللغة شيء مجرّد عام واللّسان خاصّ بمجتمع من المجتمعات[2] ويمثّل هذا التمييز وعيا بأهميّة اللّسان في تأدية المعاني والتعبير عن المقصود، فعرّف اللغة بقوله" اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده وتلك العبارة فصل لساني ناشئ عن القصد لإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم" (المقدّمة ص 514-515). نلاحظ من خلال هذا التعريف أنّ مفهوم اللغة جمع بين الملكة المتقرّرة في اللّسان وكذلك عبارة المتكلّم، وهو ما يعني أنّ مصطلح اللّغة عند ابن خلدون يدلّ على مفهوم شامل يجمع بين النظام اللّساني العام لأمّة ما وكذلك الإنجاز الخاصّ بمتكلّم ما، وكأنّ مفهوم اللّغة عنده يجمع بين ما توصّلت إليها اللّسانيات الحديثة ونخصّ تحديدا (Saussure)[3] الذي ميّز بين مستويات ثلاثة: (langage) و(langue) و(parole) فاللّغة مصطلح[4] يدلّ على الملكة الخاصّة بالإنسان[5] أمّا اللّسان فيدلّ على نظام معيّن من أنظمة اللّغة حسب المجموعات اللّسانية المستعملة له، وأمّا

---

1 انظر المرزوقي (أ- ي)، 1988، "منزلة اللّسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون"، *المسار* العدد الأول، الدار التونسية للنشر.

2 انظر عبد القادر المهيري: "مصطلحا اللغة واللّسان" عند ابن خلدون، *حوليات الجامعة التونسيّة* عدد 25 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.

3 انظر هذه المسألة في كتابه:

- SAUSSURE (F. DE.), 1916/1985, *Cours de linguistique générale*, Genève, Payot.

4 انظر حول المصطلح اللغوي الدراسات التالية:

- حجازي (م. ف.)، (د، ت): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة.
- القاسمي (ع.): 1985، مقدّمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

5 المهيري (ع.)، 1985، "ابن خلدون وعلوم اللّسان"، *حوليات الجامعة التونسية* عدد 24 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.

- نفسه، 1986، "مصطلحا اللغة واللّسان عند ابن خلدون"، *حوليات الجامعة التونسية* عدد 25 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.

الكلام فهو إنجاز فردي وانعكاس للملكة وللسان في الآن نفسه "فاللغات كلّها شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللّسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها" (المقدمة ص 522).

فاللّغة ملكة تنعكس في اللّسان الذي يؤدّيها للتّعبير عن المعاني، ولكنّها قد لا تكون كذلك دائما، إذ يعرّفها على أنّها اللّسان ذاته "وكلّ منهم متوصل بلغته إلى تادية مقصوده والإبانة عمّا في نفسه، وهذا معنى اللّسان واللّغة" (المقدّمة ص 526).

نتبيّن ممّا سبق من تعريفات أنّ مصطلح اللّغة عند ابن خلدون يتراوح بين الذّهني المجرّد والمقصود به الملكة وبين النظام ويعني اللّسان وكذلك التّعبير والأداء والمقصود به الإنجاز الكلامي، ولذلك بقي التحديد المصطلحي عنده غير واضح المعالم بين المصطلحات تعني اللّغة واللّسان والكلام. إذ تارة يفرّق بينها وطورا يوظّفها للمعنى ذاته.

1.41.1 اللّسان والنّظام

يمثّل اللّسان أنظمة من القول تحكمها قوانين تتّصل بصناعة مفرداته وتراكيبه قولا وكتابة. وقد اعتبر ابن خلدون أنّ التركيز على معرفة القوانين المتحكّمة في نسيج النظام اللّساني[1] تؤدّي إلى تكوين ملكة لسانيّة جيّدة تصل حدّ الطبع والجبلّة، فاعتبر أنّ معرفة الألفاظ والتراكيب سابقة عن التحكّم في المعني، ولذلك رأى "أنّ صناعة الكلام نظما ونثرا إنّما هي في الألفاظ لا في المعاني وإنّما المعاني تبع لها وهي أصل. فالصانع الذي يحاول ملكة الكلام في النظم والنثر إنّما يحاولها في الألفاظ بحفظ أمثالها من الكلام" (المقدّمة ص 541). ولذلك فاكتساب اللّسان يستدعي معرفة دقيقة بضبط قوانينه وكيفيّة اشتغالها والتحكّم فيها عند الكلام باعتباره نتيجة لها. فيرى أنّ "اللّغات كلّها شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللّسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى

1 انظر حول علاقة المتكلم بالنظام اللّساني مقالنا: "خطاب الفرد خطاب الطّبقة"، *أعمال ندوة: المتكلّم في اللغة والخطاب*، 5 و6 مارس، 2004 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان/دار المعرفة للنشر تونس، 2006.

المفردات وإنّما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامّة في تركيب الألفاظ المفردة بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبّق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسّامع، وهذا هو معنى البلاغة" (المقدّمة ص 522).

يفضّل ابن خلدون معرفة نظام التراكيب على المستويات اللّغويّة الأخرى ويعتبرها حاسمة في تكوين النظام اللّساني[1]، ويربط ذلك بالكلام المنجز للتّعبير عن المعاني باعتبار أنّ المتكلّم لا يقتصر على نظام المفردات، بل قد لا يعنيه وإنّما معرفة القوانين المتحكّمة في نظام التراكيب أساسي في ضبط معانيها وضروري لمطابقة الكلام لمقتضى الحال، إذ إنّ عمليّة الفهم لا تقتصر على المفردة بل تتجاوزها إلى معرفة قوانين النظام، وهذا أمر بديهي قد عبّرت عنه اللّسانيات اليوم بمفهوم التواصل، فالإنسان لا يقتصر على نظام مفرداتي لتبليغ مقصوده وإنّما يتعداه إلى امتلاك مبادئ عمليّة التواصل التي تستدعي إلى جانب التحكّم في معرفة قوانين النظام اللّساني قوانين مقتضى الحال التي اعتبرها ابن خلدون رافدا من روافد ضبط النظام اللّساني. وهو ما جعله يعتبر أنّ معرفة القوانين وحدها لا تكفي للتّعبير عن اللّسان.

1.42 مصطلح الكلام

يعتبر ابن خلدون أنّ الكلام هو المنجز من اللّسان، وهو ظاهرة فرديّة ينجزها المتكلّم قصد التواصل وتأدية المقصود والإبانة عمّا في النفس، وهي وظائف لا تختلف عمّا توصلت إليها اللّسانيات اليوم في تحديدها لمفهوم الكلام باعتباره أداة للتواصل ووسيلة للفهم والإفهام، ولذلك سنرصد هنا هذه الوظائف حسب رؤية ابن خلدون وتحديده لمصطلح الكلام.

---

1 انظر حول هذه المسألة:
- السمرائي (ب.)، 1961، "علم اللغة بين علماء العربية وابن خلدون"، مجلة الفكر عدد 6.
- لانغاد (ج.)، 1979، "فلسفة اللغة لابن خلدون"، أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- المسدي (ع.)، 1994، قضايا العلم اللغوي، تونس، الدار التونسية للنشر.

1.42.1 الكلام ووظيفة التواصل

يرى ابن خلدون أن الكلام ملكة من الملكات اللّسانية "تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السمع والتفطّن لخواص تراكيبه" (المقدّمة ص 529) فالمتكلّم وهو ينجز كلامه إنّما ينجزه على منوال سابق، وهو ما يطرح قضيّة المعرفة المشتركة في تكوين الكلام، فالمتكلّم يستمدّ عبارته من رصيد لساني ورثه عن المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتأثّر في بناء ملكته اللّسانية بما هو موجود في الذاكرة الاجتماعيّة، ولذلك يعتبر ابن خلدون أنّ معرفة القوانين النظاميّة اللّسانية وحدها لا تكفي لأداء ملكة الكلام، إذ الممارسة الفعليّة لظاهرة الكلام تستدعي التدرّب على أساليب القول المنجزة اجتماعيّا ولا تكتفي بالمتعلّم المكتسب، فملكة الكلام "ليست تحصل بمعرفة القوانين العلميّة في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللّسان ولا تفيد الملكة بالفعل في محلّها" (المقدمة ص 529).

لا يلجأ المتكلّم إلى استعمال القوانين العلميّة المتحكّمة في النظام اللّساني وحدها وإنّما يعضدها بالقوانين الاجتماعيّة الفاعلة في عمليّة التواصل والضابطة لمسألة الفهم بين المتخاطبين، ولذلك "فالمتكلّم بلسان العرب والبليغ فيه يتحرّى الهيئة المفيدة لذلك على أساليب العرب وأنحاء مخاطبتهم، وينظم الكلام على ذلك الوجه جهده، فإذا اتصلت مقاماته بمخالطة كلام العرب حصلت له الملكة في نظم الكلام على ذلك الوجه" (المقدّمة ص 528-529). نفهم من خلال هذا القول أنّ ابن خلدون قد أدرك أنّ الكلام جزء من النظام الاجتماعي الفاعل في المتكلّم، فالفعل الكلامي هو فعل اجتماعي بالأساس، وهو ما يضمن مبدأ التواصل بين الناس، ولكنّه كذلك لم يتغافل عن الميزة الفرديّة والذاتيّة التي يتّسم بها الكلام وتميّز المتكلّم عن الآخر، إذ لكلّ متكلّم ملكته الخاصّة من خلالها ينجز من الكلام ما هو مفيد لحظة الإنجاز". فإذا كانت ملكته في تلك الدلالات راسخة بحيث تتبادر المعاني إلى ذهنه من تلك الألفاظ عند استعمالها شأن البديهي والجبلي زال ذلك الحجاب بالجملة بين المعاني والفهم أو خفّ ولم يبق إلاّ معاناة ما في المعاني من المباحث فقط" (المقدّمة ص 512).

إنّ الجانب الفردي في الكلام مهمّ جدّا في تحديد عمليّة التواصل، فهو يعكس القدرة التواصليّة للمتكلّم (la compétence communicative)، وهي مفهوم

اعتبره اللّسانيون المعاصرون أساسيّا في دراسة الكلام[1] والفهم وضبط معاني القول، ولذلك ربط ابن خلدون عمليّة الفهم باستحكام الملكة اللّسانية، "وإذا كانت ملكته في الدلالة اللّفظيّة والخطيّة مستحكمة ارتفعت الحجب بينه وبين المعاني وصار إنّما يعاني فهم مباحثها فقط" (المقدّمة ص 513). فإذا كان الإنجاز الكلامي مرتبطا باستحكام الملكة اللّسانية فإنّه لا يكفي لعمليّة الفهم والتواصل، ولذلك أضاف ابن خلدون إلى ذلك مفهوما آخر ضروريّا سمّاه بمقتضى الحال حتّى تكون الإفادة ناجعة.

1.42.2 الكلام ومقتضى الحال

تقتضي العمليّة التواصليّة عناصر لسانيّة تتمثّل في المنطوق من الكلام وعناصر أخرى مقاميّة تجري في الإنجاز الكلامي، وهي ما اقترح ابن خلدون عليها بمقتضى الحال "ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدّلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة" (المقدّمة ص 519). إذن نفهم من كلام ابن خلدون أنّ الكلام يتكوّن من الجانب اللّساني ومن وضعيّة التلفّظ التي تكتنفه، وهما أمران أساسيان في دراسته كما ذهب إلى ذلك اللّسانيون المعاصرون وخاصّة البراغماتيون منهم، فالكلام ظاهرة اجتماعيّة والمعنى فيه لا يقتصر على تحليل المادّة اللّسانية، لذلك وجب تحديد عناصر المقام التخاطبي حتّى تحصل الإفادة وتسترسل عمليّة التلفّظ وعلى المتكلّم أن يكون عالما بها عارفا بأحوالها "وكلّ معنى لا بدّ وأن تكتنفه أحوال تخصّه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنّها صفاته" (المقدّمة ص 523) وباختلاف هذه الأحوال تختلف المعاني حتّى وإن كان الكلام نفسه يتكرّر، ولذلك يمكن أن نعتبر أنّ مفهوم الكلام عند ابن خلدون ينبني على الأداء التلفّظي الذي تقيّده مقتضيات أحوال التخاطب وهي مقاميّة وخاصّة.

---

1 انظر حول هذه المسألة الكتب التالية:

- HYMES (D.), 1974, *Foundations in sociolinguistics. An ethnographic approach*. The University of Pennsylvania Press.
- LABOV (W.), 1976, *Sociolinguistique*, Paris, Les Editions de Minuit.

مصادر تكوين الكلام:
- مشترك (اجتماعي)
- ذاتي (فردي)

تكوين مصطلح الكلام:
- عناصر لسانيّة (استحكام للملكة اللّسانية)
- عناصر برغماتيّة (مقتضى أحوال المتخاطبين)

1.43 اتصال الألسن

لم يذكر ابن خلدون مصطلح اتصال الألسن ذكرا صريحا وإنّما استعمل مصطلح "ملكة العجمة" مقابل مصطلح الملكة اللّسانية العربيّة وقد أصبح هذا المصطلح (العجمة) يعرف في الدراسات اللّسانية الحديثة بمصطلح اتّصال الألسن (Contact des langues)[1] ويتعرّض ابن خلدون إلى أسباب وجود اتّصال الألسن، فيحصرها في المخاطبة المباشرة بين العرب والعجم، وهو شأن يتعلّق بنشأة الحضارة الرّاجعة إلى التمدّن الذي تستدعيه ضرورة العمران البشري والاجتماع الإنساني، وهي أمور لها علاقة بتكوين الملكة اللّسانية على المستوى الفردي والاجتماعي،[2] كما ردّ أيضا سبب نشوء العجمة إلى البعد التاريخي، وهو ابتعاد العرب عن لغتهم الأولى في الزمن والجغرافيا، فقال "وأمّا إنّها أبعد على اللّسان الأوّل من لغة هذا الجيل، فلأنّ البعد عن اللّسان إنّما هو بمخالطة العجم، فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللّسان الأصلي أبعد لأنّ الملكة إنّما تحصل بالتعليم كما قلناه وهذه ملكة ممتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم، فعلى مقدار ما يسمعونه من العجمة ويربّون عليه يبعدون عن الملكة الأولى" (المقدّمة ص 526). فالعجمة أصبحت في عصره ظاهرة مميّزة في المدينة

---

1 انظر كتابنا، تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللّسانية، 2011.

2 انظر وناس (م.)، 1992، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، تونس، الدار التونسية للنشر.

خاصّة ممّا جعل ظاهرة التداخل تكون بارزة في الإنجاز الكلامي، وهي نتيجة لملكة ممتزجة بين اللّسان العربـي واللّسان الأعجمي.

ويطرح ابن خلدون مشكلة درجة العجمة في اللّسان العربـي، فيضع قانونا لها يمكن أن تقاس عليه مسألة الاستعجام عند المـتكلّم، ويـربط ذلـك بدرجـة استحكامه لكلّ ملكة من الملكتين العربيّة والأعجميّة، فالمتكلّم يتأثّر بهذه أو بتلـك حسب هذه الدرجة "إلاّ أنّ تكون ملكة العجمة السابقة لم تستحكم حين انتقـل منها إلى العربيّة كأصاغر أبناء العجم الذين يربّون مع العرب قبـل أن تسـتحكم عجمتهم، فتكون اللّغة العربيّة كأنّها السّابقة لهم ولا يكون عندهم تقصير في فهـم المعاني من العربيّة" (المقدّمة ص 513). فتكون درجة العجمة مرتبطة بمـدى تعلّـم المتكلّم للسان من الألسن الأخرى المتاخمة للسانه الأصلي، وهو ما يطرح مسـألة التأثير في الملكة اللّسانية وانعكاس ذلك على عمليّة التلفّظ.

1.43.1 أثر العجمة في الملكة اللّسانية

ينطلق ابن خلدون في نظرته لمسألة التأثير من مصادرة مفادها أنّ المتكلّم لا يستطيع إتقان أكثر من ملكة واستحكام قوانينها استحكاما تامّا، ولـذلك إذا اجتمعت لديه أكثر من ملكة فالتّأثير حاصل، بل قد يصل إلى حدّ فساد الملكة الأصليّة وحصولها حصولا ناقصا "فالملكة إذا سبقتها ملكة أخرى في المحلّ فـلا تحصل إلاّ ناقصة مخدوشة" (المقدّمة ص 530). ويعدّ هـذا الأمـر خلافيـا في اللّسانيات الحديثة[1]. ويبرّر ابن خلدون نقصان الملكة وفسادها إذا دخلت عليها ملكة أخرى "بأنّ الملكات صفات للنفس وألوان، فلا تزدحم دفعة ومن كـان على الفطرة أسهل لقبول الملكات وأحسـن اسـتعدادا لحصـولها" (المقدّمـة ص 364).

ويبدو أنّ ابن خلدون قد لاحظ مسألة الفساد في إهمال المتكلمين الإعـراب الذي كان سمة مميّزة للسان مضر قبل مخالطتهم الأعاجم، ولذلك فاتّصال الألسـن

1 انظر بحثنا: تداخل الألسن. فهناك من يرى أنّ الازدواجية اللّسانية تساعد على تنميـة الملكة اللّسانية لدى الفرد وهناك من يذهب ما ذهب إليه ابن خلدون من أن الملكة الثانية تفسد الأولى.

مسألة ضروريّة لأنّها نتاج التحضّر والتمدّن ولكنّها مضرّة بالملكة اللّسانية ومفسدة لها.

فترتيب الملكة في الاكتساب له من التّأثير في فساد الملكة الأخرى نصيب وكذلك درجة تمكّن العجمة في اللّسان العربي أثّرت على أدائه وطريقة إنجازه كلاما، "فإذا تقدمت في اللّسان ملكة العجمة صار مقصّرا في اللغة العربيّة كما قدّمناه من أنّ الملكة إذا تقدّمت في صناعة بمحل فقلّ أن يجيد صاحبها ملكة في صناعة أخرى وهو ظاهر" (المقدّمة ص 513) يبدو أنّ مسألة فساد الملكة بتأثّر العجمة أمر طبيعي لاحظه ابن خلدون عند جيل عصره، حيث أصبحت العربيّة خليطا لسانيّا فقد فيه المتكلّم سيطرته على ملكته اللّسانية الأصليّة، فاستبدلها بملكة أخرى غير ملكة مضر وحمير، وهو أمر له تأثير بالغ على صناعة العربيّة قواعد وإنجازا.

1.44 الخاتمة:

لقد عالج ابن خلدون المصطلح اللّساني بنظرة شموليّة تطرّقت إليه من جميع جوانبه اللّسانية والاجتماعيّة والتاريخيّة والجغرافيّة، فكان له من رصد هذه الجوانب في تكوين المصطلح[1] قوانين وقواعد يمكن أن نعتبرها تمثّل بوادر تكوين نظريّة لسانيّة، وخاصّة في مجال اللّسانيات الاجتماعيّة، كما أدرك ابن خلدون مسألة وضع المصطلح عند العرب ومدى علاقته بمسألتي المعنى والدلالة، فأفاض فيهما الحديث وأطنب فيهما القول، فكان المصطلح اللّساني لديه متّصل بمصادر متعدّدة تتّصل بما وضعه العرب السابقون من معان وكذلك بما آلت إليه اللغة في عصره من معان أخرى، وهو ما يكشف عن وعيه بمسألة المصطلح الهامّة، ويمكن أن نعتبر كتاب المقدّمة كتابا في وضع المصطلحات والإبانة عن مفاهيمها.

---

1 انظر الزّيدي (ت.)، 1998؛ جدليّة المصطلح والنظريّة النّقديّة، تونس، قرطاج 2000.

الباب الرابع

المصطلح اللّساني النّصي

الفصل الأول

لسانيات النص
بين اللّسانيات الغربية و"اللّسانيات العربية"

1.45 مقدّمة

لقد كان الخطاب ولا يزال يمثّل مسألة إشكاليّة في نظر اللّسانيّين، فهو خطابات متعدّدة حسب الحقول المعرفيّة الإنسانيّة، وممّا يزيد الدّراسة فيه تعقيدا أنّه مرتبط بعدّة اختصاصات تتفرّع لتكتمل في دراسة مجال تحليل الخطاب، وأبرزها العلوم النّفسيّة والاجتماعيّة وفلسفة اللّغة، إلى جانب اختصاصات اللّسانيات المتعدّدة. وأدّى تداخل هذه الاختصاصات في دراسة تحليل الخطاب عامّة والنّصوص خاصّة إلى طرح عديد المشكلات على الدّارسين، جعلت الدّراسات في هذا المجال تتخذ مقاربات متنوّعة حسب الأهداف وطرق المعالجة، فمنها ما نظر إلى الخطاب/النّص من زاوية التنظيم والبناء، ومنها ما نظر إليه من زاوية نظريّة التّفاعل، ومنها ما نظر إليه من الزاوية العرفانيّة والفلسفيّة. فاحتلّ تحليل الخطاب موقعا في دراسة التلفّظ يجمع بين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، (رنقوت ودمونترند، 2004 ص 13). وكان مفهوم الخطاب غامضا أحيانا، وهو ما أدّى إلى استخدامه بطرق مختلفة من قبل الدّارسين، فمنهم من اعتبر الملفوظ خطابا يمكن دراسته من خلال الخصائص اللّسانية، ومنهم من اعتبر الخطاب مكوّنات لسانيّة تعضدها مكوّنات غير لسانيّة ترتبط أساسا بمفهوم السّياق الّذي أنتج فيه، من بين هؤلاء "أشار" الذي اعتبر الخطاب ممارسة للّغة في وضعيّة فعليّة يكون فيها الفعل مرتبطا بالأفعال الكلاميّة وغير الكلاميّة (1993، ص 10)، فارتبط مفهوم الخطاب بمسألة الإنتاج والتّأويل وهما مسألتان لا تتّصلان بالجانب اللّسانيّ وحده، وإنّما لهما علاقات مع الأبعاد الأخرى غير اللّسانية الّتي تساهم في تشكيل تحليل الخطاب،

وخاصّة الأبعاد البرغماتيّة الّتي تتّصل بالمتكلّم وعلاقته بالخطاب ووضعيّة إنتاجه ومقاصده وأهدافه. وسنطرح في هذا البحث جملة من المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمقاربات المتصلة بالنّص والخطاب في الدرس اللّساني العربي قديما وحديثا وكذلك الدرس اللّساني الغربي. وسنعالج المحاور التالية:

1.46 بين النّص والخطاب (مشكلة اصطلاحية)

1.46.1 مفهوم النّص

اكتفى العرب القدامى بالتحديد المعجمي لمفهوم النّص، وهو حسب بن منظور الرفع والإظهار وجعل بعض الشيء فوق بعضه وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه والتحريك والتعيين على شيء ما والتوقيف[1] ولم يحظ مفهوم النّص باهتمام يذكر سوى عند علماء الأصول[2] وأوّلهم الأمام الشافعي الذي اعتبر أنّ النّص "ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره" (الإمام الشافعي، الرسالة، 32). وقد ارتبط مفهوم النّص بصفة عامة عند العرب بما هو مكتوب وخاصة كتاب القرآن والسنة والتفاسير التي راجت حولهما. وأمّا المحدثون من العرب فقد تأثروا بما ورد في الدراسات الغربية التي اعتنت بمفهوم النّص باعتباره يمثل نسيجا[3] فهو "كل بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات" (طه عبد الرحمان، 35). وهو تعريف لساني بنيوي يحدد مفهوم النّص بتحديد بنيته وتكوين نظامه العلائقي المنطقي دون التركيز على المعنى باعتباره متغيرا حسب جنس النّص وموضوعه وأهدافه. وتربط جوليا كريستيفا مفهوم النّص بالتناص باعتباره تداخلا مع النّصوص السابقة عليه والمتزامنة معه، إذن فالنّص عندها نصوص ترتبط بإعادة الإنتاج

---

1 انظر بن منظور، 1994، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

2 انظر بن عبد الكريم جمعان، 2009، إشكالات النّص: دراسة لسانية نصية، الدار البيضاء، بيروت، الرياض، النادي الأدبي بالرياض/المركز الثقافي العربي.

3 انظر الزناد لزهر، 1993، نسيج النّص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء

- فيصل الأحمد نحلة، 2002، التفاعل النّصي: التناصية النظرية والمنهج، كتاب الرياض، عدد 104، الرياض.

والتشكل،[1] فتجاوزت هذا التعريف الجانب اللّساني البنيوي إلى التعريف القائم على التوليد والانفتاح على ما هو خارج النّص من أطر أخرى تساعد على الفهم والتفسير والتأويل[2] وخاصة الأطر الزمنية والمكانية وصاحب النّص والقارئ، فأصبحت للنص وظيفة اتصالية يؤديها إلى جانب الوظائف اللّسانية الإخبارية والدلالية الأخرى وأصبح النّص يفهم في بعديه الأفقي والعمودي أي البنيوي الدلالي والأسلوبي البلاغي[3] والفكري البرغماتي، وهما عاملان يحققان نصية النّص وقد اعتبر هالداي وحسن النّص قطعة منطوقة أو مكتوبة لا يهم طولها أو امتدادها ولا تختلف طرق الربط فيه عن الطرق التي تستخدم في ربط الجملة وهو يمثل وحدة دلالية (1976، 1-2). وتختلف التعريفات المتعلقة بالنّص من باحث إلى آخر حسب توجهاته اللّسانية وأغراضه البحثية،[4] ولكننا إذا نظرنا نظرة شاملة فاحصة يمكن أن نجد في كلّ تعريف جانبا من جوانب تحديد النّص،[5] إذ"يستخدم هذا المصطلح بشكل عام للإشارة إلى أي شيء يمكننا قراءته

---

1 انظر كريستيفا جوليا، 1991، علم النّص، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال.

2 انظر أبا زيد نصر حامد، 2000، مفهوم النّص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.

- 2000، النّص والسلطة والحقيقة: إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.

3 انظر حول هذه المسألة: زتسيسلاف وأرورزنياك، 2003، مدخل إلى علم النّص: مشكلات بناء النّص، ترجمة سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار.

- فان دايك، 2004، النّص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء/بيروت، إفريقيا الشرق.

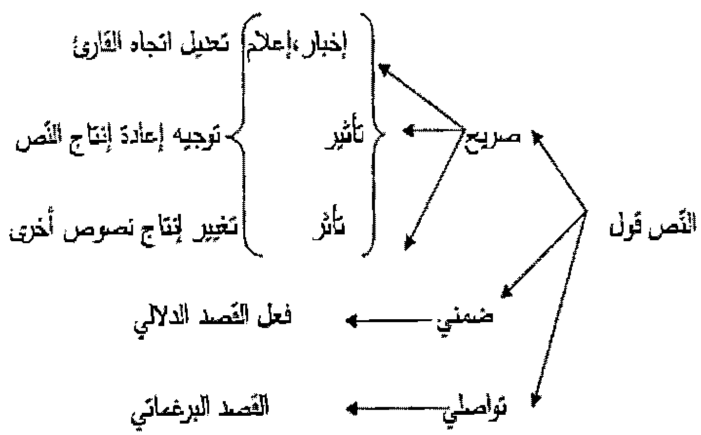
- 2001، علم النّص: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب.

- 2004، النّص بنى ووظائف: مدخل أوّلي إلى علم النّص، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النّص، ترجمة منذر عياشي، الدار البيضاء/بيروت، المركز الثقافي العربي.

4 انظر حول هذه المسألة:

5 وضع الباحث جمعان بن عبد الكريم مصطلحا غريبا (نصيم) لتعريف النّص وقاسه على مصطلحات أصبحت مستعملة في اللّسانيات العربية اليوم مثل مصطلح (الصوتيم والصرفيم) ولكن هذا النحت لا قيمة له من الناحية اللّسانية سوى مزيد من بث الفوضى المصطلحية ولذلك نقترح الإبقاء على مصطلح نص مع إضافة مصطلحات من قبيل سردي، وصفي، حجاجي... حتى تميز نوع النّص. (انظر كتابه: إشكالات النّص: دراسة لسانية نصية، 2009، 33).

للوصول إلى معنى منه، ويعتبر بعض المنظرين العالم نصا اجتماعيا، ومع أنّ هذا المصطلح يبدو وكأنه يفضل النّصوص المكتوبة لأنّها تعتمد على الكلمات المكتوبة، ويمكنها الإحالة إلى مركز خارجها يكفل صحة المعنى ويثبته، ومع هذا فإنّ النّص بالنسبة إلى معظم علماء العلامات هو نظام من العلامات (على شكل كلمات أو صور أو أصوات أو إيماءات)" (دانيال تشاندلر، 2000). فالنّص ظاهرة لغوية يحكمها انتظام بنيوي ونظام أسلوبي وصناعة بلاغية توحي ببنى فكرية وأهداف تواصلية. ويمكن أن نحدد مفهوم النّص باعتباره عملية إبداعية وتواصلية معقدة على النحو التالي:



1.46.2 مفهوم الخطاب

ارتبط مفهوم الخطاب عند العرب بمفهوم التخاطب فهو" مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان" (ابن منظور، مادة: خطب، 1994، 361). ونفهم من كلامه أنّ الخطاب حوار متبادل بين شخصين على الأقل، فهو عملية تلفظية حيوية في الزمان والمكان يديرها شخصان أو أشخاص بالكلام وبغير الكلام. ولا يختلف هذا التعريف في جوهره عن التعريفات التي تقدمها اللّسانيات اليوم، إذ أصبح الخطاب في رأي بعض الدّارسين يعني اللّسان في حالة الاستعمال، فاعتبر "فايركلاف" أنّ: "عند استعمال مصطلح الخطاب أقترح المحافظة على اللّغة المستعملة باعتبارها شكلا من أشكال النّشاط الاجتماعيّ" (1992، ص 16). وأصبحت مسألة الإنتاج والتّأويل المجرى المركزي في مفهوم

الخطاب، فارتبطت بالنظريّة الاجتماعيّة الّتي اعتبرت الخطاب إنتاجا اجتماعيّا (فاركلاف، 1992، ص 30)، وأدّى ظهور اللّسانيات الاجتماعيّة إلى إعادة النّظر في مناهج الدّراسة اللّسانية بصفة عامّة، فبرز نهج جديد في تعريف الخطاب وتحليله[1]، خاصّة في مجال الدّراسات اللّسانية الأمريكيّة التي اعتمدت منحى لسانيا اجتماعيّا، وانتقل البحث اللّساني من المكتوب إلى العناية بما هو منجز من الكلام وأصبح الخطاب يعرف بأنّه "محاولة لتوسيع نظريّة لسانيّة قادرة وموحّدة تعنى بإنجاز الكلام الطّبيعي" (بيرتن، 1980، ص 1). ويبدو أنّ مفهوم الخطاب[2] من خلال هذه التعريفات قد ارتبط بما هو شفوي، ويعتمد فيه على التبادل الكلامي والمبدأ التفاعلي والإقناعي والحجاجي بهدف الإفهام والتواصل وتوجيه المتخاطبين نحو القصد المطلوب تبليغه من الخطاب، فتضاف إلى العناصر اللّسانية أخرى غير لسانية إذا ما أردنا أن نحدد مفهوم الخطاب تحديدا شاملا بالمعنى البرغماتي الذي ربط مفهوم الخطاب بنظريات تحليل الخطاب.

ركّزت اللّسانيات الحديثة[3] جهودا كثيفة في دراسة الخطاب وتحليله وفهم آلياته. وأصبح "تحليل الخطاب يمثّل تلك المجالات الّتي تطرح إشكاليّات عميقة لا يتردّد الباحثون في التّساؤل عن أسسها" (مانقنو، 1999، ص 62). دفع هذا الطّرح الإشكاليّ الدّارسين إلى البحث في مجالات الخطاب المتعدّدة، فحاولوا تطبيق

---

1 انظر كتابنا: الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، إربد، عالم الكتب الحديث، 2011.

2 انظر حول تحديد مفهوم الخطاب في الدراسات اللّسانية الغربية: شاردو باتريك ومنغنو دومينيك، 2008، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، تونس، المركز الوطني للترجمة، ص 180- 181- 182.
وانظر كذلك حول مفهوم النّص المعجم نفسه: ص 553-545- 555.
وانظر كذلك حول مفهوم النّص: ديكرو أوزوالد وسشايفر، 2007، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر العياشي، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

3 انظر على سبيل المثال الدّراسات التاليّة:
- BRES J. «Vous les entendez? Analyse du discours et dialogisme». *Modèles linguistiques*, 1999, pp. 71-86.
- SUMPE J. «A quoi peut servir l'analyse de discours?». *Langages*, 1979, n° 55, pp. 5-16.

مناهج عديدة في التّفسير والتّأويل، وتأثروا بعلوم أخرى ساعدتهم على التطرّق إلى هذه القضيّة "فاعتمد تحليل الخطاب أوجها مختلفة حسب الحقل أو الحقول الّتي تمثّل أنشطة حيويّة لديه. ففي الولايات المتّحدة لعبت الأنتروبلوجيا والسوسيولوجيا دورا أساسيا في تكوين تحليل الخطاب. وكذلك الشأن في فرنسا – في الستينات أثّر التّحليل النفسي والتاريخ في تحليل الخطاب تأثيرا كبيرا" (نفسه، 1999، ص 66، 67). وأمام تشعّب هذه القضيّة اعتمد الدّارسون الفصل بين الخطاب (discours) وتحليل الخطاب (analyse de discours) وتحليل المحادثة (analyse de conversation). فاتّخذت الدّراسات في هذا المجال مسارات مختلفة خاصّة في الثمّانينات، منها ما ركّزت على تحليل الخطاب باعتباره حدثا اتّصاليّا يقوم على المحادثة شفويّا[1]. ومنها ما ركّزت اهتماماتها على تحليل الخطاب باعتباره وحدة مكتملة الشّروط في الكتابة الأدبيّة والعلميّة وغيرهما، ولمّا كان الخيط الجامع بين هذه الدّراسات يتمثّل في مسألة الخطاب وما تطرحه من إشكاليّات في مستوى التّحليل، فإنّ هناك من الدّارسين من اعتمد التّصنيف والتّمييز بين هذه المصطلحات. وأصبحت في هذا الإطار المسالك تتّضح بين تحليل المكتوب وتحليل الشّفوي، فأدرك اللّسانيّون أنّ لكلّ منهما خصوصيّات يتميّز بها عن غيره وطرق في التّحليل تختلف باختلاف أصناف الخطابات، فارتبط تحليل الخطاب باللّسانيات عامّة وأصبح "تحليل المحادثة مقاربة من تحليل الخطاب اعتنت به مجموعة من اللّسانيّين الاجتماعيّين" (بلاس، 1990، ص 10). وأصبحت اللّسانيات الاجتماعيّة تؤدّي دورا مهمّا في فهم الخطاب وتأويله انطلاقا من الدّراسات الميدانيّة والتجريبيّة الّتي انطلقت من دراسة الملفوظ دراسة تحليليّة في علاقته بالمجموعات اللّسانية المعنيّة بالبحث. واقترنت عمليّة التّحليل بالمتغيّرات الاجتماعيّة واللّسانية معا، وساهمت الدراسات البرغماتية في وضع الحدود الفاصلة بين النّص والخطاب على أساس العناصر المكونة لكل منهما وما تؤديه من دور في التحليل وفهم المقاصد.

---

1 انظر حول هذه المسألة الكتابات التالية:
- LEVINSON S.C. *Pragmatics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993, p. 286.

1.46.3 علاقة النّص بالخطاب

اعتبر كثير من الدارسين العرب أنّ الخطاب مرادف للنص،[1] ولكن هذا الطرح لم يحلّ المشكل لأنّ الترادف لا يكون إلاّ جزئيا وهو ما يطرح البحث عن قضايا التشابه والاختلاف بين مفهومي النّص والخطاب انطلاقا من المقاربات والنظريات المعتمدة في التحليل[2]. وأمام هذا الطرح الإشكاليّ أجمع الدّارسون على أنّ تحليل الخطاب لا يخرج عن دائرة العلوم اللّسانية الّتي تحاول الإجابة عن مشكلات متنوّعة حسب المقاربات الّتي تتّصل بتحليل الخطاب والمجالات التي يعتمدها، وأبرزها من يتكلم؟ وكيف يتكلم؟ وماذا يتكلم؟ وقد اهتمت بهذه الأسئلة الدّراسات اللّسانية المختلفة كلّ حسب توجّهاته وأهدافه. وقد اعتبر "براون ويول" أنّ مصطلح تحليل الخطاب يستعمل استعمالات عديدة ذات معان مختلفة تشمل أنشطة متعدّدة حسب المجالات المتنوّعة، فهو يستعمل لوصف الأنشطة اللّسانية المتقاطعة بين عدّة اختصاصات لسانيّة متنوعة مثل اللّسانيات الاجتماعيّة واللّسانيات النّفسيّة واللّسانيات الفلسفيّة واللّسانيات الإحصائيّة[3]. ومهما اختلفت المجالات وتشعّبت القضايا فإنّ تحليل الخطاب لا يعدو أن يكون إلاّ بحثا في مسألة الاتّصال والتّواصل بين النّاس، وتتطلّب هذه المسألة بحثا في كيفيّة انتظام مكوّنات الخطاب اللّسانية والبرغماتيّة الّتي اعتبرها "كارون" (1983) مسألة جوهريّة في دراسة تحليله، إذ كلّ تلفّظ محكوم بجوانب انتظاميّة نحويّة وقضايا دلاليّة ومكوّنات برغماتيّة تجعل عمليّة الاتّصال ممكنة، وهي

---

1 انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:
الخطابي محمد، 1992، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب
مفتاح محمد، 1996، التشابه والاختلاف: نحو منهاجيه شمولية، بيروت، المركز الثقافي العربي.
الشاوش محمد، ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص،

2 انظر حول هذه المقاربات، بوقرة نعمان، 2006، "المصطلح اللساني النصي: قراءة سياقية تأصيلية"، ضمن أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" يومي 19-20 ماي 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباجي مختار عنابة، صص 231-274.

3 انظر مقدمة كتاب:
- Brown G. & Yule G. 1983, *Discourse Analysis*. Cambridge University Press.

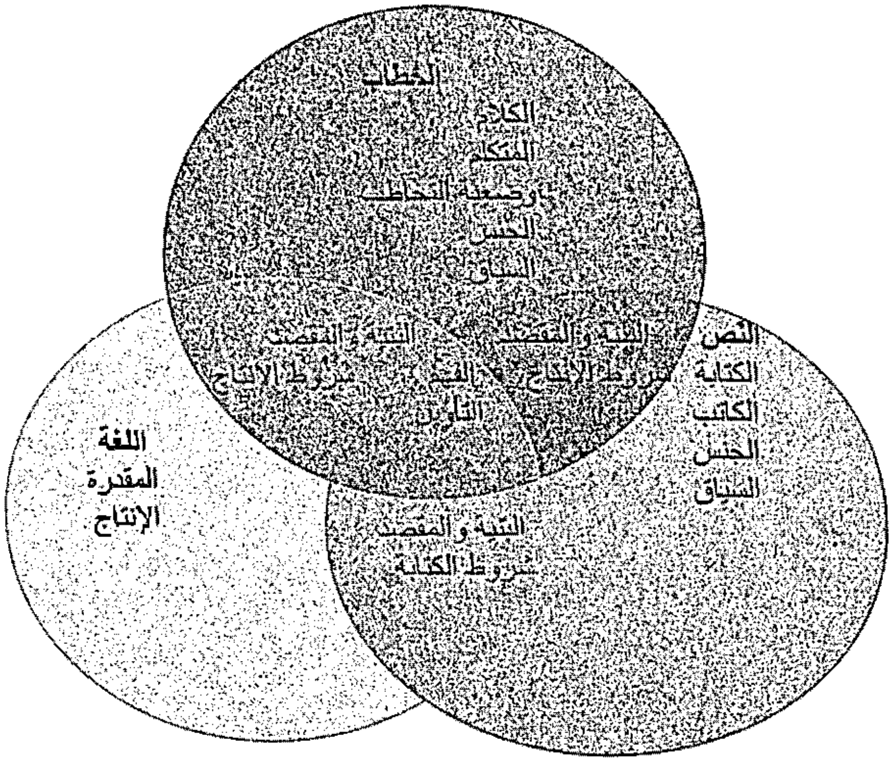
تشتغل في الخطاب بصفة متجانسة لا يمكن الفصل بينها. ولقد اتّخذ تحليل الخطاب اتّجاهات مختلفة في المدارس اللّسانية الحديثة أدّت إلى طرق في التّحليل متنوّعة.

وتعتمد المقاربات التي تعنى بتحليل النّصوص على مفهوم الكاتب والكتابة والقارئ والجنس الأدبي والتناص. وتقوم لسانيات النّص على دراسة تقطيع النّص إلى مقاطع وكيفية ربطها وتحديد جنس النّص ومستواه اللّساني المعجمي وعلاقاته التفاعلية. ويتميز كلّ خطاب بمقوّمات نصية وأخرى خطابية، تنحصر الأولى في العناصر اللّسانية المكوّنة لجنس النّص من معجم وتركيب وطرق انتظام وعلاقات ربط وتنحصر الثانية في العناصر الماوراء خطابية مثل المقوّمات الاجتماعية والنفسية والسياقية وبصفة عامة العناصر البرغماتية المقيّدة لإنتاج الخطاب والمكونة لعالمه المعرفي. فأعتبر آدم "أنّ الخطاب مساو للنص مع شروط الإنتاج أمّا النّص فهو خطاب خال من شروط الإنتاج" (1999، 39). فالنّص يتكون من نسيج لساني وبنية نحوية شاملة والخطاب يتكوّن من تلفظ مرتبط بمقام تلفظي ووضعية خطابية تفاعلية. وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضّح التشابه والاختلاف بين النّص والخطاب[1] كما يلي في الشكل التالي:

1 انظر حول هذه المسألة: مان قولفجانج هاينه وفيهفجر ديتر، 2004، مدخل إلى علم لغة النّص، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

الشهري عبد الهادي بن ظافر، 2004، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتب المتحدة.

RASTIER François, 2010, «Discours et texte (première partie)», in site//C:\ Users\ user\ Desktop\Discours et texte. mht, consulter le 18/01/2010.



يشترك النّص مع الخطاب في أنّهما يتجاوزان الجملة من حيث البنية والمقصد، وكذلك يعتمدان على البنية اللغوية والوظائف السياقية لإدراك عملية الفهم والتأويل. ويختلفان من حيث شروط الإنتاج وجنس القول وعناصره السياقية، وهي مبادئ عامة تأسّس عليها تحليل الخطاب[1] ولسانيات النّص مع بعض الخصوصيات المميزة لكلّ علم منهما.

1 انظر مقالنا، 2009، "مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب"، ضمن: المنوال، تونس، دار المعلمين العليا/سيراس للنشر.

1.47 لسانيات النّص في الدرس اللّساني الغربي الحديث: المقاربات والتطبيقات

فتح زليق هاريس نهجا جديدا في الدراسات اللّسانية سنة 1952 بمقال له عنونه ب"تحليل الخطاب" حلّل فيه إعلانا يخصّ مقوّى للشّعر حذف منه الاسم الإشهاري بصفة محتشمة وشرع في البحث عن القواعد النّحويّة لتفسير كيفيّة تتابع الجمل (كوك 1992، ص 13). دفع هذا المقال اللّسانيين إلى إعادة النظر في النظريات اللّسانية المتعلقة بفهم الخطاب/النّص وتفسيره، فتجاوزت الدراسات حدود الجملة لتبحث عن العلاقات الرابطة بين الجمل على مستوى النّصوص وربطها بالموقف الاجتماعي، فأعاد للغة نشاطها الاجتماعي الحيوي معتبرا وضعية التخاطب والتفاعل التي توجه الخطاب إلى عالم المتخاطبين بهدف المقاصد الصريحة والضمنية. ولهذا رأى باختين أنّ" الدراسات اللّسانية الدقيقة توقفت عند الجملة المركبة ولكننا يمكن مواصلة هذا التحليل اللّساني الدقيق ولو هناك صعوبات ظاهرة إذا حاولنا إدخال عناصر أخرى غريبة عن اللّسانيات" (باختين، 1978، 28).

إنّ تجاوز مفهوم الجملة إلى البحث عن البنى الشاملة للنص جعل لسانيات النّص في الدراسات الغربية تعتمد على تداخل الاختصاصات وتعدّدها، من أبرزها الدراسة الأسلوبية والانتروبلوجية والنفسية والاجتماعية والنقدية. "وتهدف لسانيات النّص إلى وضع نظرية في انتظام القضايا أو مجموعة القضايا التي تلتئم في الوحدة المعقدة التي تكوّن النّص" (جين ميشال آدم، 1999، 38). وهي تتحدّد باعتبارها مجالا من المجالات التي يتولّى دراساتها محللو الخطاب. ولا يتوقف فهم النّص على تفكيكه إلى جمل[1] باعتبار أنّ فهم القضايا الدلالية يتطلب عزلها بصورة منطقية في تحليل الجمل. ولكن النّص يمثل وحدة متكاملة وليس مجرد تجميع للقضايا المستقلة وتركيبها بصفة متجاورة ومتضامة، ومعناه لا يتحدّد بدراسة معاني الجمل وإنّما يتجاوزها إلى المعنى الكلّي العميق. "وتتطلب هذه العلاقة بين الكلّي والجزئي

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- MEYER, Michel. 1986. *De la problématologie*. Bruxelles, Mardaga.

نظرية في ربط الوحدات النّصية التي لا ينبغي أن تكون مكوّنة من الأسفل إلى الأعلى أو من الصغيرة إلى الكبيرة، ولكنها عملية جدلية تتكوّن من العلاقات المعقدة من المحلي إلى الشامل" (جين ميشال آدم، 1999، 26). وتكوّن هذه العلاقات الجدلية المعقدة ترابط الوحدات النّصية الصغرى ببنيته الكبرى، فتكوّن معناه الشامل، فيرتبط الجزئي بالكلّي ارتباطا عضويا وحيويا يجعل التكامل والتواصل بين هذه الوحدات عملية مشروعة وممكنة. وطالب بنفنيست "بتجاوز المفهوم السوسوري للعلامة باعتبارها المبدأ الوحيد الذي تندرج فيه بنية اللغة ووظيفتها" (1974، 66) إلى ما سمّاه بتحليل النّصوص المتجاوز للسانيات[1]. ويكاد اللّسانيون يتفقون على أنّ النّص أو الخطاب يمثل مستوى من التعقيد يقف حاجزا أمام وضع نحو النّص وإمكانية تصنيف النّصوص ضمن أجناس أدبية مخصوصة[2]

1.47.1 نحو النّص

استطاعت اللّسانيات أن تدرس الجمل أو القضايا دراسة علمية ومنطقية دقيقة، فتمكنت من ضبط القواعد التركيبية والنحوية المتحكمة في بناء الجملة البسيطة أو المركبة التي اعتبرها اللّسانيون منتهى التحليل النحوي الدقيق. واعتبر واضعو نحو النّص الملفوظ منطلقا أساسيا لدراسة البنى الكبرى للنص (macro-syntaxe)، فالنّص عندهم وحدة تلفظية كبرى تتحدد حدودها بضبط البنى الكبرى والشاملة لمفهوم النّص وطرق انتظامه[3]. ولذلك قام نحو النّص[4] على أساس ضبط قواعد الربط وقواعد التقطيع التي تشكل نسيج النّص اللّساني، وهكذا يبنى

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- ADAM, Jean - Michel. 1999. *Linguistique textuelle: des genres de discours aux textes*. Paris, Editions Nathan/HER.

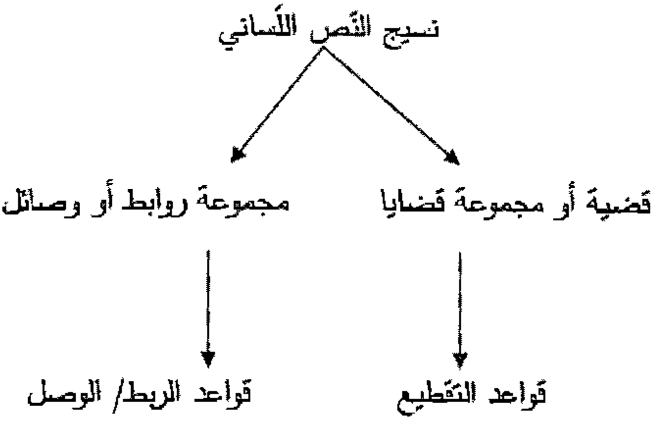
2 انظر حول هذه المسألة:

- DAM, Jean - Michel. 1992. *Les Textes: types et prototypes*. Paris, Editions Nathan.

3 تحدّدت الملامح الأولى لنحو النّص ضمن الأنحاء التحويلية التوليدية بدراسة القواعد والسياقات الممكنة بين الجمل ثمّ استنباط قاعدة النّص الكلية والشاملة.

4 اعتبر بعض الدارسين أنّ نحو النّص هو امتداد لنحو الجملة وعلى هذا الأساس، فإنّ نحو النّص يمكن أن يستند في بناء قواعده إلى قواعد بناء الجملة (انظر أيزن بارق، 1976، ص 131)

المستوى اللّساني للنص من مجموعة القضايا[1] والروابط والوصائل[2] التيّ تكوّن البنية النّصية الكبرى.



وتخضع عملية التقطيع إلى القيود النحوية والتركيبية التي تتحكم في بنية النّص، وهي تختلف من لسان إلى آخر. ويطرح هذا الأمر مدى توحيد هذه القواعد وضبطها في نظرية دقيقة تؤسس النظرية العامة للسانيات النّص، فإذا كان مبدأ التقطيع باعتباره مبدأ نظريا عامّا مفيدا ومناسبا لتحليل النّصوص وضبط قواعدها التركيبية، فإنّ تطبيقه لا يمكن أن يكون شاملا أو مناسبا لكلّ الألسن وجميع النّصوص، ولهذا فنحو النّص فيه من القواعد ما يشمل المستوى اللغوي العام، وفيه من القواعد ما يشمل المستوى اللّساني الخاص بكل لسان. فالتقطيع يمكن إجراؤه على جميع النّصوص رغم اختلاف ألسنتها أمّا ضبط القواعد وطرق الربط أو الوصل، فهي شأن لساني خاص بكلّ لسان أو بكل نصّ. ولهذا فإنّ تحديد جنس النّص يساعد على ضبط قواعد تقطيعه ووظائف روابطه ووصائله.

---

1 قد تعادل القضية (proposition) الجملة أو تتجاوزها من حيث الكمية التركيبية والدلالية.

2 نعتبر الروابط شأنا نحويا وهي لا تتعدى الوظيفة النحوية التي تربط مكوّنات الجملة أو الربط بين الجمل مثل العطف أو الاستئناف كما هو الشأن عند النحاة، أمّا الوصل فهو شأن برغماتي يتجاوز مجرّد الربط إلى إحداث وظائف برغماتية وتفاعلية وحجاجية وغيرها في تكوين بنية النّص الكبرى (انظر في هذا الشأن كتابنا "الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة اجتماعية برغماتية").

1.47.2 تحليل النّص

اعتمد هاريس وغيره من البنيويين على نقل مبادئ اللّسانيات البنيوية المتصلة بتحليل الجملة من تقطيع وتوزيع وتصنيف ووظائف الربط وضبط المكونات المباشرة وغير المباشرة إلى إجرائها على تحليل النّصوص. ثم تطورت النظريات واتسعت، فاعتمدت البنيوية على مفهوم البنية، واعتمدت الوظائفية على مفهوم السياق، واعتمدت التوليدية والعرفانية على مفهوم الإنتاج، واعتمدت البرغماتية على مفهوم المقاصد، وهي مقاربات أصبحت اليوم تشتغل متداخلة في مجال لسانيات النّص، وأصبح تحليل النّصوص لا يخضع إلى منهج واحد من هذه المناهج.

قام تحليل النّصوص على اتباع مناهج مختلفة منها المنهج الاجتماعيّ والمنهج النفسي وأبرزها المنهج البنيوي، فساعدت المبادئ المتولدة عن المنهج باعتباره مفاتيح لنوع من العلم الكوني للخطاب الّذي يرتكز أساسا على الجمع بين اللّسانيات والرياضيات أو على الثورة السبرنتيكيّة (قاردن، 1974، ص 14). وتأثرت مناهج التّحليل بالدّراسات العلميّة في مجالات أخرى، خاصّة العلوم الصحيحة، وحاول المحلّلون تطبيقها على النّصوص الأدبيّة بمختلف أنواعها، فأصبح النّص يقابل طريقة في التّحليل تعتمد منهجا معيّنا[1]. وطرح المنهج البنيوي عديد المشاكل على الدّارسين، إذ في كثير من الأحيان يستعصي على التطبيق، لأن النّصوص، وإن اختلفت في الأبنية والأجناس، فإنّها أحيانا تتقارب في المواضيع والأهداف، وهو ما أدّى إلى طرح مشكل التأويل والتفسير الّذي يتناقض مع مبدإ تطبيق المناهج الّتي تسعى إلى أن تكون علميّة، على النّصوص الّتي تختلف فيها التأويلات والتفاسير. ولكن هذا لم يمنع المحلّلين من اعتماد تقنية معيّنة في التّحليل، إذ قال "قاردن" في هذا الإطار: "نشهد منذ عدّة سنوات انتشارا حقيقيّا لتحاليل مختلفة: سردية، بنيوية، سميولوجيّة، وثائقيّة، موضوعيّة إلخ، تطبّق على أنواع من

1 اعتبر قاردن في كتابه *Les analyses de discours*, 1974 ص 18 أن طريقة وضع استراتيجيا البحث الخفية في كثير من دراسة النّصوص إما أن تكون ذات صيت علمي في تحليل النّصوص وإما أن تكون من ناحية أخرى بعض المدونات النّصية. فعندما نطبق المنهج على النّص تبرز مسألة توحي إلينا بطرح سؤالين في هذا الشأن: أ) لماذا تقوم بهذا التطبيق؟ ب) ماذا يمكن أن نقول عن النتائج المرتقبة من تطبيق المنهج على النّص؟.

"الخطابات" جميعها مختلفة: أساطير، سيرة ذاتية، مقتطفات صحفية وأشياء أخرى، إذ الهدف المشترك بين هذه الوحدات كما نلاحظه هو استخراج الدّلالة من الوثائق المكتوبة بطريقة أكثر ضبطا وأقل حريّة من الطريقة التقليديّة في تفسير النّصوص" (1974، ص 7). فاقترن تطبيق المنهج بنوع الجنس الأدبي الّذي تقع معالجته وأصبح الهدف الرّئيسي لكلّ محلّل، وبات الغرض من دراسة النّصوص هو تطبيق المنهج.

إنّ تشكّل المناهج واعتمادها في تحليل الخطاب متأثرة باللّسانيات البنيويّة[1] وبالعلوم الأخرى، بدعوة الممارسة العلمية والدقّة في استخراج المضامين والمقاصد، أدّى إلى تصنيفها وتحديد مجالات الدّراسة فيها، انطلاقا من المدوّنة الّتي يشتغل عليها المحلّل، ممّا جعل المهمة تكتسي صعوبة، فالدارسون تعترضهم مدوّنات مختلفة تفرض عليهم مناهج مختلفة في التّحليل، وهذا ما يشكّل صعوبة في التصنيف والتطبيق، إذ إنّ المشكل الرّئيسي يتمثل في وضع الحدود الدقيقة والتمييز بينها على مستوى النّص المحلّل مدونة ومنهجا، وبالرغم من أنّ هناك عديد المحاولات الّتي سعى أصحابها إلى وضع الحدود بين هذه المناهج تقترب من الدقّة العلميّة، فإنّ: "أصحاب تحليل النّصوص الّذي يقال عنه علمي، لهم عيب في أنّهم لا يجرؤون أبدا على مراجعة لما ينتجونه كي يدقّقونه، إذ يجب إعادة النّظر في مجموعة من الأجناس الممثلة والإفصاح عن الكتابات الكثيرة المخصّصة "لنظريّة" هذا التّحليل في مجالات النّصوص المختلفة: نظريّة الحكاية الشعبية، نظريّة تحليل الأدبية، نظريّة الأسلوب، نظريّة تحليل الأسطورة إلخ" (قاردن، 1974، ص 20).

يتبيّن من خلال هذا الرأي أن تطبيق المناهج ومحاولة إخضاعها لنصوص مختلفة بسبب الأجناس الأدبيّة، يطرح مشكلة جوهريّة، على المحلّلين والمنظّرين أن يراجعوا أدواتهم ونظرياتهم الّتي تتعلّق بمدى ملاءمة المنهج المتبع في تحليل مدوّنة معيّنة. ولهذه الأسباب أصبحت قضيّة الملاءمة والتطبيق الغرض الرّئيسي من

---

1 لقد فشلت اللّسانيات البنيويّة في تحديد منهج شامل يمكّن محلّلي الخطاب من بلوغ جميع أهداف الخطاب والكشف عن مقاصد المتكلّم، لذلك استخدم المحللون عدّة نظريات أخرى من أبرزها البرغماتيّة التي قدّمت جوانب أخرى من عمليّة التحليل سنكشف عنها في هذا البحث.

اختيار المنهج، مما جعل الدّارسين يطرحون تسميات مختلفة ومناهج أخرى في التحليل[1]، فازدادت الأمور تعقيدا وأصبحت مشكلة الفصل بين هذه المناهج بحثا أساسيا في الدّراسات التحليليّة أدّت إلى التفكير في وضع حدود، ولو بصفة جزئيّة، بينها، إذ لا بدّ من "استخراج التباين بين تحليل المحتوى (Analyse de contenu) الّذي يتطلّب مجموعة من التقنيات المساعدة من العلوم الاجتماعيّة وتحليل الخطاب الّذي يعتمد على نظام حقيقي لتحليل النّصوص" (مانقنو، 1991 ص 9). تواصلت، في هذا الإطار، الدّراسات على أساس تحليل المكتوب الّذي كان يمثل الحقل الأوّل لتحليل النّصوص، ولكنها اقتنعت أخيرا أن مجال الخطاب أوسع من دراسة النّصوص المكتوبة. فاتجهت الدّراسات إلى مجال الشفوي متأثرة بالدّراسات الاجتماعيّة والنفسيّة وخاصّة الاتّجاه البرغماتي في التّحليل الّذي أدّى إلى بروز دراسات تتعلّق بتحليل المحادثة وأخرى تبحث في مجال التّفاعل الكلامي، وهو ما كشف عن عجز المدرسة البنيويّة في تناول تحليل النّصوص وتحليل الخطاب بصفة عامة. فأدّى إلى البحث عن مناهج تتضافر لكي تلج عالم النّص أو الخطاب حسب شروط الإنتاج والفهم والتأويل، وهي في رأينا تحققها المستويات الأربعة التالية:

1.47.3 البنية

إن التركيز على البعد التّحليلي للنّصوص المكتوبة في الإطار اللّساني البنيوي جعل المحلّلين يعتمدون على مفهوم الجملة باعتبارها الوحدة الكبرى في تشكيل النّصوص، ولذلك التزموا بما قدّمته المدرسة البنيوية[2] من نماذج تحليلية في هذا المجال، فكان التّحليل عندهم يهدف إلى تفكيك النّص إلى جمله ومحاولة تفسيرها.

---

1 انظر في هذا الشأن كتاب فاردن *Les analyses de discours*، 1974 حيث فرّق فيه بين العديد من المناهج حسب المدونات المستعملة، فنجد المنهج الّذي يدرس "تحليل المحتوى" ونجد المنهج الّذي يدرس "تحليل الوثائق"...

2 انظر حول علاقة اللّسانيات البنوية بمختلف مدارسها" باللّسانيات الأدبية" بلعابد عبد الحق، 2008، "اللّسانيات الأدبية (بين أقفال النّص ومفاتيح القراءة)"، مجلة اللّسانيات واللغة العربية، العدد الخامس سبتمبر 2008، منشورات مخبر اللّسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار عنابة، صص 113-130.

وفضلوا تحليل البنية الداخلية للنص على دراسة الوظائف الخارجية، فاعتنوا بالمكونات اللّسانية الصغرى كالفونيمات والمورفيمات والكلمات والمركبات والجمل معتمدين في ذلك على مبدأ العلاقات الاستبدالية، وهي عندهم نوعان: علاقات جدولية تعنى باستبدال العناصر الدلالية الممكنة في حقل دلالي واحد وعلاقات تركيبية تنشأ بين عناصر لسانية يمكن أن ترتبط معا، فارتبط التّحليل عندهم بالتفسير والتوضيح والتصق بالمكتوب دون الشفوي، فهم لم يتخلّصوا من الحدود الفاصلة بينهما وإنّما بقي المكتوب مسيطرا على مستوى التّحليل باعتباره مادّة صالحة للتدريس. ففي هذا الإطار تنزّل تحليل الخطاب وكان "عمله الملفوظات الكتابيّة الّتي وقع إنتاجها بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الرّموز الكتابيّة" (مناقنو 1991، ص 19). واهتمت لسانيات النّص بالبحث عن القوانين العامة التي تشكل البنية الشاملة لربط[1] النّص وترابطه[2] وهي تتجلى في دراسة البنى الصغرى المباشرة في النّص والبنى الكبرى التي تبحث في تشكل الدلالات العليا العامة للنص[3].

1.47.4 السياق

أصبح للسياق أهمية في الدراسات الفلسفية التحليلية التي اهتمت بفلسفة اللغة وتحليل الخطاب على وجه الخصوص، وكان لذلك الأثر البالغ في الدراسات اللّسانية النّصية، فاعتمدت على مفهوم السياق باعتباره معطى مفيدا في فهم النّص

1 نعني بالربط جميع مستويات الربط المعجمي من أدوات وعلاقات تجاور وكلمات تقوم بوظيفة الربط داخل النّص ولذلك ترجمناها مقابل مصطلح *cohésion*. انظر لمزيد التوضيح حول هذه المسألة كتابنا: الوصائل في تحليل المحادثة (قيد الطبع)

2 نعني بالترابط المستوى الذهني الذي يجعل النّص أو الخطاب مقبولا دلاليا وبرغماتيا أي كل ما يجعله منسجما ومتسقا ومناسبا في ذهن المنتج والمؤوّل حتى يفهم ويدرك فيؤوّل وتضبط مقاصده. ولذلك ترجمنا هذا المصطلح مقابل *cohérence.* انظر كذلك لمزيد التوضيح كتابنا السابق.

3 نقصد بالبنى الصغرى كيفية تشكل العلاقات الرابطة بين الجمل أو الموضوعات والمحمولات وعلاقتها بإنتاج المعنى النّصي كما نقصد بالبنى الكبرى كيفية الانتقال من الدلالات الجزئية إلى الدلالة الأساسية الشاملة في النّص.

وتأويله، وقد برز في هذا الإطار ضربان من السياقات: السياق[1] اللغوي، وهو ما يحيط بالمفردة من عبارات تساعد على فهمها وضبط دلالاتها، وتتمثل هذه العبارات في الوحدات المعجمية والنحوية والصرفية وكذلك العلاقات التركيبية، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن كيفية انتظام البنى النّصية وربطها وترابطها. وتخطت لسانيات النّص التحليل البنيوي الذي يتخذ الجملة موضوعا للدرس مكتفيا بالسياق اللغوي إلى البحث عن السياقات النّصية الشاملة، وأصبحت "العلاقة بين النّص والسياق غير أحادية وإنما جدلية" (شارودو- منغنو، 2008، ص 133). ويتطلب ذلك إدراك المعلومات السياقية من مؤشرات توجيهية ووصائل وضمائر ولواحق وسوابق. وكذلك السياق الخارجي الذي يتمثل في مجموعة الشروط الحافة بإنتاج النّص أو الخطاب، وهي التي تبني عالمه الخارجي، ويتطلب إدراكه التعرف على المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها الكاتب وتوجهه الإديولوجي والنقدي. ويشكّل هذان السياقان عالم النّص الداخلي والخارجي، وهو ما يستدعي منا الوقوف عند تأثيرهما في إنتاج النّص.

1.47.5 الإنتاج

ارتبط إنتاج النّص في النظريات اللّسانية التي اهتمت بتحليل النّصوص أو بتحليل الخطاب بمفهوم الملكة النّصية ومفهوم التشكيل النّصي ومفهوم الذاكرة النّصية[2]، وهي مفاهيم مشتركة بين النّص والخطاب مع شيء من الاختلاف في

---

1 انظر الفرق بين السياق والمقام عبد الهادي بن ظافر الشهري في كتابه: استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية 2004، ص 41.
ويتقسم السياق حسب ما أورده عن Parret إلى خمسة سياقات: السياق النّصي والسياق الوجودي والسياق المقامي وسياق الفعل والسياق النفسي ص 42-43- 44.
- انظر كذلك حول خصائص السياق الخطابي محمد، 1991، لسانيات النّص: مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي. ص 52 وبعدها.

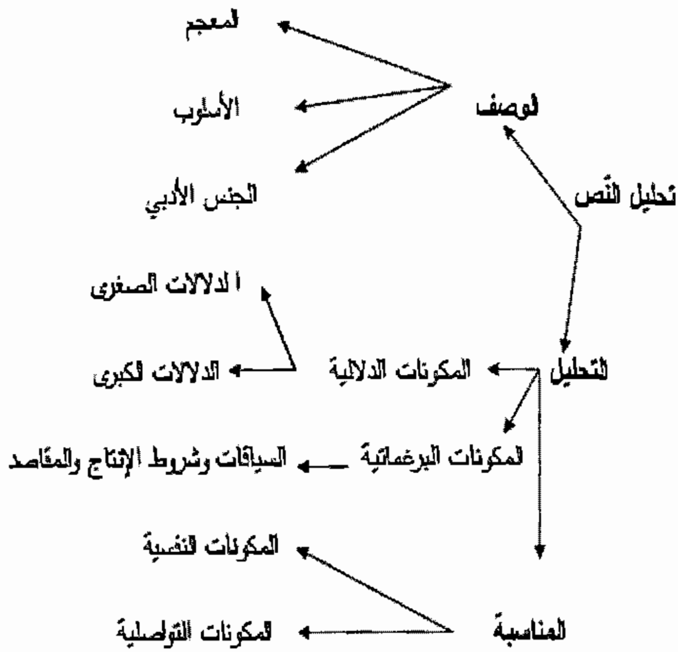
2 انظر حول هذه المصطلحات بلخير عمر، 2006، "قراءة في كتاب اللّسانيات النّصية: لجان ميشال آدم"، ضمن ملتقى علم النّص، مجلة اللغة والآداب عدد 17 جامعة الجزائر، صص 295- 304.

خصوصية الاستعمال، ولكنّها أساسية في دراسة مفهوم الإنتاج[1] وتتحدّد الملكة النّصية بالقدرة الإبداعية التي يتمتع بها الكاتب أو منتج النّص وهي تتجلّى في التشكيل النّصي، أي في الأسلوب وخصوصية البناء النّصي والإبداع الجمالي، وتختلف الملكة النّصية من كاتب إلى آخر حسب سعة تكوينه وثراء مشاربه العلمية والثقافية، ويتجلى هذا الأمر في الذاكرة النّصية التي تعتمد على ما تلقاه المنتج من نصوص أخرى توجّه مساره الفكري وتبني اتجاهه الإديولوجي وتساهم في ضبط مواقفه، وهي مسائل رئيسية في عملية الإنتاج والتأويل وتحديد الدلالات والمقاصد التي ينتج من أجلها النّص.

1.47.6 المقاصد

يرتبط القصد بالمرجع العام القائم على التعرف على المستويات اللغوية البانية للنص والمرجع الخاص القائم على فهم العناصر التوجيهية وتأويلها قصد ضبط الوظيفة الاتصالية التي يهدف إليها النّص، ويتمثل المرجع العام في تحديد المعارف المشتركة بين منتج النّص ومتقبله، وهو ضرب من العقد بين الكاتب والقارئ يساعد على الفهم والتأويل. ويتنزل المرجع العام في المصادر المتنوعة التي اعتمدها المنتج والقارئ على حدّ السواء في الإنتاج والفهم، ولذلك تكون عملية ضبط الدلالات والمقاصد رهينة التعرّف عليها، ولكن هذه العملية لا تتوقف عند هذا الحد، بل لابد من التعرّف أيضا على مكونات المرجع الخاص، وهي ما يتميز بها منتج عن غيره، فتتحدد مقاصد النّص بمعرفة جميع سياقاته: وهي السياق الدلالي الذي يكشف عن علاقة الدال بالمدلول والمرجع، والسياق النسقي الذي يحدّد علاقة العبارات ببعضها البعض ضمن سلسلة الملفوظ. ويرتبط القصد بالعلامة عند الاستعمال، وكذلك بالمكونات البرغماتية التي تشكّل عالم الخطاب والنّص. وتبقى مسألة القصد نسبية باعتبارها تقوم على قدرات القارئ اللّسانية والثقافية والمعرفية، ولذلك تتعدّد القراءات وتختلف المقاصد وفقها، رغم محاولة الضبط المنهجي والمقاربات التحليلية والمدارس النقدية.

1 انظر لمزيد التوضيح حول هذه المسألة كتابنا: الوصائل في تحليل المحادثة، 2012.



1.48 مدى مساهمة التراث اللغوي العربي في "لسانيات النّص"

أشرنا سابقا إلى حضور بعض المفاهيم المتعلقة بالنّص في التراث العربي من نحو وبلاغة وشعر وتعريفات معجمية[1]، وقد ردّها الدارسون إلى معنى الظهور أو الدلالة على الحدث، وهي لا تتصل بمفهوم النّص في الدراسات اللّسانية الحديثة "وبالتالي يمكن أن نقول إنّ استعمال النحاة للكلمة "نص" لا يكاد يمتّ بصلة إلى ما نعنيه اليوم بكلمة "نص" فنصّهم مختلف عن نصّنا بدليل أنّه لم يعرف عندهم الثنائية المعنوية القائمة على التقابل بين معنى الحدث ومعنى الاسم التي عرفها الكلام والخطاب" (الشاوش، 2001، ص 186). فالنّص عندهم دال على الحدث القولي المنشئ للمعنى، والنّص في اللّسانيات النّصية الحديثة كلّ متكامل يدلّ على الإنتاج المتميز بالمقاصد والأهداف. وقد اعتمد العرب القدامى على التسميات الصريحة في تحديدهم للأجناس الأدبية مثل الشعر والنثر والقصيدة والقرآن والحديث والسنة

1 انظر حول هذه المسألة الشاوش محمد، 2001، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس "نحو النّص"، تونس، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة/المؤسسة العربية للتوزيع.

والخطبة والرسالة... بدل استخدامهم مصطلح "نص" كما هو الشأن اليوم. ولكنّنا إذا نظرنا إلى التراث البلاغي فإنّنا نجد بعض الإسهامات التي "فيها نظرات لا تقل أهمية وخصوبة عمّا قدمه الغربيون" (الخطابي، 1991، ص 95). وقد برزت في الدراسات البلاغية والتفسيرية والفقهية والنقدية، وهو ما جعلها تعتني بالوحدة الموضوعية للنصوص مكتملة الإنتاج مثل القرآن والسنة أو الشعر والنثر، وقد دفع هذا الاعتناء بالدارسين إلى التساؤل عن خصوصيات اتساقها وانسجامها وترابطها والتئامها ومناسبتها. و"لعل الإرهاصات الأولى لهذه الجهود المنهجية تلك التي ظهرت في وقت مبكر مع البلاغة الكلاسيكية وفن الخطابة" (بوقرة نعمان، 2006، ص 249). وقد وجدنا صدى لهذه الجهود والمصطلحات عند الجرجاني والسكّاكي وخاصة القرطاجني الذي كاد أن يؤسس نظرية عربية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب[1]، إذ اعتنى كلّ منهم بصورة متفاوتة بمسألة الربط والترابط والفصل والوصل والمعنى الجامع بين القضايا والجمل وكمال الاتصال والانفصال والتناسب وهي مسائل عالجتها اللّسانيات النّصية والخطابية الحديثة، ويمكن بصورة عامّة أن نستنتج بعض الاستنتاجات المفيدة فيما يخص مساهمة التراث في بلورة لسانيات النّص أهمّها استنتاجان اثنان:

الاستنتاج الأوّل: اهتمّ النّحاة بمسألة العطف والمقاطع أو الاستئناف على أساس نحوي صرف يعالج الظاهرة بالاعتماد على البنى الإعرابيّة والعامليّة في الجملة وبين الجمل، فكانت دراستهم دراسة متوقّفة على معالجة الأمثلة الممكنة بتفسير أسبابها وإمكانيّة إخضاعها إلى التفسير الإعرابي من جهة المحلّ والعلامة.

الاستنتاج الثاني: اهتمّ البلاغيون أو علماء المعاني بمسألة الوصل والفصل بصورة أعمق من النّحاة وأقرب إلى الدرس اللّسانيّ الحديث، فركّزوا اهتمامهم على الجوانب المعنويّة والبرغماتيّة المتحكّمة في تنظيم القول وترتيب الجمل، وهو ما أفرز ما سمي بـ "نظريّة" النّظم التي اهتمت بكيفيّة ربط الجمل وترابطها عند الجرجاني وكذلك بكيفيّة ربط النّص (القصيدة) وترابطه عند القرطاجنيّ.

---

1 انظر كتابنا، الوسائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، 2012.

ورغم هذه المحاولات الجادّة في وصف الظاهرة اللّسانية في المقاربات النحويّة والبلاغيّة عند العرب القدامى. فإنّنا لا يمكن أن نعتبرها نظريات مكتملة النسق وتامّة الشروط، بل إنّها مقاربات كغيرها من المقاربات يمكن أن تفيدنا في وضع نظرية لسانية نصية عربية، ولكنّنا لا نقتصر عليه. ا لذلك سنلجأ إلى مقاربات أخرى في اللّسانيات الحديثة استفادت منها اللّسانيات العربية النّصية الحديثة قصد تحليل الخطاب بالاعتماد على المقومّات اللّسانية والبرغماتيّة التي تفيدنا في تحليل النّصوص.

1.49 مدى مساهمة اللّسانيات العربيّة الحديثة في لسانيات النّص

ارتبط ظهور اللّسانيات النّصية العربية بظهور اللّسانيات النّصية الغربية وتطوّر مناهج النقد الأدبي بصفة عامة، وكان من روادها[1] الدارسون الذين اهتموا بتحليل النّصوص العربية في ضوء المناهج الحديثة. وقد ركز بعض الدارسين جهودهم حول تطبيق بعض المفاهيم اللّسانية النّصية، مثل مسألة الربط والترابط واختبارهما على نصوص عربية شعرية، كما فعل ذلك محمد الخطابي ومحمد مفتاح ونص القرآن كما فعل ذلك صبحي ابراهيم الفقي واهتمت دراسات أخرى بالتنظير وعرض المقاربات النّصية الغربية كما فعل ذلك لزهر الزناد وصلاح فضل[2]، وقد قدّم جلّ الدارسين مقدمات نظرية

---

1 انظر على سبيل المثال: رزق الله نماد، دراسات منهجية في تحليل النّصوص، 1984
خطابي محمد، لسانيات النّص: مدخل إلى انسجام الخطاب، 1991
الزناد لزهر، نسيج النّص، 1993
بحيري سعيد، علم لغة النّص: المفاهيم والاتجاهات، 1997
غلفان مصطفى، تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي بين اللّسانيات ومناهج التحليل الأدبي، 1988
فرنسيس مريم، في بناء النّص ودلالته 1988
فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النّص، 1992
مفتاح محمد، تحليل الخطاب الشعري(استراتيجية التناص)، 1992

2 انظر في هذا الشأن بوقرة نعمان، 2006، "المصطلح اللساني النّصي: قراءة سياقية تأصيلية"، ضمن أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" يومي 19-20 ماي 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباجي مختار عنابة، صص 253-254.

حدّدوا فيها مهام لسانيات النّص كما وردت في الدراسات الغربية، إلاّ أنّ ما لحظناه فيها من فوضى مصطلحية يستعدي منا الوقوف عند هذه المصطلحات وأبرزها "*لسانيات النّص، لسانيات الخطاب، اللّسانيات النّصية*، اللّسانيات الأدبية، علم اللغة النّصي، علم النّص[1]، *نحو النّص*". وردت هذه المصطلحات مركبة من رأس ومخصص له، ويبدو أنّ الاختلاف الأكثر بُروزا يظهر في المستوى الأوّل من المصطلح، وهذا يعود إلى اختلاف المدارس الغربية التي اعتمد عليها الدارسون العرب، فهي ترجمات لمصطلحات غربية من الانقليزية أو الفرنسية، وهي كذلك تعبّر عن المفاهيم التي اعتمدها كلّ علم منها في مقاربة النّص، فمنها ما بحث في تكوين البنية النّصية وقواعد انتظام الخطاب مثل نحو النّص ولسانيات النّص ومنها ما بحث في عالَم النّص أو الخطاب وكيفية تكوينه وضبط سياقاته مثل لسانيات الخطاب أو اللّسانيات الأدبية. ومهما يكن من أمر فإنّ هذه المصطلحات تمثل مجالات متداخلة في دراسة النّص أو الخطاب وتحليله، ورغم محاولة البعض تحديد موضوع دراسة لسانيات النّص بقوله "إنّ اللّسانيات النّصية تبحث في المضمون في حد ذاته لأنّ النّص ناتج عن استخدام العناصر اللغوية المحدّدة وفق قواعد محدّدة، فهو إبداع لغوي يستدعي واقعا معيّنا أو وجهة نظر فعلية تدرك على أنّها أبنية للمعنى" (بوقرة نعمان، 2006، ص 257)، فإنّ نظرته هذه لم تتجاوز الجوانب البنيوية والنحوية، وهو بذلك قد أغفل جوانب أخرى مهمّة في نظرنا مثل التركيز على المعطيات البرغماتية أو التقنيات الحجاجية في النّص أو الخطاب التي تظهر في جملة من العبارات مثل الوصائل أو المشيرات المقامية والضمائر وغيرها من العناصر التي توجّه الكاتب إلى اختيارات أسلوبية معينة، وتوجه القارئ إلى

1 يعتبر بوقرة نعمان" أنّ مصطلح علم النّص يرجع إلى التعامل مع بنية كبرى مكونة من أبنية صغرى لها وظيفة جوهرية في التفسير حيث يهتم بدراسة النّصوص وأبنيتها ووظائفها بنفس المعايير العلمية وتشترك الأبنية العليا والأبنية الدلالية الكبرى للنصوص في خاصية مميزة تتجسد في اتحادها بالنظر إلى النّص كله فالأبنية العليا هي نمط من الهياكل التجريدية التي تؤسس النظام الشامل للنص وتتكون من وحدات ذات مراتب محددة مرتبطة بأجزاء النّص المرتبة" (المصطلح اللّساني النّصي قراءة سياقية تأصيلية) ص 257.

عملية إدراك عملية الفهم والتأويل. وكذلك، "يعتمد تفكيك النّص إلى الوحدات المكونة له على الإدراك السليم لبنيته العليا، ممّا يعدّ شرطا ضروريا لتحليل علاقاته وضبط خواصه" (صلاح فضل، 1992، ص 253). فالنّص بنية لسانية ووحدة تواصلية تتحكم فيها شروط إنتاجية وأخرى إدراكية، ولذلك لم تعد اللّسانيات النّصية بالمفهوم الذي اعتمدته الدراسات العربية الحديثة وخاصة في بداياتها الأولى قادرة على فهم عالم النّص من زوايا بنيوية فقط، وإنّما أصبح الأمر يتعلق باعتماد عدّة نظريات ومقاربات في آن واحد أبرزها علم النفس النّصي واستراتيجيات الخطاب والبرغماتية ونظريات عملية التلفظ والنظريات العرفانية والتفاعلية ونظرية المناسبة، وهو ما يجعل النّص وحدة معقدة وتحليله يزيد عنها تعقيدا.

1.50 أزمة المصطلح اللّساني النّصي العربي

مازالت اللّسانيات العربية، إلى اليوم، غير متمكّنة من الإحاطة الشاملة بلسانيات النّص رغم تعدّد الجهود وتنوعها، ويعود هذا إلى الإرباك المصطلحي الذي عطّل الدرس اللّساني العربي وجعل التشتت سمته البارزة، وهذا ما سنكشفه في المجال اللّساني النّصي العربي حيث ضبطنا قائمة مصطلحية من خلال ما قرأنا من كتب ودراسات تتسم بالاضطراب الدلالي والخلل الترجمي وعدم الدقة في ضبط المصطلحات واستخدامها استخداما سليما.

المصطلحات النّصية[1]

المصطلح	صاحب الدراسة
علم اللغة النّصي	صبحي ابراهيم الفقي
علم لغة النّص	سعيد حسن بحيري
اللّسانيات النّصية	عمر بلخير
اللّسانيات الأدبية	عبد الحق بلعابد
لسانيات النّص	محمد خطابي
مدخل إلى علم النّص	سعيد حسن بحيري منذر عياشي صلاح فضل فريد الزاهي
دراسات منهجية في تحليل النّصوص	حماد رزق الله
نسيج النّص	الأزهر الزناد
في بناء النّص ودلالته	مريم فرنسيس
إشكالات النّص: دراسة لسانية نصية	جمعان بن عبد الكريم

تعود نشأة أغلب هذه المصطلحات إلى الترجمات الوافدة من اللّسان الأنقليزي أو الفرنسي أو الألماني، وهي تعني في أصولها لسانيات النّص أو اللّسانيات النّصية، وهي تعني الحقل العلمي نفسه في هذه الألسن (Text linguistics/Linguistique

1 استثنينا من هذه القائمة الدراسات التي لم تصرح صراحة على أنّها تهتم اهتماما مباشرا بلسانيات النّص أو أضافت إلى النّص مصطلحا آخر مثل السياق أو غيره أو اهتمت بتحليل الخطاب على أنّه دراسة نصية أو نحو النّص مثل الدراسات التالية وهي ليست حصرا وغيرها كثير:
النّص والخطاب والإجراء
أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس "نحو النّص"
استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية
في بناء النّص ودلالته
مساءلة مفهوم النّص

(textuelle/Textlinguistik) غير أنّها تعدّدت في اللّسان العربي رغم أنها حافظت على مصطلح النّص، فإنّ هذا الاختلاف بدا واضحا في التصور المصطلحي، وهو ما يعكس الاختلاف المفهومي الناتج عن عدم إدراك المتصور الأوّلي لهذا الحقل العلمي الحديث، وكذلك ناتج عن تطوّر النظريات اللّسانية تطورا سريعا يستدعي دائما مراجعة مفهومية ومصطلحية. وقد أثرت هذه الاختلافات في المتصورات وتحديد المفاهيم المتعلقة بلسانيات النّص، ممّا أدّى بالدارسين العرب إلى وضع مصطلحات لا تفي بالضبط الدلالي الدقيق للمصطلحات التي نشأت في لسانيات النّص الغربية، فنتج عن ذلك وضع مصطلحي متذبذب، فنجد ترجمات مختلفة لمصطلح غربي واحد مثل ترجمة مصطلحي (cohésion) و(cohérence) وغيرهما من المصطلحات كثير، فانعكس ذلك على التصور العميق لنشأة لسانيات النّص العربية، وجعلها غير قادرة في الوقت الراهن على تجاوز أزمة ضبط مصطلحاتها التي لا يمكن لها أن تتطور إلا بإعادة النظر في المتصورات والمفاهيم وإدراكها إدراكا سليما.

1.51 الخاتمة

لم تخرج اللّسانيات النّصية العربية من وصف الظواهر وتحديد التقنيات والمسالك التحليلية النّصية الوافدة من الغرب والتعامل مع النّص لا باعتباره بنية تقنية تفكك فتحلل وتستقرأ دلالاتها، بل باعتباره بنية شاملة لها من الكليات ما يجعلها تتجاوز الجزئيات لتبحث في بنية الخطاب العليا المنتجة لعالم النّص أو الخطاب اللّساني والتواصلي، وهو ما لم يجعل المهتمين بهذا المجال قادرين على التخلّص من الترجمات الرديئة والتمكن من وضع رؤية عربية تنطلق من ضبط مناهج النّص العربي، وتراعي خصوصياته الإبداعية والثقافية. ولذلك بقيت المنطلقات لسانية تحليلية وفي غالب الأحيان إسقاطية لا تستجيب إلى روح النّص العربي رغم ما قدّمته النظريات الغربية من حلول وطرق في التحليل طوّرت اللّسانيات النّصية العربية، ولكنّها لم توفر شروط قيام نظرية لسانية نصية عربية ترتكز على النّصوص العربية بدل إخضاعها إلى تقنيات نصية ولدت في بيئة مغايرة لبيئتها قد تؤدي دور المساعد، ولكنها لا تستطيع أن تحلّ مكانها. وقد

تنشأ هذه النظرية اللّسانية النّصية المشتركة إذا عالجنا قضية المصطلح اللّساني النّصي وضبطناه ضبطا علميا دقيقا، ووفرنا مرصدا مصطلحيا مشتركا يكون مرجعا ضابطا للمقاييس العلمية المصطلحية وقادرا على معالجة أزمة المصطلح اللّساني العربي.

الباب الخامس

المصطلح والقصدية

الفصل الأول

المصطلح
من المعنى إلى القصدية

1.52 مقدمة

نتولى في هذا الفصل الكشف عن حركة المصطلح القصدية، ورسم مراحل ماهيته المعنوية في النظرية الفينومينولوجية المتعالية التي تخول لنا البحث في منطق المفهوم وكيفية تولّد المعنى في الوعي المحض، ثم كيفية تقويمه قصديا وإسناده موضوعا قصديا، ثم تحديد بنيته الكلية وضبط سماته المتصوّرية وعناصره المفهومية. وسنعتمد في ضبط هذه القضايا المتصلة بتأسيس المفهوم وإنتاج المصطلح على الفينومينولوجيا المتعالية التي تضطلع بالجانب التقويمي، والفينومينولوجيا الايدوسية التي تهتم بالجانب الوصفي للمكونات المعنوية الذهنية والعرفانية، والفينومينولوجيا التكوينية التي تبحث في كيفية تكوين ماهية المصطلح المفهومية. وتربط بين هذه القضايا علاقات قصدية متمايزة ومتضايفة تقوم على ضبط العلاقة بين النوسيس[1] والنواما[2] التي تعبّر عن القيمة العرفانية للمعنى بين المتصور والمفهوم والمصطلح. وسنعتمد في دراسة هذه الظواهر منهج التحليل القصدي الذي يضطلع بتقويم

1 النوسيس هو الذكاء وهو فعل التفكير في الفينومينولوجيا وهو الفعل الواعي في الذهن وحسب هوسرل هو فعل التفكير نفسه.

2 النواما هو بامتياز المضاف القصدي وغير الواقعي، ووجوده يتمثل في العلاقة القصدية التي بمقتضاها يتوجه الوعي نحو الموضوع الواقعي. فالنواما لا ينتمي إذن انتماء واقعيا لأية منطقة من منطقي الوجود اللتين كان ميزهما الرد الفينومينولوجي لدى فصله الوعي عن الواقع... النواما بوصفه موضوعية الموضوع أو المعنى هو الموضوع في كيفية ظهوره وانعطائه لدى الوعي." (انظر يوسف بن أحمد، الظاهرة والمنهج فينومينولوجيا هوسرل، 2008، ص 289- 290).

الظاهرة المصطلحية ويؤسّس معناها في الوعي المحض المتعالي. ثمّ سنبحث في كيفية التحول من المعنى المتعالي إلى المعنى المصطلحي المستخدم في المجال الحقلي العلمي الخاص.

1.53 المصطلح والقصدية

1.53.1 الأثر الإدراكي العقلي[1] (المتصور)

يمرّ تكوين مفهوم المصطلح بثلاث قصديات: قصدية متعالية، وقصدية أيدوسية وقصدية طبيعية.

1.53.2 ماهية المصطلح القصدية

تهتمّ الماهية القصدية بتحليل خصائص مكونات عملية الوعي الصرف لماهية المتصور، دون الاهتمام بالمضمون التمثيلي أو اللجوء إلى استحضار أي نوع من العلاقات الرابطة بين الوعي القصدي والموضوع القصدي التي تُبنى على الإدراك، باعتبار أنّ "قصدية الوعي تمثل الأساس ونقطة المنطلق وقصدية الموضوع تشكل الغاية والمنتهى" (يوسف بن أحمد، 2008، 280). وتتركز قصدية الوعي على الإدراك باعتباره المسار الموجّه للحظة الحاضر المتصوري، فيكون المعنى المدرك ماثلا كما هو في الذهن، وهو ما يجعل المتصور ينبني على النواة المعنوية الأولى كما هي مدركة في الوعي. وتتأسس قصدية الموضوع على توجيه الوعي القصدي المدرك في الحاضر إلى استذكار الماضي وتصوّر المستقبل، وهو ما يجعل ماهية المصطلح القصدية مبنية على إدراك اللحظات الثلاث للزمن ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

وإذا ما اعتبرنا المصطلح ظاهرة فينومينولوجية فإنّ تحليله يعود إلى فينومينولوجيا الإدراك التي ترتكز على النواة التصورية الأساسية لميلاد المصطلح وتكوّنه جنينيا، ثم تتحول إلى "معيش قصدي محض ومحايث ينتمي لماهية الإدراك المردود" (يوسف بن أحمد، 2008، 285). فالمصطلح ظاهرة تصورية إدراكية تنتقل

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- Merleau-Ponty (M.), 1945, *Phénoménologie de la perception*. Paris, Gallimard.

عبر الوعي إلى ظاهرة قصدية، ثم تنتقل عبر الدلالة إلى ظاهرة مفهومية، فتصاغ عبر اللغة ظاهرة معجمية مصطلحية. ويتحكم المتصور بالمفهوم لأنّه هو الذي يوفر النواة الأولى التي لو لا وجودها لا يمكن للقصدية أن تشتغل. ويقوّم الوعي المتعالي بالاعتماد على المتصور كيفية توليد المصطلح وإعطائه المعنى القصدي المناسب. وتتكوّن ماهية المصطلح قصديا من وجهين مزدوجين هما النوسيس والنواما. فالقصدية واحدة ومثناة "تقال على النواما أو الموضوع القصدي بوصفه المقصود، كما تقال كذلك على الوعي أو النوسيس الذي هو قصدي بوصفه القاصد، وتقال أيضا على علاقة القصد الواصلة بين الوعي والموضوعية" (يوسف بن أحمد، 2008، 291). ويعتبر هذا التوازي والتفارق ضروريا لضبط هوية كلّ قصدية وكيفية اشتغالها داخل بنية الوعي والإدراك، ولذلك فإنّ العلاقة بين النوسيس والنواما[1] هي علاقة ترابط جزئي وليست علاقة تماهي كلّي، فكلّ واحد منهما يشتغل بصفة مفارقة للآخر، ولكنّها متضايفة معه، ولذلك يبرز العنصر القصدي الذي هو المصطلح في هذه الحالة موضوعا قصديا لطبيعة الوعي المنبثق على النوسيس أو النواما، ولذلك فماهية المصطلح القصدية لا تقبل الفصل بصورة كلية بين قصدية النوسيس وقصدية النواما، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن تكون البنية الكلية للمصطلح.

1.53.3 البنية الكلية للمصطلح

تتأسس البنية الكلية[2] للمصطلح على مسألتي التأسيس التصوري والتقويم القصدي، وتكون هذه البنية الكلية رهينة التمييز بين العلاقات القائمة بين هذين المسألتين في التحليل الفينومينولوجي الذي يرتكز على النوسيس والنواما لا باعتبارهما حالات قصدية توجّه الوعي نحو تقويم المعنى فحسب، بل كذلك

---

1 انظر حول هذه المسألة:
- Bernet (R.), 1991, «Le concept husserlien de noème», in *Les Etudes philosophiques*, n°1, pp. 79- 100.

2 انظر حول مفهوم البنية الكلية:
- Abellio (R.), 1965, *La structure absolue: essai de phénoménologie génétique*. Paris, Gallimard.

باعتبارهما ركنين أساسين في تكوين مراحل البنية الشاملة للمصطلح وكيفية تشكّل معناه بصورة كلية.

وتتكّون البنية الكلية للمصطلح من المعنى الذي يشكّل النواة الأساسية المخصوصة تضاف إليه بجموعة من الخصائص عبر التغيير القصدي، فتضبط ماهية المصطلح بما هو أساسي في المعنى الرئيسي، وبما هو مضاف في المعنى الموضوعي، وتقوم البنية الكلية للمصطلح بدور ثابت في التمييز بين المتصور الإدراكي المتعالي المقوم لعملية الإنتاج والمعنى الموضوعي القصدي الذي ينحو نحو الوجود المصطلحي في اللغة. وتعتمد البنية الكلية للمصطلح على تحليل الظاهرة الفينومينولوجية بمستوييها المتصوري الإدراكي والدلالي المعجمي، فيأتي مفهوم المصطلح جامعا للصورتين الذهنية والمادية اللسانية، "فالقصدية باعتبارها بنية الوعي الأساسية... تتجلّى كبنية مركّبة تتفرق إلى أطراف أربعة: الهيولى والنوسيس والصورة (مورفي)، والنواما. والبنية التي يشكلها الطرفان تسمى التضايف: تضايف النوسيس والنواما، وتضايف الهيولى والصورة الذي ينتمي طرفاه للنوسيس لا غير باعتبارهما مركّبين واقعيين له، بينما لا يكون النواما متضمّنا البتة في النوسيس، كما الهيولى والصورة، بل المضاف القصدي الذي يختلف عن الأطراف الثلاثة الأخرى ويتوازى معها" (يوسف بن أحمد، 2008، 290-291). واعتبارا لهذا التمايز والتفارق من جهة والتضايف من جهة ثانية تجد القصدية ماهيتها وبنيتها الكلية التي هي هنا بنية المصطلح في صورته الكلية.

1.53.3.1 الأثر التمثيلي الذهني (تكوّن المضمون/المحتوى)

يقوم موضوع التمثيل الذهني للمصطلح على علاقة التضايف القصدي بين النوسيس والنواما (يوسف بن أحمد، 2008، 280)، أي بين المعنى الذي يكوّن النواة والدلالة التعبيرية التي تكوّن الموضوع القصدي للمصطلح. وبما أنّ النواما يدعونا إلى تمثل الموضوع المتضمن في الوعي بصورة قصدية، فإنّ التمثيل الذهني للمصطلح لا يتصل بموضوع المعرفة الواقعي، بل يتصل بإدراك المتصور الذهني الذي له موضوع قصدي يتجلّى في المعيش القصدي لحظة تكوّن المصطلح معرفيا ودلاليا، ويركز التمثيل الذهني على العلاقة الرابطة بين إدراك المتصورات

واستحضارها لحظة إنتاج المصطلح، فتشتغل القصديتين: قصدية النواما وقصدية النوسيس بصورة متوازية ومتضايفة في الآن نفسه بمقتضى الوعي المتعالي الذي يمكّننا من التقويم والفصل، ثم التأليف والتطابق رغم الفرق والاختلاف بين القصديتين، ولذلك يتكوّن مضمون المصطلح من الترتيب القصدي للاثنتين أو انعكاس الوعي المقوّم في الوعي المنتج عن طريق التمثيل الذهني أولا، فيتكوّن المعنى بصورة حدسية[1]، ثم يتشكل متصورا ذهنيا، فيتمثل في صورة ذهنية عن طريق الوعي القصدي للقصديتين اللتين تبنيان هوية المصطلح الذهنية وتؤلف بين الوعي والموضوع القصدي، "ولكي يجري الوعي المتعالي التأليف الفاعل والتضايف الأساسي، فلا بدّ من الفصل سابقا للنواما عن النوسيس وإن كانت القصدية بما هي حركة توجّه نحو... تأبى ذلك أصلا" (يوسف بن أحمد، 2008، 294).

تشتغل البنية الذهنية لتكوين مضمون المصطلح القصدي بطبقتيه الحدسية والعقلية عن طريق العلاقات المترابطة بين مكونات كلّ منهما، إذ تقدّم الحالات القصدية الحدسية السمات الأساسية الأولى لتكوّن الجينات المضمونية التي ستوجّه الحالات القصدية العقلية إلى ضبط المتصور الذهني، كما يدركه العقل ويقوّمه الوعي حينما يعيشه قصديا، ويوجّهه نحو المعنى المقصود، فتكتمل جوانب الصورة الذهنية الحدسية والإدراكية، ويشحن المتصور بهذه السمات التكوينية، ويأخذ مساره القصدي نحو الوجود في المفهوم وفي اللغة. ويذهب جاكندوف إلى أنّه "يوجد مستوى واحد من التمثيل الذهني هو البنية التصورية وفيها تكون المعلومات اللغوية والحسية والحركية متساوقة" (جاكندوف، 2010، 68). ويرتبط المفهوم بالمتصور ارتباطا قصديا تكون العلاقة فيه ذات بعد ترتيبي طبقي، يكون فيها العقل واعيا بعملية الانتقال الذهني من مرحلة إنتاج المتصور إلى مرحلة إنتاج المفهوم، ثم إلى مرحلة تكوين المضمون الذي سيعطي الحالة القصدية للمصطلح،

---

1 انظر حول طبيعة المعنى الحدسي:

- Depraz (N.), 1994, «Le concept husserlien d'intuition catégoriale», in *Etudes phénoméno - logiques* n° 19, pp. 39-61.
- Levinas (E.), 1984, *Théorie de l'intuition dans la phénoménologie de Husserl*. Paris, Vrin.

ويمكّن الوعي من إنشاء عملية التقويم المتعالية أصلا، وهو ما يجعل الصورة الذهنية مدركة وممثلة في العقل بأثرها العرفاني وتوجّهها القصدي.

1.53.3.2 الأثر العرفاني (الشحنة المعرفية)

يتطلب الأثر العرفاني لتكوّن المصطلح وصف ماهيته العرفانية[1] والدلالية وتحديد المسلكية الضرورية لبنى الوعي القادرة على ضبط الشحنة المعرفية التي تقوّم التفكير المصطلحي، فيمثل الجهاز الحقيقي لصياغة علم المصطلح بفروعه ومطبّاته ومسالكه المنهجية، فتتأسس على ضربين من الوعي: هما الوعي القصدي الذي يمنح المتصور الذهني وجوده الفينومينولوجي، والوعي الدلالي الذي يمنح المفهوم وجوده اللغوي الطبيعي، ولذلك نرى أنّ الأثر العرفاني ينبني على هذين المسلكين اللذين يشتغلان بصفة متوازية لضبط النواة الفكرية الأساسية لتشكل المعرفة العلمية المصطلحية.

1.54 الوعي القصدي

قبل أن تتشكل الدلالة العرفانية في إطار التأمّل اللغوي الطبيعي تسبقها مرحلة التأمّل المتعالي لتتحول من متصوّر عرفاني قد تشوبه بعض الانزلاقات النفسية الذاتية إلى وعي متعالي يتجرّد من الظواهر الطبيعية التي يعيشها العقل في بعض تأمّلاته التي لا تعطينا دوما المعنى الحقيقي الواعي. ويشكّل المتصوّر المحض موضوعا للتواما "ويمكن للوعي القصدي أن يدركه ويوضّحه داخل نسق مغلق من المحمولات الصورية والمادية[2] "المتنوعة" (يوسف بن أحمد، 2008، 285- 286). فيملك كلّ وعي قصدي معيشا قصديا يتحقق في الواقع عبر الوعي الدلالي، فيتحقق المعنى التصوري بواسطة أن يتحوّل تحوّلا قصديا إلى مفهوم عرفاني دلالي. ويتضمّن المعيش القصدي للمصطلح مكونات دلالية واقعية واعية تتمثل في وجود

---

1 انظر حول هذه المسألة:
- Dreyfus (H.L.) & Hall (H.), (eds), 1982, *Husserl, Intentionality and Cognitive Science*, Cambridge, M.I.T. Press.

2 انظر حول هذه المسألة:
- Zahavi (D.), 1994, «Intentionality and the Representative Theory of Perception», in *Man and World*; n° 27, pp. 37-47.

طبقتين محكومتين بالوعي القصدي[1]، تمثل الأولى النواة أو الهيولى، وتمثل الثانية الصورة القصدية. فتعنى الهيولى بالمكونات السيمية للمعطى الدلالي الوجودي للمصطلح وكيفية تحققه في اللغة وتعنى القصدية بإعطاء المعنى المضاف للهيولى باعتبار أنّ "النوسيس هو الذي يضفي "الوظائف القصدية" على المعطيات الهيولانية أو المادية، فيصوّر المادة ليجعل منها معيشا قصديا ويدرج فيها عنصر القصدية" (يوسف بن أحمد، 2008، 288).

ويهتمّ الوعي القصدي بمعالجة الوظائف القصدية التي تضاف إلى النواة الأساسية التي بها تتشكل اللحظة الحدسية الأولى لميلاد المتصور المصطلحي، وهنا يكون الوعي محضا قبل أن تضاف إلية العناصر القصدية، وبالتالي فالوعي القصدي مسؤول عن جملة من الإجراءات المنطقية التي تجعل الهيولى متصورا إدراكيا يقدر الوعي على البحث في أصله ومعناه بعيدا عن الاعتقاد والوهم الساذج اللذين قد تقع فيهما الذات العارفة، إذا لم تنظر إلى المتصور نظرة الوعي المحض الذي بمقتضاه يكون العقل صارما مع ذاته في تحديد ماهيات الأشياء، كما يدركها هو، وليس كما يقدمها المنطق الطبيعي في العالم. ولهذا السبب لا يتدخل الوعي القصدي في تكوين طبيعة المصطلح اللغوية والمعجمية، بل يكتفي بالحكم على تكوين عناصره القصدية التي تدرك بالوعي المحض وحده الذي يستند في حكمه إلى التقويم المتعالي ويعطي المصطلح أصله ومعناه العرفاني.

وتضطلع نظرية التقويم المتعالي بربط الوعي المحض بالاتجاه القصدي الذي يوجّه المتصور نحو منطقة وجود جديدة تشكّل الأسس المعرفية للمصطلح باعتباره وجودا واعيا محضا تشتغل ببناه العرفانية الظاهرة الفينومينولوجية، فتحلّلها وتبحث في أصولها التكوينية القصدية بإخضاع الوعي إلى التحليل والمراقبة قصد الحصول على كيفية تكوّن الأصول العرفانية للمتصور المصطلحي. فيسمح التقويم المتعالي للمتصور المصطلحي أن يسكن داخل منطقة الوعي المحض حتى يتمكّن من بحث أسسه ومكونات عناصره القصدية التي ستكون فاعلة في ضبط محتواه الدلالي

---

1 انظر حول هذه المسألة:

- Breton (S.), 1956, *Conscience et intentionnalité: problèmes et doctrines*. Paris, E. Vitte.

العرفاني، وتوجّه موضوعه القصدي نحو وجوده الفعلي في الدلالة حيث يتأسّس مفهومه ويتحدّد معناه.

إنّ دراسة المتصور دراسة عرفانية قائمة على المنهج الفينومينولوجي الذي يصف مكونات الوعي القصدي بهدف تقويم الماهية وضبط المعنى المصطلحي تحتاج إلى تمييز هذا الوعي عن أشكال الوعي الأخرى (يوسف بن أحمد، 2008، 233)، باعتبار أنّ هناك أنماط من الوعي تشتغل في الإدراكات الفينومينولوجية المختلفة قد تتداخل في علوم مختلفة، من أبرزها علم النفس لتشكل لبسا في علاقة الوعي القصدي بالمتصور المصطلحي، ولمعالجة هذا الأمر لا بدّ من ربط الوعي بالإطار الذي يشتغل فيه فهل هو إطار موقف طبيعي أو موقف فينومينولوجي متعال يستطيع أن ينفصل عن الوعي النفسي وغيره من أنماط الوعي الأخرى التي لا تربطها علاقة وجود أو تأسيس ماهية المتصور في الوعي القصدي الذي يهتمّ بتقويم الموضوع القصدي ويعطيه المعنى الذي لا يُبنى على وجود مبادئ ما قبلية تحدّ من مقوّمات الوعي القصدي المحض الذي هو أساس التكوين الحدسي والإدراكي لأيّ متصور ذهني واع.

1.55 الوعي الدلالي

يستمدّ الوعي الدلالي وجوده من الوعي القصدي باعتباره يمثل مرحلة سابقة لوجوده من الناحية المنطقية، إذ بتشكل الوعي القصدي يتشكل الوعي الدلالي وهذه المرحلة التراتبية تنبني على الوعي بكيفية الانتقال من الماهية إلى المتصور انتقالا تتميز فيه الحدود عن طريق إدراك الفوارق الدقيقة بين مرحلتي التكوين الحدسي والإدراكي. فالفرق بين الماهية القصدية والماهية الدلالية يتمثل في الفرق بين المتصور باعتباره مصدر الهوية المركزية التي تشكّل المعنى الانطولوجي للمصطلح وبين المفهوم في كيفية تشكله دلاليا في صلب اللغة. فالعلاقة القصدية التي تربط المتصور بالمفهوم وإخراجه من دائرة الممكن المتأمّل إلى دائرة الإمكان المعيشي القصدي الدلالي هي التي تقودنا إلى إدراك الوعي الدلالي، وتمكننا من تحديد مكوّناته المفهومية التي تشكّل المحتوى الدلالي للمصطلح. ولذلك فعملية إخراج المفهوم من المتصور تتطلب وجود وعي دلالي يحدّد ماهية العناصر المكونة لكلّ

مرحلة من مراحل التشكل المتصوري والمفهومي وإدراك الفروق الدقيقة بينهما، إذ في نظرنا تكون دائرة المتصور أوسع من دائرة المفهوم، كما أنّ متصور الكون أوسع من مفهوم الأرض، فالمتصور قد يحيل على عدة مفاهيم متقاربة الوجود الدلالي، فمتصور الإنسان مثلا يولّد مفهوم الرجل ومفهوم المرأة، وهذان المفهومان يولّدان قيما مفهومية إنسانية واجتماعية تدرك بواسطة الوعي الدلالي للمصطلح.

يشتغل الوعي الدلالي اشتغالا مبنيا على حركة الانتقال من المعيش الضمني الذي تتكفّل به القصدية المتعالية إلى المعيش القصدي الذي يتكفّل به الوعي الدلالي الراهن، ولذلك فالمفهوم يعبّر عن لحظة راهنة يشحن فيها المصطلح بشحنة عرفانية دلالية يدركها العقل فيخرجها في شكل مصطلح يعبّر عن هذا المفهوم، وبالتالي فإنّ المهمّة الأساسية للوعي الدلالي تتمثل في التمييز بين المتصور من حيث هو موجود واع داخل الوعي ذاته وبين المفهوم من حيث هو موجود منبثق عن فعل الوعي القصدي، ومهمّة الفينومينولوجيا هي القدرة على التحويل من التقويم المتعالي القصدي إلى الوعي الدلالي الطبيعي الذي يكوّن محتوى المصطلح، ويحدّد مفهومه في اللغة باعتبار أنّ "القصدية التي تشكّل ماهية الوعي المحض الأساسية وبنيته العامة وفعله الرئيسي، لا تنفك تفتح الوعي على العالم وتصله بالأشياء والكائنات البشرية الأخرى، وذلك بصرف النظر عن نمط وجود هذه القصدية سواء أكانت قصدية طبيعية أم قصدية متعالية، إذ إنّ الوعي هو دوما وعي بشيء ما" (يوسف بن أحمد، 2008، 238). ويُعنى الوعي الدلالي بهذا الانفتاح على المفهوم، فتتحول الماهية من معيش قصدي مطلق يحدّد المتصورات إلى ماهية تحدّد مفهوم المصطلح الخاص الذي يحيل على مضمون دلالي له مرجع في الوجود الفكري الذي يربطه بواقعه اللساني الطبيعي.

يوجّه التفكير التصوري الذي يتشكل بالوعي القصدي المتعالي الوعي الدلالي إلى تحديد ماهية المفهوم المناسب لإنتاج المصطلح. وتكون العلاقة بين الوعي القصدي والوعي الدلالي علاقة تكامل وتواصل بين قطبي التفكير والإنتاج، فالوعي القصدي يشكّل ماهية المصطلح التصورية والوعي الدلالي يحدّد ماهيته المفهومية، فتتعالق الماهيتان تعالقا متناسبا بين القصدي والدلالي، ممّا يجعلهما يعيشان لحظات تراكم فكري يترابط فيها الدلالي بالمتصوري لحظة إنتاج المفهوم، إذ

بالعملية الفكرية يدرك الإنسان ماهية المعيش القصدي ويحدّد ماهيته الدلالية، ولذلك يمكن أن نحدّد المفهوم على أنّه المعيش الذي يعيشه الوعي الدلالي في لحظته الراهنة التي تنبثق منها عملية إنتاج المصطلح، وهكذا تأتي المفاهيم في مجرى الوعي الدلالي منسابة ضمن معيشات الوعي لتشكّل في النهاية خصوصياتها الذاتية وعناصرها الدلالية التي تتميّز بها عن غيرها، ولذلك فإنّ عملية الإدراك الدلالي لماهية المفهوم تتأسس على إدراك العناصر القصدية والعناصر الدلالية إدراكا راهنا يتقيد بالوعي القصدي والوعي الدلالي، ويصير المفهوم وليد عملية فكرية يعيشها العقل لحظة إنتاجه، ويظل ذلك المفهوم موجودا في الوعي الدلالي حتى تتحول عملية الوعي إلى إنتاج مصطلحي مناسب لزمن وجوده اللساني الذي يؤسس قصده الدلالي في اللغة.

1.55.1 المصطلح والقصد

تُبنى اللغة على المحتويات الدلالية التي توجّه تكوين مقاصدها، وللمصطلح بنية تكوينية لا تخلو من محتوى دلالي له قصد رغم أنّه ينتمي إلى اللغة الاصطناعية الخاصة، ولذلك فالقصد فيه خاص ويمكن استجلاؤه من خلال البحث في المكونات التي تؤسس المحتوى القصدي الدلالي والمكونات التي تبني المحتوى القصدي البرغماتي، وهذا ما يفيدنا بأنّ تكوين قصد المصطلح متشعب تتداخل فيه معطيات كثيرة دلالية وبرغماتية تتشابك وتتمايز في تحديد هوية المصطلح ومصادر تكوينه، وهو ما يتطلب تحليلها القصدي والدلالي بهدف استجلاء هذه المكونات والوقوف على كيفية اشتغالها في البنية القصدية.

1.55.2 القصد الدلالي (الأثر المرجعي)

يتحدّد القصد الدلالي للمصطلح بتحليل جوانبه القصدية التي تكوّنت منها عناصره الذهنية، وكذلك تحليل المعطيات الدلالية التي انبنت عليها المحتويات القضوية والأدوار التصورية التي لها علاقة خاصة بتكوين دلالة المصطلح وضبط مقاصده. ويتطلب هذا التحديد الوقوف على منهجية التحليل القصدي وعلاقتها بمنهجية التحليل الدلالي.

1.55.2.1 التحليل القصدي

يتمثل المصطلح في الذهن على أساس القصدية بواسطة الوعي المتعالي المقـوّم لعملية الإنتاج، ولكنّ هذه القصدية المتعالية غير قادرة وحدها على رسم الصـورة الذهنية رسما مكتمل المعالم وواضح الشروط، ولذلك لجأ فلاسـفة القصـدية إلى إردافها بالقصدية التكوينية التي تبحث في الأصـول الواقعيـة لنشـأة الظـاهرة الفينومينولوجية التكوينية،[1] واتخذت من المنهج التحليلي التكويني مسـارا لهـا في دراسة الظواهر الحياتية، بالبحث في أصولها الجنيالوجية، ناقدة بذلك المنطق المتعالي المقوّم للظاهرة دون البحث في أصولها التكوينية وتقويمها تقويما واقعيا، فأدّى هـذا الأمر إلى مراجعة جذرية لمفهوم القصدية، فأصبحت بمقتضاه قصـديات متعـدّدة تتصف بالانفعال والغريزة والحياة واللاوعي واللاتناهي (يوسف بن أحمد، 2008، 297). وأصبح الأساس التكويني أسسا عميقة لا متناهية كلّما غصت في إحـداها انفتحت على أفق جديدة لا حدود لها، فكيف تحلل البنية التكوينية للمصطلح تبعا للمنهج التحليلي القصدي التكويني؟.

يعتمد هذا المنهج التحليلي الجديد على معنى التولّد والنشوء الـذاتي للـوعي وللتكوين المصطلحي وتقويمه لمكوّناته الأصلية في سياق التجربة داخـل الزمـان، وبالتالي تستبق هذه المكونات المعنى الواعي إلى المعنى الحدسي في البحث عن أسّس تكوّن المتصور الجنيني المنفتح على أفق متصورات أخرى واعية وإدراكية تخضع لبنية العقل المنطقية، ومن هنا يصبح الوعي نفسه خاضعا للتقويم، وليس عنصرا نشيطا في التقويم يوجّه القصدية إلى التقويم المتعالي الذي يهتم بالتصورات فقط. ولذلك بات الوعي بالتكوين الأصلي الجنيني في المنهج القصدي التكويني[2] يمثل أهمّ مرحلـة في البحث عن كيفية تكوين الأسس المصطلحية المولّدة للمتصورات، ومن ثمة المفاهيم

---

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:
- Montavont (A.), 1999, *De la passivité dans la phénoménologie de Husserl*, Paris, PUF.

يوسف بن أحمد، 2008، الظاهرة والمنهج فينومينولوجيا هوسرل، تونس، مركز النشـر الجامعي. ص 295 وما بعدها.

2 انظر حول طبيعة هذا المنهج وكيفية اشتغاله:
- Husserl (E.), 1998, *De la synthèse passive*. Trad. Fr par B. Bégout et J.Kessler. Grenoble, J. Million.

الدلالية، فينفتح المنهج القصدي التحليلي على العالم والوجود، باعتباره موضوعا للمعرفة ممكنا تحليله بدءا بالموضوعات الهيولانية والموضوعات المحايثة في الذهن والخاضعة أصلا لسيرورة الزمان (هوسرل، 1998، 326). ولهذا السبب أصبح تغيير منهج التحليل من طبيعته الردّية التي "تردّ العالم الطبيعي إلى منطقة الوعي المحض قصد تقويمه إلى التحليل الارتدادي أو الجنيالوجي الذي يرجع إلى ما دون وقبل الوعي الذي لم يعد "أصل العالم" بل هو ذاته متأصل في العالم الذي هو أعرق وأرحب منه" (يوسف بن أحمد، 2008، 299-300)، ولذلك يمرّ التكوين القصدي للمصطلح بالمكونات الحدسية التي تستدعيها علاقة التأسيس الأولى، ثم يتدرّج في الزمان إلى أن يبرز في الوعي القصدي باعتباره ظاهرة فكرية تدرك بالعقل وتقوّم بالوعي. ويتميّز التحليل القصدي بالارتكاز على الوعي المحض للبحث عن ماهية المصطلح دون ربطه مباشرة بدلالته اللغوية، وهو ما يجعل قصديته تعطيه معنى متعاليا لا يتصل إلاّ بالعقل الخالص، ممّا يجعل مكوناته المضمونية واضحة باعتبارها بنيت على المنطق الفينومينولوجي الصرف الذي يردّ كلّ شيء إلى التقويم المتعالي.

1.55.2.2 التحليل الدلالي

يرتبط التحليل الدلالي بإدراك كيفيّة اشتغال البنية الذهنية المتصورية، وكيفية ارتباطها بالمحتوى الدلالي للقضية التي تعبّر عن كيان المصطلح. ولكي نعرف مفهوم المصطلح لابدّ لنا أن نقف عند تحديد مكوناته الأساسية، وهي تتمثل في تحديد المكونات القضوية وكيفية ارتباط المحتوى القضوي بالمحتوى الدلالي وفهم كيفية تحقّق هذين المحتويين في الملفوظ الذي هو المصطلح في هذه الحالة.

1.55.2.3 المحتوى القضوي للمصطلح

تناول اللسانيون وعلماء الدلالة تحديدا والمناطقة مفهوم القضية واعتبروها مدخلا رئيسيا في دراسة الدلالة، إذ القضايا هي وحدات معنوية ذات طابع منطقي وتتوافق دلاليا مع المقولات النحوية للملفوظ وتمثل حالات الأشياء الموجودة في العالم الراهن وهي حقيقية (فاندرفكن، 1992، 283). ويتشكّل المحتوى القضوي للمصطلح من مجموعة المكونات المعنوية التي تعبّر عنها القضية، ولذلك فكلّ نظرية منطقية للقضايا تتطلب تحليل شروط الحقيقة، "والقضايا هي بالضبط محتوى التفكير

التصوري الذي يوجد لدينا نحن بني الإنسان عندما نفكر" (فاندرفكن، 1992، 283). ويتحقق المحتوى القضوي بمدى قدرة المحلل على ضبط مكونات البنية التصورية التي أدت إلى تكوين الماهية الدلالية التي تولدت عنها الفكرة المنتجة لمحتوى المصطلح. فيتكون المحتوى الدلالي بواسطة المعالم المكونة للقضية الدلالية المتوافقة مع البنية التصورية التي هي أساس وجودها، فيستمد المحتوى القضوي وجوده من البنية التصورية الذهنية وكذلك من البنية الدلالية، فيقع هذا التزاوج بين البنيتين على مستوى الذهن، ثم يستمد منهما المحلل أو المصطلحي العناصر التي تكون هوية المصطلح التصورية والدلالية، فيحللها ويعيد صياغتها وتركيبها حتى يتمكن من ضبط المحتوى القضوي، ثم يصوغها ثانية في تكوين المحتوى الدلالي، فيولد البنية الدلالية من البنية التصورية، ويجعل عملية التوافق أو التناسب ممكنة بين هذين الفضاءين الذهنيين[1]، تعبر القضايا من ناحية عن معاني الملفوظ ومن ناحية ثانية عن محتويات الأفكار، ولكنهما ليستا مستقلتين "فالقوى الإنجازية والمعاني والإيحاءات تمثل الأركان الثلاثة الرئيسية للدلالة" (فاندرفكن، 1992، 284).

وتمثل هذه الأركان مجتمعة مراحل تكون المحتوى الدلالي للمصطلح بأبعاده التصورية والعرفانية والدلالية، وهي مترابطة بواسطة علاقات منطقية يجري فيها المعنى المصطلحي في هذه المستويات المتولدة عن أطر ذهنية يعيشها المصطلحي أو اللساني بصفة عامة، ويستطيع من خلالها ضبط المحتوى القضوي، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار المظاهر التكوينية الثلاثة للدلالة في تحليل الشكل المنطقي للقضية، وهي تتمثل في الأسئلة التي طرحها بشأنها فاندرفكن: 1) ما هي المكونات القضوية لهذه القضايا؟، 2) ما هي الطريقة التي ارتبطت بها المكونات القضوية بشكل التميز في القضايا النووية؟، 3) كيف تحددت شروط التحقق لهذه القضية من

---

1 انظر حول مسألة الفضاءات الذهنية ودورها في ترابط البنى التصورية والدلالية الدراسات التالية:

جاكندوف راي، (2010)، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، تونس، المركز الوطني للترجمة.

- Fauconnier (G.), 1984, *Espaces mentaux: aspects de la communication du sens dans les langues naturelles*. Paris: Éditions de Minuit.

خلال شروط التحقّق للقضايا النووية؟ (فاندرفكن، 1992، 292). وتتميز مكونات القضايا الدلالية بوجود قضايا نووية تسبقها في مرحلة التكوين، وهي عبارة عن الوجود الذري لنواة المصطلح الدلالية، فهي بذرة الوجود الأولى التي تتكون في الفضاء الذهني للمصطلحي، وهي الأساس الذي يبني عليه وعيه بتكوين المحتوى الدلالي للمصطلح، ولذلك يمكن أن نعتبر أنّ كلّ قضية نووية هي جزء من نواة أو محتوى القضية التي تحتوي على عدد محدود من المكونات القضوية التي بواسطتها تنتمي بصفة رئيسية إلى متصوّر شيء منطقي بمعنى الحمل (فاندرفكن، 1992، 292-293)، ويحدّد هذا الحمل شروط التحقق الدلالي.

وتمثل القضية النووية المنطلق الأساسي لأيّ عملية حملية يرتكز عليها تكوّن المعنى المصطلحي الذي ستحدد بواسطته القضايا الدلالية التي تعمل على ضبط المحتوى الدلالي للمصطلح، فالقضية النووية هي إذن ثنائية منتظمة يمثل العنصر الأوّل فيها مجموعة محدودة من المعاني التي تتمثل في المكونات القضوية ويمثل العنصر الثاني الوظيفة التي تحدّد شروط التحقق حسب العلاقة الداخلية للحمل الموجودة بين هذه المعاني(فاندرفكن، 1992، 293). ويؤدّي الموضوع الحملي الذي يستند إلى النواة القضوية الأولى دورا رئيسيا في تحديد المكونات الدلالية التي من خلالها تتكوّن بنية المصطلح المفهومية، فتوفّر هذه النواة العناصر المعنوية الأساسية التي تشكّل العلاقة الرابطة بين البنية المتصورية والبنية الدلالية وتحدّد المفهوم المصطلحي.

1.55.3 الأدوار التصورية والتحليل الدلالي

تجمع كلّ وحدة تلفظية (تصريحية)، في المنوال الفريجي، بين ثلاثة أدوار في الوقت نفسه: دور الدلالة التوافقية للملفوظ والدور الحامل للحقيقة والدور المعرفي، فالملفوظ التالي: "الثلج أبيض" يعبّر عن معنى توافقي (اتفاقي) أنّ الثلج هو أبيض، ويدلّ هذا المعنى على فكرة وقع التعبير عنها بهذا الملفوظ الذي يخضع لقواعد اللغة. فالفكرة التي تعبّر عن أنّ الثلج هو أبيض لها، باعتبارها فكرة، ما يميزها بأن تكون حقيقة أو خطأ، وفي الظاهر أنّها حقيقة.

ويعبّر الكيان الذهني نفسه عن الفكرة التي تكوّن معنى المصطلح الذي يحمل قيمة الحقيقة عن المعنى العرفاني، ويعني ذلك محتوى الاعتقاد الذي من خلاله يمكن

معالجة ما به يتكوّن الحكم الصادق لدلالة هذا المصطلح، "فيقوم التحليل الدلالي على تخليص المحتوى الدلالي الموسّع للحالات القصدية من المحتوى النفسي، لأنّ المصطلح تعبير باللغة الاصطناعية، وليس تعبير باللغة الطبيعية"، (إنقال، 1992، 155). وتقوم حسب إنقال النظرية الدلالية للأدوار التصورية على ثنائية المحتوى في تحديد المتصورات والوظائف الدلالية، ولذلك فإنّ هذه النظرية في جميع تحليلاتها تكون فيها الأدوار التصورية محدّدة ببعض الأدوار الاستدلالية للتعابير المنجزة من قبل الفرد، فالتناسب بين الأدوار التصورية والأدوار الاستدلالية ليس معزولا عن تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بينهما، ولذلك انتهى إنقال إلى أنّ هذه النظرية تقوم على إدماج المسارين: المسار الموسّع والمسار الضيّق للدلالة، (إنقال، 1992، 156). وقد أيّده في ذلك (فودور، 1987) الذي اعتبر أنّ علم دلالة الأدوار التصورية يتأسس على تلاحم البنية الكلية. ولكنّ هناك من الدارسين من اعتبر أنّ ربط المحتوى المفهومي بالمحتوى التصوري يكون اعتباطيا واتفاقيا، وبهذا المعنى بالنسبة إلى منظري دلالة الأدوار التصورية يكون المحتوى متفرّعا إلى فرعين: محتوى ضيّق ومحتوى موسّع ومن هذا المنطلق لا يحدّد المحتوى الضيّق المحتوى الموسّع بمعنى أنّه لا يفسّره. (إنقال، 1992، 157). فالنواة التصورية الأولى لنشأة الأثر المعنوي للمصطلح قد لا تكون كافية لتحديد مفهومه الذي يتحقق بواسطة الإنجاز اللساني داخل حقله التخصصي، فمن ناحية لا يحدّد الدور التصوري شروط التحقق لأنّ فكرين يمكن أن تكون لهما الأدوار التصورية نفسها دون أن تكون لهما شروط التحقق نفسها أو المرجع نفسه، لأنّهما ينبثقان عن سياقات مختلفة، إلاّ أنّ هناك من المنظرين من يخالف هذا الرأي، ويعتبر أنّ الاستمرار بين المحتويين يمكّن من الترابط بينهما على مستوى استرسال المعنى، ولو بصورة جزئية، فتكون العلاقة الرابطة بين الأدوار التصورية قابلة للتفسير الاستدلالي الذي يمكّننا من ضبط السيمات التصورية والسيمات المفهومية للمصطلح، ومن بين هؤلاء المنظرين (بلوك 1986) و(فيلد 1977) اللذين اعتبرا أنّ المحتوى الضيق يمكن أن يحدّد أو يفسر المحتوى الموسّع وهو ما أسماه إنقال النظرية المندمجة للاتجاهين (إنقال، 1992، 158). ولكن بحسب بلوك نفسه لا تحدّد الأدوار التصورية إلاّ تشابهات في المحتوى دون أن تعطي الهوية الصحيحة لهذه المحتويات، ولذلك ذهب (فودور، 1987، 81) إلى أنّ

تشخيص المحتوى لا يكون إلاّ عن طريق المنفذين: الأوّل بواسطة الأدوار التصورية والثاني بواسطة شروط التحقّق أو المرجع. ولكن كيف يمكن المحافظة على العلاقة الواصلة بين هذين المنفذين؟. وللإجابة عن هذا السؤال يرى (إنقال، 1992، 160) أنّ الانقسام وعزل المحتويين عن بعضهما ليس له جدوى، ولذلك يربط بين الوظيفة الدلالية والحالات الذهنية الموسّعة، باعتبار أنّ ما يحدّد الأدوار التصورية الموسّعة للمحتوى هو نفسه الذي يحدّد شروط تحقّق المحتوى الدلالي الضيّق. ويرى (هارمان، 1982)، أنّ الأدوار التصورية تحدّد شروط تحقّق المحتويات الدلالية، ويعتبر أنّ الاختلاف بين المحتويين راجع إلى مدى التحكّم في الأدوار الوظائفية التي ينبغي أن تكون متميّزة. ولذلك نعتبر أنّ الأثر المعنوي للمصطلح ماثل في البنى التصورية وممتدّ في السمات المفهومية ومتحقّق في المحتوى الدلالي، وبهذه الطريقة يسترسل الأثر المعنوي من المحتوى الضيّق إلى المحتوى الموسّع، فتضاف إليه السيمات المفهومية المكتسبة، وهو ما يجعل المفهوم ينتقل من حقل علمي إلى آخر دون أن يتغير تغيرا كليا، فيبقى الأثر المعنوي ثابتا في كلّ الحقول الدلالية والمجالات العلمية التي يستخدم فيها المصطلح، وهو ما يستدعي الوقوف عند الكشف عن الطرق التي تلتئم بها العلاقات بين المصطلحات ومفاهيمها من ناحية والمصطلحات ومجالات تحقّقها في الحقل العلمي من ناحية ثانية.

1.55.3.1 القصد البرغماتي (الأثر السياقي)

يهتمّ التحليل القصدي البرغماتي بكيفية انتقال المفهوم المصطلحي من حقل علمي إلى آخر وما تلحقه من اختلافات في المحتوى الدلالي بسبب الاستعمال والتحول السياقي. فتخضع الاختلافات المفهومية إلى اختلافات شروط الإشباع القصدي للمصطلح التي تربط بين التمثيل الذهني والمستوى التواصلي اللغوي، فنجد مصطلحا ما مثل مصطلح "التفاعل" يختلف من حقل إلى آخر بإضافة شحنات دلالية مختلفة حسب حقول استعماله، وذلك بسبب اختلاف شروط الإشباع القصدي التي تتصل بتمثيل المفهوم الذهني. فيقوم تحديد الهوية الدلالية المصطلحية على المزج بين السياق النظري الذي يتنزل فيه المتصور "للمعلومة الدلالية" وكذلك السياق الذي يتنزل فيه متصور "التمثيل" (لاشارتي، 1992،

325). ولهذا فإنّ الاختلاف لا يكون إلاّ جزئيا حسب ما يتطلبه سياق الاستعمال باعتبار أنّ السياق النظري الذي يتنـــزل فيه تصوّر المصطلح ووضع مفهومه مـــن قبل العالم المصطلحي يظلّ محافظا على مكوناته التصورية والمفهوميـــة في التمثيـــل الذهني لمحتوى المصطلح القصدي. وإنّ ما يتغير هو السمات الدلالية الـــتي تلحـــق المصطلح في سياق استعماله داخل حقله العلمي، ولهذا لا بدّ من النظر في المكونات السياقية التي تساهم مساهمة فعالة في تحديد القصد البرغماتي للمصطلح، ويتجلّـــى ذلك في ضبط العلاقات الارتباطية بين المصطلح والمصطلحات القريبة منه في الحقل الدلالي، ويكون هذا التحديد بتتبع الآثار المعنوية التي يتركها استخدام المصطلح في سياقات استعمالاته العلمية.

يميّز سارل[1] بين ضربين من القصد: القصد الذي يضطلع بتمثيل بعض الأفعال أو الأشياء في الذهن والقصد الذي يضطلع بعملية التواصـــل: أي بـــإخراج هـــذا التمثيل إلى الآخرين، ولذلك" فمقاصد المعنى تتجسد في مظهـــرين همـــا مقاصـــد التمثيل الذهني ومقاصد التواصل اللغوي"، (ســـارل، 1983، 200). ويعتـــبر أنّ التمثيل سابق عن التواصل، ولهذا فمقاصد التمثيل أسبق في الوجود مـــن مقاصـــد التواصل، إذ ما نتواصل به هو محتوى هذه التمثيلات التي هـــي نتـــاج للظـــواهر التصورية التي تشبع الفعل التواصلي، فيستمد قيمته البرغماتية من العلاقة القائمـــة بين التمثيل الذهني والإنجاز اللغوي. فإذا كان المعنى حسب سارل يشتغل بقصدين: قصد تمثيلي وقصد تواصلي، وهو يكمن في التوافق أو كيفية التحوّل مـــن المعـــاني التمثيلية الذهنية إلى المعاني التواصلية، فإنّ المشكل حسب رأينا يكمـــن في الفهـــم باعتبار أنّ التواصل، وهو المظهر اللساني للمصطلح في هذه الحالة، موجّه أساسا إلى متقبّل آخر قد لا يشترك مع المنتج في معاني التمثيل الذهني، وهذا الأمـــر يصـــعب إدراكه وتحديده، وهو ما يجعل، في أغلب الأحيان، ترجمة المصطلحات خاطئـــة أو غير مجانبة للصواب، لأنّ الإلمام بمقاصد التمثيل الذهني أمر صعب ويتطلب شروطا

---

1 انظر كتابه:

- Searle (J-R), 1983, *L'intentionnalité: essai de philosophie des états mentaux*. Traduit de l'américain par Claude Pichevin, 1985. Paris, Les Editions de Minuit.

معرفية دقيقة حتى يتحقق. ويتساءل سارل عن بنية مقاصد المعنى فيرجع ذلك إلى أنّ المشكل المطروح يتمثل في كيفية معرفة شروط الإشباع التي تمنح الفعل التواصلي خصوصيات دلالية (سارل، 1983، 198). وإذا كان سارل وجّه بحثه نحو العلاقة بين أفعال الكلام والمقاصد، فإنّنا يمكن أن نستثمر هذه الرؤية في الكشف عن العلاقة الواصلة بين المفهوم والمصطلح في وضعية الاستخدام باعتبار أنّ مراحل تكوين المصطلح تبدأ بالمرحلة الحدسية وتنتهي إلى الوضع المعجمي بإسناد تسمية مصطلحية. فشروط تحقّق الهيئة المعجمية للمصطلح مرتبطة ارتباطا وثيقا بما تفرضه القصدية على الفعل القصدي البرغماتي من شروط التطابق بين التمثيل الذهني والبعد التواصلي الذي يجري في المعجم أو في التلفظ.

إنّ معنى الجملة أو الوحدة التعبيرية كما هو محدّد بالنسبة إلى الفكر الفردي لم يكن أبدا محدّدا بطريقة معزولة، فالدور التصوري أو الاستدلالي يكوّن دوما شيئا من العلاقات التي تقتضي وجود علاقات استدلالية في ما بين التعبيرات(إنقال، 1992، 156)، ولا يختلف المصطلح عن هذا الأمر باعتباره وحدة تعبيرية تحمل مفهوما خاصا وسمات دلالية ترتبط بحقل علمي له خصوصياته المعرفية التواصلية، وتتشكل في الوظائف التواصلية بضبط العلاقات الدلالية بين المصطلحات في السياق التواصلي، فتترك هذه المقامات والسياقات التواصلية أثرها في عملية التفسير للمحتوى المفهومي للمصطلح وفهمه. فالمصطلح يعبّر عن الموضوع المقصود ويتغير بتغير المكوّنات السياقية التي تتجلى في الوعي. ويمكن الربط بين المتصور والمصطلح بواسطة تحليل العلاقات التعبيرية التواصلية بهدف تحديد القصد البرغماتي من استخدام المصطلح وإعطائه المفهوم المناسب في السياق التواصلي.

1.55.4 أثر المعاني الاصطلاحية في تكوين مفهوم المصطلح

1.55.4.1 الأثر المعنوي

يمرّ المصطلح في مسالك تكوّنه بالمراحل التالية: المرحلة الحدسية والمرحلة التصورية والمرحلة المفهومية الدلالية والمرحلة المصطلحية المعجمية والمرحلة السياقية الخاصة، وهي مراحل مسترسلة في بنية التكوين المفهومي للمصطلح من لحظة ميلاده الذهنية إلى تسميته المعجمية ومجال استعماله.

1.55.4.2 المعنى الأولي الحدسي

يدرك المعنى الحدسي بالحدس فهو القدرة الفائقة التجريد التي تتولّد منها المتصورات،[1] فالمصطلح من هذا المنظور هو علامة ظاهرة لمعنى حدسي مبّطن يعيشه الإنسان بشعوره، ثم يحوّله إلى متصور فكري بعقله، ولذلك تقوم علاقة المصطلح بالمعنى الحدسي على استبطان الذات المفكرة لنفسها قبل أن تتحوّل إلى نكرة ذات وجود متصوري في الذهن وفي العقل ثم في المعارف والمفاهيم. فالحدس هو منطلق إدراك المعنى قبل أن يتحوّل إلى متصور ذهني، ثم يصبح مفهوما فمحتوى دلاليا مقيدا باستعمال مخصوص. وقد اعتبر برجسون الحدس نظاما فلسفيا يعبر عن نسق فكري باطني يمكن أن يتجلّى في المتصورات والتعابير اللغوية (برجسون، 1962، 70)، وبالتالي فكلّ الأشياء تحمل معان حدسية في ذاتها تمثل لمرحلة تكوّنها الأولى. ويمكن أن نطبّق هذا المنهج على استقراء المعنى الحدسي الذي ينشأ منه تكوّن المصطلح في لحظة ميلاده الأولى، ولذلك فالمعرفة الحدسية تمثل مرحلة مهمّة في تكوين المعارف الأخرى المتصورية والمفهومية والدلالية اللسانية باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه وجود المصطلح، فتنشأ كلّ المعاني الأخرى انطلاقا من المعنى الحدسي الذي يمثل الأثر المعنوي الأوّل لوجودها.

1.55.4.3 المعنى المتصوري

يدرك المعنى التصوري بالقصدية، فلا يمكننا أن ننتج مصطلحا ونحلل دلالته المفهومية دون أن يكون لنا في الذهن محتواه القضوي، ودون أن نحدّد المهام التي سيضطلع بها في الملفوظ. وتتوفر المعاني من الناحية العرفانية من خلال بعض البنى التكوينية (فاندرفكن، 1992، 286). فيتأسّس المعنى المتصوري على "النواما باعتباره مفهوما رئيسيا في النظرية الهوسرلية، إذ هو "كيان مفهومي" وهو تعميم مفهوم الدلالة على دائرة كلّ الأفعال. فالدّلالة لا تطبّق في البحوث المنطقية إلاّ في

---

1 انظر هنري برجسون في كتاباته التالية:

- Bergson (H), 1962, *L'évolution créatrice*. Paris, PUF.
- 198, *La pensée et le mouvant*. Paris, PUF.
- 1889, *Essais sur les données immédiates de la conscience*. Paris, PUF.

حدود الدائرة اللسانية وفي المقابل انطلاقا من "الأفكار الموجّهة" يطبّق هذا المتصور على كلّ الأفعال بما فيها الإدراك مثلا، وأن تكون هذه الأفعال مدمجة في اللغة أو غير مدمجة. وعلى إثر هذا تكون العلاقة بين الدلالة والمرجع لتعبير لساني ما لا تمثل إلاّ حالة خاصة من علاقة النواما بالموضوع، وهي العلاقة التي تأسّست عليها نظرية القصدية" (فيزاة، 1992، 36-37). فالمعنى النوامائي يمكن التعبير عنه في اللغة وفي الدلالة اللسانية باعتباره متصورا يتناسب مع تمثيل ذهني يتجسّد في مفهوم مرتبط بمحتوى دلالي معين ويجري تطبيقه في المظهر اللساني في اللغة الخاصة. وتطورت نظرية الدلالة التصورية وتوسعت لتصبح نظرية لسانية شاملة تطرح بديلا جدّيا لفهم أسس اللغة واكتسابها واشتغالها وتطورها. فيعتبر (جاكندوف، 1983) البنية الدلالية هي البنية التصورية، بمعنى أنّ البنية التصورية يمكن أن تكون مستوى أعمق من البنية الدلالية، وذلك انطلاقا من مبدإ التناسب بين البنيتين، "فالمعنى بنية ذهنية في الدماغ أي أنّه تمثيل ذهني يشفّر المعلومة المدخلة"، (بنور، 2010، 15). ولذلك يجعل جاكندوف التمثيل الرمزي مرادفا للتمثيل الذهني عن طريق الإدراك الحسي باعتباره مقولة الإنسان للكون. فمعنى جملة من الجمل ليس مشروطا بعلاقتها بالواقع الذي يحدّد قيمة حقيقتها ولا بالبنية النظمية المجردة، بل ببنية المفاهيم التي توظف في ذهن المتكلم أو السامع. فتعدّ الذهنوية من هذا المنطلق إحدى المقوّمات الأساسية لنظرية الدلالة التصورية التي أسّس لها جاكندوف، فهو يعتبر أنّ المعنى ممثل عنه في الذهن وله تقاطعات مع علم العرفان العصبي وعلم النفس التطوري.

1.55.4.4 المعنى المفهومي

يكون إدراك المعنى المفهومي بالتمثيل الذهني، ويعتبر فاندرفكن "أن المنطق المفهومي يتأسّس على المنطق القضوي، فلا توجد قضية تعبّر عن معنى ملفوظ في التأويل الدلالي الممكن، وهي لا تكوّن تحديد المحتوى الممكن لفعل التفكير التصوري ذي الطابع الإنجازي"، (فاندرفكن، 1992، 285). ولا شك في أنّ المعنى المفهومي مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى التصوري، إذ هناك علاقة منطقية تجمع بين الخصائص التصورية السابقة في الوجود الزمني التكويني للمتصور والخصائص المفهومية التي تستمد وجودها من المتصور. فيبني المعنى المفهومي محتواه على

مكونات المعنى التصوري ويُحلّل المفهوم إلى سيمات مفهومية أو معانم حتى يُدرَك محتواه الدلالي الكلّي، ولكن هذا الإدراك للمعنى المفهومي مرتبط أيضا بمعرفة العلاقة الرابطة بين المتصور والمفهوم، ويضطلع بهذه المهمّة علم الدلالة التصورية القائم على البعد الذهني والعرفاني في تحديده للمعنى، وكذلك يرتبط هذا الإدراك بضبط العلاقة الرابطة بين المعنى المفهومي والمفاهيم المجاورة له في الحقل الدلالي، فنستنتج أنّ المعنى المفهومي يمكن تحديده بضبط العلاقتين: العلاقة العمودية بين المتصور والمفهوم والعلاقة الأفقية بين المفهوم وحقله الدلالي الخاص.

1.55.4.5 المعنى المصطلحي

يُدرَك المعنى المصطلحي بواسطة التعريف الدلالي الذي يتمّ ضبطه من خلال تحليل العناصر المكونة للدلالة اللسانية للمصطلح التي لها معنى اتفاقي، وكذلك الدلالة القضوية التي تؤدّي دور الحامل لقيمة الحقيقة (ركاناتي، 1992، 201). ويتكون المعنى المصطلحي من القضية شبه الخاصة التي لا تحمل موضوعا فقط، ولكنّها أيضا تحمل طريقة تمثيل هذا الموضوع (ركاناتي، 1992، 203). فيعبّر المصطلح، من هذا المنظور، عن قضية شبه خاصة به تجمع بين التمثيل الذهني والدلالة المعجمية، ولكي نضبط معناه المصطلحي لا بدّ لنا من ضبط عناصره المكوّنة للمستويين التمثيلي والمعجمي وإدراك طبيعة العلاقة الرابطة بينهما في التعريف الدلالي لبنية المصطلح، ولهذا فإنّ المعنى المصطلحي يتأسّس على كشف هذه العلاقة، إذ "حسب تحليل العناصر المكوّنة، فإنّ دلالات الألفاظ يجب أن تحلل لا كمفاهيم موحّدة بل ككلّ مجمل يتكوّن من عناصر مكوّنة هي ذاتها مبادئ (جذور) أوّلية دلالية" (كيمبسون، 2009، 27). ويقدّم تحليل العناصر الممثلة في الذهن تفسيرا مناسبا لتكوّن البنية المعجمية المصطلحية وتحديد معناها المفهومي، فتتكوّن القضية المتميزة للمعنى المصطلحي من موضوع دلالي ومرجع وخصوصية تنبئ بالمرجع المتصوري الذي يدفع بواضع المصطلح إلى ضبط معنى مصطلحي يتناسب والقضية الذهنية التي يتميز بها عن سائر المصطلحات في الحقل الدلالي الخاص به. فيتأسّس المعنى المصطلحي على "القضية شبه المميزة التي تتكوّن من ثنائية منتظمة يكون فيها العنصر الأوّل مكوّنا من ثنائية منتظمة تتكوّن من المرجع

والطريقة التي بها يتمثل ويكون فيها العنصر الثاني ممثلا للخصوصية التي تنبئ بالمرجع بدقة" (ركاناتي، 1992، 203). ويتكوّن المعنى المصطلحي بنقل الهيئة النظرية للعناصر التصورية الممثلة للمحتوى المفهومي إلى هيئة معجمية تتفق مع وصفها التصوري، فيسهم كلّ عنصر مفهومي في تشكيل المادة المصطلحية التي تعبّر عن هوية المصطلح المعنوية.

ويعتبر بعض من منظري التوافق الدلالي بين التعبير والقضية المعبّر عنها مثل "كابلن" و"برّي" أنّ القضية المعبّر عنها بالملفوظ أمر والمحتوى المعرفي للملفوظ أمر ثان (ركاناتي، 1992، 205). ويعود هذا الأمر إلى الفصل بين البنية الكلية المكونة للمتصور في بنيته المعرفية الذهنية والبنية المفهومية التي تتشكل بالمحتوى القضوي في التعبير المعجمي، أي في الدلالة اللسانية للمصطلح، وهو في نظرنا ليس فصلا كلّيا، وإنما هناك ضرب من التمثيل المرجعي الداخلي الذي يربط بين المحتوى المعرفي والدلالة اللسانية التي تعبّر عن الهيئة المعجمية للمصطلح، "فهناك تميز بين محتوى الدلالة اللسانية للملفوظ والقضية التي يعبّر عنها من ناحية والتميز بين محتوى موضوع الفكرة المتصلة بالملفوظ ومحتواه المعرفي الخالص من ناحية أخرى" (ركاناتي، 1992، 206). ويمكن أن نجد حلا لهذا التمايز بضبط النقاط المشتركة بين الدلالة اللسانية والمحتوى المعرفي بما يحتويانه من طريقة في تمثيل المعنى المصطلحي، فيمرّ تكوين المعنى المصطلحي بهذه المحطات الثلاث:

المعرفة ← **القضية** ← **الدلالة اللسانية**

1.55.4.6 المعنى السياقي

يكون إدراكه بالمكونات السياقية، ففي بعض السياقات لا تقتصر دلالة الفعل التفكيري أو محتواه على مرجعه لأنّ عملية الاعتقاد التي توجّه العقل قد تكون متغيرة من شخص لآخر أو من سياق لآخر(فيزاة، 1992، 37). وبما أنّ المصطلح أداة تعبيرية من نوع خاص، فهو لا يخلو من عناصر سياقية تحدّد هويته المفهومية داخل سياقات استعماله ومجالات اختصاصه التي تحدّد معناه السياقي، إذ قد نجد مصطلحا واحدا له هيئة معجمية واحدة، ولكنه قد يتغيّر معناه من مجال معرفي إلى آخر، وهو ما يستدعي معرفة السياق لتحديد معناه التعبيري الاستعمالي، ولذلك

فالوصف المعجمي لا يعبّر عن مفهوم المصطلح بصفة معزولة إلاّ إذا حدّدنا معناه السياقي، فمصطلحات مثل "تفاعل"، "نص"، "خطاب" إلخ مازالت تتأرجح مفاهيمها في الدراسات اللسانية من محتوى معرفي إلى آخر، ولذلك فإنّ السياق مهمّ جدا في الحدّ من هذا التأرجح، رغم أنّ الأثر المعنوي الذي وقع تحديده في المتصور الذهني لا يمكن محوه بصفة كلّية كلّما انتقل المصطلح من سياق استعمالي إلى آخر: أي من مجال تخصّصي إلى آخر، فمصطلح "تفاعل" مثلا قد نشأ في أحضان علمي الكيمياء والفيزياء، ثم انتقل إلى مجالات أخرى مثل اللسانيات والأدب، ولكنّه لم يفقد أثره المعنوي الذي تكوّن في المتصور الذهني الأوّل، أي لحظة إنتاجه الأولى، ولذلك فالسياق ضروري لتحديد المفهوم في مجال التخصّص، ولكنّه يحتاج أيضا إلى معرفة المكوّنات المتصوّرية التي أُنتجت من خلالها الدلالة الذهنية المتصوّرية، فالمعنى السياقي يستمدّ وجوده من مجال التخصّص، ولكنّه لا يغفل عن لحظة التصوّر الأولى.

1.56 الخاتمة

استطاعت النظرية القصدية بجميع مستوياتها أن تكشف لنا عن كيفية تولّد المعنى المصطلحي وتكوّن مفهومه حسب قواعد سلامة التكوين القصدية والدلالية وعلاقتها بقواعد التكوين المصطلحي اللساني، ومدى تناسب هذه القواعد لبعضها في عملية إنتاج المفهوم المصطلحي في بنيته الكلية، وتمثيله الذهني ووعيه المتصوري وتكوينه الحدسي، ثمّ كيفية انتقاله من أثر معنوي إلى آخر إلى أن يصبح مصطلحا يستعمل في مجال علمي خاص. وقد مرّت عملية إنتاج المفهوم وتأسيسه بمراحل التكوين القصدي التي تبدأ بالقصدية المتعالية المقوّمة لعملية الإنتاج عن طريق الوعي المحض، ثم القصدية الإدوسية التي تهتمّ بالنوما أو بالموضوع القصدي للمصطلح، ثم القصدية الطبيعية التي تهتم بتأسيس المحتوى الدلالي. وقد أدّى تحوّل المعنى المصطلحي من مرحلة في التكوين إلى أخرى إلى تتبع أثره المعنوي من مرحلة تكوّنه الحدسي، فالمتصوري، فالمفهومي، فالمصطلحي، ثمّ السياقي، وهي مراحل كشفت لنا عن حركية المعنى المصطلحي وكيفية تأسيس مفهومه.

الخاتمة العامة

إنّ مسألة تأسيس المفهوم في الدرس اللساني العربي بجميع مستوياته النظرية والتطبيقية تعدّ مسألة مهمّة في عصرنا الذي بات يعرف بالتداخل اللساني والتطور العلمي، وما يتصل بهما من نشأة مفاهيم تتسارع لتكتسح الميادين المعرفية في المكان والزمان، وهو ما أفضت إليه الشبكة المعلوماتية من قدرة هائلة على نشر المعلومات والمعارف الحديثة في شرائح كثيرة من المجتمعات المعرفية التي باتت تعتمدها مصدرا رئيسيا في تلقي المصطلحات الجديدة المتزاحمة على ذهن القارئ سواء كان باحثا أو مستفيدا. وقد خلق هذا الوضع المعرفي الجديد أزمة في تأسيس المفهوم في المجتمعات الاستهلاكية المتقبلة للمصطلحات الوافدة عليها من ناحية الكم ومن ناحية الفهم ومن ناحية الترجمة والتواصل، وأمام هذه القضايا المطروحة على المصطلح العربي بصفة عامة وعلى المصطلح اللساني بصفة خاصة حاولنا رصد بعض المسائل المتصلة بتأسيس المفهوم أو عدم تأسيسه، فتوصّلنا إلى جملة من القناعات والنتائج المتعلقة بالوضع اللساني العربي إنتاجا وصناعة وترجمة وفهما وإجراء نسوقها كالتالي:

يتسم الوضع اللساني الراهن "بطابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية في مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية" (عبد القادر الفاسي الفهري، ، 140). فأدّت هذه الوضعية إلى عدم احترام المقاييس الدولية التي وضعتها المنظمات المهتمة بقضايا المصطلح ومنه منظمة (ISO) التي اعتبرت أنّ المصطلح تسمية ومفهوم، ولا تعكس هذه التسمية إلاّ مفهوما واحدا (انظر التوصية، عدد 1087)، وهذا ما لم يتحقق في المصطلحات العربية المترجمة منها خاصة، فعمّت فيها الفوضى والتضارب المفهومي ممّا انعكس بصورة مباشرة على عدم تأسيس المفهوم المناسب تأسيسا سليما، وهو ما لاحظناه في عدّة مصطلحات

أجرينا عليها فحصا منهجيا استندنا فيه إلى منابع نشأتها في لغاتها الأصلية مثل مصطلحات: الربط والترابط والبرغماتية وغيرها، فتبين لنا تطور المتصورات منذ نشأتها، وهي تضاف إليها في كلّ مرة سيمات مفهومية جديدة وجب تتبعها حتى نتمكّن من ضبط طرق انتظامها داخل جهازها المفهومي، وهي أحد الطرق التي تساعد، في رأينا، على تأسيس المفهوم من ناحية تطوره. فدراسة المفهوم من الناحية الزمانية يضبط تطور المفهوم وإعادة إنتاج المتصور، وهو ما عالجناه في مصطلح برغماتية وغيره من المصطلحات، فلاحظنا أنّ مصطلحا مثل البرغماتية ترجم عدّة ترجمات منذ نشأته، وهي ترجمات لا تفي بضبط المفهوم الأصلي، وقس على ذلك كثيرا من المصطلحات الأخرى التي أضرّت ترجماتها بتأسيس المفهوم في المصطلح اللساني العربي.

وتعود هذه العوائق التي تعترض تأسيس المفهوم إلى الخلط بين مكوّنات المتصور ومكوّنات المفهوم، فانجرّ عنه خلط آخر بين المصطلح والكلمة وبين اللغة العامة ولغة الاختصاص. وجعل هذا الأمر بعض الدارسين يخطؤون في تحديد علاقة المصطلح بحقله المفهومي باعتماد مسائل تمييزية تخصّ الكلمة ولا تخصّ المصطلح، مثل الترادف بجميع أنواعه من مطابقة ومساواة وتقريب وغيره، وهي مسائل لا تتصل بعلم المصطلح في شيء، بل هي من شأن دراسة الكلمة العامة في اللغة العامة، ومن بين هؤلاء محمد أزهري والشاهد البوشيخي وفريدة زمرد ورشاد الحمزاوي وعبد السلام المسدي وغيرهم كثير. فأدّى هذا الالتباس إلى عدم إدراك المصطلح في تكوينه المتصوري والمفهومي، بل بقي يدرس على أساس لغوي فقط، ممّا أدّى إلى نوع من الترجمات التي تقوم على المقابلات اللفظية أو مقابلة مدلول بمدلول، و لم يعالج المصطلح المترجم في مراحل تكوينه السابقة عن المستوى اللغوي نعني المستوى المتصوري خصوصا. فالمعنى المصطلحي لا يدرك بالاستعمال اللغوي فقط، بل يدرك بالمفهوم المتولّد عن المعنى المتصوري الذي يتشكّل قصديا متعاليا يجري في ذهن منتجه قبل أن يتحول إلى لباس مصطلحي يجري استعماله في اللغة الخاصة وفي الحقل المفهومي الخاص.

وتسبق هذه المراحل ضرورة عملية ترجمة المصطلح التي يجب أن تكون مفهومية وليست لسانية، يبحث فيها المترجم عن التمثيل الذهني للمصطلح عند

متجه أولا، ثمّ يترجم هذه العناصر الذهنية التي كونت المفهوم المصطلحي في بيئته الأولى، نعني بيئة الإنتاج، وليست بيئة الاستعمال. فالمصطلح تحكمه مكوّنات تصورية وأخرى مفهومية تنعكس في مساحات دلالية في ميدان خاص. وبما أنّ اللغات تختلف في بنياتها فإنّ مدلولاتها تكون متباعدة، وقد لا تقبل التحويل في بعض الأحيان، "فيدفع هذا السبب بعلم المصطلحات إلى تجشّم عناء استخراج التصورات من اللغات، وإلى الاستناد على هذه الأخيرة لإعادة تشكيل المادة اللغوية من خلال تسميتها (التسميات) أو صياغتها (التعريفات) وهكذا يصبو علم المصطلحات إلى صياغة تعريفات للتصورات" (ديكر، 2009، 157). ويطرح هذا الأمر مشكل صياغة المصطلح أو صناعته التي لم يحظ فيها المصطلح العربي باهتمام، وهو ما لاحظناه من غياب لأطر التوحيد والتقييس، وهي تمثل أكبر عائق، إلى جانب الترجمة، أمام تأسيس المفهوم، رغم ما تبذله بعض المؤسسات العربية من جهد لكنّه لا يرقى إلى ما هو مطلوب علميا وبحثيا، ممّا انجرّ عنه إصدار بعض المعاجم المختصة التي عالجنا بعضها، فتبيّن لنا أنّها لا تخلو من شوائب وأخطاء مزعجة تشوّه في بعض الأحيان المفهوم الأصلي، ومردّ ذلك غياب التعريف المصطلحي الدقيق الذي يبنى على ضبط خصائص المتصورات الذهنية، لا على التعريف المعجمي الذي لا يصلح لضبط مفهوم المصطلح.

وتعتبر مسائل التعريف والتقييس ناجعة في ضبط المفهوم وثباته داخل مجاله المختص، فتسّهل عملية التواصل العلمي وتجعلها واضحة بين المختصين والباحثين والمستعملين للمصطلح، كما أنّ لهذين المسألتين دورا مهمّا في ضبط المفاهيم والمتصورات الجديدة وحمايتها من الغموض وتسهيل مهمتها التواصلية ممّا يضمن لها دورها الفاعل في مجتمع المعرفة.

المراجع العربية والمترجمة والأجنبية

وفهرس المصطلحات المترجمة

قائمة المراجع العربية والمترجمة

- ابن خلدون (عبد الرحمان)، د ت، المقدمة، القاهرة، دار الشعب.
- ابن سينا (أبو علي)، 1971، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، مصر، دار المعارف.
- ابن عبد الكريم (جمعان)، 2009، إشكالات النّص: دراسة لسانية نصية، الدار البيضاء، بيروت، الرياض، النادي الأدبي بالرياض/المركز الثقافي العربي.
- ابن منظور، 1994، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- أبو زيد (نصر حامد)، 2000، مفهوم النّص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- أبو زيد (نصر حامد)، 2000، النّص والسلطة والحقيقة:إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- أزهري (محمد)، 2005، "العرض المصطلحي" دراسات مصطلحية عدد 5، فاس، المغرب، صص، 63- 82.
- إفيتش (م)، 2000، اتجاهات البحث اللّساني، ترجمه عن الأنقليزية سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة/المشروع القومي للترجمة.
- أوستين (ج. ل.)، 1991، نظريّة أفعال الكلام العامّة، كيف تنجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، المغرب إفريقيا الشرق.
- بحيري (سعيد حسن)، 1997، علم لغة النّص: المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر.
- براون (ج. ب) ويول (ج.): 1997، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، الرياض، المملكة العربيّة السعودية، النشر العلمي والمطابع.
- بلخير (عمر)، 2006، "قراءة في كتاب اللّسانيات النّصية: لجان ميشال آدم"، ضمن ملتقى علم النّص، مجلة اللغة والآداب عدد 17 جامعة الجزائر، صص 295- 304.
- بلعابد (عبد الحق)، 2008، "اللّسانيات الأدبية (بين أقفال النّص ومفاتيح القراءة)"، مجلة اللّسانيات واللغة العربية، العدد الخامس سبتمبر 2008، منشورات مخبر اللّسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار عنابة، صص 113- 130.
- بن أحمد (يوسف)، 2008، الظاهرة والمنهج: فينومينولوجيا هوسرل، تونس، مركز النشر الجامعي.
- بن مراد، (إبراهيم)، 1993، المعجم العلمي العربي المختص، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- بوشيخي (الشاهد)، 2002، نظرات في المصطلح والمنهج، فاس، مطبعة أنفو-برنت.

- بوشيخي (عزالدين)، 1998، "عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما"، ضمن ندوة "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة"، وجدة، منشورات كلية الآداب، صص، 27-37.
- بوعزيزي(م.)، 2006، "ابن خلدون رائدا لسوسيولوجية اللغة"، *الحياة الثقافية* عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- بوقرة (نعمان)، 2006، "المصطلح اللّساني النّصي: قراءة سياقية تأصيلية"، ضمن أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" يومي 19-20 ماي 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباجي مختار عنابة، صص 231-274.
- بيجوان (هنري) وتواران (فيليب)، 2009، "معنى المصطلحات"، ضمن المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة.
- تشاندلر (دانيل)، 2000، معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات، ترجمة شاكر عبد الحميد، أكاديمية الفنون وحدة الإصدارات، دراسة نقدية (3).
- التهانوي (الهندي)، 1972، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجادر(ع.)، "ابن خلدون وبعض من أرائه في اللغة"، *الحياة الثقافية* عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- جاكندوف (راي)، (2010)، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، تونس، المركز الوطني للترجمة.
- جنتييوم(أيف)، 2009، من المعنى إلى التعريف في المشهد الرياضي"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 321-371.
- جوزيف (ج.)، 2007، اللغة والهوية: قومية- إثنية- دينية، ترجمة عبد النور خراقي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 342.
- الجيلالي (حلام)، 1999، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- حاتم (ب.) وميسون (إ.): 1998، الخطاب والمترجم، ترجمة عمر فايز عطاري الرياض، المملكة العربيّة السعودية، النشر العلمي والمطابع.
- حجازي (م-ف)، 2007، مدخل إلى علم اللغة:المجالات والاتجاهات، القاهرة، دار قباء الحديثة.
- حجازي (م. ف.)، (د، ت): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة.
- حسين (ص)، 2008، اللّسانيات وعلم اللغة المعاصر وعلاقته بالعلوم الإنسانية، القاهرة/الكويت/الجزائر، دار الكتاب الجديد.
- الحلو (ع.): 1994، معجم المصطلحات الفلسفيّة، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

- الحمزاوي (محمد رشاد): 1986، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الحمزاوي (محمد رشاد): 2000، المعجميّة، مقدّمة نظريّة ومطبّقة/مصطلحاتها ومفاهيمها، تونس، مركز النشر الجامعي.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1985، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط" اللّسان العربي، عدد 24.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1986، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1980، "مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة"، اللّسان العربي عدد 18، ج1، ص ص 75- 79.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1987، "قاموس اللّسانيات (تقديم)" مجلة المعجمية العدد 3 جمعية المعجمية العربية بتونس.
- خسارة (محمد ممدوح)، 2008، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق، دار الفكر.
- خطابي (محمد)، 1991، لسانيات النّص: مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- الخطيب (احمد شفيق)، 1982، "منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة" اللّسان العربي عدد 19.
- الخطيب (أ-ش)، 2006، قراءات في علم اللغة، القاهرة، دار النشر للجامعات.
- الخطيب (أنور محمّد)، 1983، "منهجية بناء المصطلح العلمي" اللّسان العربي، عدد 20.
- ديبيكر(لويك)، 2009، "الرمز بين المدلول والتصور"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 137-190.
- دي بو قراند، 1998، النّص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسّان، القاهرة، عالم الكتب.
- الديداوي (م.): 1992، علم التّرجمة بين النظرية والتطبيق، سوسة، دار المعارف.
- الديداوي (م.):2000، التّرجمة والتواصل: دراسة تحليلية عمليّة لإشكاليّة الاصطلاح ودور المترجم، الدار البيضاء، المغرب/بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- ديكرو (أوزوالد وسشايفر)، 2007، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر العياشي، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- دو بيسيه(برونو)، 2009، "الميدان"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص 269-288.
- الراجحي (شرف الدين علي)، 1985، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- رزق (الله نماد)، 1984، دراسات منهجية في تحليل النّصوص، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- رشيد (ف.)، 2006، "أفكار جديد حول الملكة اللّسانية عند ابن خلدون"، *الحياة الثقافية* عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- رمضان (ع -ت)، 1985، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.
- زتسيسلاف وأرورزنياك، 2003، مدخل إلى علم النّص: مشكلات بناء النّص، ترجمة سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار.
- الزكران (محمد علي)، 1998، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الزناد (الأزهر)، 1993، نسيج النّص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- زهران (ب)، 2007، محاضرات في علم اللغة العام ج1وج2، القاهرة، دار العالم العربي.
- الزّيدي (ت.): 1998، جدليّة المصطلح والنظريّة النّقديّة، تونس، قرطاج 2000.
- ساجر(جوان)، 2009، "من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلحات"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 77-104.
- ساجر(جوان)، 1990، "نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)"، ترجمة جواد حسني سماعنة، اللسان العربي عدد 46، 1998.
- سلودزيان (مونيك)، 2009، "بروز علو مصطلحات نصي وعودة المعنى"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 105-134.
- سماعنة (جواد حسني)، 1999، المصطلحية العربية بين القديم والحديث: مشروع قراءة، الرباط، كلية الآداب.
- السمرائي(ب.)، 1961، "علم اللغة بين علماء العربية وابن خلدون"، *مجلة الفكر* عدد 6.
- شاردو (باتريك) ومنغنو (دومينيك)، 2008، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، تونس، المركز الوطني للترجمة.
- الشارني (عمر)، 1992، المفهوم في موضعه أو في العلاقة بين الفلسفة والعلم، تونس، دار الجنوب للنشر.
- الشافعي (محمد بن إدريس)، د ت: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر.
- شاهين(م)، 1980، علم اللغة العام، -القاهرة، مكتبة وهبة.
- الشاوش (محمد)، 2001، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس "نحو النّص"، تونس، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة/المؤسسة العربية للتوزيع.
- الشهري (عبد الهادي بن ظافر)، 2004، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتب المتحدة.

- الطبال (بركة- ف)، 1993، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- طه (عبد الرحمان)، 2000، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- طه (عبد الرحمان)، 1995، فقه الفلسفة، 1-الفلسفة والترجمة، الدار البيضاء، المغرب/بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- عبد الجليل (ع -ق)، 2002، علم اللّسانيات الحديثة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العبيدي (ر-ع-ر)، 2002، مباحث في علم اللغة واللّسانيات، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- عطية (م. ف.): 1986 علم التّرجمة: مدخل لغوي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
- عناني (محمد)، 2003، نظرية الترجمة الحديثة، مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان.
- عيد(م.)، 1979، الملكة اللّسانية في نظر ابن خلدون، القاهرة، عالم الكتب.
- غزال (أ. أ.):(دون تاريخ)، المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربيّة، الرباط، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- غزال (أ. أ.): 1995، "مشاكل التّرجمة العلميّة والتقنيّة إلى اللّغة العربيّة (واقتراحات حلولها)"، *التّرجمة العلميّة*، وقائع ندوة لجنة اللّغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة، الرباط، 11-21 ديسمبر.
- الغزالي (أبو حامد)، 6919، معيار العلم في المنطق، تحقيق سليمان دنيا، مصر، دار المعارف.
- غلفان (مصطفى)، 2010، في اللّسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- غلفان (مصطفي)، 1988، "تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي بين اللّسانيات ومناهج التحليل الأدبي"، ضمن أعمال ندوة مكوّنات النّص الأدبي، 25-26-27 فيفري، 1988، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- غلفان (مصطفى)، 1998، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات؟"، اللسان العربي عدد 46، صص 146-163.
- غودان(فرانسوا)، 2009، "هل للمصطلحات خصائص عارضة؟"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 225-268.
- فان (دايك)، 2004، النّص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء/بيروت، إفريقيا الشرق.
- فان (دايك)، 2001، علم النّص: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب.
- فان (دايك)، 2004، "النّص بنى ووظائف: مدخل أوّلي إلى علم النّص، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النّص، ترجمة منذر عياشي، الدار البيضاء/بيروت، المركز الثقافي العربي.

- الفارابـي (أبو نصر)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بـيروت، دار المشـرق، 1970.
- فرنـيس (مريم)، 1988، في بناء النّص ودلالته: محاور الإحالة الكلامية، دمشـق، وزارة الثقافة السورية.
- فضل (ع)، 2005، مقدمة في اللّسانيات، عمان، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع.
- فضل (صلاح)، 1992، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفـة عـدد 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الفقي (صبحي ابراهيم)، 2000، علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقيـة على السور المكية، القاهرة، دار قباء.
- فهري الفاسي (عبد القادر)، 1983، "المصطلح اللّساني" اللّسان العربـي، عدد 23.
- فوضيل (مصطفى)، 2005، "الدراسة النصية للمصطلح"، ضمن دراسات مصـطلحية، عدد 5، فاس، المغرب، صص، 41–49.
- فيصل (الأحمد نحلة)، 2002، التفاعل النّصي: التناصية النظرية والمنهج، كتاب الريـاض، عدد 104، الرياض
- القاسمي (علي)، 2008، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- القاسمي (علي.): 1985، مقدّمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- قاسمي (علي)، 1987، "النظرية العامة والنظرية الخاصة في علـم المصـطلح" اللسـان العربـي، عدد 29، صص 127–129.
- قدور (أ– م)، 2001، اللّسانيات وآفاق الدرس اللغوي، بيروت/دمشـق، دار الفكـر المعاصر/دار الفكر.
- كابري (ماريا تريزا)، 2009، "حول تمثيل التصورات تمثيلا ذهنيا: أسـس لمسـعى إلى النمذجة"، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمـة العربيـة للترجمة، صص، 43–75.
- كابنهود (مارك فان)، 2009، "من المعجمية المتخصصة إلى علم المصطلحات التطبيقـي: نحو معجم تحوّلي"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 191– 224.
- كريب (إ.)، 1992، النظرية الاجتماعية من بارسونـز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين (غلوم)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 244.
- كريستيفا (جوليا)، 1991، علم النّص، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال.
- لانغاد (ج.)، 1979، "فلسفة اللغة لابن خلدون"، *أعمال ندوة ابن خلدون*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- لوكمان (ت.)، علم اجتماع اللغة، ترجمة أبو بكر أحمد باقدر، المملكة العربية السعودية، النادي الأدبـي الثقافي بجدّة.
- مان (فولفجانج هاينه) وفيهفجر (ديتر)، 2004، مدخل إلى علم لغة النّص، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

- ماير (إنغريد) وماكينتوش(كريستن)، 2009، "تمدد" المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحية"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 289-320.
- مبارك (م.): 1995، معجم المصطلحات الألسنيّة، بيروت، دار الفكر اللبناني.
- محسّب (م-د)، 2008، انفتاح النسق اللّساني: دراسة في التداخل الاختصاصي، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- مختار (عمر أحمد)، 1989، "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج 20، عدد 3، ص ص 5- 24.
- المرزوقي (أبو يعرب)، 1988، "منزلة اللّسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون"، *المسار* العدد الأول، الدار التونسية للنشر.
- المسدي (عبد السلام)، 1994، قضايا العلم اللغوي، تونس، الدار التونسية للنشر.
- المسدي (عبد السلام وآخرون)، 1989، تأسيس القضية الاصطلاحية، تونس، منشورات بيت الحكمة.
- مصلوح (س)، 1989، دراسة نقدية في اللّسانيات العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.
- مصلوح(س)، 2004، في اللّسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، عالم الكتب.
- المطاد(عبد العزيز)، 2006، "المصطلح العربي وقضايا التوليد"، ضمن دراسات مصطلحية عدد6، فاس، المغرب، صص، 109-119.
- مطلوب (أ)، 1987، بحوث لغوية، عمّان، دار الفكر.
- مفتاح (محمد)، 1992، تحليل الخطاب الشعري(استراتيجية التناص)، الدار البيضاء/بيروت، المركز الثقافي العربي.
- مفتاح (محمد)، 1997، مساءلة مفهوم النّص، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، وجدة، المغرب.
- مقبولي (الأهدل حسن محمد)، 1990، مصطلح الحديث ورجاله، صنعاء/بيروت، مكتبة الجيل الجديد/مؤسسة الريان.
- مقران (يوسف)، 2009، المصطلح اللّساني المترجم: مدخل نظري إلى المصطلحات، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- المهيري (عبد القادر)، 1985، "ابن خلدون وعلوم اللّسان"، *حوليات الجامعة التونسية* عدد 24 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- المهيري (عبد القادر)، 1986، "مصطلحا اللغة واللّسان عند ابن خلدون"، *حوليات الجامعة التونسية* عدد 25 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- مومن (أحمد)، 2008، اللّسانيات النشأة والتطوّر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- الميساوي (خليفة)، 2012، الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، إربد، الأردن، دار عالم الكتب الحديث.
- الميساوي (خليفة)، 2011، تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية، المملكة العربيّة السعودية، إصدارات نادي الأحساء الأدبي.

- الميساوي (خليفة)، 2009، "مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب"، ضمن: كتاب المنوال، تونس، دار المعلمين العليا/سيراس للنشر.
- الميساوي (خليفة)، 2006، "خطاب الفرد خطاب الطّبقة"، ندوة: المتكلّم في اللغة والخطاب، 5 و6 مارس، 2004، تونس، دار المعرفة للنشر/كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان.
- الميساوي (خليفة) وبنعيسى (أنور)، 2005، كتاب الترجمة أنقليزية عربية/عربية أنقليزية، تونس، منشورات مركز النشر الجامعي بتونس.
- الميساوي (خليفة) وآخرون، 1999، مفاتيح الترجمة فرنسية عربية، تونس، دار قرطاج للنشر 2000.
- ميشال (زكريا)، 1986، الملكة اللّسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ناصف (م.)، 1995، اللغة والتفسير والتواصل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 193.
- نصار(ن.)، 1994، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الطليعة.
- نيدوبيتي (ولفانج)، 1987، "التصوّرية والدلالية: مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" ترجمة هليل محمد حلمي، اللّسان العربي عدد 29، ص ص 111- 125.
- نيوبرت (أ.) وشريّف (غ.):2002، الترجمة وعلوم النص، ترجمة محي الدين حميدي، الرياض، المملكة العربيّة السعودية، النشر العلمي والمطابع.
- هلالي (الصادق)، 1995، "تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها" اللّسان العربي، عدد 39 ص ص 56- 86.
- هليل (محمد حامي)، 1987، "دراسة معجمية حول المصطلح اللّساني وقاموس اللّسانيات" اللّسان العربي عدد 28، ص ص 29 – 75.
- هليل (محمد حامي)، 1996، "المعجم المختص ملاحظات مصطلحية ولسانية" ضمن ندوة المعجم العربي المختص، تونس/دار الغرب الإسلامي ص ص 139- 165.
- هليل (محمد حامي)، 1996، "التقييس المصطلحي في البلاد العربية" ضمن ندوة اللغة العربية وتحديات القرن العشرين، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص 58- 77.
- وناس (م.)، 1992، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، تونس، الدار التونسية للنشر.
- يونس (علي محمد محمد)، 2007، المعنى وضلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، بيروت، دار المدار الإسلامي.

قائمة المراجع الأجنبية

- ABELLIO (R.), 1965, *La structure absolue: essai de phénoménologie génétique*. Paris, Gallimard.
- ABRIC, (J.C), 1999, *Psychologie de la communication: théories et méthodes*. (2Ed). Paris: Armand Colin,
- ACHARD, (P), 1993, *La sociologie du langage*. Paris: PUF.
- ADAM, (J- M), 1992. *Les Textes: types et prototypes*. Paris, Editions Nathan.
- ADAM, (J- M), 1999, *Linguistique textuelle: des genres de discours aux textes*. Paris, Éditions Nathan/HER.
- AFNOR-Association Française de Normalisation, Norme ISO 1087, 1990.
- AUSTIN, (J. L), *Quand dire c'est faire*. (1 Ed). Traduit de l'anglais par G. Lane. Paris: Éditions Seuil,
- BENVINISTE, (E), 1974, *Problèmes de linguistique générale II*. Paris, Gallimard.
- BACHMANN C., LINDENFELD J., SIMONIN (J), 1981. *Langage et communications sociales*. (1Ed). Paris: Hatier/Crédif,
- BAKHTINE, (M-M), 1978, *Esthétique et théorie du roman*. Paris, Gallimard.
- BANGE, (P), 1992, *Analyse conversationnelle et théorie de l'action*. Paris: Éditions Didier.
- BAYLON, (CH), & MIGNOT, (X), 2003, *La communication*. Paris: Éditions Nathan/VUEF.
- BENJAMIN, (L-W), 1956, *Language, Thought and Reality*: Selected Writing of B. L. Whorf, edited by John B. Carroll, New York: John Wiley.
- BESSÉ Bruno de, 1991, «Le contexte terminologique», *Meta*, vol. 36, n° 1, mars, pp. 111-120.
- BESSÉ, (B- De), 1992, *Terminologie et traduction*, n° 2/3 Luxembourg, Commission des Communautés européennes.
- BERGOUNIOUX, (G), 2004, *Le moyen de parler*. Paris: Éditions Verdier.
- BERGSON (H), 1962, *L'évolution créatrice*. Paris, PUF.
- BERGSON (H), 1938, *La pensée et le mouvant*. Paris, PUF.
- BERGSON (H), 1889, *Essais sur les données immédiates de la conscience*. Paris, PUF.
- BERNET (R.), 1991, «Le concept husserlien de noème», in *Les Études philosophiques*, n°1, pp. 79- 100.

- BERNICOT, (J), CARON- PARGUE, (J), TROGNON, (A), 1997, *Conversation, interaction et fonctionnement cognitif.* Nancy: Presses Universitaires de Nancy.
- BERNSTEIN, (B), 1995, *Langage et classes sociales: codes sociolinguistiques et contrôle social.* Traduit de l'anglais par J.- C. 1975, Chamboredon. Paris: Éditions de Minuit.
- BLASS, (R), 1990, *Relevance relations in dis· ·urse: A study with special reference to Sissala.* (1 Ed). Cambridge. Cambridge University Press.
- BLOOMFIELD, (L), 1933, *Language*, New York, Holt.
- BRES, (J), 1999, «Vous les entendez? Analyse du discours et dialogisme». *Modèles linguistiques*, 1999, pp. 71-86.
- BRETON, (S), 1956, *Conscience et intentionnalité: problèmes et doctrines.* Paris, E. Vitte.
- BROWN, (G), YULE, (G), 1983, *Discourse analysis.* (1Ed). Cambridge: Cambridge University Press,
- BUDIN, (G), 2007, «L'apport de la philosophie autrichienne au développement de la théorie de la terminologie: ontologie, théories de la connaissance et de l'objet». In *Langages*, n[0] 168, décembre 2007, pp. 11-23.
- BURTON, (D), 1980, *Dialogue and Discourse: A Sociolinguistics Approach to Modern Drama Dialogue and Naturally Occurring Conversation.* (1Ed). London/Boston/Henley: Routledge and Kegan Paul.
- BURTON, (D), 1981, «Analysing spoken discourse». In: M. Coulthard and M. Montgomery (Eds). *Studies in Discourse Analysis.* London/Boston/Melbourne/Henley: Routledge and Kegan Paul, pp. 61-81.
- CABRÉ, (M-T), 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications.* Traduit du catalan et adapté par MONIQUE C. CRMIER et JOHN HUMBLEY. Ottawa/Paris, Presses de l'Université d'Ottawa/Armand Colin.
- CARON, (J), 1983, *Les régulations du discours: psycholinguistique et pragmatique du langage.* (1Ed). Paris: Presses Universitaires de France.
- CASSIRER, (E), 1977, *Substance et fonction. Élément pour une théorie du concept*, Paris, Minuit.
- CHAROLLES, (M), 1978, «Introduction aux problèmes de la cohérence des textes approche théorique et étude des pratiques pédagogiques», in *Langue Française* 38 pp. 7-41.
- CHOMSKY, (N), 1957, *Syntactic Structures*, Gravenhague, Mouton.
- CHOMSKY, (N), 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, MA: MIT Press.
- COOK, (G), 1992, *Discourse.* (3Ed). Oxford: Oxford University Press.
- CORBEIL, (J-C), 1993, «Formation de terminologues et formation terminologique des traducteurs», *Turjuman*, Vol. 2, pp. 23-27.

- DELBECQUE, (N), 2002, *Linguistique cognitive: comprendre comment fonctionne le langage.* (1Ed). Bruxelles: Éditions Duculot/De Boeck et Larcier.
- DELEUSE, (G), & GUTTARI, (F), 1993, (1991) *Qu'est-ce que la philosophie*, Paris, les Editions de Minuit.
- DEPECKER, (L), 1997, *La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique.* Rouen. Publications de l'Université de Rouen.
- DEPRAZ, (N.), 1994, «Le concept husserlien d'intuition catégoriale», in *Etudes phénoméno - logiques* n° 19, pp. 39-61.
- DE SAUSSURE, (F.), 1916/1985, *Cours de linguistique générale*, Genève, Payot.
- DETRIE, (C.) & SIBLOT, (P.) & VERINE, (B.), 2001, *Termes et concepts pour l'analyse du discours, une approche praxématique,* Paris, Editions Champion.
- DREYFUS, (H.L.) & Hall (H), (eds), 1982, *Husserl, Intentionality and Cognitive Science*, Cambridge, M.I.T. Press.
- DUBOIS, (J), et al, 1994, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Paris, Larousse.
- ENGEL, (P), 1992, «Rôles conceptuels et condition de vérité», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité,* Paris, Bellarmin/Vrin.
- FAIRCLOUGH, (N), 1992, *Discourse and social change.* (1Ed). Cambridge: Polity Press.
- FAUCONNIER, (G), 1984, *Espaces mentaux: aspects de la communication du sens dans les langues naturelles.* (1Ed). Paris: Éditions de Minuit,
- FEIBER, (H), 1990, *Manuel de terminologie*, Paris, Mouton.
- FILLIETTAZ, (L), 2002, *La parole en action: élément de pragmatique psycho- sociale.* (1Ed). Québec: Éditions Nota Benne.
- FISETTE, (D), 1992, «Le contenu intentionnel et son contexte», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité,* Paris, Bellarmin/Vrin.
- FOUCAULT, (M), 1966, *Les mots et les choses.* Paris: Éditions Gallimard,
- FODOR, (J, A), 1998, *Concepts: where cognitive science went wrong.* Oxford: Clarendon Press.
- GALINSKI, (C.), 1990, «Terminological analysis of LSP phraseology», *Journal of the International Institute for Terminology Research* Vol.1, n°1-2, pp. 70-86.
- GARDIN (J. C.), 1974, *Les analyses de discours.* (1Ed). Neuchâtel: Delachaux et Niestlé.
- GAUDIN, (F), 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie.* Bruxelles: Éditions Duculot.

- GAUDIN, (F), 1993, *Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Publications de l'Université de Rouen.
- GAUDIN, (F), 1996, «Terminologie: l'ombre du concept», in *Meta: Journal des traducteurs*, Vol, 41, no4, pp. 604-621.
- GENTZLER, (E.), 1993, *Contemporary translation theories*. London/New-York, Routledge.
- GÉRARD-NAEF, (J), 1987, *Savoir parler savoir dire savoir communiquer*. Neuchâtel: Delachaux et Niestlé.
- GOFFMAN, (E), 1987, *Façons de parler*. Traduit de l'anglais par A. Kihm. Paris: Éditions de Minuit.
- GOUADEC, (D), 1990, *Terminologie: constitution des données*. Paris: AFNOR.
- GREIMAS, (A.J.), 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.
- GRICE, (H- P), 1979, «Logique et conversation». *Communication*, 1979, n°30, pp. 57-72.
- GUILBERT, (L), 1973, «La spécificité du terme scientifique et technique», in *Langue française*, n^{0} 17. Paris, Larousse.
- GUMPERZ, (J), 1989, *Sociolinguistique interactionnelle: une approche interprétative*. (1Ed). Présentation de J. Simonin; traduction d'URA 1041 CNRS. Paris: L'Harmattan.
- HABERMAS, (J), 1987, *Théorie de l'agir communicationnel, T1 & T2, critique de la raison fonctionnaliste*, traduit de l'allemand par Jean louis Schlegel. Paris: Éditions Payot.
- HALLIDAY, (M. A. K.)& HASSAN (R), 1976, *Cohesion in English*. (1Ed).London: Longman.
- HALLIDAY, (M. A. K), HASSAN, (R), 1989, *Language, context and text: Aspects of language in a social-semiotic perspective*. (2Ed). Oxford: Oxford University Press.
- HARRIS, (Z), 1952, «Discourse analysis». *Language*, vol. 28, n°1, pp, 1-30.
- HARRIS, (B.), 1996, "Redundancies in translation from Arabic", *Turjuman*, Vol, 5, n°1, pp. 7-21.
- HATCH (E.), 1992, *Discourse and language education*, Cambridge University Press.
- HERSLUND, (M), 2003, *Aspects linguistiques de la traduction*, Presses Universitaires de Bordeaux.
- HUDSON, (R.A), 1980, *Sociolinguistics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- HUPET, (M.), 1993, «*La pragmatique*», in *Tendances actuelles en linguistique générale*, Paris, Delachaux et Niestlé S.A, Neuchatel, pp, 145-172.
- HUSSERL, (E.), 1998, *De la synthèse passive*. Trad. Fr par B. Bégout et J.Kessler. Grenoble, J. Million.

- HYMES, (D), *Foundations in Sociolinguistics: An Ethnographic Approach*. (1Ed). Philadelphia: The University of Pennsylvania Press, 1974.
- ISENBERG, (H), 1976, "Einige Grundbegriffe für eine linguistsche Texttheorie." In, F. Daneš u. D. Viehweger (Hrsg.).*Probleme der Textgrammatik* Berlin, S. 47-146 (Studia grammatica XI).
- KERBRAT - ORECCHIONI, (C), *L'énonciation*. (3Ed). Paris: Armand Colin/Masson, 1997.
- KERBRAT - ORECCHIONI, (C), *Les actes de langage dans le discours: théorie et fonctionnement*. (1Ed). Paris: Éditions Nathan/VUEF, 2001.
- KNOTT, (A.) & SANDERS (T.), 1998, "The classification of coherence relation and their linguistic markers: an exploration of two languages", in *Journal of Pragmatics*, volume, 30 n°2 pp. 135-176.
- KOCUREK, (R), 1991, «Textes et termes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n° 1, pp71-76.
- LABOV, (W), 1976, *Sociolinguistique*, Paris, Les Éditions de Minuit.
- LACHARITE, (N), 1992, «Sémantique des mots et sémantique des choses», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité,* Paris, Bellarmin/Vrin.
- LAFOURCADE, (M.), PRINCE (V.), SCHWAB (D.), 2002, «Vecteurs conceptuels et structuration émergente de terminologies», in Structuration de terminologie, *Traitement automatique des langues*, volume 43-n°1, pp. 43-72.
- LAPLACE, (C), 1994, *Théorie du langage et théorie de la traduction: les concepts-clefs de trois auteurs: Kade (Leipzig), Coseriu (Tübingen), Seleskovitch (Paris),* Paris, Didier Erudition.
- LAROSE, (R.), 1989, *Théories contemporaines de la traduction*, Sillery, Presse de l'Université du Québec.
- LAUTAMATTI, (L.), 1990, "coherence in spoken and written discourses", in *Coherence in writing, Research and pedagogical perspectives*, Helen kornblum publications Assistant: USA, Rosanna Landis Copyright, pp. 29-49.
- LEECH, (G.N.), 1983, *Principles of Pragmatics*, London, Longman.
- LERAT, (P), 1995, *Les langues spécialisées*, Paris, PUF.
- LETHUILLIER, (J), 1991, «Combinatoire, terminologies et textes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n° 1, pp. 92-100.
- LEVINAS, (E.), 1984, *Théorie de l'intuition dans la phénoménologie de Husserl*. Paris, Vrin.
- LEVISON, (S.C.), 1983, *Pragmatics*, Cambridge University Press.
- L'HOMME, (M.C.), 2002, «Fonctions lexicales pour représenter les relations sémantiques entre termes», in *Structuration de terminologie, Traitement automatique des langues*, volume 43-n° I.pp. 19-41.

- *Le trésor de la langue française, Dictionnaire des 19e et 20e s.*, Paris, CNRS Éditions, 1972-1994, p. 289.
- MAINGUENEAU, (D), 1996, *Les termes clés de l'analyse du discours*, Paris, Éditions du Seuil.
- MAINGUENEAU, (D), 1991, *L'analyse du discours: introduction aux lectures de l'archive*. Paris: Hachette.
- MATTELART (A. & M), 2004, *Histoire des théories de la communication*. Paris: Éditions la Découverte.
- MERLEAU-PONTY, (M.), 1945, *Phénoménologie de la perception*. Paris, Gallimard.
- MERTENS, (J), & LIBERT, (I), & SIMALi, (I), 1994, «Traduction, Interprétation, Industries de la langue, Lexicographie et Terminologie en Belgique, une bibliographie sélective: 1980-1992», in *Meta journal des traducteurs* V0l.39.n°1, pp, 257-294.
- MEUNIER, (J-P) & DANIEL, (P), 2004, *Introduction aux théories de la communication: analyse sémio-pragmatique de la communication médiatique*. Bruxelles: Éditions De Boeck & Larcier.
- MEYER, (M), 1986, *De la problématologie*. Bruxelles, Mardaga.
- MISSAOUI, (K), 2008, «Aspects prédicatifs dans l'interférence linguistique: français - arabe». Potsdam: Universität Potsdam, 2008.
- MOESCHLER, (J), 1996, *Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle*. Paris: Armand Colin/Masson.
- MOESCHLER, (J), 1993, «Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporelle et inférence». *Languages*, n°112, pp. 39-54.
- MONTAVONT, (A.), 1999, *De la passivité dans la phénoménologie de Husserl*, Paris, PUF.
- MORRIS, (C.W.), 1938, *Foundations of the Theory of signs*, in Neurath, O., Carnap, (R.) & Morris, (C.) (Eds), International Encyclopaedia of Unified Science, Chicago, University of Chicago Press.
- PATRY, (R.), 1993, «L'analyse de niveau discursive en linguistique: cohérence et cohésion» in *Tendances actuelles en linguistique générale*, Paris, Delachaux et Niestlê S.A, Neuchatel, pp. 109-143.
- PAVEAU, (M-A), SARFATI, (G-E), 2008. *Les grandes théories de la linguistique: de la grammaire à la pragmatique*. Paris: Armand Colin.
- POTTIER, (B), 1992, *Théorie et analyse en linguistique*, Paris, Hachette.
- RASTIER, (F), 1995, «Le terme: entre ontologie et linguistique», *La banque des mots*, numéro spécial 7-1995, pp. 34-65.
- RASTIER, (F), 1991, *Sémantique et recherches cognitives*. Paris, PUF.
- RASTIER, (F). 2010, «Discours et texte (première partie)», in site//C:\ Users\ user\ Desktop\Discours et texte. mht, consulter le 18/01/2010.

- REBOUL (A) MOESCHLER (J.).1998, *La pragmatique de discours de L'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours*, Paris Armand Colin.
- RECANATI, (F), 1992, «Contenu sémantique et contenu cognitif des énonces», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité,* Paris, Bellarmin/Vrin.
- RECANATI, (F), 1981, Les *énoncés performatifs*. (1Ed). Paris: Éditions de Minuit.
- REY, (A), 1977, *Le lexique: images et modèles, du dictionnaire à la lexicologie.*
- REY, (A), 1949, *La terminologie*, collection Que sais-je n⁰ 187. Paris, Presse Universitaire.
- RINGOOT, (R) &.ROBERT- DEMONTROND, (P), 2004, *L'analyse de discours*. (1Ed). Rennes: Éditions Apogée-Ireimar.
- RONDEAU, (G), 1984, *Introduction à la terminologie*, Paris, Gaétan Morin, pp. 38- 45.
- ROUSSEAU, (L- J), «La méditation linguistique: vers l'adaptation des principes méthodologiques et des pratiques terminographiques», in **www.realiter.net**/IMG/doc/**Louis-Jean_Rousseau**.doc
- SAGER, (J- C.), 1988, "The Status of Terminology as an Independent Discipline", *Parallèles*, Cahiers de l'École de Traduction et d'interprétation de l'Université de Genève n⁰ 10, pp. 12- 23.
- SAGER, (J.C.), 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/Philadelphia.
- SAPIR, (E), 1921, *Language: An Introduction to the Study of Speech*, New York: Harcourt.
- SCHIFFRIN, (D.), 1987, *Discourse markers*, Cambridge University Press.
- SEARLE, (J. R.), 1972, *Les actes de langages: essai de philosophie du langage*. (1Ed). Traduit de l'anglais par H. Pauchard. Paris: Hermann.
- SEARLE, (J. R.), 1982, *Sens et expression: étude des théories des actes de langage*. (1Ed). Traduit de l'anglais par J. Proust. Paris: Éditions de Minuit.
- SEARLE, (J-R), 1983, *L'intentionnalité: essai de philosophie des états mentaux*. Traduit de l'américain par Claude Pichevin, 1985. Paris, Les Éditions de Minuit
- SELESKOVITCH, (D), & LEDERER, (M), 2001, *Interpréter pour traduire*, Paris, Klincksieck/Didier Erudition.
- SHUNNAY, (A.), 1993, "Lexical incongruence in Arabic-English translation due to emotiveness in Arabic", *Turjuman*, vol 2, pp. 37-63.
- SPERBER, (D) & WILSON, (D), 1989, *La pertinence: communication et cognition*. (1Ed). Traduit de l'anglais par A. Gerschenfeld et D. Sperber. Paris: Éditions de Minuit.

- SUMPE, (J), 1979, «A quoi peut servir l'analyse de discours?». *Langages*, 1979, n° 55, pp. 5-16.
- TOMASELLO, (M.), 1999, *The Cultural Origins of Human Cognition.* Harvard: Harvard University Press.
- TRASK (R-L), 1999, *Key Concepts in Language*
- VAN DIJK, (Teun A), 1977, *Text and context: Exploration in the semantics and pragmatics of discourse*, London and New-York, Longman.
- VANDERVEKEN, (D), 1992, «La théorie des actes de discours et l'analyse de la conversation». *Cahiers de linguistique française,* 1992, n°13, pp. 9-59.
- VANDERVEKEN, (D), 1992, «La forme logique des contenus de nos pensées conceptuelles», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité,* Paris, Bellarmin/Vrin.
- VERNANT, (D), 1997, *Du discours à l'action: études pragmatiques.* Paris: Presses Universitaires de France.
- VIGNAUX, (G), 1988, *Le discours acteur du monde: énonciation, argumentation et cognition.* (1Ed). Paris: Ophrys.
- VINAY, (J. P.), DARBELNET, (J.), 1977, *Stylistique comparée du français et de l'anglais,* Paris, Didier.
- VION, (R), 2000 *La communication verbale: analyse des interactions.* (2Ed). Paris: Hachette.
- WILLETT, (G), 1992, Dir. *La communication modélisée: une introduction aux concepts, aux modèles et aux théories.* Ottawa: Éditions du Renouveau Pédagogique.
- WILSON, (D.), SPERBER, (D), 1993, «Pragmatique et temps». *Langages*, n°112, pp. 8-25.
- WüSTER, (E), 1981, «L'étude scientifique générale de la terminologie, zone frontalière entre la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des choses», Guy Rondeau et Helmut Felber (réd), *Textes choisis de terminologie. I. Fondations théoriques de la terminologie*, Québec, GIRSTERM, pp, 55- 114.
- WüSTER, (E), 1976, «La théorie générale de la terminologie: un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des objets». *Essai de définition de la terminologie. Actes du colloque international de terminologie.* Québec, manoir du Lac Delage du 5 au 8 octobre 1975, Québec, l'Éditeur officiel du Québec, pp. 49-57.
- WüSTER, (E), 1931, *Internationale Sprachnormung in der Technic. Besonders in der Elektrotechnik,* Berlin, VDL- Verlag.
- ZAHAVI, (D.) , 1994, «Intentionality and the Representative Theory of Perception», in *Man and World*; n° 27, pp. 37-47.

فهرس المصطلحات المترجمة

أنقليزية	فرنسية	عربية
Monolingual	Monolingue	أحادي اللغة
Monosemic	Monosémique	أحادي المعنى
Perception	Perception	إدراك
Inference	Inférence	استدلال
Derivation	Dérivation	اشتقاق
Linguistics Atlas	Atlas linguistique	أطلس لساني
Production	Production	إنتاج
Ontology	Ontologie	انطولوجيا
Pragmatics	Pragmatique	برغماتية
Terminological bank	Banque terminologique	بنك مصطلحي
Structure	Structure	بنية
Surface structure	Structure de surface	بنية سطحية
Deep structure	Structure profonde	بنية عميقة
Lexical structure	Structure lexicale	بنية معجمية
Structuralism	Structuralisme	بنيوية
Hermeneutic	Herméneutique	تأويلية
Coherence	Cohérence	ترابط
Cooccurrence	cooccurrence	تساوق
Terminological definition	Définition terminologique	تعريف مصطلحي
Terminological formation	Formation terminologique	تكوين مصطلحي
Scientific taxonomy	Taxonomie scientifique	تصنيف علمي
Conceptualization	Conceptualisation	تصور
Connotation	Connotation	تضمين
Polysemy	Polysémie	تعدد المعنى
Intercomprehension	Intercompréhension	تفاهم
Standardization	Normalisation	تقييس

أنقليزية	فرنسية	عربية
Representation	Représentation	تمثيل
Linguistic planning	Aménagement linguistique	تهيئة لغوية
Communication	Communication	تواصل
Consensus	Consensus	توافق
Terminological unification	Unification terminologique	توحيد مصطلحي
Terminological neology	Néologie terminologique	توليد مصطلحي
Expansion	Expansion	توسع
Semantic expansion	Expansion sémantique	توسع دلالي
Expansion of sense	Expansion du sens	توسيع معنوي
Terminological list	Liste terminologique	ثبت مصطلحي
Intuition	Intuition	حدس
Cognitive field	Champ cognitive	حقل معرفي
Scientific field	Champ scientifique	حقل علمي
Cultural specificity	Spécificité culturelle	خصوصية ثقافية
Linguistic specificity	Spécificité linguistique	خصوصية لسانية
Specificity of sense	Spécificité du sens	خصوصية معنوية
Semantic specificity	Spécificité sémantique	خصوصية دلالية
Discourse	Discours	خطاب
Discursive	Discursive	خطابية
Cohesion	Cohésion	ربط
Prefix	Préfixe	سوابق
Feature	Trait	سمة
Semantics feature	Trait sémantique	سمة دلالية
Context	Contexte	سياق
Seme	Sème	سيمة
Semiology	Sémiologie	سيميائية
Semiology of signe	Sémiologie du signe	سيميائية العلامة
Semantic charge	Charge sémantique	شحنة دلالية
Charge of sense	Charge de sens	شحنة معنوية
Form	Forme	شكل
Terminography	Terminographie	صناعة المصطلح

أنقليزية	فرنسية	عربية
Mental image	Image mentale	صورة ذهنية
Terminological formulation	Formulation terminologique	صياغة مصطلحية
Terminological relation	Relation terminologique	علاقة مصطلحية
Referential relation	Relation référentielle	علاقة مرجعية
Onomasiology	Onomasiologie	علم التسمية
Semasiology	Sémasiologie	علم تطور الدلالات
Terminotics	Terminotique	علم المصطلحات المعلوماتي
Theoretical terminology	Terminologie théorique	علم المصطلحات النظري
Applied terminology	Terminologie appliquée	علم المصطلحات التطبيقي
Socioterminology	Socioterminologie	علم المصطلحات الاجتماعي
Primary elements	Eléments primaires	عناصر أولية
Fondamental elements	Éléments fondamentales	عناصر أساسية
Secondary elements	Éléments secondaires	عناصر ثانوية
Comprehension	compréhension	فهم
Intentionality	Intentionnalité	قصدية
Transcendental intentionality	Intentionnalité transcendantale	قصدية متعالية
Eidetic intentionality	Intentionnalité eidétique	قصدية ايدوسية
Natural intentionality	Intentionnalité naturelle	قصدية طبيعية
Noetic intentionality	Intentionnalité noétique	قصدية نوسيسية
Noematic intentionality	Intentionnalité noématique	قصدية نوامائية
General word	Mot général	كلمة عامة
Key word	Mot clef	كلمة مفتاح
Suffix	Suffixe	لاحقة
General linguistics	Linguistique générale	لسانيات عامة

أنقليزية	فرنسية	عربية
Applied linguistics	Linguistique appliquée	لسانيات تطبيقية
Sociolinguistics	sociolinguistique	لسانيات اجتماعية
Psycholinguistics	psycholinguistique	لسانيات نفسية
Cognitive linguistics	Linguistique cognitive	لسانيات عرفانية
Computational linguistics	Linguistique computationnelle	لسانيات حاسوبية
Corpus linguistics	Linguistique du corpus	لسانيات المدونة
Textual linguistics	Linguistique textuelle	لسانيات النص
Discourse linguistics	Linguistique du discours	لسانيات الخطاب
Source language	Langue source	لغة أصلية
Target language	Langue cible	لغة هدف
General language	Langue générale	لغة عامة
Language of specialty	Langue de spécialité	لغة خاصة
Artificial language	Langue artificielle	لغة اصطناعية
Principle of fixing	Principe de fixation	مبدأ الترسيخ
Principle of repetition	Principe de répétition	مبدأ التكرار
Principle of notional equivalence	Principe d'équivalence notionnelle	مبدأ التعادل المفهومي
Principle of notional relevance	Principe de pertinence notionnelle	مبدأ التناسب المفهومي
Principle of semantic relevance	Principe de pertinence sémantique	مبدأ التناسب الدلالي
Principle of listening	Principe d'écoute	مبدأ السماع
Semantic variables	Variables sémantique	متغيرات دلالية
Variables of sense	Variables du sens	متغيرات المعنى
speaker	Locuteur	متكلم
Homonymy	Homonymie	مجناسة
Semantic environnement	Environnement sémantique	محيط دلالي
Corpus	Corpus	مدونة
Synonym	Synonyme	مرادف
Referent	Référent	مرجع
Lexicology	Lexicologie	معجمية

أنقليزية	فرنسية	عربية
Theoretical lexicology	Lexicologie théorique	معجمية نظرية
Applied lexicology	Lexicologie appliquée	معجمية تطبيقية
Term	Terme	مصطلح
Terminologist	Terminologue	مصطلحي
Terminology	Terminologie	مصطلحية
Lexicographer	Lexicographe	معجمي
Lexicology	Lexicologie	معجمية
Sense	Sens	معنى
Norm	Norme	معيار
Normalization	Normalisation	معيرة
Notion	Notion	مفهوم
Approach	Approche	مقاربة
Philosophic approach	Approche philosophique	مقاربة فلسفية
Linguistic approach	Approche linguistique	مقاربة لسانية
Textual approach	Approche textuelle	مقاربة نصية
Thesaurus	Thésaurus	مكنـز
Linguistic faculty	Faculté linguistique	ملكة لسانية
Neological	Néologique	مولد
Field	Domaine	ميدان
Specific field	Domaine spécialisé	ميدان اختصاص
Terminological field	Domaine terminologique	ميدان مصطلحي
Grammar	Grammaire	نحو
Grammar of text	Grammaire du texte	نحو النص
Notional system	Système notionnel	نسق مفهومي
Text	Texte	نص
Textuality	Textualité	نصية
System	Système	نظام
Theory	Théoric	نظرية
Linguistic theory	Théorie linguistique	نظرية لسانية
Semantic theory	Théorie sémantique	نظرية دلالية
Conceptual theory	Théorie conceptuelle	نظرية متصورية
Notional theory	Théorie notionnelle	نظرية مفهومية

أنقليزية	فرنسية	عربية
Model	Modèle	نموذج
Semic kernel	Noyau sémique	نواة سيمية
Noeses	Noèses	نوسيس
Noeme	Noème	نوما
Engineering linguistics	Ingénierie linguistique	هندسة لغوية
Identity	Identité	هوية
Cultural identity	Identité culturelle	هوية ثقافية
Historical identity	Identité historique	هوية تاريخية
Social identity	Identité sociale	هوية اجتماعية
Linguistic identity	Identité linguistique	هوية لسانية
Syntactical description	Description syntaxique	وصف تركيبي
Semantics description	Description sémantique	وصف دلالي
Semantic function	Fonction sémantique	وظيفة دلالية
Syntactic function	Fonction syntaxique	وظيفة تركيبية
Pragmatic function	Fonction pragmatique	وظيفة برغماتية
Communicational function	Fonction communicationnelle	وظيفة تواصلية
Contextual function	Fonction contextuelle	وظيفة سياقية
Social function	Fonction sociale	وظيفة اجتماعية

سيرة ذاتية

- الدكتور خليفة الميساوي: أستاذ اللسانيات والترجمة بجامعة منوبة/تونس حاصل على الدكتوراه في اللسانيات العامة من المعهد العالي للغات بتونس وكذلك حاصل على شهادة الدكتوراه في علوم اللغة من جامعة ليون2 بفرنسا سنة 2008.
- حصل على شهادة الدراسات المعمقة في اللسانيات العامة (الماجستير) من المعهد العالي للغات بتونس سنة 2001.
- حصل على الأستاذية في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بمنوبة 1996.
- صدر له كتاب:
  - مفاتيح الترجمة فرنسية/عربية (بالاشتراك).
  - كتاب الترجمة أنقليزية/عربية (بالاشتراك).
  - اللغة بالتمارين.
  - الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب.
  - تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية.
- له أكثر من عشرين ندوة دولية في اللسانيات والترجمة.

mkhalifatn@yahoo.fr

المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم

د. خليفة الميساوي

▪ كاتب من تونس

أستاذ اللسانيات والترجمة بجامعة منوبة (تونس) وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل (السعودية)

تجمع كلّ الدراسات والبحوث المصطلحية على أنّ المصطلحات تمثل مفاتيح العلوم، وهي نواة وجودها، ولا يمكن لها أن تؤسس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسس هوية كل علم من العلوم، بل تتفاضل العلوم بمدى تطور جهازها المصطلحي ومسايرته للنظريات العلمية الخاصة به. فتتسم ظاهرة المصطلح بشموليتها لتخص كلّ العلوم والمعارف، ولكنها تتوسل كلّها باللغة لصناعة مصطلحاتها، وهنا يكمن الدور اللساني في تأطير هذه الصناعة، وتحديد قوانينها الواضعة للمصطلح والمولدة له. فيتساوق المفهوم مع صناعة مصطلحه في أنساق معرفية تحددها الأسس الفلسفية والمنطقية والأنطولوجية للتكوين المفهوم. وحسب فيستر «لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلاّ إذا احتوت على أنساق مفهومية ولا يمكنها ذلك إلاّ إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية». فيبنى العلم على الملاءمة بين النسقين المفهومي والمصطلحي، وهو ما يؤسس للنظرية المصطلحية بجانبيها النظري والتطبيقي، إذ المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكل في نسق لساني خاص به. ولذلك ارتبط المفهوم بالميدان العلمي وارتبط المصطلح باللغة الخاصة بهذا الميدان في علاقة تكاملية هدفها التواصل والتفاهم بين المختصين. وبما أنّ المصطلح هو الضامن الوحيد لنشأة العلوم وتصنيفها وتطويرها، فإنّ « كلّ نشاط إنساني وكلّ حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها داخل الحقل الواحد على هيئة نظام متكامل، وتكون على علاقات بمفاهيم الحقول الأخرى كما يتوفر كلّ حقل على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغويا. ويصاحب كلّ تقدم وتطور في حقول المعرفة نمو وزيادة في عدد المفاهيم التي تحتاج إلى مصطلحات تقابلها». فالمصطلحات هي تسميات لغوية لتلك المفاهيم ووحدات رمزية تعبر عن المفهوم كما هو الحال في علم الإشارات أو الرياضيات أو الفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم التي تبني مصطلحاتها على نمط الرموز.

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com

دار الأمان
الرباط

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
editions.difaf@gmail.com

9 786140 109063